13F

كاتبيل 16

حاشية العلامة البيجوري على قصيدته
على شرح الإمام المحقق الشهير
أبي عبد الله البيجوري محمد
بناني على السلم الأخضري
رحمهم الله تعالى
ورضي عنهم
وأرضاهم

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 035012614

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

7262
.2345
.868
1883

أما بعد حمدا لله المنزل عز الكل والعجز والتركيب والتأليف المتفرد بإيجاد الجنائب المتفرعة والمتمم لاتقانها من غير شريك في ذلك ولا تعليم **والصلاة والسلام على سيدنا محمد** صاحب المنهل والعميم المبلغ الأمة بفروع الشريعة والمبين لرشدها بأتم تبليغ وعلى آله وأصحابه فهذا علم أنوار الشمسية المحرر لرسالته العامة المكملة الكلية

أما بعد فإن تعاليق تشتمل لغرائب شذور الذهب تقارير تتشرف بسماع مبانيها الدار مزوعة على شرح السلم للإمام الربانية المحاسن فصيح السنبوي استمراج جزائر البحور المتعالي أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن بناني أسكنه الله بفضله وفيه دار المتعالي بيانه من شرح جمع بيرق بمعنى وأحكام المجاز وتحرير النقول وتنقيح المعاني يقرب للأفهام ما كان شموسا شمرعا وتفسير المشكل وبكل ما كان تفسيره ممنوعا بيراز غرائبه محجبة بالغرور يقتحم بابه كل ذي عليا لم يكشف عنها الستور فطالب منه بعض هذا وابن محلب لمزله ولزوج بتفسيره فأبو مزاز الكتاب أن أضع عليه حاشية تشبع غرثى جوع خواطر البناء وتقنع غرام من مساءله على كرى التمام فأجبته بما لست من مزاولة المراء ولا كافة في بالغرور في مزلق البحور المعكدر ومن حاول اليسير يجهوده عجب الناشر من جمعه فابتدأ في الكلب واشار إلى الاستدلال في السبب فاستخرت الله في المرغوب وأجبته إذ ذاك إلى المكلوب **هزل** وقد علمت أنه أسلم من متقدر يتعلو بكرة يعتقد في نفسه أنه في القمر قد وقف فأمره بقصر الباع وقلة النكر والإمعاء بذكر الزكي الغمام يحمل الكلام العامر على وجهه كلام فارسي الكياس من عرف مكلم الناس ومن اتسع علمه فلا انكماش مرب منبر لا تقاعس عنان والكريم حليته الغفر والقيم مزيته الغفر جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ومنح علينا بالتحسين وتفضل علينا ومنه بحر المشكور في المبدا والتمام والمكلوب منه الإعانة

في المغني والمراد قوله بسم الله الكلام في البسملة بخلاف غالب
بحمد الله وبالله والله واشتمل جوابه جوابهم بتقدير المتعلق المؤخر
ولنقتصر على اشكال الورد الذي اورده الفاضل الشيخ عيسى البرقي شيخ العبادي
رحمنا الله على تقدير المتعلق عاما مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له
كما ذهب اليه الزمخشري ومن وافقه حاصله ان جملة البسملة لا بد ان تكون خبرية
او انشائية فهو رد على ابن هشام في الكلام في الخبر وابن نشأ وقد كانت خبرية توجه
عليه ان مدلول الخبر القائم بالمتكلم او يتعلق مدلوله بتقرير المخبر وتقرير المخبر
مكابرة عند كل عاقل بذلك العلامة التفتازاني وغيره وجملة البسملة ليست
بمدلول التعبية لان ثمة مدلولها فصاحبه ابن هشام وابن شنعانة به ولا يدفع
ذلك ابن التلمساني به وان كانت انشائية توجه عليه ايضا ان مدلول ابن نشأ
ان يقارن وجوده لخصوص مدلوله ومدلول الجملة ليست كذلك لان مدلولها وهو
مضمون التالي مضمونا بالاسم الشريف لا يقع بمجرد التكلم بها وهو كالاكل
والشرب والذبح فان البسملة يقول ابن هشام بكفي يقدر مثلا اذبح او اشاهي
بسم الله بخلاف ابن نشأ وانما اورد الاشكال على تقدير المتعلق خاصا
لانه اشكال على ابن نشأ بناء على تقدير ما هو المدلول الابتدائي بالبسملة
بمجرد التكلم بها واجاب عن مدلول الاشكال شيخ بعض شيوخنا ابو جعفر الباجي
رحمه الله بما نصه اقول يجاب باختيار انها انشائية وانما ابن نشأ يتعلقها
الجار ابن شنعانة والمصاحبة يغني التلازم بما مر لقول البناء ولا يلزم ان يكون
ابن هشام الذي هو الجملة غير مقصود اهل بل يكون مقصودا تبعا واذا كانت الجملة
انشائية مع بقائها على ما يكون المقصود ابن هشام منها والمتعلق ابن فيزيد
مضمونها حسن قال الشيخ عبد السلام بعد ان اجاز ان التبعية اذا دخل على
كلام فيه تقدير فلا يتوجه الرد لذلك الغير وكذا ابن ثبات بما مر كلام فيه اقول ابن
على مجرد اثبات شيء او نفيه عنه ابن وهو الغرض الاصلي والمقصود من
الكلام فكيف لا يكون الامر كذلك مع التصريح فيها بالفعل عرفا ما ابن هشام
فالمقصود بجملة بسم الله ابن شنعانة بابن الشريف على ما يراد من الفعل اي
المصاحبة له عند ارادة الشروع فيه والمقصود ابن هشام قبل الفعل صار بعده تبعا

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 035012614

وزعم بعض افاضل العصر وتبعه يعني الكافيجي ان معنى الوقعة المختار لابيهم
اما اولا بكلام المصاحبة نسبة بين متصاحبين وتناخر بعضها او تاخر احدهما
فلزوم لتناخر بعضها والمتصاحبان معنا التاليف وابن الشريف فاذا تاخر
التاليف ونحوه عن المكتوب بالبسملة تاخر المصاحبة ايضا ضرورة توقف
النسبة على وجود المنتسبين واما ثانيا فباء باء ابن للاستعانة كما مر وبه
مر الداخلة على آلة الفعل الحقيقية نحو كتبت بالقلم او المجازية نحو فعلت
مما بعزر الدين والاستعانة بالآلة انما تكون حالة الفعل لا قبله وتاخر
الفعل مستلزم تاخر حالها كما في قولك ساكتب بالقلم بفعل الجملة لا انشاء الاستعانة
المقدرة مر الباء على نشأ مر تريهم انها بمعنى كتب العزر كما في استعين
بالله وليس ذلك معنا ما وانما معنا ما ايقاع الفعل بواسطة مزجونا اشتر
وهذا الزعم غير صواب لان معنى ابن في اراده المصاحبة تنوم اخرها من حيث هي
نسبة بين متصاحبين وهما التاليف واسم الشريف وليس كذلك بل المتصاحبان
المسمى والاسم الشريف ولا خفاء في تغاير هما على التاليف على جهة الاستقرار
لذهب كان المراد المصاحبة عند اراده الفعل والعزم عليه ومبنى الايراد
في الاستعانة تنوم المغايرة بين الاستعانة بالمعنى المقدر وهو كتب
العزر وبين مزاولة الفعل وذلك معلوم لا ليل عليه فالصواب انهما متغايران وكتب
العزر محاولة الاقتدار على الفعل بعد سابقة عليه بالعزر ولا كما في كتبت
بالقلم فان تعينه وتناوله على الوجه الخاص محاولة للاقتدار به على الكتابة
والاخفاء في تقديمه عليها فقوله اتبرا بالحمد انما اتبرا بالحمد مع ان المبتدا من
العبد ان الحمد عليه منا نعمة العلم وفوق ان الله تعالى ليس شكر تم
لانه يزيدكم ان زيد بناجة القدرة والتمييز موسعة بفتح التاء التميز ولا شتمال الحمد
على الثناء الخلقية والبشير الشفوية والذل اللسانية متولا يخلو مخرج عن
نصيبه مرة لما بالكلية والكثر المخلع وفتحتيه الحمد مع اراده التاسي بفتح
الهمزة الجلالة وان كان ابتم في ذاته اذ ليست البلاغة الا فكما بقة الكلام
لمقتضى الحال وان قلت او الجليل ابلغ مثل الاسمى والبعلبة قلت
قال العلامة القنالي ان الجليل يقتضيه جانب البلاغة وعلاية المعقود عليه

جاب

بغير البسملة افتتاح بكتاب الله تعالى واقتداء بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبتدأ فيه بحمد فهو اجذم كما ورد في البسملة وما اورده ولي مراد الابتداء باحدهما لثبوت الابتداء بالبسملة غير اجيب عنه بحمل الابتداء فيها على الغرض الذي يعتبر معه امر جبير الشروع في الشيء والتهيؤ له فخرج المنظوم او بحمله فيهما على الاعم من الحقيقي

وان كانت صفة ثابتة كصفة الربوبية المحمود عليها في قوله الحمد لله رب العالمين جملة الخبر اسمية والحمد محمود عليه او متجددة اعادة فاجيء بجملة الخبر فعلية لان الفعل يفيد التجدد والحدوث كما في قول صاحب جمع الجوامع نحمد الله نعم يزيد الخبر بازدياد مسنده ويشكل عليه الالتفات بان اسمية في قوله تعالى الحمد لله ايذان بانه اهل لان يحمد لذاته ايذان بحمد الله ايانا ومبني على العكس اسمية جميل فاعل المحمود عليه منا افعال عادتنا وفرقوا بانه فصد بها تعلق الحمد بالذات فانه تعلق يستمر الحمد لاستمراره وللنعم فانها فيل الحمد لله الذي مثلا اذا يغلب جانب الحمد وانما تناسب الاسمية وتاء الثناء فالمناسب الفعلية فلان الثناء يستدام واتم صيغة واخذ بما يجب للسيد فاوتيح الله سبحانه بعد كتابه تعليما لنا كيف نحمده وذلك لاشتمالها على النكتة البديعة وهي الاستغراق المستفاد من الالف واللام المستفاد من كون الجملة اسمية والاشتمال على ان نسبة الحمد لله تعالى غير قابلة لان يزاولها بفعل وعلى ان استمرارها والمستفاد من الفعل مع قابليته للدلالة باشتماله على الزمان نفسه اذ يفرح بنسبة الحمد اليه وفرق اخر فرق من الفعل الذي هو مجرد ابداء بعبارات تقصر عنها بل ربما تفسد كقول العريف الله انا نحمدك وقول الزمخشري الله اخبر باعتبارك ذلك وتاهيك والتناسب بكتاب الله واشتمال الجملة الاسمية على ما ذكر وافتتاحها بفعل زيادة على ما ذكر فعلم الحمد على الله المشعر بدفع النكير عن السؤال اخذا من تعريف كل من الجملة عن الفعلية الى الاسمية قولها بعد البسملة يعني ان البسملة وجدت منكم المولى فيتحل الحمد لذاته وانما لم ياتي بها منكورة ليفيد تغيير عن اسلوبها قولها كل امر في بال الزمخ شاء يمكيم وعلى يعتم بدء بالبال الشائع والتنكير للتعكيم بيقال قالب مزا الكتابا امرهم وكل امر

وقوله على ما ذكر اي من الاشتمال على ما ذكر وقوله فيه اي في الحمد وقوله بالبسملة متعلق بقوله اقتداء وقوله بقوله متعلق بقوله اقتداء وقوله فيهما اي في الفعل والاسم وقوله على الاعم اي الحقيقي والاضافي وقوله على ان الابتداء بهما معا اي بالفعل والاسم وقوله بمعنى اول على الكمال

بسم يكلب براءة تد با البسملة يفتح تاليف هذا الكتاب يكلب براءة تد با البسملة
قوله هذا يعود الابتداء بابتداء الا ان الابتداء بالشيء وجعله اول افاد بذكره
وذلك يتبع جعل غيره كذلك قوله الجر الاخر في المفرد او ويتبع البسملة
والجملة قوله او بجملة في البسملة عمل التفيف وجه تضمين البسملة
بالتفيف على هذا اجر بتبعا افرد والمزدوج ملحق بالفرد على هذا المثال
قوله على اذا بيتدا فيقال شيئنا اثر منظور هذا اجوا رابع لا يقال فيه
حمل التفيف على المكلوء والمعروف العكس لانا نقول هذا المعروف اذا هذا مفرد مفيد
واحد فيعمل عليه المكلوء اذا اورد مفيدا ولا يكون الجمع بينهما فيعمل على
على المكلوء وقعا للشتاء قال جمع الجوامع والتفيد بمتنا فيبر يستغنى عنهما
قوله فيعمل على المكلوء كهذا اذا كل مفيد لا يكون الجمع بينهما فيعمل على
المكلوء وليس كذلك الا ترى ان قوله تعالى فضاء ايام وضعها وجعل اجرا ايام
اخر وجه كبار كالكهار وجميلا شمس بمتنا بعير وجه جميلا التمتع بجميلا ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فاكملوا الصيام في فضاء ايام وضعها وجعل
والتفريق وفيدا في كبار كالكهار بالتتابع وجه منع التمتع بالتفريق وجه
فاجبا اذا جزء التفيد بيعمل على المكلوء وكذلك السبل الى اخره لا دليل فيه
بل معناه ان التفيد بمتنا فيبر في موضع واكلوا في موضع اخر كالايات المذكورة
يستغنى بهما المكلوء فيه عنهما فان كلام السبل جزء مفيد بما اذا تعذر العمل
كما مثلنا اما اذا تعذر العمل فيعمل التفيد اذا على المكلوء كقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لامرأة تومن بالله واليوم الاخر ان تسافر يومين وليلة الا ومعها ذو محرم
ورد ثلاثة ايام ورد بعض يوم ورد بالمكلوء ويجعل فيه التفيد على المكلوء
لان المقطوع كالمعدوم عليه سم واحمد بك البسملة والجملة جزء من هذا الفصل
باذ فيما اذا جعل التفيد على المكلوء بتاقل قوله والا فقد ورد الصواب اسقاطه
قوله والا وترتيب ما بعد على ما قبلها اتجاه ذكر هذا من الركاكة قوله من
الوقف هو جنس في التعريف شامل للوقف بالجميل وبالقبيح وبغيرهما قوله
بالجميل مخرج للوقف بغير الجميل وللوقف بما ليس جميلا ولا قبيحا كالمقصود
به مجرد الاخبار كقولك زيد قائم قوله على الجميل او الحسن مخرج للشتاء

بالليسار على الغير او في مقابلته بمحمود فقوله على جهة التعظيم والتبجيل
مثل الغير ليشمل ما يقصد الحامد به وانما مشتركا اما التمغوا بالحمد او
للامتراء به وانما اشتركا لانه لو خلا عن قرينة يكون مجازا بل موارية
كما قرع سمعك بعض محاسنه فاهر تعظيمه بل اتفاقا له وذكر المشترك في
التعريف الرسمي جائز كما مر تمامه في حواشيه فالمشترك المذكور انما اتى به لاخراج
ما اذا كان الوصف بالجميل على الاكبر للاعلى جهة غير المذكور وعبيدا بارشم
يتكبر بالله تعظيمه فانه ليس بحمد وبما تقرر تعلم ما في قول شيخنا سيد الكمبي
البركيزاري في شرح المغني الصواب اسقاطه مثل الغير لانه انما يأتي به لاخراج
الهزو والسخرية وذلك خارج بقوله على الجميل اذ قد يقصد به الهزو والسخرية
ليشمل ما قابلة الجميل لان الغير لم يرد لما ذكرناه بل لما ذكرناه وقد اشار لما ذكرنا
في تفسيره فانظره وان قلت لم لم يرد سواء تعلق بالفعل او بالفواضل
كما زاده بعضهم قلنا لان ذلك يفهم من ترك التغيير فالمحمود عليه ذاتي
يكون من قبيل الفعل بل جمع بفضيلة ومن الصفة الغالبة على المحل سواء لم يكن
لها اثر كالعسر او لها اثر كالشجاعة والعلم فان الشجاعة تفهم بالافراط
والعلم بالسؤال ولا يتوقف الاتصاف بهما على ظهور اثرهما وقد ارد من قبيل
الفواضل جمع فاضلة ومن الصفة المقتضية بان انما الغير كالاعطاء
وانه تفعل والبرارية والتعليم وقد يتبر بعضهم معنى الفعل والفواضل
والغير بقوله ينبئ بقال

*

بفضل صفة اتى يا قفتى بفواضل صفة بفعل فوا تى
مفردا له وان تر بفضيلة والتاء فيها فاضل فخذ الوسيلة

قوله ومن يتوقف يغني فيه الفواضل لانها اجزاؤه قال استعمالا كون الحامد
والمحمود جمادا ير مر المحمد ضرورية وانه يتوقف حضور المحمد على ذكر ما في
صيغته كما توهم بل على وجوده مثلا فالفواضل قوله على امور خمسة بيانها
منها ان الصيغة لفظية الحمد لله والحامد انا هم والمحمود من الله والمحمود
به عمر ومن قبل الفضيلة ان يثبت الحمد بالله والمحمود عليه اخراج النتاج
للدواب والغرس الكاملة قوله ومن صفة كما ان يشمل الصفة الوجودية

تمثيل
جهة التعظيم
والتبجيل
وقيل يتوقف
تمثيل الصفة
المقتضية
والفعل
والفواضل
وقيل الكاملة
وقيل
يتوقف
الفعل
والفواضل
على
الفعل
والفواضل
تمثيل

كقولنا الله عالم والسليمة كقولنا لا شريك له قوله في الواقع اذ
عند الحامد او المحمود بزعم الحامد وقولنا لا سواء كان جميلا في الشرع او في
العادة فقط كالثناء بعلم ثقب الانوار وسبط الرقاء وما كان عند العرب
محمودا قوله ومنه ما يقع ولا يقسر بالسبب الحامل على الحمد فقصر
جار الحمد من الفعل يستحيل ان يكون له سبب حامل ولا يقسر بما جعل الحمد
بازاءه في الغرض لا يتعلق به اجعل قوله مقابله يعني اذا كان
بسبب الفاضلة وقوله بازاءه بسبب الفضيلة ثم المحمود به وعليه
قد يتغايران بالذات كما في يسر البلد زيد بتقول زيد شجاع او عالم فالمحمود
به الشجاعة او العلم والمحمود عليه الفرس وقد يتحدان بالذات ويكون
التغاير بينهما اعتباريا كما اذا اخضر البلد زيد بتقول زيد يسر بالاخضار
من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتمال الهيئة على ذكر
المحمود به قوله ويتزايد فيصرح بها في النوع بحيث لا يزول عنه تصريحا او
التزاما بان معنى الرفع بالجميل نسبة الجميل الى المحمود فلا يزول عنه ذكر
المنتسب لتوقف النسبة عليهما قوله بالاختيار او الحاده من المحمود
باختيار كما في حساد وغيرهم من مكارم الاخلاق واخرج به ما كان اختياريا
للمرهوب فيه كحشر الزمخشري ورشاقة الغير والكوا والقصر وصفاء اللؤلؤ
ونعومة الخد فانه مدح لا حمد قوله ويلزم عليه خروج الثناء على
الصفات الغريزية يعني لما لم تكن باختيار وان كانت محاسن فهو
بل من وجه فمنهم اعترض بشيخنا البيان يرحمه الله بان عز اسبوع فليح
اذ هي من الصفات الغريزية ليست اضطرارية فتوقف الزائد عليها حتى تكون
مدحا كصفاء اللؤلؤ قلت بل كما انها ليست باختيارية ليست اضطرارية
قال الزاهد فانه تعالى لم يخترع الاشياء بمعاني الزائدة وانما افتقر
كمال الذات قوله صاحب العباب هو ابو نواس الحسن وما مدح به من الخمر
مذهب صاحب الخمر مراة قال الحمد يقلوبه المدح قوله لما كانت
مبدا للافعال الاختيارية معنى انها من صفاته تعالى الغريزية من الغفران
والرحمة والعلم والحياء مثلا بمعانيها نحو الغفور والرزوق والحليم

والتعليم وغير ذلك من سائر افعال الاختيارية فما لم يوصف بالغريزة وصف بانه افعال
من خلق ورزق وكذا افعال الدواب الغريزية اختيارية حكما بانها
اختيارية في الحال قوله تمثل غير سديد اذ تكلف وعمل لكلفة الاقدام على
غير كفاء ومع كونه متكلفا غير سديد به ندرج يكون التمر على الافعال
الاختيارية لا على الطبقات الغريزية قال شيخنا الميازغي الجمع مع الاوامر ان
المجموع عليه يشترط فيه كونه اختياريا واذ التمر والمرخ متغايران والمثال
مرخت الدولة على عبادها ومرخت زيدا على وفاء له خيرا ورشاقة فيه
دورهمرت ومرزعم ان التمر والمرخ اخوان يلزم منه ان يصح همرت الدولة ومرخ
بخلاف الاستعمال وكلام الامام وغيره بالاختيار خفيفة كالمرخ على الافعال
الاختيارية او خمكما كالمرخ على الطبقات الغريزية ومرور ان يشع كلاهما
بزيد لا لكنه مزاد اذ لكل منهما مرجح بزيد مرتفع في كلا منهما مرور اذ يجوز ان
وقال شيخنا المحقق سيبويه الكتب ابن كيسان وابن تقيبم وللاشعار التمر بالاختيار
اختير في افتتاح الفواتح على المرخ فكانت اول جملة من الغزوات الحكيم وبعيرة
انه تعلق فاعل بالاختيار للابطع او تعليل ومن فاعرف عظيمة في امور الدين
قوله عروض الغرض اما ان يكون علما واما ان يكون خاصا بمثل بلوغ رتبة
او منعة او علم او نحو ذلك والرافع منا والله اعلم منوعرف الغريزية
ومن يجز لهم على ان عبارتهم في افعالهم مختلفة قوله وعلل ينبئ العلل
بينا وعلل اللسان يأتي بمعنى على المنع وعلل ابينا يأتي بمعنى اتمه بعد بعض
الكمال وانه وفي النعمة ولعلل الاذكار يأتي بمعنى نفسه في كلاءة الله وانقياد
اليه واعتصم قوله بعلل يأتي العلل ابينا لا يصح كونه مورد التمر لكونه
لا ينبئ عن التعظيم لانه من الامور التي كمنع التي لا يطلع عليها واجب بان
قوله ينبئ ان يشع ويعلم به جرد انه يبيت لو اطلع عليه اجر علم تعظيمه
قوله بسبب كونه منعما مخرج للعلل المنبئ بتعظيم المنعم لا من حيث انه منعم
بل من حيث انه قادر على المنعم كما ان قوله مساو للشكر لغة يعني ان الشكر لغة
يؤدي باللسان ويأتي بنعمة الله تعالى فان تعلق واما بنعمة زيد فجوز
وقال عليه الصلاة التحدث بالنعم شكر وتاركه كفر ومنه الاعتراف بالذل

نعمة من الله فان تعلم وما بكم من نعمة فمن الله وبالاركان وهو العمل بما عند الله فان تعلم اعملوا آل داود شكرا وقد اشار بعضهم الى معنى الافعال الثلاثة بقوله * افادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا *
وتفسير الشكر للغير الى معنى الافعال الثلاثة دليل على ان مورده اعم ولذلك عرفوه بانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم شرعا بكل واحد من اقسام الثلاثة فيؤدي به الشكر المكلف به شرعا ويكمل الشكر شرعا ايضا على الشكر العرفي وهو معرف العبد وهو بهذا المعنى واجب شرعا على كل مكلف وبالجملة بتركه اجماعا واما باعتبار المعنى الاول فليس بواجب خلافا للمحقق حيث جعل الشكر الواجب في قول ابن السبكر وشكر المنعم واجب بالشرع بالشكر باحد الاقسام الثلاثة وقال بعضهم اذا كان في مقابلة نعمة معينة يكون واجبا وبحث فيه سيل محمد عبد الغفار القاياتي في شرح المختصر بان معنى الوجوب يحتاج الى دليل فانكره بقول الكمال في ذلك قوله بعمومهما باعتبار المورد العموم في المعرف باعتبار المعرف وان كان شايع الورود بناء على تبعية بانه بقول الخلاف التفتازاني والجواز الغزالي من ان الشكر والمنعم بمفهوم من الوصف بالجميل الاختياري اكتفوا على تقسيم المعرف الواقع في الغزالي بما جعل النعمة فيكون مما يراد به ليس بينهما العموم والخصوص من وجه كما قالوا الاكتفاء بما جعل النعمة والشرع على انهما بمعنى واحد قوله معرف العبد مراد به المعرف لغة على العبد وجميع ما بعده وانعم صلة ما وهي به من الفعائل وهي عليه عائد على العبد وقوله بمسمع اي بمعرف الجوارح الكلام اي والباطنة وجميع الجوارح وقوله الى ما خلق لاجله اي لمعرفة الله تعالى وعبادته فقد قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قوله ومن اخص متعلقا بمن كل واحد من الثلاثة بصيغة العموم والخصوص من المكلف عبارة عن فعل ليترتب الى محل واحد وانبرة احترز بها عن الاشارة كما هو بين وكذا قوله الحيوان وابن فساقط فانها تراد على الحيوان الناطق وانبرة الحيوان بالعامل وغيره مما ليس بناطق والضمير الاول من قوله الثلاثة ومن الجمع للغير فان الجمع جمع مكلفا فانه يكون بالقلب وغيره ويكون في مقابلة النعمة وغيرها من الكمالات والشكر للغير لا يكون

وبالاستقامة وبعبادة الله عز وجل وبكل ما ورد به النصوص المتكاثرة
الامر بالتفرد وكل نعمة الله ورسوله والمراد بعرف الجميع ان يخرج العبد عن
كل نعمة ربه بل تسلم امره الله كلها واوقاته كلها من اجله وعرف ذلك اجمع الامام
المبين رضي الله عنه بقوله الشكر ان لا يعصي الله بنعمه قلت قبل خفية الشكر
انه بكمال التعفر والاستقامة الكاملة والباطنة اما الجملة في احواله فلم يرد
ما وجب عليه من الشكر بتمامه نعم الكاملة الصادرة منه من بعض ما وجب عليه من
الشكر وكثر من الفقراء يجعلون من اهل الوجوب لا ينالون انزاع غير الواجب من الكامل
في مسمى الشكر لان الوجوب العام مترجم للاضيا وابن قباع لكل فاجاء الشارح به
من ان مكان التي بعلها وبينها فاله في شرح الخمر فبينهما ان الاول المختار
ان جملة الخمر لله معينة عربية في الانشاء نقلت اليه عن علها الزجر والمراد
بها انشاء الشاء بضم نونها الانشاء مضمونها كما تقدم لافتتاحه بحروف استقاف

الا بجميع الاثبات ولا يكون ان في مقابلة نعمة منعم واحد ومنوال الله تعالى
بعيد فيتوارى ابن وكل ما فيه فيتوارى ابن وعن الخمر واما القسم الثاني ومنوال
الخمر العربي والشكر العربي فان الخمر فيه اتم مكملا لان الخمر الغ من يكون
بجميع الاثبات وبعضها والشكر الغ في ان يكون الا بجميع الاثبات ومنوال كان
في كون الخمر اتم لعرفه بالشكر الغ في وزيادة له ما كان بعض الاثبات
بجميعها والقسم الثالث مغاير الثاني بما قيل في الثاني مغاير بعينه يقال في
الثالث وكلام الشراح ان النسب ستا وذلك حيث اعتبر نسبة الشكر
العربي لكل واحد من الثلاثة قبله ومنوال ربنا لا عليه الاكثر بخلاف التعفر
بل النسب ثلاث فقط كما مر بزيادة شيخنا سيم الكبير في تفسير لا ان الشكر
اللغوي هو الخمر الغ في بنسبته من بعضها نسبة الشكر اللغوي لتراد بهما على
معنى واحد والنسب انما تعتبر بين المعنيين المتغايرين واما التراد في جلس من
النسب فقد نسبة بين الالفاظ قوله المختار ان جملة الخمر تبع في مزا
المختار المملا في شرح والغراب القول بانها خبرية لان ابن هل عرف
النقل ان الخبر بثبوت الخمر لله تعالى من عليه وحامد لله وارح ينشا ذلك

تعلق
الرفق في
بالتعميل
ومقتضاه
ان الرفق
تفضيلة
مع ان تعلم
الرفق
واجب
الرفق
واجب
فتعلم
ان الرفق
واجب
وهو
تشبيه

لا مكلفا به ز الاول واجب والثاني مندوب به فقد وجد المحمود عليه في
كل من المغير والمكلف على كل من الاحتمالين وانتفى الايقاع اذ الايقاع
مع التنغيم يراد بالمراد قوله ان المغير واجب والمكلف مندوب التعبير بالوجوب
عن به المحل واللفاظ وغيرهما وعليه يلزم الاشكال والموجود لكثير في
المسئلة حكاية القولين مثل المغير افضل فيكون اكثر ثوابا وعليه مالك
لانه اكثر وروده في القرآن والمكلف وعليه السابعي لعرفه على
جميع المحامد وليس فيه تنغيم بالوجوب فلا اشكال ومعنى الوجوب المنع
به منا كما قال شيخ الشيوخ سيد عبد الغفار الفاسي انه حيث وقع
في واجب بمعنى انه يتزع به من وجوب شكر النعمة اذ شكر ما لا يتعين
لجملة الفول ولا لفظ الحمد بخصوصه بل قاموا مقامه حسبما هو معلوم
في الشكر فاذا وقع بلفظ الحمد اراد به الواجب ولا يقال مراده عرفا ان
المغير واجب انه يثاب عليه ثواب الواجب انه يأثم اذا تركه لان
نفول الشرع اصطلاح اذ عرفي ليس كالعقلي والواجب على مثل هذا قوله
وثانيهما انه يوهم وجوب الحمد على العبد بل المعنى انه لو شكر
كان حمده تجرد ت نعمة وجب الحمد عليها بل المعنى اذا حكمنا بانه يجب
عليه ان يتزع عليها بلسانه او ببعض جوارحه وان كانه ويعاقب
على تركه اذ لك وليس فيه الخروج الى ان قول بعز الفرق الكمال
الواجب ما كان في مقابلة النعمة لعظمها او نبيه ومنزل الحمد ان في
مقابلتها وح يندفع الاشكال قوله وقد رجح في شرح صغرى
الصغرى ما اشار اليه السنوسي من وجوب الحمد مرة في العمر مغير بما
اذا لم يكن في مقابلة نعمة الخ تلاحكم النعمة بدليل قوله في شرح
المختصر ويجب اذ على كل عاقل ان يعرف الله تعالى ويشكره له على كل فرد
له من الافراد وجزء في قلبه من العلوم وح فلا دليل لهذا الشرح في
كلام شرح صغرى الصغرى واذا كان الحمد من غير فلا حكمة النعمة
محكوما بوجوبه مرة في العمر جاز اذ عمل ذلك لم يكون مستحبا
قوله على انه لو سلم وجوب الحمد بمنزلة مرة وقد جا تقدم من ان

تنبيه
تنغيم الحمد
تنغيم الشكر
ان المكلف
ان المكلف
من قوله
الحمد
من المغير
والمكلف
يترتب
ان يثاب
ان يتم
حمد الله نعمة
ومتى غاية الفرج
اذ لا تتلو نعمة
من يقع المغير على
عمل العبد
وقف صح
صغرى الصغرى
مؤلفها بان كلمة
الحمد الوجوب مرة
في العمر ترجيح
الشهادة بالصلاة
على النبي صلى الله
عليه وسلم انه
لو سلم وجوب الحمد
على النعمة

لم يكن للغير اثر فيه لانه يكون خروجا من رتبة على حضور النعمة لا على ذكر الغير بل اذا ذكر اولم يذكر فالله بعض المخلوقين والله على كل واجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن الافات الى لا اشرك به في المملوكات بعد الاولوية على الترتيبية لتبعيض الصانع وفي الثالثة زيادة على المعتزلة لتبعيض صفات المعاني وفي الثالث زيادة على المجسمة وفي الرابع

المراد بالغير ما لوحظت فيه النعمة لا ما ذكرت فيه قوله وان الحمد لتبعيض المراد بالبعض منا الاشارة الى الصيغة من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد والاختيار وصاحب الكشاف من المعتزلة ومنع حمله على هذا المعنى مع كلامه من ان يحمل على الاستغراق ورد بقول عنه في توجيه منع الاستغراق ان اللام لا تفيد سوى التعريف وان ثم لا يزال على معناه الا بادلة لا يكون ثم استغراق ورد بقوله هذا الكلام ان المفهوم من الجملة اثبات الحمد لله ومن ثبوت الحمد بالمعنى المذكور لله تعالى وحده مستفاد مع بقاء اداة التعريف على اصل معناها من الرفع اعني الاشارة الى معهودية مدخولها اعني حمد الله على معناه الرفعي اعني الماهية من حيث هي اذ لكل حمد من الافراد المعهودية للماهية من حيث هي وللام الجنس الاختصاصي بعض افراد مدخولها اعني الحمد المعروف لكل احد مختصة بالله ومن المعلوم قطعا انه لا حاجة الى اعتبار الاستغراق الذي يحتاج في استفادته الى ارتكاب مجاز الزيادة كما ذهب اليه الفراء وابن الشجري ومعنى وضعيا اللام التعريف بل يستفاد من قرينة الفراء والمقام قوله او للاستغراق او بمعنى ان كل حمد مختص بالله تعالى اما بمعنى القائم بذاته العلية كحمد القديم واما بمعنى انه بجعله واختراعه كحمد الخالق وعلى كحمد القائم بمخلوقه وكل الثناء منتهى اليه وان اختلفت جهة اضافة قوله او للعهد والمعهود حمد الله تعالى لنفسه في ازله لما علم عجز خلقه عن حمده اجمالا مثله بكلامه فيل الحمد لله بل الحمد لله حمد به نفسه وان كنت لا اعلمه على التفصيل كقوله عليه الصلاة والسلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ومن الوجه اغنى كون التعريف عهديا ما ذكره الشيخ ابو

ربصابر

العباس المرسي وله فرد له للبهاء ابن النحاس النحوي قال في ابن النحاس بالسين
اشعر بالله انها العنبرية فكان يزعم ان هذا الشر تقديم هذا القول قوله
على أعم وبه فسر هذا منا سيبويه سعيد والعقاب منه تقسيمه هذا بالمعنى
ان يقال بعد هذا الشر ليكون فيه براعة الاستهلال في قوله عقلا معناه
ان يحكم العقل بان الله تعالى لما خلق النكم جعله غير منفك عن النتيجة ولا
يوجد بدونها بل اما ان يوجد معها او يعقبها فان من علم ان العالم
متغير وكل متغير حادث واجتمع في ذهنه هذا قام في ذهنه ان هذا
المعين امتنع ان لا يعلم ان العالم حادث قبل التلازم بين النتيجة والنكم
عقل من غير ان يوجد احدهما حاجبه كما للمعتزلة او يوجبه كما للفلاسفة
بل كل منهما مخلوق لله تعالى لا كنه جعل كلا منهما لازما او الوجود لا
كما يقوم والعزيز وقد صحح هذا القول السنوسي في شرح الكبرى وتبعه
الغزالي في اكثر وقال فيه نظر من ثلاثة والاول المشهور وعليه درج منا
حيث اضافة النتائج الى العبد قوله او عادة بان يخلق الله تعالى بعقب
الحرارة عقب بعض كالاحراق وعقب مماسة النار والعلم عقب النظر
وله سبحانه ان يخلق النكم ولا يخلق العلم عقبه كما انه ان يوجد
المماسة بدون الاحراق كما وقع لابراهيم عليه نبينا وعليه الصلاة
والسلام ويجعل الياقوت والزمرد وسائر الجواهر فيما اعد لاهل الجنة
المنادي بان اصبع المنبر بالفتح في النار ثم يخرج نفيا يعود له ذلك
مفاد الغسل بالعاشر لكن يعكر ان بعض الملوك كان له وزير
اسمه يافوت فرفعت بيده وبين الامير وعشقه فجعله وزير غير فكاتبه بكتب
اليه الغني في الكتب فان غير تنسى فبشر الست بالياقوت
عرف النسج كل مرقد الملاكي ليس ره او رده فيه كالعنكبوت
* واجابه الامير بقوله *
نسج داود لم يمر على بعوضة فكان الغزال للعنكبوت
وبقاء السمندل في لهب النا ر يزيل بضيلة الياقوت
قوله بالتولد ومعناه ان يوجب بعد الفاعل عليه بفعل او اخر كحركة اليد

قوله بعين الازم ان يكون مستعملا في اللازم والمتعدي فقد هو وقوله فقد اخرج ان يترتب والصحيح والتشايع جمع نتيجة وهي كما تاتي في قول الازم لتسليم فقد قرئ الفيا ميم بعد الياء وقد تحذف ايضا وقد تكون عطف على ان يوجد من ذاته وقوله فيما ان يفعل بعقب النظر من العلم بالمنكور فيه واسناد الاخراج الى الله تعالى مع قدرة العبد على العمل بعقب النظر الصحيح عقب النتيجة عقب الله تعالى بفعل الله تعالى سواء فعل الله بان الزمه فعله او لا وقوله فعل الفاعل وقوله فعل الامر وقوله او ايجاد الشيخ ومفعول الشيخ الاشعري هنا بالقول المعتزلة فيما بالتولد

الموجبة لتحريك المفتاح فاذا حركة اليد اوجبت لفاعل حركة المفتاح وكلتا
حركتي ركز عنه الاولى بالمباشرة والثانية بالتولد فالمنكر عندهم مقدور
للعبد ومحل وقوله مثل حركة اليد يتولد عنه علم واخر وهو العلم بالمنكر
بيد كتولد حركة المفتاح وهذا القول مبني على ان الغير هذا لو النكر والعلم
هذا حاصل بالتولد وهو باطل لقوله تعالى ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها والله خلقكم
وما تعملون وادابة ان هذا المبني عليه بطل الفرع المبني فوله ح
والقلاسبعة بالايجاب فانهم قالوا ان معلول العلم عقيب النكر واجب
بالعقل والنكر علة اثرت فيه والدليل على بطلانه ان النكر غير العلم
فلا يجامعه والعلة لا تتقارن معلولها فان من شرط كمال الاختيار والانعكام
وقد اشار بعضهم الى هذا القول الاربعة مع نسبتها الى اربابها بقوله

قال الاقلام المعتزلي عقلي واختاره الرازي كرامي النقل
ثم السنوسي الاقلام جهمية والشيخ حماد وابن زكري رجحه
بالقادر والتولد امتزال وعلة العلم فالتمازوال

قوله فلا حكمة المعقول المراد بالحكمة المعقول النعات النفسية التي
وتركيبه اركان مركبا على وجه مخصوص كالحكمة الحيوان والناطق
وترتيبهما وكالحكمة المغفر متيرو وترتيبهما والمراد بالمعقول المعلوم احتراز
عن العقل بمعنى كان او ممكنا مركبا او وقوع ابتداء على القول بجواز
التخلف بهذا وعن الخمسة في منكر ابن عرفة واشتركه في الموصل اي يكون
معلوما به بشهادة التوصل اي يتعلق بالمعلوم في المعلوم اي يكون مجهولا
لاشتمال التحصيل الحاصل قوله وقوله صرفا فلا بل ذاك فتدبر وقوله
فقد ذلك عمر فلا الخ بيرو ومعنى قولهم حركة النقير في المعقولات يعني كحركة
النقير لاستخراج جنس عفيفة الافشار وعن الحيوان او فعلها وعن الناطق
ليوضع عند قع بيعا النقير الذي عن اعم اولا ثم الفعل الذي عن احق
ومعنى قوله في المحسوسات كاستخراج الدجاج واكوانها والعوانها
فلا يتمشى بكر ابن تخييلا وتسمين تخييلا بان الحيوان المتوحش انما الغير المشرا
الذي ترسم فيه صور المحسوسات على ما زعموا قوله لشمول يعني

المحركة التي لا تكون للتناول بل مجتمعة مع آلة مثل اليد بعكس عملها يكفهم من كلام الغوغ والجمع بالكسر والضم العقل

ان العقل على هذا التفسير اعم من النكر لشموله انتفال النقيضين معلوم او معلوم تلزم قوله عمل ما يكفهم من كلام الغوغ يعني المناكفة حيث عرفه الكاتب بترتيب امور معلومة للتناول الى مجهول والسعر بانه فلا مكفة المغفرل وفيه مخالفة فكعقل الاعكم ح

انه طويل وفيه تيسفكه اعني اثر شيخنا ابن منصور على السر بقوله فيه نكر القاري يكور انفكاك المناكفة مخالفا للاعكم لان طويل قتا قال قوله والجمع بالكسر والضم العقل وقد اختلف فيه اختلافا كثيرا من وجوه مثل له خفيفة تزيد اولا وعلى الاول مثل موجوم او عرفج ومثل محلقة الراس او القلب بعكس ازله خفيفة تزيد وانه عرفج فاحسر ما عرف به انه ملكة في النفس بها تستعد للعلوم وابن دريد كان وعلى انه جوم فاحسر تعاريفه انه جوم لكيفية تزيد بها النفس بالبديهيات بالوسايط والمحسوسات بالمشاهدات خلفه الله تعالى في الدماغ ومثل نور في القلب وقال صاحب القاموس انه نور روحاني تزيد النفس به العلوم الضرورية والنكرية وابتداء وجوده عند ابتداء الدور ثم لا يزال يزيد الى ان يكمل عند البلوغ ثم ان اكثر الفقهاء واقل الفلاسفة على انه في القلب واقل الفقهاء واكثر الفلاسفة على انه في الدماغ محتجين بانه اذا اصيب الدماغ فسد العقل واجيب بان استغاثة الدماغ لعلمنا شركه والشيء يفسد بفساد شريكه ومع الاحتمال لا جزم وبنى على انه في الدماغ او القلب ان مزاوجهم شخصا فاذا مات عقله بعتق عليه وبتأدية العقل وبتأدية الموضحة لان محل العقل القلب لقوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وعند اهل حنيفة محله يد العقل فيقع لان محل العقل عند الراشر فبعد اذا مت انصبغة بالجناية على محلها ثم ان العقل عند امثل الكلام النفس قال الخازن في شرح التلخيص نقلا عن بعض العلماء ان النفس من الروح ومن العقل تسمى نفسا باعتبار ميلها الى الملاذ والشهوات وروحا باعتبار تعلقها بالجسد وتدبيرها وقلبا باعتبار كونها محلا للعلوم وعقلا باعتبار كونها مستعدة للعلوم فلذلك اسماء باعتبار تلك احوال المذكورة واعرف وعند الحكماء له مراتب اربع تختلف اسما بحسبها فالنفس اذا خلت من العلوم مع كونها قابلة لها سميت عقلا هيولانيا واذا حصلت الضروريات فقط سميت عقلا بالملكة واذا حصلت النكريات ايضا فان لم تكن حاصلة بالفعل بل لها قوة الاستحضار بمجرد التوجه سميت عقلا بالفعل واذا كانت النكريات حاصلة عندها سميت عقلا

والرضيه للكمال وفي التبيت براعة ابن مستهل اوسعر ازيا تر المتكلم في اول الكلام ما يشعر بمقصوده

مستبعداً فاما لحالات اربع والمراتب ست النفس باعتبار من الخانات بنفس الجنين مثلاً عقل ميولاً بنو ونفس الصبي عقل بالملكة ونفس البالغ حالة نوعية او غبلته عقل بالفعل وحالة مشعور معلوماته عقل مستفاد وعند النوم فيه سمو الاستغناء عما سواه وفي كل وقت مشترك يكتب تلميذ كاتب الشمال شيئاً ابرار ومن ماهو فوق من عقل البداية ليلاً تم بوقته الشيب انه يعقل ما جبه عن الفواحش والزنا ذاتي بيد اختار الاده من عرسا بر الخير انكاتي وعملها وبوروتم معالج الزاني فيه تيسير النوعل الجامع اهل عن ابن مسعود مرفوعاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلق الله العقل قال له اقبل فاقبل قال له ادبر فادبر فقال الله ما خلقت خلقاً احب الي منك ولا اكرمك الا به احب اعطي والعتريت فقروح فيه ذكر له السيوطي في الذيل المشروعة بالعلاج مختلفة وتعلم على جميعها بالوضع وبالجملة قبل العقل بعقل اي مستاز عن غيره من انواع الخير وما احسن قول الكتب

لولا العقول لكان ادنى ضيغم ... ادنى الى شرف من الانسان

وقول الاخير

ما وهب الله للامرئ هبة ... ابقل من عقله ومن ادبه

مما حياة النفس فاربفقرا ... بعقله للحياة التي يطيبه

وقد اشار الله تعالى عن ذوي العقول الكاملة وبهم بقاء فيهم عباده الذين يشعور القول ويتبعون احسنه اي فوله اولوا الالباب قوله والرضيه للكمال ومعرفته يتفاوت كل مجازاً لعنوانات الرجل علماً بمعرفة جنسية ليشمل الفضلاء بمرتبة الامام اه قوله للارباب العقول اي اهلها جميع العقول والمراد الكامل منها واختار كونها الجنس مجازاً للجنس على سبيل التخفيف للاشارة الى انه قد معمل العقل فوراً ولم يعمل لهم العلم كالسوسكابية والسمنية ومنهم ذلك تابع للسنوسي في شرح مختصره وفيه نظر اذ السوسكابية ومنهم فوم انكروا العلم لهم علم ولا يلزم من انكارهم له انتفاؤه عنهم اذ انكار هم الضروريات مكابرة وعناده بالوجدان تكون الجنسية ليشمل الامام اه لو كانت للكمال الكامل لعنوان الله تعالى اخرج النساء بي لان العقول الكاملة عشر ان من لم يكن عقله كاملاً لا يعقل له علم اذ انكر والمشاهدة على خلافه اذ لا يعقل لصفاء العقول من العلم بحسب مفهومهم قوله براعة الاستهلال ما خوذة من براعة الممثل اذا قام فيهم في العلم او في غيره والاستهلال مراعاة المزلوة عند رؤية

بكمله

قوله (وهتكت عنهم من سماء العقل كل حجاب من سحائب الجهل حتى بزغت لهم شموس المعرفة
رأوا مخدراتها منكشفة) اضافة سماء الى العقل وسحائب الى الجهل وشموس الى المعرفة
كل منهما من اضافة المشبه به الى المشبه بعد حذف اداة التشبيه من التشبيه المؤكد
على حد قوله ، والريح تعبث بالغصون وقد جرى ، ذهب الأصيل على لجين الماء ، اي على
ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم اي الفضة في الصفاء والبياض وليس ذهب الأصيل من
تمييز الفضة كما قيل بل من اضافة الصفة للموصوف ثم ان الوقت الذي تصير فيه الشمس والتقصير والغروب والقصد التشبيه بالذهب والتمييز بالذهب شمس ذلك الوقت على سبيل الاستعارة التمثيلية وقرينتها الاضافة الى الأصيل

فكما ان مراجعه يدل على حياته كذلك الابتداء المناسب يدل على المقصود وتسمى
براعة المطلع ايضا لانها في موضع يطلع على حسن الضمير او شينها فقوله كل
حجاب المراد بكل حجاب ما ينبغي ان يزال عنهم وهو ما سبق في علم الله انه يزال فلا
يقتضي انها ما ازيلت الا عن ارباب العقول بالعلم الحكيم قوله من سحائب الجهل الجهل على قسمين
احدهما عدم العلم عما من شانه العلم ويسمى الجهل البسيط والثاني تصور المعلوم
على خلاف هيئته اي ما هو عليه في الواقع ويسمى الجهل المركب والاول عدمي والثاني
وجودي وهو اقبح من الاول واحترزنا بقولنا عما من شانه العلم عن الجدار
والبهيمة مثلا فلا يوصف شيء من ذلك بالجهل وقد تعلم بكلام وقول القائل

قال حمار الحكيم توما ... لو انصفوني ما كنت اركب (لكنت اركب)
لانني جاهل بسيط ... وراكبي جاهل مركب

حيث وقعا انما هو بالجهل البسيط فقوله حتى بزغت حتى هنا بمعنى الفاء للتعقيب
ويصح ان تكون على بابها بان تقدر الازالة تدريجية بان يزال حجاب اوائل الطلوع ثم
حجاب اوسطها ثم حجاب كذا هنا قوله سماء العقل ما حمله عليه غير متعين بل يحتمل
ان يكون شبه العقل بالشمس تشبيها مضمرا في النفس استعارة بالكناية واثبات
السماء الذي هو من لوازم المشبه به استعارة تخييلية قوله وشموس المعرفة لا
يتعين هذا الذي ذكره بل يحتمل ان يكون شبه المعرفة بسماء له شموس والعقل لا يمنع
تعددها واقتصر على المشبه استعارة بالكناية وتخييلية لاثبات الشمس التي هي
من لوازم المشبه به وقد كثرت ابطال على حد قول الشاطبي ، واذا المنية انشبت اظفارها
. قوله بضم اللام وفتح الجيم . تبع في ضبطه تبعا للمحشي حيث ضبطه بفتح اللام
وكسر الجيم وقال انه الورق الذي يستحكم شبه به الماء فانه لم يعرف من بين الكلام اه
شريعه وكينه ازرديه ولم يعرف مجلا نه ان خيارا من جبينه اي خسيسه او يقال العـ
اير وجه الشبه من بابه يقال العلة معا الماء قوله كما قيل فاين ذلك فروة

ومخزيات جمع مخزية او مستورة اذا مخزى السنة وفيه استعارة بالكناية لتشبيهه
المغرقة بفضربيه خزي وفيه مراسير وتمثيلية بنبات الخزي الذي مثوبي لواز والغض
للمغرقة وذكر الروية ترشيح ويجوز ان يكون لفظة المخزيات استعارة تم بحيث اطلقها على
المعاني الرفيعة وقرينتها الاضافة اي جميع المغرقة وعملة واوانه برا استعمال مير المشبه
فيلها ومن الجار والمجرور للسماء بمعنى عمر ومجزوم ما بعد برا استعمال مير المجزوم وقبله للابرار بعض من كل

قوله لا ابرا بعض كما قيل الفاضل لزلك يعبر للكيف وجهه المنع ان العقل
ليس بعضا من مقروء والضمير في منهم والضمير فقرة البرار اعني البرار ليس
البرار والمبرار منه او الدابة عنه كما قيل بها في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه الاخرى
قوله ليعبر تولية ذلك بنفسه وان قلت لم اتى بالبرار ولم يات بالمخزيات مع
ان كلا منهما فيه مزا المعنى قلت لان امر فيرا فاريكون فصد التشريف ايماء
الى العجز عن الفيام بحق الله تعالى استقلالا بما محتاج فيه الى المعبر تواضعا
واستغفارا لنفسه عن الاستقلال بالفيام بحقه ويحتمل ان يكون فصد الاظهار
نعمة الله عليه وتعبير تعظيمه بفعله امكا للتاليف انتهى الا لقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث وفرانه من الكمال مزا الوعد على الحمل بازا المقام فقام
الزلة والمخضوع للاقدام التعرض لعظمة العبد وموفوعيه مسلم قال شيخنا سيدي
عمر وبن الحاج في الجواب عن هذا ان هذا في جواب شبه على الحمل فان قلت
المناسب في خطاب الامة ان يتنزل ويتملق والعظمة تنافيه قلنا فوله الحامد
فلت مير لشبهة فصروه بالذات ولا تعرض لنعم بنبي ولا اثبات والمضارعي
للاستقبال فلا اشكال بحال خلافا للكمال والكمال للمتعال وفوله ظهر
على الانعام على تعليلية كما في فوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
والانعام تصدر انعم بالنعمة اذا اسرابط واوصلها والمراد بالنعم وبعض
نعمة الايمان وان سلام بالذكر لشرفها ولانها السبب في كل نعمة وكانه
قال على كل الانعام بسبب نعمة الايمان قوله مزا الوزيل مير مفعول فحمزا

مجمل نقبه صفة لفيم فحمزا غير صحيح لان الجملة عند النحاة بمنزلة النكرة لا توصف بها ان
النكرة وبه زا الضمير لا توصف ولا قوله لم مرخصنا بجيز مر فرارسله وجيز مر مخزيات
الغلة محمد سيدي فتنبه العزيز الهاشمي المكي مزا الوزير مر مفعول فحمزا

وباء بجيز للتعريفة تتعلق بخمسنا فيل ويجوز كونها سببية بتقدير مزخصنا بمزايا
بسبب خيم مرسل ومحمد بزل من خيم او عمكف بيا رعليه او رجعلت قرا لثانية مؤصولة
والا فبدل او فيكم وسيد بزل من محمد لا نعتا له بل نه نكرة ورجعا او نصبه على الفكع
او في لما في البدل من سوء ادبه وتقديم الخبر على انها شمر من احتبر الترتيب لغول
السيوطي الصيغة العامة كما تقدم بعد انها مة وانما اخرت العامة في قوله تعالى وكان
رسولا نبيا فيل البعير او نبوءة اسماعيل عليه السلام كما نقدم فعاد ضمير لرسالته

وبعد اشعار بان مزل نعمة ثالثة يجب شكرها لان تعليل الحكم على وصف مناسب
مما يشعر بالعلية او نجعلوا لاجل ارخصنا بخيم من سبل المستلزم تفضيلنا على
جميع الامم وجه تفسير البغوي لقوله تعالى وما ومن ارى عينك ما او حى انه او حى
الى النبي صلى الله عليه وسلم ان الجنة محرمة على الانبياء حتى تدخلها انت
وعلى ان فم حتى تدخلها انت ومن اغاية التفضيل فوله فيل ويجوز
كونها سببية فاصله عبر النبي فوله ان جعلت قرا لثانية مؤصولة يعني في
قول كم وخيم مرها زلا نها الثانية من خيم فلا عكفة الاولى في البيت لا نها
ليست واقعة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح ان يبدل منها وانما
بعله تابعا لخيم الثانية وورد الاول لما يلزم عليه من تقديم النعوت على البدل
او النيابة والمقرر في علم النحو ان التوابع اذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق كما مر ولك في التمثيل فوله والا يبدل
بفكم اي ان لم تجعل قرا لثانية مؤصولة بل جعلت نكرة موصوفة بمحمد او بيسير و
فلا يكون مجرورا عكف بيا رعلى مذهب الجمهور الاشتراكهم في البيان ان تماد في
المعرفة والنكرة نعم يكون عكف بيا رعلى مذهب الزمخشري الذي لا يشترط
الا تحاد ومر مردود باجماع البصريين والكوفيين فوله تماد في البدل من سوء الادب
اي بان المبدل منه مجرور يكون في نية الكلام وقيل انه لزوم فوله لنا مخفوضا او مجرورا
واجيب عن ان وان بانه لا يكون مكررا معا مر كل وجه بدليل قراءة من قرأ الى صراط
العزيز الحميد الله بالجر وعن الثاني بان المجرور والمخفوض من النفكم والباس

به قوله وأما الجواب بأنه حال الوقف الخ جواب
صحيح والرد عليه غير تام وذلك لأن كونه حالا لا يحيل أن يقول اشتمل
كما أنت فقارنه لرسالته إذ الحال تارة تقارن عامل المقارنة أو مقارنتها العامل
نحو جاء زيد راكبا مع كون ركوبه مقارنا لمجيئه ومرسولا الخ الآية بمعنى مرسلا نحو
العامل وقد أشار لهذا فزورك بقوله أي مرسلا الخ فإن قلت كيف يكون
جوابا فزورك أخرج به المراد من جواب المعترض ويعبر عن التوهم أي يكون
الشيخ فزورك فجعل عليه أي الحال وقفا وإنما مراده بقوله للوقف أي
لانعقاد لا يفيد المراد فاعرف الرجال بالمعرف قوله ظل عليه الله
بكفه الخير ومعناه أثبته نشاء أو الدعاء له بالرحمة على وجه التفاؤل
من المؤول للعمل إن احتياج لما جاز قلت كيف أفرد العلماء عن السلام
ومكروه عند جمهور المحررين كما نص عليه زروق في شرح الرغلبية
للفتوى إنما الآية الكريمة قلت يحتمل أنه فرق بينهما بكمال
اشتغاله السلام حكما أو مسببا عما أنه للإمامة في الحكم فال الجمهور
شاع في كتب المتقدمين من أمثل من يعبأ وغيرهم قوله قال عليه السلام
ونحوه مقصور على السلام والجمع في النقد أنه رواه بعضهم كذلك وإذا لم يكره
إفراد السلام فالصلاة أولى قوله وحديث زعموا
ممنوع الحديث أخرجه الترمذي عن أبي هريرة ومعنى زعموا النصوا بالزعم
أي الترياب قوله جمع نجبة أي بضم النون وأما بفتحها فجمع ناجب
واختلاف الأصوات قال السلماني في نجبة استشكل قائل عن قول
الأزرق الكاذبة من افتتح كلامه بعن العجوز أو غاليه بعن الشيء أو لتمكنهم
منه واتباعهم له وقد اختلف ما المراد بالكاذبة فقيل أهل العلم

البيتين قوله ذكرت عندك قلم يصل عليك وحديث زعموا أنه رجل ذكرت عندك قلم يصل عليك الخ هذا
الترمذي وغيره وإن ضافة في بئر المعاني من إضافة المشبه به إلى المشبه أي يخرج في المعاني
التي من كل بئر في اتساع كل منهما اتساعا يحتاج في سلوكه إلى آلة وذكر البئر والخروج ترشيح
للتشبيه ويحتمل أن يكون شبه في نفسه أبجا الزمر الفعل بالسفينة في التوصل بكل منهما
إلى المراد ومنه استعارة بالكناية وذكر البئر استعارة تخييلية والمعاني تجريد

وسواء تذكر ما يلائم المشبه والمشبه به جمع لجمة وهي معظم الماء وقيل الشعر تابعة
الملائكة على النبي صلى الله عليه وسلم برواية تبكر العفر في مسائل العلم وذلك برواية
العلماء ورد وا من لفيلج الساعة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي
كلهم يقاتلون على الحق ظاهرين الى قرب قيام الساعة كما في بعض الطرق
(وبغر) بالمعجمة والمهملة (نسبة للبغر للبعير) يعني الابكار من الحمر
وتمرد فيه بمعنى كيف الغيكما (ذكر حمد الله في مدرج الدين بعض ما ينبغي تقديمه

لابتداء المحرر في بعض الكتب وبقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين رواهما وعليه درج مدراس الشرقية قيل المجاهدون كما يزال الله
هذا الدين قائما لن يدرج مدراس الدين فلما تقاتل عليه عصابة من المسلمين
حتى تقوم الساعة ويمكن ان يقال الاقتتال بين العلم والجهاد وفي
الزاد فكفى بهذا شغلا لا تزال طائفة من امتي كذلك يقاتلون على
الحق الى قرب قيام الساعة قوله عوان مناكير غاية
قوله بما لم يعرف فلم موسايج في كلية اي بكل مسئلة ترد عليه
يعلم بالخبر مثل من ورد ان العلم انما يقبض من امتي اختلاف بعض العلوم
ببعض قوله وبالموضوع يمتاز ذلك العلم عن غيره وذلك ان العلوم
جنسها واحد وانما تتنوع وتتمايز بتغاير الموضوعات حتى انه لو لم
يكن لعلم موضوع مغاير لموضوع علم اخر بالذات كموضوع علم النحو والكتب
ومنها اللبكة العربية بعد التركيب وبدون الافراد باعتبار الموضوع
المعاني وانما ومنها اللبكة العربية المركبة لا كرابك ولا يبحث عنه من حيث
المطابقة للحال والنافع يبحث عنه من حيث تباوته في وضوح الدلالة
لم يبحث كونها عليه وتم بعما تبع يبحث عنها من حيث تباين العلوم بتمايز
موضوعاتها وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فمثلا
موضوع علم الفقه افعال المكلفين لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
من وجوب وحرمة وغيرهما وموضوع الحساب الاعداد لانه يبحث

في ابتداء التعليم
ربما يقدم
في فهم يقدم
فيه عما من
ابتداء النظر في
علم ان يعرف
علم ما فيه من
قبل وضوعه
وغايته
وفائدته قبل تعلمه
وعلمه ما يتعلم
يعلم ما يتعلم به
في كلية وفي العلم
يعرف
موضوع الكلب
تمايز العلوم
وبالموضوع
يمتاز ذلك
العلم عن غيره
قد اختلف بعض
المتاخرين في
عشرة

فيه عن عوارضها الذاتية من جمع وكم وغير وغيرها وموضوع
العوارض التركيبات لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من قسمة
وغيرها وإن قيل لما استغنى بالبحث عن الموضوع او العكس اذ كل منهما
المفهوم منه تمييز العلم فلفظ كل منهما فغير للآخر فلا يستغنى
باحدهما عن الآخر والموضوع من تتمة البحث والبحث متعلق به والمتعلق
غير المتعلق به فبيانه ان البحث عن احوال العلم مثلا العلم الباحث عن احوال
المعلومات التصورية والتصديقية والامور التصورية والتصديقية
التي يقع البحث عن احوالها هي الموضوع قوله وذكرها ابو العباس
ابن زكريا سواء كان المعقود احمد بن محمد بن زكريا التلمساني صاحب
التاليف العديدة والنكت المفيدة بحيث المفاخر توفي رحمه الله
تعالى بتلمسان سنة تسع وتسعين وثمانمائة قوله في المبادئ الخ
عند الحنفية كفاية ما يتنى عليه مباحث العلم بحيث لا يتكرر الشروع فيه
بدونها ولا يتفرع فيها قوله يتبنيه يتعمل او يقرأ بفتح الباء
او بضمها وعلى كل فيه اشكال لانه ان قرئ بضم الباء كان معناه كما
الرباعي ولم يستعمل وان قرئ بفتح كان معناه الثلاثي وإذا كان كذلك
كان من حقه ان يقول بنوه لانه واو والعين كقال يقول فالاصل شيخنا
البناء بنى وبنيه بمعنى يعلو ومعلوم على يبنيه وميز ما معلوم يبنيه
فرد عليه قوله العلم الباحث اي المبحوث فيه اعترضه شيخنا
البناء بان رسم للحراد كونه باحثا عن احوال المعلومات اي
مبحوث فيه عن عوارضه ذاتية وليس من ذاتيات العلم قلنا اراد حده
لقال فواعرفوا بكم يعرف بها احوال قوله يعرف به كيفية
التوصل اي كونه يعرف به كيفية التوصل من غاية العلم وغاية
الشيء ويكون خارجا عنه والنحو يبا فخارج رسم فالاصل السعد

قوله ويعرف

أقول احوال العلم الباحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث
التاثير بها الى المجهول تصورا او تصديقا فورسمه باعتبار غايته بقولها تعرف علم يعرف
به كيفية التوصل بالمعلوم الى المجهول

قوله وبمجهول لعلمه المعلوم به اشارة الى ان قد اورد ولم يمر مثل هذا القيد
في الرسوم فسادا لكنه يرد على علم الحساب وما عمل فيه الجواب بان مجهول
المعلوم والمجهول في رسم المنكر يتبع علم الحساب كانه يتوهم فيه بعلوم
ظاهر اي مجهول فلهذا ذكر قوله وبالمتبادر انه والا فقيده اشارة الى ان
الرسم الاول ينبغي ان يعلم انه علم ويزيل له قوله فيما تقدم علم يتبع ما يعرض
ذلك تحليه اشارة الى ان قيد الاطلاق الواقع في المنكر مثل مر في علم انه والا فقيل
انه علم من المعلوم وقيل انه والا فليس كذلك لانه يتوهل هذا ايضا من
المعلوم والتحقيق انه علم في نفسه والا لغيره فيكون الاطلاق بكليهما كما
مر عليه الخبر قوله وهو الظاهر كما مر الفاعر الكلية وشواهد تجلي
ينكسر عن الكلام جزء بيان موضوعاته واحتج بقوله فانونية عن الالة
النفسية كالمنشار والفاس لانفجر به اذ كل معقول مرتبط جاهر في
لا يقال المنشار وتحوه كل يعرفه عمر كثير فلا يتم بقوله فانونية
لانا نقول الزيد يصير وعمر كثير فيعرفونه وليس منوطة الالتباس والالة
الخامس مضروفه قال العروضي امر قوله واصل الفانون المسكم ان الالة
التشكير ومن فعلوقة قبل الفكه عن معناه الاصلي وجعل مرادا قبل
للتقابل قوله واسند النعمة للمراعاة فيه اشارة الى ان الاسناد
مجازي وذلك ان النعمة في الحقيقة انما صدر بقوا عد المنكوس والمراعاة
شرط في الاسناد مجازي والا لم يصر ان يقال يتوهم التعجب من مرآة الرسم بيان
يقال تعجب من مراعاتها مرآة الرسم عن الحكم في العبر بتوهم التعجب منه قوله
من حيث انها توصل الى امر مجهول احتراز عن زيد لك عن البحث عنها من حيث
امور غير الديمار الكثير من المعلوم موجودة في الخارج او لا فتدبر

وقع في قول ابي الكيب * من مبلغ ابن عراب انى بعرضها * جا لشتار سكما ليسر والاشكنرا
وبعضهم قال ارسكما ليسر وعليه قول الغابـــــــــل. *
* اذا شوركت في امر بروس فلا يبغ منك في مترانبـــوز *
* فبيع الميوار يفتح الهمز اذا ارسكما ليسر والكلب العقـــور *

ومن عجمي والاسماء العجمية كثيرا ما يقع بها التغيير كما قالوا جبريل وجبرئيل وميكال وميكائيل وابراهيم وابراهام بالباء وقيل له المعلم الاكبر للانه واضع التعاليم المختلفة ومخرجها من القوة الى الفعل وكان ذلك في زمن فرعون الذي غير الزوج فيل انه بنى له غمدان الذي بصنعاء وبنى له كل سنة مائة الف وعشرين الف دينار وكان ارسكما اكبر حكماء الخليفة غير منازع احد العلمة عن افلاكون وهو عن سفراكم وكان مسكنه قرية اسافتله فوقه مشرف لما فقدهم عن عيادة الاله وثنا وهو من كلامه في كتاب السياسة من استعف بالناموس قتله الناموس ومن استعف بالشرع قتله الشرع ومن ايزل على انه كان مؤمنا بشرع زمانه فقولهم من العلم من علم الكبرة معناه اخذ بقول الاسلام من ايريم واول من دونه في الاسلام كما قال الغزالي في الاحياء ابو نصر محمد بن محمد الفارابي الترك الحكيم المشهور كان اعجوبة الزمان ارتحل من بلده فارابا الى بغداد وكان لا يجاري في علم المنطق وجميع علوم الفلسفة ثم ارتحل الى انه ورد على سيف الدولة وكان في مجلسه مجلس الفضلاء فدخل عليهم في زي الاتراك وكان ذلك دأبه فقال له سيف الدولة اقعد فاذا حيث انتهى وتفكر في الناس اي مجلس سيف الدولة واحد فيه متنكرا خرج عنه فقال ابن ميمون لعقلوه على رأسه بلسان فارسي يعرفه ان الشيخ اصاب الادب واذا سأله عن اشياء فاجابه فواجده فقال له ابو نصر يزيد اللسان اعجبه فاذا ابن هو وزعم انه يحسن اربعين لسانا فتعجب الامير وقال له اتحسن هذا اللسان فقال احسن اكثر من سبعين لسانا فبعث عبدا واخذ يتكلم مع الغلمان في كل جزء حتى اشكت الكل وبقي يتكلم وحده ثم يكتب عنه فاخرج جميع الدرهم وقال له بعد قال لك في اي شيء كل فقال انا فقال اتشرب فقال له نعم فاطعم الفيلة وانواع الملاهي فاعجب منه واذا الاوعلة فقال له ابن ميمون اتحسن شيئا من هذا فقال نعم ثم اخرج من بكمه قبعة عيدان وركبها ولعب بها فضحك كل من في المجلس حتى البواب ثم رمى كما فانيا فبكوا ثم ثالثا فبكوا ثم اخرج من بكمه قبعة فيها ثعلب فخرج ثور من سنة 33 ودبر بكمه امرد مشوف قوله

يونانية كذا وقيل ان سلام بكثير ومعرشيخ الاسكندر ومن كلامه في شيخه افلاكون ما معناه احب الخمر واحب افلاكون فلما اتفقا فار اختلفا كذا ازخمر او في منه والزجاجة التي مغربة واضح الخبر غير فريد واما اسمهم فالمنكوس كما في النكبر وسمالة الغزالي معيار العلوم ويسمى ايضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية قال بعضهم وجه تسميته

هذا العلم بالمنطق والفلسفة والحكمة

يونانية ثم يونان قال ابن خلكان ومعرفة في التوراة من ولد يافث لصلبه واسمه يافان بفاء ومعرب مراد وهم بنته العرب اي يونان قوله الاسكندر مشدد والفرنسيس الرومي ولقب الاسكندر لانه افتتح مدينة الاسكندرية وملك المغرب وبلاد البربر والسند وبلاد خراسان والترك وحملت له الهدايا من كل فاجية وقاتل بابل ملك الهند وقتل دارا بعد سبعة من ملكه اثنتي عشرة سنة قوله واضح الخبر اي مغربة واضح البرغيم فريد يعني ان العلم يشمل الليل والنهار ومن غيم مغربة واضح بعد فرسخ في الحساب من الجهة كذا مع عدم مغربة واضح وذلك ان الفاعل اذا كان مفعولا امر ما في نفسه وشاهد معه لا يحتاج لمغربة فاما له الا من حيث كونه ذا لك كما للابيه والمفعول موكول للقابلية فاقبل بلزوم تغريبه والبحث عما له لان مراعاة في نقله على ما لا يخفى على حاله كان كذا انبأ في على غير اساس وما تركب من فعفور وفعلول كالبعفور والنمور غلبت شاهبة النفر بيه قوله واما اسمه انما احتيج الى مغربة الاسم لان ما لا يخفى اسمه لا يحتاج كلبد اذ بابن شم بيتا ثم الاخبار بغير المسمى قوله معيار العلوم اي ما يختبر به الشيء ليعرف نقصانه من تمامه حسا او معنى وميزان العلم كذلك قوله ويسمى ايضا الميزان سمي به لان العقول الناقصة تزن به ما تفكر فيه من الادراكات بتزيد حمة العبيم وسقم السقيم قوله ومفتاح العلوم لان به تفتح ابوابها اي كمرفها المرحلة اليها وبه يتأتى سلوكها وذلك وهذا عمل تفريغ في التعليم بعد التفوق كما قال الغزالي

اذ كيف جواز التفويم ليكن ينط على المنكوس اكتساب

قوله واما الشمراخ لان شمراخ يتعلق وشمراخ به مبادي العلم

ع

امر امور تصورية وامور تصديقية فالتصورية خمسة اي شيئية والتي تستعمل فيه ويكثر دورانها فيه كمفرد الكلي والجزئي والنفيية والموضوع والمحمول والمقدم والتالي ونحوها اليك والتصديقية منها كقولنا النفيض لا يجتمعان ولا يرتفعان ونفي اي عم يستلزم نفي اي خص وثبوت اي خص يوجب ثبوت الاعم والكل اعظم من الجزء ونحوها اليك من القضايا وقد يراد بها مع ذلك الاستمرار الرجوع اليه بمعنى قصد تعقيب مسئلة من العلم وقد اهملهم الشارع بشيئية وقد قابلة بعد الفضائل المتضمنة للاحكام التصورية والتصديقية من حيث يترتب بها الى المجهول من تصور او تصديق والمراد بتصور المسائل مع جهاتها على وجه اجمالي وقد يراد تفريعها زيادة التبيين واعلم ان هذه الكلمة بجميعها قيد في نشر فضائل العلم فلا يصح جعلها من مبادئه وقد

ان ضمائلاجية كما ذكر هذا النشر وغرضه اي ان خزائن العلم من شيئية كاستمراء علم النبات ومثله من كتاب البلغاء للدرايه والوجوه بفضائل ارباب الميزان وانما احتيج الى معرفته لانه انما يحل مع قطع النسبة بين العلوم حتى انك اذا علمت ان هذا العلم مستمر وذلك كذا وكذا فهو مستمر له كذا وكذا فقوله مسائله مسائل العلم بين الفضائل التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولة تعالى الى موضوعها تعالى بالبرهان وبين نفي وعدم يصح عزلها من المبادي وانما الم من المبادي طلبها مع قطع النظر عن وجه اجمالي وذلك بان يقال كل مسئلة في العلم لا يخلو موضوعها من خمسة اقسام اما ان يكون عين موضوع العلم مجردا كقولنا في النحو الكلمة بعد التركيب اما مفردة او مثنية او مجموعة او مركبة اقلها كلام او مفرد ذاته او نوع من موضوعها تحته ثم يستند ويسند اليه والذي يفيد الوجوب او نوعا مع عرض ذاتي نحو الاسم المعرب اما منصرف او غير منصرف او يكون وصفا واليا للموضوع كقولنا المعرب اما كلام او مفرد او فعل قوله واما بفضيلته اما لم يكتفوا بقابلة عرض بعرض بل البفضيلة تنشيطا للكمالات وزيادة في رغبته وتاسيسا بفضيلة هذا العلم انه الذي عمل فاسوا بالمرء والقبول قوله كل بالنسبة اي سائر

فضيلة ان فضيلة
عام فهم فيه
ن فيه فيه
ه فيه فيه
ه فيه فيه
فضيلته فيه
نشيته فيه
العلوم
ن فيه
فضيلته
العلوم
العلم
العلم
العلم
العلم
التعريف
معرفة
المعرفة
حاصل

العلوم وذلك لان كل علم كانت مسائله المحمولية بحيث توخذ في علم واخر مسئلة بحيث يتوقف الثاني على الاول سمي الاول اصلا وكليا للثاني والثاني اسفل وجزئيا للاول كالمنكوح مع الكلاح فان مسائل المنكوح توخذ في الكلاح مسئلة وتبتني عليها مسائل الكلاح وكعلم النحو مع البيدار فان مسائل النحو توخذ في البيدار مسئلة وتبتني عليها مسائل البيدار وكذا البيدار مع التبسيم فيكون المنكوح كليا بالنسبة للكلاح والكلاح كليا بالنسبة لما تحته من مسائل العلوم الدينية والنحو كليا بالنسبة للبيدار والبيدار كليا بالنسبة للتبسيم قوله هذا ما اتى بالله ورسله عليهم الصلاة والسلام قوله واما بعد انما عرفنا ما من المبتدا في ان البعد مع جعلها عبث وهلل والبابرة في اللغة ما حصل من علم او مال مشتق من البعير بمعنى استمرار الحمل والتعب وقيل اسم فاعل من برا اذا تعب اراد به واتعب نفسه في مزاياه انه شامل للشيخ مع انها غاصة بالتعب وعلل المعنى الثاني فقال لان الشعاب الخ اعجب وقال

*

من البراء استعفت البابرة ... والتبصر بالعلاج برا اشاكزة

لذا ترى ابرزه الناير فز ... قالت لمن في فزيعة بابرة

وفي الغرض من المقدمة المرتبة على بعل من حيث ثمرته ونتيجته وتلك المقدمة من حيث انها جزء كمرء البعل تسمى عذايذه ومن حيث انها مكلوبة للفاعل بالبعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الافتراع على البعل تسمى علة غائية قالبابرة والغاية متغايران بالذات مختلفان بالاعتبار لان الغرض والعلة الغائية تزالك فاعل النحو تعلم يترتب عليها حكم ومصالح لا تحصر فزعب الاشاكزة والحمقاء الزاريلك المصالح غايات للفاعله تعلم ومنافعه راجعة الى المخلوقات وليس شيء منها غرضا له وعلة غائية لعلمه لان الغرض يزيد والى نفعاته شيئا فشيئا ومنوعها اوما ورد من الاحاديث والروايات المذمومة لكون افعاله تعالى معللة بالاغراض وهي محمولة على الغايات المترتبة عليها وليس شيء من افعاله خاليا عن المصلحة

قوله شعوب ازرقة ولكافة هذا العلم قوله ومما ينسب
للغزالي في قرمه الغزالي هو ابو حامد بن محمد بن محمد الغزالي
العلامة الامام المبرز في العلوم كلها الجامع بين الشريعة
والحقيقة يلقب حجة الاسلام كان ابوه غزالا فاشتهر بالغزال
ينسب اليه كان من ائمة الشافعية له تآليف مشهورة في الاصول
والفقه وعلم الكلام توفي رحمه الله سنة خمس وخمسمائة
ولبعضهم ايضا في فرح المنكر

كل حقيقة فمنكر ومنكر فهم اكرم بتحقيق وعلم مرفوا عبرا
بكل علم زفير علم منصره وكل فهم زفير مرفوا برا

قوله ومن تبعيضية الكلام انما للتبيان وبيانها كما عند عبد
اللطيف قوله المزونوا وفي منه المزتو وانسب والمزونو المزين
انشد لهم في شرحه قول الشاعر

بمزا عليه زونو انتم ومن وبمزا عليه زونو انتم والملا

والدبر سهل في المعنو وما الكعبة

فزهر وداد النعيم بوجهه باشوة يجري الضاء في الجمرات
كنت هزوة الشيخ في وعناته ما فزهيت عينا في المعجبات
بتزونو بجبونه في خيول لاكن عليها زونو البسنات

بالسلم المزونو * يزفر به سماء علم المنكر بعلما اسم بغل يغنو غزو والكاف حرف
خطاب يفتح للمذكر ويكسر للمؤنث ويثنى ويجمع ويقال مالي وما لها وما لهما وما لكم وما لكن
وفر تنبرل ومر الكاء منزلة تتصرف كتصرفه يقال ماء للمذكر بفتح الميم وماء للمؤنث
بكسرها وماؤ وماؤ وماؤ وماؤ وزو بمنزلة اللغة جاء قوله تعلى ماؤ واقروا ابناءه
ازمانكم وقوله مراده مرالهذا ازمر فواعبرا ومر تبعيضية ازخزمر فواعبرا فواعبرا
قليلة والمراد بعضو فوج وبانت تلك الفواعبر والمزونو الخمسة في اليمامة زونو السبيع
قاله وحشنه واراد بسماء علم المنكر وسما بلد الكعبة وفيه اشتعار كما مر شعره
بذكر الرفع قوله والله ازجرا ازيكور مالها * لوجهه الكريم ليس فالها *

صيانة النفس
عن الفحشاء
وعمل مكارم الاخلاق
ينسب
ويحمد وفيه
للغزالي في قرمه
حكمة المنكر شيخ وبهم
والمقدار في النار بعبرا
من علم فيه ما يشتفي
وبه يقول ما لا يعلم
وله في نفسه مرح يتيه
فخرا ثوبين من لم يتيه
وتراه يتبع من لقيه اوتيه
اوتيها من
قوله
امر واو فواعبرا
تنبيه

وان يكون رفعا بعد المبتدء * بعد الى المفعولات يعتمد فوله ليس فالعامل ليس وفضل
عمرو رجوا بن خلد وجملة بعد الى المفعولات يعتمد في محل نصب حال من ضمير فاعل فوله

فصل في جواز الاشتغال

واختلف في جواز الاشتغال به على ثلاثة اقوال * فابن الطراوة والشلوبين قالا * وقال قوم ينبغي ان يفصل والقول

(فصل في جواز الاشتغال به) ترجم المصنف

الجواز وقد اخل الترجمة المخلاف ويجاب عنه بان في كلامه حذف
الواو مع ما عطفت اي في جواز الاشتغال به وهو فته ونسبه فوله
ليكون كالبدل على تصويره في حكمه لانه فر ان فعل الاجماع على انه
لا يجوز الاخبار ان فراء على ان مشر يعلم حكم الله فيه ولان الكلام
مع جعله زيدا يقع فيما عسى ان يكون ممنوعا او مكروها او مباحا اعم
اجيم او بيع فيما عسى ان يكون واجبا او مندوبا او مباحا اعم فرع
وزاده فسادا وربعة فوله فالقول ان والتخريج عزاه للاخفش
الطراوة والشلوبين اشتراط العامل بالمنع بر ليس لان ما من
عموم العلل السابقة ومنهم من لعل الحاصر الباسل يوشك ان
استغرق ومنه في عمومه ان يشترط في بعض العوامل الشاذة
ان الكلمة بذ ومن بعضهم من السلف الصالح لم يشتغل به ولو
كان مشتاقا اليه ما اغفلوه وكذا الزليلين في غاية الشغف
اقال الاول فاركبنا من عموم العلل السابقة نعلت ان الله سلم وانتفا
الكراهة على سبيل الوجوب او الندب كالتوفيق والكتب والحساب
والثالث اذا المنكور مركوز في الكباع بفعل ابن عمك اذ هما سلد
استبدل ابو جوده اخر المتلازمين على الاخر وبعزوه على عزوه
او استبدل ابو جوده اخر المتعاندين من على عزو الى اخر او بعزوه على
وجوه له ومن الدليل كراهة عامل وجح فليس للعلل السابقة الا مجرد
النسبة وان صطاح والاجرع ان من له ذمن سليم لا يفتاح

الى

الزائد مكملات المنكفية كما لا يخفى على العارف بأن تعلم اصطلاحا
العربية قوله وعزاه السيوطي الخ قد مر عزو الله عنه في
النقاية والاتقاني بتعزيز المنكر وراجعه في ذلك فانه من السنة
ابو عبد الله المغيلي نكما ونشر احسن رجع عزو ذلك كما قاله الفقيه
سيد احمد بابا وبيد العزاز مزهد اياله في نكم العفو قوله بعض
اهل التحقيق عبر به الفلاني قوله مع جهلهم به كما يفهم ان ابن
الفلاح اشتغل به غير امير عشرين عاما فما قام يعمل فيه على كما يل
برمع عنده وقد قوله وروموا بانحا بكة عليه فزيغل الزلي
الفاتح السنوسي غير الوداد الفيد في شرحه على مسلم ان الشيخ ابن
عرفة كان يرجع تلاميذه عليه ويذكر وقال الغزالي في مرلاة مفاتيح
الجنان بالمنكر لا يعرف بعلم نقله زكريا في شرح ابيا غوجي
وقال ابو علي الحاكم عزا العز لا يعطيه الله بكماله الا من احب من
اوليائه قوله فيكون الخلاف في حال الفعل وعبارة انه لو
اطلع عليه اليوم الخ قوله من حيث انه يشوش الفكر ونحوه لان
الاجازة كما لا تدخل الوقف على حال الواقف ول الحرفة الجيزوز لا تشمل
على بعض الامور المفسدة للعقاير كغيرهم فيه بالبس المنفرد
وتمثيلهم له بالفعل المقارن الذي من عنز العقاير بوجوه مجرد
وتقسيمهم له الى عشرة عقود التي لا يفسدها الا زلة الا القليلة سبقة
وتمثيلهم ايضا للكل الذي لا نهاية له بركة ابن قبلا الى غير ذلك
وحيث عزيته ابن يمدزالتي العلة فيزول معلولها وهو التعزيز قوله
في نقل الاجماع عنه الخ في تنكفيه قد انه مع قيد بالوجوب قوله وغيرهم
اي من المتكلمين وابن طويلين وكثير من العقهاء قوله كما ذكره السنوسي

الوصية

وابن عرفة في نقل الاجماع عنه والسنوسي وغيرهم وهو الحق لانه وسيلة الى تحصيل العلوم
التي منها متروب وواجب وانما لم يكن واجبا مع انه يتوصل به الى تعلم الواجبات كالعقاير
الا ان تحصيل العلوم الواجبة ليس موقوفا على تعلمه اذ لو لم يتعلم كثير من العلماء الذين
لم يتعلموا قط فليس حصول العلوم الكسبية بالتوقف بمرفوع العادات بل موشاهد كثيرا كما ذكره

وعزاه الى كثير من اهل العلم ميارة
اهل العلم فقال ان بعض
والعقهاء فقال ان بعض
التنكفيه فيه على ان كلا من
يتعزيه فيه على ان كلا من
يتعين ان يتعلم فرد من
ان فعل الواجد كلا مع جهلهم
بوجوبه فيه فقد تعلم
عليه فيكون
بالكل وان كان مع
عليهم بتركهم تعين كل
عليه بعينه واحد من الامة
عمل كل من عمل منهم
الفرد المحتاج اليه
الزيد بنقطة اية السنة
وتعلم كل وصول
بالجملة فكفاية عليه اذ
الاشتمة ثم مع فقد
يكون الجلال
ان تعفيفيا والفعل
الثاني انه فندوب
اليه وفق فقتضى كلام
الغزالي

الى في شرح منظومة ابن عزيزة وغيرها تعبيرا بالوجوب والشيخ السنوسي هو
الدلاء ابو عبد الله محمد بن الزواوي المالكي الى يعقوب يوسف بن عمر بن شعيب
السنوسي نسبة الى بني سنوس قبيلة بالمغرب ببوادي تلمسان ذكر الشيخ ابو
العباس بابا انه شريف حسني من قبل أم أبيه توفي بفاس يوم الاحد تاسع
عشر جمادى الاولى عام خمسة وتسعين وثمانمائة قوله بانه نفعنا في
سواء حملنا الوجوب على الوجوب العيني او الكفائي ومما قد يبادر ذكره هنا
السير في حاشيته وكونه عينيا في عناية الطالب وكفائيا بالنسبة لغيره وقد
الله بالدليل التفصيلي عينيا ويزعم انه لا يثاب الا بالمتعين وكلاهما غير
مسلم قوله ومن المختار عند الشيخ تقي الدين السبكي المنقول عن كل الائمة
عكس ما اختاره السبكي ومجمعه كلهم اذ كامل الفرضية زعما استغنى عنه كحال
السلف الصالح وانما يحتاج اليه الناقص ليجعل له الكمال او ايظ المتكلم
الة توصل الى ممارسة الكتاب والسنة وتحصيلهما ومن حصلهما دون انتغنى
عنه اذ لا فائدة في تعليم السبب بعد حصول المسبب لانه تحصيل الحاصل
قوله مرمرين السلام مثلث الفاء فمرين بفتح فزوراء مرفوع ومضموم
والنورة مثوا الاقلام انما بكم ابو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي قال
التقي السبكي مجموع ما اجتمع في النووي يجتمع بغير الصحابة والتابعين
وذكر المناوي انه لم يمت حتى تفكك وكتم ثلاثة اقلام كثيرة من سماع الحافظ
وانشغاله واتحاده وفتح الباب المغفل وكان يقول بمعرفة النكت للامرد ولوبا
شغوله فاتته بغض المرد وصعر الخد لملازمة خلوته والكب عليه بمجرده
وقوع بصره عليه سقطهم بحسن وجه الامرد وانتصب للتصنيف بكاد ابناء
الليل واستمر على ذلك حتى مجمت عليه المنية سنة 676 وقد مر بنوى
قوله كما نص عليه في التسهيل وقال في الكافية ايضا

والله الشباب والياني فز مز هو منها في اليا الثاني

قوله فسقطم القول بانه للضرورة فاضلة سيبويه واتباعه فاضلة الشلوبين
الاشباع بالضرورة غير هو ابلا الاشباع كثير بغير فلا يجوز للمولدين الا في الضرورة
وقاده منبه اليه في الاية غير صحيح وقيل بعد اذ قد احمل على غير التفسير والصواب

الغزالي انه للضرورة او للاشباع (أنواع العلم الحادث) وضبط العلم
بالحادث لزيادة البيان وان بذكر الأنواع يخرج العلم القديم لانه واحد لا تعدد له على
الصحيح عند الجمهور من اهل السنة والعلم الحادث عند القوم هو حصول صورة الشيء
في العقل والشيء هنا بالمعنى اللغوي فيصدق بالموجود والمعدوم وبالنفي والثبت مطابقة للواقع وغير مطابقة وصورة الشيء مثاله القائم لدى المنطبع في العقل انكشاف المتصورات في المرآة واعترض

ان الالف بدل من عين الكلمة وانه استعمل في الكثرة في ما اشتغلوا من كون
الايجاز او كثرة الكثير

* (أنواع العلم الحادث) *

لما كان الغرض من المنظوم معرفة كيفية التوصل ببعض العلوم الحادثة
الى بعض حسن ان يعرف العلم الحادث اولا وينوع باعتبار كونه يفيد الموصل اليه
وباعتبار ان من شأنه ان لا يوصل او انه يوصل اليه وان يخص كل باسم يعرف به
قوله لزيادة البيان فيه تنكيت على من يقول انه للاخراج علم الله القديم
ووجه الرد ما اشار له الشارح ان العلم القديم خرج بذكر الانواع اي
قوله عند القوم المراد بهم الحكماء وهذا التعريف مبني على الوجود الذهني
ويتناول الفكر والجهل المركب والتقليد بل الشك والوهم وتسميتها علما
مخالف للغة والعرف العام والشرع لاكن لا مشاحة في الاصطلاح قوله
والشيء هنا بالمعنى اللغوي لا بالمعنى المصطلح عليه عند محققي
المتكلمين لان المعدوم عندهم ليس بشيء ومراده منه نفي تقرر الذوات في
الخارج بدون الوجود ردا على المعتزلة وذلك ان اكثر المعتزلة قالوا المعدوم
الممكن قبل وجوده شيء وذوات ثابتة متقررة في نفسها في الخارج اي ان
الممكنات قبل ان تكسى بنور الوجود كانت اشياء متقررة في بيت مظلم ثم يفيض
الله على من يشاء منها نور الوجود فيبرز للعيان وما يقع على المختار انما فعل
عندهم الوجود لا الذوات قال البدر الزركشي وهذا يقرب من قول القائل
بقدم العالم وعندنا الوجود ليس بشيء زائد على الذات قبل الوجود فالفاعل
المختار جعل الذوات ووجودها معا قوله المنطبع في العقل اي بان ترتسم
صورته في العقل بمعنى تصور الانسان ان تحصل صورة منه في العقل بها
يمتاز الانسان عن غيره كما ثبتت صورة الشيء في المرآة اذا المرآة

تعريف العلم بما عرف به المحصور وهو للمحصور والعلم وهو للعالم فلا يفسر به
واجاب السعد بان المعرف للعلم هو حصول المحصور في العقل لا مجرد المحصور والعالم
كما يتصف بالعلم يتصف بحصول المحصور في عقله وعرفه ابن عرفه والسيد بانه
الاداة ما ومن فساد وللاول ومن عرف العلم منا بانه معرفة المعلوم على ما هو به
كما بغير الشراح فخرج عن مفكك الغوص الى مفكك الامور والزمه فساد العكس
بخروج الكفر والاغتفاد القياسي مع انهما من افراد المعرف منا واكثر منه فساد تعريفه
من عرفه بحكم الزمخشري الجازم المكابر لوجوب الزيادة بحمل ما قبله بخروج الاغتفاد

تشبيها بما مثل المحسوسات والنسبة تتبع فيما مثل المعقولات قوله واجاب
السعد الخ في شرح الشمسية قوله بانه الاداة ما فيدان الاداة ما لمجاز عن العلم
لان معناه المتفنن من حصول المحصور والحصول المجاز لا يستعمل في الحقيقة فلا اجيب
باشتمال في معنى العلم فلنا يلزم عليه اذ تعريف الشيء بنفسه وكانه قيل حصول
العلم قوله ومن فساد وللاول عن حصول حصول الشيء في العقل وفيه
تسامح لان الاداة ما ليست من الحصول بل من الحصول يقال ادركت الشيء وصلت
اليه والحصول لازم عنه قوله فعرفه المعلوم ومن النفي للغافل اي بكر
النباقلة وارد عليه ان فيه دورا ولان قوله على ما هو به فيه زيادة لا حاجة
اليها اذ المعرفة لا تكون الا كذلك لان اداة ما الشيء على ما هو به جملة الا
معرفة قوله كما بغير الشراح هو سهو سعيد فانه قال وفي نسختنا وقول القاضي
انه فعرفة المعلوم قوله والزمه فساد العكس قال شيخنا الياز ومن امر
وجه خروجه عن مفكك الغوص للشيء زايد بحمله فصوابه العبارة اذ قد
خرج عن مفكك الغوص الى مفكك الامور ليس لان العلم عندنا كيفية شامل للكفر
والاغتفاد القياسي ومما خارج عن من عرف العلم منا بانه الشيء عبر الكفر
والاغتفاد القياسي فساد من عرفه بحكم الزمخشري قوله حكم الزمخشري خرج جميع التصورات اذ لا
حكم فيها والمجاز مخرج للكفر وقد كان خرج عن النفي قبله ايظ والمكابر مخرج للقياسي وقد
خرج ايظ عن النفي قبله وهو مخرج للاغتفاد التصحيح فقد انتفى زيادة فساد من
ما قبله ومن عرف العلم منا بمن النفي الشيء عبر الكفر قوله والزور ان اورد وما

بيانه

بيانه ان المعلوم اسم مفعول مشتق من العلم اي من امر المصدر وهو معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه قال الامر ان العلم توقف
على معرفة المعلوم ومعرفة المعلوم توقفت على العلم وهذا هو الدور
قوله ان المراد بالمعلوم ذات العلم ان الوقف ليراد منه تارة الذات
والمغنى معلوم وتارة الذات فقط كما ياتي فالمعلوم مثلا واريد الشيء ان
لبكة المعلوم من اعم شيء ومتعلق بالمعلومية فالمعلومية هي الوقف على العنوانة
ان معنى المعلومية وزوعن الشيء فقط قوله بانفكاك الجهة يعني ان توقف
العلم على المعلوم من جهة التصور وتوقف المعلوم على العلم من جهة الاستناد
قوله اوبان الدور وقع الدور المحال يتوقف وجود كل من الامرين في الخارج
او الذهن على صاحبة الامر كما في الخبز والعجن والدبول والبنوة المثال
الاول للخارج والثاني للذهن وهذا الاستعمالة فيه بل مفروغ عنه قوله
اذ الحاصل اذا ذا الى الفعل المغني الفاعل اذ وصول التعبير الى المغني يتمامه
كاذ الى فاعل الانسان وصيرورة التعبير انيا والنا كيفية يتصف الانسان بها
قوله كما يقع من الشاهد ان يتصور المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى النسبة
ويشاهد في وقوعها اولا وقوعها بقولهم يتصور النسبة لم يمكنه ان يشك
فيها مثل من واقعة اوليست بواقعة قوله والنسبة الانشائية اي لا فعا
لا تحتمل صدقا ولا كذبا قوله والمشكوك فيها على السواء تبع في هذا
المثال الرضي وفيه نظر اذ هو مكرر مع قوله قبل وتدخل فيه النسبة
الحكمية كما يقع من الشاك قوله واراد بها الحكم اي قيد مرادا استعمال
اللفظ في غير ما وضع له وحمله على هذا التجوز بعيد وضرار قوله يكون معنى
التصور والنسبة فقط قوله مراده اذا وقوع النسبة ومعنى قولهم اذا الوقوع
النسبة بها الى الفعل بوقوعها اولا الى اعتقاد انها واقعة اوليست
بواقعة سواء كان ذلك الاعتقاد جازما او لا فيدخل الكفر وغيره والشك

الى المضاف اليه والنعت الى المنعوت والنسبة الانتسابية والمشكول بها على السواء
وغير المفضوح له كنسبة الجملة الرافعة علة او خبرا فاذا دخل التركيب الاشياء تتعذر
واما التصدير فيتيسر له باندراج النسبة وازدادها الحكم ليكما بوقوع احدهما الحكم
ان التصدير بمعنى ادراج وقوع النسبة اولا ووقوعها ومقومه مراد به الحكم اي العلم بثبوت
احد الامرين او انتفاء احدهما عن الاخر او بوقوع النسبة الايجابية والانفصالية فاذا رأى

والتوهم اذا اعتقد فيهما ومنزل المعنى الذي يتم به التصدير منزلة معنى الحكم
عند المتكلمين كما اشار اليه الشريف بقوله ومقومه مراد به الحكم اي العلم بثبوته
منزلة الحكم ايضا عند المتكلمين وعلة ان التصدير بمعنى مراد به الحكم
عند المتكلمين والحكم عند المتكلمين بمعنى يراد به الحكم عند المتكلمين بل هو
بعينه اي قولهم ووقوع النسبة اولا ووقوعها يومئذ كما قال شيخنا سيد الكل
ان الانتساب في السلب وليس كذلك ولذلك عبروا بالنسبة الثبوتية فوله
الايجابية والانفصالية على حذف مضاف اي في القضية الاتصالية او في
القضية الانفصالية لان كلا منهما اكثر وبازدياد النسبة لا تختلف ثبوتا
وانتفاء باعتبار الجملتين والشرطية فوله او لذلك يتم به كما تقدم
الكثرة فيكفي دور الشد والتوهم اذ لا حكم فيهما فوله وعند الاقدمين الزاي
ومقومه الملقب بالبقم ايضا ومقوم الاقدمين ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين
البكري الكبرشتاني الاهل الرازي المولد المعروف بابن الخطيب قد وامثل زمانه
في علم الكلام وعلم ابن وايل وله التصانيف العجيبة والاختراعات الغريبة
ومناقبه اكثر من ان تحصر على شرف التدريس بغير انه حضر درسه يوما فجاء الزوار
وكان اليوم شاتيا وقد سقط ثلج كثير وجاء الزوار يوما في غاية البرد
فاستدفئت بالقرب منه فحملته وقد كنت يوما بعد الزوار قبلها وقعت لم تقدر
على الكبر ورجعت البرد والقرب فلما قام الاقدمين الدرس وقف عليها
واخذ يقول ابن عنين في اتحاد الزوار ابياتا

مررت لانوزفاد ان محلكم ... حرم وانك ملجأ للهارب
وقرت عليك وقر توا في معتها ... بحبوقها بتقاربها المستانف

واه راه انعا وافعة اولیستة وافعة بمنزعند الجمهور بتسبیکم وعند الاعلم رکب من اربعة
اجزاء والاة وارکانات الثلاثة الاول عند من شرحه له وعند اجزاءله وزحاف السبب وزحاف
الجمهور وبان تقسیم الفعل الی متزیر القسمین انما متولا متیاز کل منهما عن الاخر بکثیر یستحصل
بهوفر اختص الاة راه المسمی بالحکم بکثیر واعر ومتوا لحجة وعاعند الی من سایر الاة وارکانات
له بکثیر واخر متوا لفول السادح قلا بارک ۲ ضم الاة وارکانات الثلاثة الی الحکم مع
مشارکتها لسایر التصورات ۲ بکثیر یفما اذلم یجعلوا لهذا المجموع بکثیر یخصه بل لاحظ

توفی رحمه الله بالمزدلفة یوم الاثنین لعشر بقین من شهر ربیع الاول سنة ست وستمائة
بمدینة مراکش ومولده بتلمسان سنة ثلاث وستین وخمسمائة

نهایة اقدام العقول یقال واکثر سعی العالمین ضلال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوی ان جمعنا فیه قیل وقالوا
واورثنا بحثه وحشة من جسومنا وهل حاصل نیلنا اذی وو بال

قوله واه راه انعا وافعة الحکم بزلة قوله ورجع السبب ای ۲ حواشی
شرح الشمسیة للفکهب الیشی از قوله اذلم یجعلوا لهذا المجموع ای الی
متوا لتصریح واه ذارکات الثلاث قوله بفعل النفس ای ایضا عمل
المحکوم به عمل المحکوم علیه وانتزاعهما ایاه عنه ومنزا لفعول
للمتاخرین ومنهم الکاتبی تومتوا لحکم بفعل رجعة الی الاحکام التی
یعبر بها عنه کالاسناد والایقاع والانتزاع والایجاب والسلب نزل
علی ذلک ومغرور بمنزفال الغزالی ۲ المشتمل متر کلب انعا نومیة
الاتباع ضاع وعلک وکلزکم استزبر الغرض ومتوبکلبه قوله ومزا
ایضا بعل تبع ۲ همزا الاعلام وفیه نکر فلا منزا نیا سبب کونه انفعالا من
لان النفس تاثر به کما بینا تاثر السمع بالکلام عند کعبه به وفی شرح
الجزولیة لشیخنا سیم الکتبی وقیل انفعال ومتوتاثیر النفس الناشی عن
الفعل ومزا معنی قول بعضهم متوتغیر یث النفس التابع للفعل منه قوله

غیر الفعل وعلیهما لا یصح تقسیم التصریح بالحکم کما عند الجمهور ولا بمجموع الاة وارکانات
الثلاث رابعهما العلم کما عند الاعلم لان التصریح منهم بالفعل

منضمت منعلم الربی وفعل منعلم الکتبی یبان الفعل لا یتبین اول الفعل الواقعی عملیه او الحاصل بعد تفصیله وحاصله ان الفعل الاختیاری والکتبی الا متیاز ۲ وفعل العلم انه صفة ۲ انعلم الاختیاری ۲ انعلم فعیل فعل التفسیر وفعل العلم تغیر النفس التابع لفعل العلم ایضا فعل ۲ الاول وقد ذکر الاعلم والعلم رتبی لرجوعها الی انفعال وفیل منوانفعال ومتوتاثیر النفس التاشی

وعليهما لا يصح تقسيم التصور بما يحكم كما مر ان قيل ان المحكم بعد او انفعال
فسر التصور بما يحكم وليس كذلك اذ الفاعل بزلك كما تقدم المتأخرون وقد
فسروا التصور بالنسبة المقارنة للحكم وقد قال ان التصور هو المحكم
فسر التصور بالادراك الجامد فرع هذا الشرح نفسه فيما يأتي ان تتمة ان مر
فسره بالمحكم او بالمجموع يقول انه بعد او انفعال خلافا لما تعقبه عبارة
هذا الشرح قوله والعلم مرفوعة الكيف اي تكيفت به النفس والكيف
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير والبعد والانفعال يتوقف تعقلها
على تعقل الغير فالاول كون الشيء مؤثرا في غيره والثاني الشيء مؤثرا عن
غيره قال شيخنا سيد الكتب ولما اعتقد المتأخرون ان المحكم بعد وكان العلم
كيفا ذهب جمع منهم كما حبر الكشاف وامكاني ان التصور والتصديق
قسم من العلم التصور انما ورد للحكم لان جعل التصور والتصديق قسمين
مراده بالحكم او كلاهما مع كون الحكم بعدا والعلم كيفا لا وجه له والا لزم
تقسيم العلم الى ما ليس بعلم وقد مر ان الكاتبي لما راى ان التصور
مركب من الامور الاربعة وان المحكم بعد لا ينقسم الى تصور وتصديق لما
يلزم المحذور بل الى تصور ساذج والى تصور معه حكم وقال المجموع تصور
بعض اجزاء التصديق عندك ومر التصورات الثلث قسم من العلم وليس
التصور بجملته قسما من العلم لكن لزعمه على هذا عبارته فساد كثير
وذلك لانه خالف ما اجمعوا عليه من تقسيم العلم الى تصور وتصديق
بما يضاح قوله والا لزم تقسيم العلم الى ما ليس بعلم اقا يعلل بساكمة
التصديق فقط لان واضح واما على التركيب فلا لان المركب من العلم وغيره ليس
بعلم قوله بل اذعان وقبول للنسبة المراد بالاذعان القبول مثلا
كما قال الملا في اعتقاد ان النسبة الايجابية او السلبية مطابقة للواقع
كما عبر به ابن سينا لما التسليم والرضى كما في تقسيم التصديق بعض الاعتبارات
لا يلزم من اعتقاد الشيء والرضى به بل ليل الزيزا تينا مع الكتاب يبيع فيوفه
كما يبيع فيوفي ابناءهم قوله ومراد الاذعان به تساهل لان الاذعان
ليس مرادفا للادراك بل الزم اذ الاذعان مع الاعتقاد ومع الزوال للادراك

وافعة او ليست برافعة هم

فقد بازاء ليس الا وزالة منه بعد انتفاء اثر الصورة في الزمن
حتى يكون انعدامه لا بل ان يعتقد اذا العلم بوقوع النسبة اولا ووجودها
فاذا اذا تصورنا الطرفين والنسبة وشككنا فيما يحصل لنا
عند من العلم لانا نعلم فيما لا نعلم ثم اذا زال الشك وقع الحكم
بقدر علمنا عند ذلك اخر من العلم وهذا الغير يقتضي زوال الاول بحقيقته ٥
ويلازمه الذي هو احتمال الصدق والكذب وللانعدام اذا تحاصل بعد
زوال الشيء من ادراكنا فيه قبل ان يكن اذا كان قابلا فعلا لم يحصل منه الا
عند اخر من العلم متعلقا بالنسبة ثم ان تقسيم العلم بالاذعان الى
اعم منه اللغاني بانه يستلزم استحالة علم النفس بغير من ركبها
فلا يكون في الكذب عما علم فلا يكون فيها من الخبر وكما من البطلان
واجيب بان الجزم الكاذب اذا لم ينصب المتكلم قرينة على الكذب فيه
مع علمه يقتضي ان المتكلم اذا لم النسبة وانه اذا تكلم بها
اذكره وهذا كاف في مرور النفي بها وان نصب قرينة فمع فقد ازوال الكلام
ح من قوله بل ليل انتفاء به ان مراده الى بل ليل انتفاء به بعد
ذكره لو كان للنفس تاثير فيه لكان كله مكتسبا قوله وفي الاول
مراده تقويم فاسد الاول الذي هو التصور على ما يفيد التصديق بدليل
قول النحرير مشروط باعتبار الذكر اذ ان يذكر مفيد التصور لا نفسه قوله
والتعلم والتعليم المراد بهما عند التعلم والتعليم وفيهما الا ان التعلم
والتعليم لا يخلوا عن ذكر وكتابة قوله والمراد بتقريره عليه
بالكتابة كون ذلك امرا مراده لان التقرير الكتبي هو ان
يكون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء اخر ولا يكون معلة للاخر والشيء
ان التصور بالنسبة للتصديق كذلك اذ ليس التصور علة للتصديق
اذ لا يلزم من وجود التصور الثلاثة وجود التصديق ولما في قضية
الشكل والتصديق يحتاج الى التصور ونحن هذا الامر بالنسبة
الى الاول فقط فانه يرجع بزوره فيما والعلة لا توجد بدون المعلول قوله بوجه ما مرورا كان
كذلك لان الذكر لا بد ان يتصور كل ما ذكر عليه وبه والنسبة الحكمية تصورا بحسبها لك

قال المصنف قد يحصل بمعنى الاتحاد بمعنى الانتقاش وكما يتحقق في الصورة
بين الصورة والمادة وقد يحصل بمعنى الوضع
لا في محل كالصورة في المرآة وقد يحصل بمعنى الوضع
في المحل كالصورة في الورق بالكتابة
والنقش فانه يقدم على الوضع
بنحو ان يقدم ما فيه على ما
فيه فقد يحصل بمعنى التصور
كما في الصورة في المرآة
وقد يحصل بمعنى التقرير
بتقريره عليه بالكتابة
كون التصور يحتاج اليه
التصديق ولا يحتاج اليه
بدون التصور ان الذكر
ان تقدم لا كيف تقدم
التصديق على التصور
لنيس كذلك بحقيقة ان
بالذات بل يكفي
مصورا بوجه ما
ما يحكم على المدلول
مثلا بانه

3 المحكوم عليه والمحكوم به واما الاضافة

التصريح وعلى الوجه الذي يناسبه ويقتضيه فاذا رأيتنا شجاعا من بعيد
مع ان نتكلم عليه بانه شاعر فانما الذي يعرفه النفس له بمجرد
كونه جسما من غير افتقار الى شيء وراء ولو اردنا ان نتكلم عليه بالتعريف
لم نستطع حتى نتصور انه حيوان او بالضحك لم نستطع حتى نتصور انه
انسان قوله والنكرة فرد النكرة على الضرورة وان كان مقتضى الكتب
عكسه لكون فيه زيادة وجودية يغلب الضرورة فانها عرضية والاعراف انما
تعرف بملكاتها او بوجوداتها وقد رجع عليه بكم من تقسيم العلم الجزء
الى ضرورة ونكرة منزع مذهب المحققين ومقتضى الوضع وعلى ما افاده الشارح فعبيقة
لا يلتفت لها فان قيل علم المنكر لا يصح ان يكون ضروريا ولا نكريا لانا
ان قلنا انه ضروري لزم ان يدور وان قلنا انه نكري احتاج الى فانور وراع ينظر
فيه وذلك الى راع وملتج ان يدور او يتسلسل واجيب عن هذه المعارضة
بانه ليس كل نكري يحتاج لعلم وفانور وراع وكل ضروري يحتاج
يستغني عن تزويده وتعلمه بل بعضه ضروري كالشكل الاول وبعضه نكري
كغيره ونكريه يكتسب من ضروريه بكريو ضروري بلا حاجة الى علم وفانور
واخره قوله كتصور معنى الزوج والفعل اذ الفعل ضروري وعاني
تزول به النفس العلوم الضرورية والنكرية كما تفزع عن حاجب الفانور
واما الزوج فقد اختلف النامر فيه فاما على فيتوقف فسكت عن الجزم في
حقيقته ولم تتعرض له يا عم من كونه ضروريا او مكتسبا بقوله تعالى فمن الزوج
من امرد وفي جمع الجوامع حقيقة لم يتكلم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنمسك عنها ونقف خائفين فيه وتاولوا الاية بان المعنى فاتوا
اذا جاءها عنها فليس بنبي ولم يثبت بنبي فلم يأذن الله لعيسى بجواب تاكيدا
لمعجزته صلى الله عليه وسلم لا لعدم امكان الكلام فيه ثم اختلف متاخروا
حقيقته على اقوال كثيرة قال الشيخ زروق في شرح الرسالة يحكى اربع مشتقة
الزوج سبعمائة قول والمحتمل منها ان كل الفعل الشنيع ثلاثة اقوال

ظاهرهم في ومن امر التصريح بفاتحة فالا يحتاج الى بكر ونكر كتصور معنى انملاق والبرود ومن
التفرغ بفاتحة فالا يحتاج بغير تصور الكر فيحتاج الى بكر ونكر وسواء احتاج كرواله الى بكر او لا

احسنها

قول الجلال بارعة صد

قول الشارح فقوله الخ

قول المصنف والنكرة الخ

قول الشارح وعلى ما افاده الخ

قول المصنف والتصور الخ

قول الشارح فقوله الخ

قول المصنف والتصور الخ

قول الشارح والفعل الخ

قول المصنف والتصور الخ

قول الشارح والفعل الخ

قول المصنف والتصور الخ

قول الشارح والفعل الخ

قول المصنف والتصور الخ

كما يحكى بأن الانسان يغاير للفرس وان اختلفوا في مسئلة مثلا في الضرورة لا تحتاج التغير الى حصول له تعالى نكير كما مر وقد تحتاج الى حذر او تجربة او حس كما استعرفه في مواد الا فيسقا ان شاء الله قوله (وما بد الى تصور وهل * يزعم بغزل شاح ولتبتهل * وما التصور يوبه توهلا * بجمة تغرف عن العقلا * يعني ان المطلوب الذي يحكم للتوصل به الى واجعل من التصور مبادئ له

احسسنا ومعرفة التخفيف كما قام الحرمين ونقل عن الاشعري ان الروح جسم نوراني لطيف شارب التبر كسرياح النار بالنون والباء والحاء المعجمة الاغم اجرى الله العادة باستمرار وجدانه ان جسما ما استمرت مشابكة لها قوله الى حذر او تجربة او حس الحرس التغيير وسيأتي ان التغيير انه يعبارة عن الكفر عن ابن الباقلاني الى المكالب بالمثلثة الموكلون فيعد واحد وقوله ذلك الحكم على نور القمر بكونه مستفادا من نور الشمس قال التفتازاني الحرس وقيل الاولى ان الحرس التوسط الى المطلوب وليس فيه ترتيب والدليل يدل على النفي فيه انتقال من المغير الى الكبرى وهما احتاج اذ لك الى ترتيب والدليل يدل على نفي وابه بمعنى حدس كما تنكر الى اختلاف تشكلات نور القمر بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا به انه كلما قرب من الشمس قل نوره وكلما بعد منها كثر نوره فتصل الى المطلوب من غير احتياج ترتيب ومثال الاحتياج الى التجربة الحكم على النار بانها محرقة ومثال الحس الحكم بان النار حارة ويشمل الحس الحواس الخمس وبعض المشاعر ومنه قول الشاعر

* * *

* والراس مرتبع بيه مشاعره * تعم السبيل لمن سمع وعيناه *

قوله في مواد الا فيسقا ان عنى قول المتكلم مراوليا قوله وما بد الى تصور التبئين يقال وقع في كلام كذا تقريب المناسب عن الفاعل عن الفعل ومنه ممنوع في اللغة العربية وذلك لان في البيت الاول والثاني في بد نا نقول المناسب عن الفاعل لم يتفرغ فيهما بل من توهم المقدر على فاعل في قوله تعلل وجيل بينهم وقول الشاعر * بيا لها من حاجة جيل دونها * وقد وقع مثل هذا الا بر قالك في قوله * وما بد الى تعجب وجل * واجيب عنه بمثل ما ذكرنا قوله فبا شرله اي من حرتاع او نافعا او رسم تلاع او نا فعا واحترز بقيد المتوصل بواسكة كالكيل من حيث انه كيل او من حيث انه جسم او بعمل او خاصة لتوقف ذلك على التركيب والنسبة الى الجزء

يسمى فولا شارحا كما يسمى معرفا بالكسر ومتواليا يلاحك للتوصل به الى فاجعل مبنى
التصريح مبنيا شرح يسمى جمعة وفيا شا (انواع الدلالة الوضعية) فنقول
ان تكثر المنكفي ينحصر في اربعة اشياء التنغ بقلات ومبادي بعا والبجم ومبادي بعا ولما
كانت لها الفاظ تزاحم عليها وبعا يتم في فيها احتيج اولا الى معرفة الدلالة وافسامها
وما يعتبر منها في الفرق وما لا يعتبر والدلالة بتثليث الدال مبنى لغة مصدر دله على
الشيء ومنه الدليل وفي ابن ضمكلاح عند الافرنج مبنى منه اف مزاج كيمي بعاذ الذكر البالغ
الادمي مبنى لبكة الرجل وابن فرالا ول الى النغ بي منو المزلوا والثاني منو الزال وفرانغ ف
با وجه منها ان الدلالة وضع للبكة مثلا والفهم وضع ليشتمل للبكة فلا يجمع
تقسيم منا بد ومنها ان الدلالة علة للفهم اذ يقال افهم من البكة كذا الدلالة مبنى عليه
والعلة خلاف المعلول فلا يصح تقسيم منا بد ومنها ان الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعد

قوله يسمى فولا شارحا يعني في الاضمكلاح لانه يشرح المعاني وفيها
تماشا ركنا في الجنسية قوله فيا شرلا ان مر بزما راوجبرا اوخطابة
او شعرا وسفسكة احترز به عن الغضية من حيث انها فضية وغيره الى
قوله يسمى جمعة اي لان مر تشد به يجمع حكمه اي يغلبه **انواع**
الدلالة الوضعية قوله المنكفي اي من حيث منو منكفي لا من
حيثية اخرى ككونه نحويا مثلا قوله ومبادي بعا مبادي النغ بقلا ثنا من
الكليات الخمس ومبادي البجم من الغضايا قوله احتيج اولا الى معرفة
الدلالة فان قيل المتوقف عليه في ادراك المعاني منو البكة انزال الدلالة
فلم احتيج الى معرفة الدلالة قلنا لما كان الدال بنفسه متوقفا على الدلالة
لا شتغاله فيه منها احتجنا الى معرفتها ويخرج من كلامه هذا السؤال بشغل المنكفي
من حيث انه منكفي بالالفاظ وانما نكر فيها بكثير الوقوع للاحتراز عن
القول الشارح والجملة وكيفية ترتيبها ومبر لا تتوقف على البكة اذ المتوصل
الى التصور ليس البكة الجنس والفصل بل فعلنا منا وكذلك المتوصل الى
التصديق مفهومات القضايا لا البكة فيها قوله مثلا زاد البكة مثلا لاحد
يسأل من ان الدلالة تكون غير البكية قوله واجيب الاول بانه نظم نشأ
من تفصيل المركب تفصيل المركب يذكر في الاغاليط ومنو ان يجعل البجم وطا وفا

بالمجرور وبين ومن واللام الزائدة كما مر والمختص بالشخص من البهم المجرد عن الغير وتخصيص ذلك ان البهم له انتساب الى السامع والى التكلم والى المعنى ويوصف به الاول على معنى انه باسم لانه محله اي قائم به ويوصف به الثاني على معنى انه مفهوم منه للانه مقاله ويوصف به الثالث على معنى انه مفهوم لانه متعلقه وتعقب السير هذا الجواب بما

حيث لا يصرف اذ الكل غير الرفاق على ما مر يصرف والمجموع ولا يصرف الواحد وفر فر السعد بالمكمل الاعم الاغلب وجه آخر ومن ان الدلالة صفة للتكلم والبهم اركان بمعنى انحصر المخبر للبعض الى المعنى العلمية هو صفة للسامع واركان من المخبر للمعلوم الى المعنى المفهومية هو صفة للمعنى وعلى كل حال فلا يصح حمله على الدلالة التي هي صفة للتكلم واجاب بنحو جواب الشرف قوله وتعقب السير اشار الى ذلك في شرح المفتاح وحواشي المكمل وحواشي المطالع وحاصل ما ذكره ان ركون البهم نسبة بين السامع والمعنى والتكلم لا يستلزم ان يكون صفة حقيقية لكل منها وانما هو لما لا زم المعاني النسبية فما من قائم بكل من المنتسبين يوصف بكل منهما كالاخوة التي بين زيد وعمرو والشركة التي بينهما ومنها ما من قائم بآخر منهما متعلق بالآخر فيوصف بها قائمها بالاول متعلقا به لا بالثاني متعلقا به كالابوة فانها قائمة بالاب متعلقة بابنه لا بالابن والابنية بالعكس ومن هذا القبيل البهم والدلالة كما يشعر به الاشتقاق فالبهم يوصف بالتكلم حقيقة واما يوصف بكونه مفهوما منه ومعنى ما من قائم بمجموع المنتسبين فلا يوصف بها احدهما بل مجموعهما كالتشابه فيقال زيد وعمرو متشابهان قوله فهم مفهم متعلق بالتكلم اي بواسطة حرف الجر كما يزال عليه قولك فهم السامع المعنى من التكلم فهذا ثلاثة اشياء البهم وتعلقه بالمعنى وتعلقه بالتكلم فالاول صفة للسامع والاخير اركان صفة للبهم واركان البهم له تعلق بالتكلم فيوصف التكلم بالدلالة التي هي تعلق له من تعلق فهم السامع به وبمعكوسه فهو معنى منه المعنى قوله واجاب يغير عن الاخير اي السابق حيث تعقب السير هذا الجواب اي الذي اجاب به

كما ان الفهم من حيث حقيقته امر اضافي بين المتكلم والسامع فالبهم كذلك فلا يوصف بكونه صفة للتكلم فقط وقوله للمعنى يعني ان البهم من تعلقه بالمعنى صفة له بمعنى كونه مفهوما منه المعنى قوله واجاب بالرفع وان يغير واما الدلالة فالبهم اركان قسم منها بالتكلم والتعبير

الشعر وغيره فاجابوا عن الاعتراض الوارد فاذكر قوله ومراده بهذا ان ذلك يغني ان الفعل المتلفظ المتلوع الى بعض البعض ولم يفصد وابه معناه الصريح بل قد يفهم منه مما هو صفة للفعل اعني كونه مفعولا فمن هذا المعنى ولما كان هذا امرا قليل الجدوى اشار الى قرينته بقوله واتكلوا فقوله وان البعض ليس صفة للفعل اذ قد يراد بالبعض ايضا ذكروا ما يفهم منه معنى هو صفة له وليس ذلك الا كونه مفعولا منه المعنى قوله واجيب عن الثاني حاصل الجواب ان الصفة المفهومة من تعلق البعض بالفعل وهو كون الفعل بعض غير الدلالة فلا يصح تعليلها بالدلالة فلا تفعل كون الفعل مفعولا منه المعنى للدلالة لان الكون من غير الدلالة رجع لمعنى قولك بعض كذا من الفعل لانه قد تبين عليه انك اتصفت بالقاصية من البعض لكون الفعل منشأ لبعض وله مرية ان من الشواذ الذي ورد على ما من غير السير فلا يحتاج الى الجواب فان قيل يرد على قولهم بعض المتكلم المعنى من الفعل لدلالته عليه ان الدلالة سابقة على البعض لان الفعلة سابقة على المفعول واجيب بان المعنى المتكلم اتصف بالقاصية من البعض لكون الفعل ما يدل على فهم اذ لم توجد الدلالة بالفعل لم تنعقد اللغة ابتداء وقائم بمعنى بعض بالفعل لم يتفرع ما ذكر ولم تتفرع الدلالة الخ قوله بل يجاب اما على انه اعتراض مبني على ان وضع الدال بالدلالة قبل البعض خفية وبناء تقسيمها بالعلم ولبيان الام كذلك بل يجاز ان سلم وجعلت الخ المقابلة وهو تقسيم الدلالة بالبعض قوله سواء بعض اي يفهم منه مفهوم البعض دلالة وقعت للشيخ السنوسي وتبعه علينا جمع وليست في كلام المتاخرين بل قد تجعل زيادة من عند نفسه بناء على فهمه كما عند الحلي بل البعض يفيد وانما الخلاف بينهما بالمتاخرون فلا يلزم ان الدال لا يوصف بالدلالة خفية الا بعد البعض ولم يرد ابا بحيثية مجرد المصاحبة

للبعض

بالدلالة انما هو البعض باعتبار كونه صفة للفاعل وليس هو معنى الدلالة وانما معناه كما سلف البعض باعتبار كونه صفة للمفعول وهو الدلالة واجيب عن الثالث بان الدال لا يوصف بالدلالة قبل البعض خفية بل يجاز ان سلم من تسمية الشيء بما يئول اليه وهو مذهب المتاخرين والمراد الدلالة التي بحيثية اي كون الفعل بحيث يصح ان يفهم منه اي

وانما اراد ان الدلالة من كون اللفظ محلا لتعلق الفهم به وهذا علة
ان الاقدمين قد عرفوا الدلالة بالفهم ثم ادعى ما يفهم منه مما هو
صفة للفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى كما تفرع عن السيد والمتاخرون
لم يقتصروا بقولهم كون امر بحيث يصح ان يفهم او يفهم بمجرد الصلاحية للفهم بل
قصدوا كون اللفظ محلا لتعلق الفهم به وهذا هو معنى كلام المتقدمين
فيرجع الخلاف الى وفاق ولا يتوجه ايراد القريب فيه شفاؤه وتوهم جماعة ان الخلاف
مبني على تحكيم ان القائم مع الغفلة عن المراد وتفرع قول الغزالي من
كلب المعاني فوله وبعبارة اخرى واشار بهذا الرفع توهم مباينة
هذا التعريف لما قبله فوله وعليه يكون الخ على ما ذهب اليه
المتاخرون وهو مبني على فهمه فالقصد هذا التعريف لتعريف الاقدمين
وقد علمت ما فيه فوله فان قلت يلزم الخ تبع في هذا السؤال الهلالي
وهو معترض من وجوه الاول انه كان من حقه ان لو اتى به من جملة
الاعتراضات ويجيب عنه لا ذكر الجلال لو اتى به سؤالا فيتبعه الثاني
انه بناه على الخلاف بين الاقدمين والمتاخرين وقد علمت ما فيه
الثالث انه مبني ايضا على ان القائم هو المخاطب والتحقيق خلافه
كما حققه خاتمة المحققين شيخنا شيخ الكتب وقول هذا الشارح لعدم العالم
فيه نكر لان القائم هو الله تعالى العالم بمدلولات كلامه في ازله وليس
المراد بالقائم المخاطب لما يلزم عليه من عدم دلالة كلامه تعالى على
جميع معلوماته حتى فيما لا يزال لعدم القائم المخاطب كيفا والعقل
والنقل يكذبان عدم دلالة الكلام على جميع المعلومات اذ تعلقه بها
ومعنى الفهم بالنسبة اليه مجاز ليس مقصورا على حقيقته بل
المراد به علم المدلول من الدال فيقال علمه تعالى المعلومات من
الكلام الدال عليها يقتضي حدوث علمه مع انه قديم لانا نقول ان
كانت الدلالة قديمة فلا يلزم ذلك وبذا الخ يتغير او تكون من في فهم
بفهم امر من امر ابتدائية لا تعليلية فوله وذلك باطل الخ فيكون
قول الاقدمين هو الحق والى هذا المحذور بالكلام فوله

سؤال يفهم منه او يفهم
وبعبارة
اخرى كون امر
بحيث يلزم من
العلم به العلم
بامر آخر وعليه
يكون وصف
الدال بالدلالة
قبل الفهم
حقيقة فان
قلت
يلزم على قول
الاقدمين
حدوث دلالة
كلام الله
القديم لعدم
القائم في
الازل ويلزم
من حدوث دلالة
حدوث مفهومها
وذلك باطل

فلا يلزم من عروضها عروضه تسليم عروض الدلالة بالكل للأمر وعنا على التعلق
أي تعلق الكلام القديم بجميع المعلومات ومن نفسي والنفسي لا يتغير
وبه يندفع قلا يكون عروضه وسيلة إلى هذا الشر فرضا أن تعلق الكلام
من الدلالة قديم كالكلام والتشكيك بالتعلق التنجيزي لا يصح لعروضه
وفرع الدلالة قوله بالدلالة لبكية أي منسوبة أي للبكم وإنما
نسبت اليه لانه آلة للاعتبار المعنى به من السماع وإذا تكلم
بالبكم متكلم يريد إفهام معناه فقدرة المتكلم على ذلك المعنى
يزال بالبكم يسمى الدلالة الحقيقية وإنما البكم بواسطة بينه وبين
المعنى وهو شبهه بالدلالة مجاز مرسل كما يقال في السيف فاصح والفاصح
إنما هو الضارب به ومنه آلة بقطع قوله لأن الدلالة إن كانت اختيارية
اشار بما ذكر إلى وجه حصر الدلالة ليتبين بما ذكر ومن جميع ما عتبر أن شيخنا
ابن منصور عليه باصل ومن كلامه وبما أشرنا اليه من أن البكمية لا
اختيارية يتعلق نكرا ذلك من وبين بما ومن الوضعية أن الدلالة لا يقتضي المدلول
لذاته وانه لا يترتب عليه إنه يفعل فلو كان الدلالة تفعل جعل الدلالة
يترتب عليه النباتي يترتب ومن شجانه فاعل مختار ولو شاء لم يجعل
الحمرة عقب الجماع كلامه ومن تابع في ذلك للمرجع هامشيه على
المختصر وزاد النشر بما يجوز إعادته اختيارية كالوضعية وفي اعتراضه
تبعا لمن ذكر نظر وذلك لان ابن اختياري في البكمية وعنده كما سيرد به
هذا البلاجة أن الدلالة يقتضي ثبوت المدلول لذاته ومن ثم قال للاختيار
في الوضعية إذ معناه كما قال يسر أن الواضع له أن يضع اللفظ مثلا
لهذا المعنى أو لغيره أو يتركه مهملا فاشتبه على هذا البلاجة الاختيار
في جانب الوضعية بالاختيار الذي يذكره المتكلمون صحيحا للدلالة
ويعلوه عما بالعلة والتبع وإذا علمت هذا كله الاختيار

فلتش
لجيب بان البكمية
الخ قبل
عروضه فرع قوله
مثل البكمية الخ
والدلالة الدلالية
بمجرد البكمية عارضة
مثل قوله الخ
التعلق التنجيزي والتنجيز
بالتعلق التنجيزي
بالدلالة البكمية
والوضع البكمية
والوضع البكمية
وهل فتش

ينقسم إلى ثلاثة أقسام وضعية وعقلية وبكمية لأن الدلالة إن كانت اختيارية فهي
الوضعية والا فإن أفكر تخلفها فهي البكمية وإلا فهي العقلية

البكمية

في الكيفية بالمعنى المراد في الوضعية فيكون المصنف جميعا وكلام
كلام المحشي حيث قال لا بد وان الاختيار فيهما بمعنى وليس كذلك
وان كان الاختيار بالمعنى الذي ذكره في الكيفية جميعا في الوضعية
الا انه غير مراد هنا لما فيه من جانب الدلالة واذا اتضح كونه من اذا
عند الله كذلك وثبت المعنى الاخر الذي بيناه يسر ومؤونته في الكيفية
اذ ليس للاذهان اختيار في جعله امرا دالا على المجمل بل الامر تعلق
وعند هيل به من غير قصد له بهذا وكذلك قول الاذهان راح مثلا فان
الذهن ابتداء الى التلفظ بعد انما من الوضع وقد يتخلف عن المدلول
كما لو اريد بقطعهم من مثل اكله بكلا فوق المحشي لا بد وان الشك
في حواشيه على المختصر وانما قلنا لو قيل كلام السيد يسر انما من
في باب الاختيار في الوضع لان الدلالة لا انما تقول معنى قوله له
ان يضع اللفظ لهذا المعنى له ان يضعه ليكون ذلك عن مدلول المعنى او
على غيره من المعاني او لا يدل على شيء اصلا فان الغرض من الوضع من
الدلالة ينبغي ان يرجع الاختيار اليها فقوله بناء على ان المجاز
موضوع بالنوع سيأتي ان هذا من الراجح ومن هذا وصف يعرف في
الثاني يسر قوله وضعية للعقلية اهل في الوضعية والمراد التعيين
بالنوع كما يقال مما يأتي عند قول المصنف مستعمل الالفاظ قوله كدلالة
اللفظ اي المسموع من زيد او جدار ولا بد من مدلول الزيدان كما في عبارة
غيره لان وجود اللفظ كذلك امر مشاهد يقطع بحاسة البصر لا بد لانه
العقل واما حياة اللفظ فانما يدرك عليها بالعقل ان الكلام عمل ان يتوقف هذا
والعقلية في لفظ واجرى بالنسبة اي من لواحق الدلالة كما يختار من مثل
قول الفاضل من وراء الجدار انما عرف قوله ان اللفظ عرض
ان لا نه اصوات فكمية وميز كيفية تعرض للتعبير الضروري قوله
الكيفية اي المشتركة الى الكيف اربع من التي كيف

عرض يستحيل ان يقوم بنفسه وهي دلالة اللفظ الكيفية

مجملات
الدلالة
الفهم قبل
اللفظ
الدلالة
الاستعمال
المعروف
العمل
الشياع
بناء
موضوع
ومن
العقل
عمل
الوضع
الشرعية
ان
التعيين
دلالة
وضعية
دلالة
العقلية
اللفظ
يقوم
علاقة
الالفاظ
اللفظ

كدلالة الصراخ على الوجع والصراخ المخروق على صيغة مزلت بالكسر وكدلالة نعيق الغراب الوضعية كدلالة الكتابة على الألفاظ وكدلالة الإشارة على معنى نعم أو كدلالة نعيق الغراب العقلية كدلالة النعيق على المخروق وكدلالة المخروق على وجود الخلاء فيه ومن هذا القبيل دلالة كلام النائم تقلى الفرق أعني المتعلق العالم بالذات العلية على متعلقاته أما الفعلية فغير لعكسية فكما مر لان كلامه تعلق بالمعنى المذكور ليس بمخروق وأما الفعلية

الفعل عليها والفياس كصيغة لفعل الخلاصة وبعل في بعيلة الترع وبعث الشاة للازم المشترك فيه ونحوه كدلالة وبعل المراد كتبع اللبغ أو كتبع اللابغ مرع الفكب بالفاء فاذا مثل باع فاز فاز كتبع اللابغ يقتضي التلبغ به بمخروق غير المعقول فقوله كدلالة الصراح على الخلاء كصراح الرجل بالحاء المهملة سعاله وفي باب الخاء المعجمة خاح كلمة تكره وتناوله وقال السيراح بفتح السين أهمل والخاء المهملة دال على وجع المخروق فيقال راح الرجل احاذا سعاله ومنزل خلاف مخروق البيوم فانه فيه بالخاء المهملة دال على الوجع مكلفا وكلام السيد فوارق لما قالوا نحو مرو ومخروق على مخروق فقوله ليس بمخروق لان الوجوب مخروق منا ومنا بهما ووجوب فرضه وقبله به والتباين والتوازع يوجب التباين في المخروقات فقوله وأيضا تعلق الكلام قال شيخنا اليازلي منزل غير وما قبله افاد به زيادة البيان فقوله كموضوعهما اي الموضوع والمكتوب فقوله وهو لالة نعيق اللبغ الكتبية في وجود منزل الفتح خلاف والمختار عند غيره واحد من المخروقين وجوده لانكر الفنار وفقوله لانا نقول لم يجزه من البيت بل موضوعا من العنبر كتب عليه بقفر المخروقين منزل الجواب لانا نبنا على الاحتمال بل بجميعه لان كونه ماخوذا

عما منتار كمخروقهما ومعركما مر وهو لالة نعيق اللبغ الكتبية كدلالة همزة الوجه على الخجل وضمه على الرجل وجميع ما يشترك به الاكتباء على الغرض من هذا النوع والمغتنم عند الفوع من منزل الاقسام الفتح لان قفل وقفر ومخروه لالة اللبغ الوضعية وهما تحكم اللانه ترك منها وضبط ذكر في اول البيت ومخروه الدلالة العكسية وايضا اعز من البيت ايضا غير الوضعية الذي ذكر في الترجمة فيكون من نوع الاحتمال لانا نقول لم يجزه من البيت بل هو ماخوذ من العنبر الذي في الاضافة في قوله دلالة اللبغ وانما اعتبر دامر الدلالة الفتح لان

ما خوذ امر العقل لا يصير له مذكورا حتى يعتبر الاعتبار بل بلحظ الوضعية
محزوم من البيت على ما ذكر وعمريته فعلم انما انما فرينة والتعلق
اعتبار كما مر فلا حكم ومقرر اليه فيكون فرمز من البيت بلحظ الوضعية
الذي اثبت تكيس في الترجمة والمعبر بهذا المحزوم هو الفرينة العمرية وهو
ايضا من الترجمة بلحظ التعكيد الذي اثبت تكيس في البيت ثم الاعتبار
الي هو من المحسنات وهو ما افاده بقوله بعير قلا اعتراض عليه قوله
لانضباطه وعموم النفع به اقول الانضباط قبل ان وضعه الواضع به
يتغير ولا يختلف بحسب الاشخاص وانما عموم النفع به بان يعم الموجود
والمعدوم بخلاف ما شاركه مثلا قوله في العقليات ومرادفه في العلم
والتعليم وغيرهما في العقليات والنقليات وغيرهما مما ذكر التكميلية واما
عبارته فتقتضي ان التعلم والتعليم في غير العقليات والنقليات اذا لفظه
يقتضي التغاير قوله بخلاف غيرها مما ذكر التعكيد الوضعية وهما
العقلية والكتيبية لاختلاف المقصود بهما وبخلاف حتى ان يعتبر العقول
بينا فتر بعضها والكتيبية لانضباطه لاختلاف الكتابيع واما رفعة
الواضع بلا تغير ولا يختلف قوله من الكلام حرفه اذ الكلام
الذي تعلق به غرض من المتكلم اليه او من الامور المقصود بالنسبة
قوله التعريف لان يعتبر بلغة العرب واركان الغالب انحراف اللغة
هنا بل يشمل غيرها قوله ليعبر عما في الضمير منزل منزلة اللازم اي
ليعبر كل من الناس لغيره عما في نفسه مما يحتاج اليه في معاشه ومعاده
حتى يعلم ذلك الغير عليه لعدم استقلاله بما يحتاج اليه فان
الانسان لا يمكن تعيشه الا بمشاركة ابناء جنسه واعلامهم بما في
ضميره من المضاهر والاغراض قوله قال السغرا في شرح الشمسية
قوله والتغير ان بقال بها على الالفاظ قوله بمعاني الشيء وجوداته

لانضباطه وعموم النفع
به في العقليات
والنقليات
وغيرها وفي
التعلم والتعليم
يتغير
مع فعله وقوته
الكتيبة للاتقة
تعريف
للتغير الموزون
والمراد الذي
السكن يسمى
الكلام
تعريف
الموزون
التعريفية
يعبر عما في
الضمير قال
التغير والتغير
الذي يقال بهذا
والاغراض
الغايبين

بها لتعم الغايبة وتعم الغايبة وضعوا اشكال الكتابة والدعوى الانفاق فصار
الشيء وجوداته اربع

وجوده في الأعيان ووجوده في الأذهان ووجوده في العبارات ووجوده في الكتابة والأولان
حقيقيان والأخيران مجازيان والتحقيق عند السنوسي في شرح المقدمات ان الأولين
من الحقيقي وهو الكلامي تنبيه فان قلت كلام الشيخ السنوسي في كتبه
وغيرها يدل على ان الفاظ القرآن تدل على الكلام القديم اعني المعنى القائم بذاته
سبحانه دلالة من نوع دلالة الدال قلت اضطرب فيها كلام المتأخرين فنقل عن الشيخ
السكتاني في اجوبته انه اختار فيها انها وضعية وبناه على ما ذكره ابن الحاجب في مختصره
الأصلي من ان الكلام النفسي نسبة بين مفردين قائمة بنفس المتكلم ورد فيه من لوازم القرآن
قرره بانه لا يصح ان يكون الكلام القديم من النسبة للامور منها ان النسب امور اعتبارية

وجودها لا في الخارج والكلام القديم وجودي متحقق في الخارج فكيف يكون منها ومنها ان النسب المدلول عليها بالفاظ القرآن يتعلق بها الحدث بينما حقيقة ابن التلمساني

الأربع تنافيه بالنسبة الى زيد مثلا له وجود في الخارج والذات من حيث هي مشخص
وهو وجوده في الأعيان ويعبر عنه بالخارج والأصل والتحقيق فاذا تعقل في
البال صار له وجود آخر في ذهنك وهو الوجود في الذهن فاذا ذكرت اسمه
صار له وجود ثالث في كلامك وهو الوجود في العبارة ويقال له الوجود
في اللسان لكون اللسان آلة الذكر فاذا كتبت اسمه صار له وجود رابع في كتابتك
وهو الوجود في الكتابة ويقال له الوجود في البنان لان الاصابع آلة
الكتابة اسمه فالذهني تابع للحقيقي واللساني للذهني والبناني للساني وواضح ان
الأخيرين مجازيان كما قال الموجود في الكلام اللفظ الدال على ذاته لا ذاته
وفي الكتاب الرسم الدال على اسمه لا بنفسه انتهى قوله وهو الكلامي فيه بيانه
ان الذات انما توجد حقيقة فقط واما الذهن انما ترتسم فيه صورتها التي
مثل صورتها ومثله ما اشكلا بولها قوله تنبيه فان قلت الى ما ذكره رحمه الله
ان دلالة الفاظ القرآن على معانيها وضعية ودلالة كلام الله القديم على متعلقاته عقلية
ويقرر عليه القسم الثالث اشار اليه هنا قوله نسبة اخبرت عن المعاني المعقولة ومفردات
القرآن كمدلول الله ومدلول الأرض والسماء ونحو ذلك فليست كلام الله فيعلم قوله فيها ان
النسب امور اعتبارية اشار به الى ان الكلام اذ تركيب فيه من ما في الشكل الثاني وبيانه ان نقول
لا شيء من النسب بموجود في الخارج والكلام القديم موجود في الخارج ينتج من الشكل الثاني لا شيء
من النسب بالكلام القديم فقوله ومتعلق بدلالته تعلقا بدالية فيها فلا اشكال اذ لا يرتاب ذو مسكة
في ان النسبة المدلول عليها بقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا ليست عين النسبة

انزلوا عليهما بقوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح وانزلوا عليهما بقوله
حملت وعملت واوحينا الى ابراهيم فيجب انزلوا عليهما بقوله سبحانه وتعالى
اوحى ربك واذا تأملت التغايرين ترجح ما نزلوا عليه واعتمدوا بكثير به في قوله تعالى واما
الزيت سعدوا به مع قوله واما الزيت شقوا به في قوله تعالى اذ خلوها بسلام
وامثاله مع قوله اخرج منها مذءوما مدحورا واذا انضم التغاير مع الاتحاد في
النوع اعني الذاتية والجنسية وقع مع الاختلاف اوضح واجل في قوله
وكلام الله القديم صفة واحدة اذ عند الاشاعرة وربما منا فيا ترى
الناظر يقال انزلوا النسب عليها بالفرق لتعدد الصفة وكلام الغير
تعدد ليس بمتعدد الصفة ينتج ما ذكرنا انما في منزل النسب انزلوا عليها
بالنظائر الفرق ليست بكلام الله قوله اذ تغير الكم وتغير وكما قولنا زيد
قائم نسبة وعمرو قائم نسبة اخرى والكم قائم فتغاير اربعة التغاير في
النسبة بسبب تغير الكم وتغير في قوله واما كلام ابن الحاجب فغير تاويله
ممر تاويله ابن زكريا في محل الحاضر ونحن نقول انزلوا ابن الحاجب الكلام النفسي
نسبة يصار ولا اذ لم يرد انه ذو نسبة هو ومن مزج بمنزل المضاف وصاحب
الامر امر ونحن

*

وقال معربا الكلام النفسي ومنزل المضاف للجناب القدس
صفة معنى قائم بالذات ذو نسبة منافية للسمات

فيتحصل من منزل ان الكلام القديم ليس منزلا بنفس النسبة بل منزلا صفة معنى
متعلق بالنسبة لا عينها قوله في شرح التحفة ان منزل للمتون وجزم العلامة
الفسطنيني بانها فعلية كما عند ابن عرفة ورده بان قول الغلام لسفينة
الماء يزل على قياس الكلب بنفسه وليست وكالته عليه بالوضع لا والواضع
انما وضع الالفاظ لتنزل على المسميات الكائنة والخارج واما امر متكلم بما
عنه فلا يعقل معه ربما كنه بمنزل القول الناتج من الواضع اليه وانما منزل يحمل
به الغلام مرجعة الوجدان ومنزل القراءة بالدلالة العقلية وليس المراد بقولهم
ان الكلام ملزومة عقلا لفهام معناه بنفس التكلم بمعناه ان ذلك لازم لزوما
ذهنيا اي يستلزم ولا يرد الامر اذ له يتاز جماعة وقال الشيخ

وكلام الله القديم صفة واحدة عند اهل الحق كما مر فيها التعلق كما مر في التعلق وفيها التعلق كما مر في التعلق وفيها التعلق كما مر في التعلق

عن ضرورة الجميع ان كلام الغير الفرق عقلية فالكلام اشعري

سبيل مجرور بعين الفاء والباء بسبب نفعنا الله به في تسمية دلالة نحو اسقني الماء على ما ذكره دلالة تفعلية تكرر ولعله اصطلاح او تجوز في الدلالة التفعلية على ما يقابل الوضعية اي الكيفية اعم من اعتبار الفعل او الكيفية بتصور والتفعلية ومراده ان الدلالة الوضعية لا تنحل التغيير لان الفعة تعلم اخرى عادة الخلو بعلاقة الكلام اليسافي للتبعية ثم قال الشيخ المذكور ومرجع دلالة نحو اسقني الماء على ما في التقرير انها مرجع نفس الاسباب المقتضية لعدم القصر من نوع وشبهه ومن النكرة انها مرجع المنكر به اي اسقني الماء دلالة العادة انها تجري فيه هم قوله ليست ملزومة عقلا اي اللزوم الذي يتبين كلما وجد الملزوم دل على ملزوم معين بتعيين المتكلم به اذ قد يتكلم بالملزوم لا تقصد معه انها اصطلاح بالدلالة ليست تفعلية وقد علمت من كلام الفصيحي المتقدم ان معنى الباء اخر غير ما ورد عليه مر من قولنا انها تفعلية لانه لا يلزم من قوله انها تفعلية ان يكون المزوم مثلا معينا يعتبر عليه بالعلاقة ليست ملزومة به بكذا ومن هو معنى الشرط لو اغنى عن على الجيب بقصد الغياب اذ من شرطه المساواة ومن متعينة منها اذ لا مناسبة بين شبه الكلام النفساني الى المدلول ونسبته الى الباء تعلق فيفتقر كذلك فاذا كان ما يطلق عليه كل مدلول من باكل او غيره والعلاقة انما هي فاعلية بالباء ومتكلم بعد لانه اليه او مجرور الجار ية على اعتبار المدلول منها قول فسوله بحوان شرح الصغرى ومن قول الشرح ومن ان يعبر عنه بالنكرة المعرف قوله بل من قوله من الزوجة بينا والبيد التفعل وقابله من الشعاب الفاعل قوله بغير متعلقات المتعلقات الامر والنهي والخبر وغيرها بكلام النبي صلعم واجزاء لها متعلقات تنقسم الى امر ونهي وخبر فالتكثير في تلك المتعلقات وزعمائهم ان تلك المتعلقات تنقسم باعتبار الدلالة العلامة الدالة عليها الى الفرد او غيره من بقية الكتب وح يكفي ان مدلول الفرد او غيره

من الكتب السماوية كذلك فاذا وح يكفي ان مدلول الفرد او غيره مدلول الانجيل

مدلول

مدلول الانجيل كما في الشرح فقوله كما يقال الخ جيء به دارا لله اذ وان كانت الدور
كونها للدلالة بناء ما لغير من عمل المخلوقين وكل ما يوضع بناء بهم المكتسب فهم وعلى
هذا تكون تسميته بكلام الله مجازية والتعليل المذكور انما يتم توجيه لتخصيصه
بالاضافة الى الله تعالى وقد يقال قوله مجاز علاقة هذا المجاز تراه في الدراهيز على
مدلول واحد لان مدلوله في الجملة مدلول كلام الله قوله المترجم به عن كلام
السلطان لله لكونه الاعلى المقال المدلولة لكلام السلطان وقوله بعض المخففين
عنه بابا من شارع السلم فاضرب مكتاسة وقيد وتاليه له تكلم فيه على قوله
تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه المخفف سيبويه احمد بن يعقوب قابلا انه من تسمية
الدال باسم ما يخاكيه الدراهيز وقال ابنه المخفف سيبويه محمد بن عثمان الفارابي الطبيب
وعلى هذا فالدراهيز وضعية هذا واما على دلالة النكم المعبر على المعنى
المفرد كطبيعية الاسد دلالة اللبكة كطبيعة ميزان ربعي اما من اللبكة بواسطة الطبع
ان جعل عليه اللبكة به واللابكة بالنكم المعبر هذا المخلوق من قبل الله او نبي او
غيرهما ولا يختلف به وهم اجزاء كنبع المخلوق ويكون راسكة وبهم المعنى الفارابي بالدراهيز
الفعلية من اللبكة المفرد وقوله تنقسم الى ثلاثة اقسام وجه الحصر ان الثلاثة
انه لا يلزم من مخضور اللبكة به الزمر مخضور المعنى الا لعلاقة بينهما وهي اما كون
اللبكة موضوعا للمعنى كذا به المكاوبة او للامر بارادة ذلك المعنى ثم هذا اللازم
اما داخل به ملزومه كما به التضمن او خارج كما به الالتزام وهذا الحصر استقرائي
لا عقلي لجواز وجود دلالة اللبكة على بعض الثلاثة او على الكل والجزء او على
الكل والملازم او على الجزء والملازم قوله فاوضع له اللبكة هو راجع على المعنى واعلم

فيقال ليجيء دار الله واما مجاز الكون فصرت به الدلالة على بعض مدلول البعثة الفرعية
كما يقال الكلام المترجم به عن كلام السلطان وقد امثل الدال على هذا كلام السلطان وكما
نقول للمخلوق به الغرض اعني الاشياء والاعمى الا بجميع هذا كلامهم مع انه ليس متروكلامهم بل جعل
ترجمة عن كلامهم وبه تعلم ان قول الذيبة انه من تسمية الدال باسم المدلول متعلق على حذف مضاف
باسم الدال المدلول كما صرح به بعض المخففين ولما كانت دلالة اللبكة الوضعية وهي
المشيرة عنهم كما تقدم تنقسم الى ثلاثة اقسام دلالة مكاوبة ودلالة تضمن ودلالة
التزام اشار الناظم الى القسم الاول بقوله الخ دلالة اللبكة على ما وافق اي
على المعنى الذي وافق ما وضع له اللبكة اي من حيث انه وضع له وكذا قوله

اللفظ وانما عبارته بهما فلان اللازم لمعنى ملازم على المعنى اللزوم وان
المعنى اللزوم وضع له اللفظ والموابو غير الموابو فيلزم ان يكون اللفظ
غير موضوع للمعنى بنفسه بل للمعنى الموابو للمعنى اللزوم وضع له اللفظ
وهو باسر فساده وقوله وقد اشتهر بين تعبير المختصر بالتضمن بقابل ان
صاحب المختصر جعل دلالة المطابقة بقيد التضمن وليس كذلك بل عبر
بالمعنى نعم في التضمن والالتزام عبر بالتضمن وفي كلام هذا الشراح
اشارة الى ان بين المعنى والتضمن مرونة وحاصله ان المعنى ما يعتبر باللفظ اي
يقصد به وهو اسم مكان من العناية فاذا قلت معنى هذا اللفظ كذا
فالمراد ان محل العناية به هو هذا وقد يعتبر به يقصد وبالتضمن
والمجازي يدلل المتضمن بهو ما وضع له اللفظ ليدل عليه بنفسه
واما الفرق بين المعنى والمفهوم فهو اعتباري وذلك ان الصورة
الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث
انها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهوما فالمدلول يسمى بالمعنى نظرا
لعقل يتعلق باللفظ اي قصد به ويسمى بالمفهوم باعتبار حصوله في
اللفظ في العقل وان تساهم فيه قوله بناء على ان المجاز موضوع
اي بالنوع لان الواضع اعتبر العلاقة فان بالنوع وهذا هو الراجح كما
هو مبسوط في التلويح وقيل غير موضوع اصلا وبه صرح صاحب
المفتاح وجزم به السيد في حواشي المكودي بينبغي على الاول الراجح
انه اذا استعمل اللفظ في جزء ما وضع له اولازمه مجازا بقرينة لم تكن
دالة عليه تضمنا ولا التزاما بل مطابقة وقوله على جزء ذلك
المعنى المجازي تضمن وعلى لازمه التزام فتكون افتضاء الدلالة في
المعنى المجازي كما تضمن وقوله الزم حذفه السعد في المكودي وصرح به
الشنوسي في شرح ايساغوجي وجرى عليه في المختصر وقال الشراح
منا انه ان اريد بالملازمة البينة الذهنية فمعلوم والا فممنوع وقد اثبت
انهم قالوا ان اختلاف العبارات في توضيح الدلالة وخفاها بحسب
المعنى الواحد لا يتاتى بدلالة المطابقة وجعلوا المجاز بافساده هذا

اقول تعميم المعنى والمفهوم في الجملة في الاخبار بالتضمن للفظ المختصر
المجاز وقيل على الكون الاول غير جامع
يعم وضعا وللكل
كل دلالة اللفظ الاربعة
على ضعيف ابن قبش
والكل الافتضاء على
المجاز الملازمة على
الاخير على الرجحان
بناء على المجاز
موضوع كما مر

يقع بعد الاختلاف بل لزوم ان يكون المعنى المجاز غير موضوع وان المطابقة لا تكون الا عن وضع
وبنوا ايضا على ان المجاز غير موضوع وان المطابقة لا تكون الا عن وضع
فاذا الكل للكل والبعض جزء معناه ان الكل مطابقة وهو جزء له في ضمنه
التضمن او اللازم التزام بواسطة الغير بينة يريد ان المراد اذا لم يكن
الجزء او اللازم مجازا او الجزء والمتبوع في ضمن الكل لا كنه مراد له في ضمنه
ويشترط في الجزء في ضمن الكل وارادة تواليه في ضمنه بقرينة والا لكان
التصريح والتجوز وليس من الغلط في شيء والعبارة الدالة على الثلاث لانه
بالقرينة لا بالوضع فالدلالات الثلاث مستندة للوضع فقط وكون
اللفظ مفيدة او مجازا مستند للاستعمال فقط وذكر السيد في حواشي
المختصر ان اختلافهم في المجاز مثل موضوع ان لا يعقل منه مثل الوضع
تغيير اللفظ بتبعيته للمعنى وعليه به وضع في المجاز اصلا ان الواضع
لم يعين اللفظ بتبعيته للمعنى المجازي بل بالقرينة باشتماله به بالمناسبة
لا بالوضع او الوضع تغيير اللفظ بازاء المعنى وعلى مذاهب المجاز وضع
نوعي فيهما اذ لا بد من العلاقة المعتبرة نوعا من الواضع وعلى مذاهب
الثلاثة درج في الكشف وبنوا عليه ان الوضع عم فيه في جمع الفوائد
قوله لان الحاجة للقرينة ليست لتعيين الدلالة معنى الحال المشتمل
قبل القرينة يراعى كل واحد من المعاني التي وضع لها لكن دلالة قبيحة
لتراخيم الاوغاد فاذا جاءت القرينة عينت احدى تلك الدلالات وضاع
قبل تكرار القرينة في المشترك لا يعاد تلك الدلالة بمعنى انها تكرر
كانت بل لتعيينها بغير وجوبها واما القرينة في المجاز يعني لا يعاد الدلالة
في اللفظ لغير ما يعتبر ان كمل وقوله يسمى تضمنا اشارة الى ان قضية
في كلام كلم مفعول يعقل محذوف وعليه يتوجه ما اورد عليه بتوجه
عكس ومعنى ليس على عاقل ليس مختلفي اللفظ والمعنى وهما جزء له على ما

قال
الوضع عندهم
يعني تعيين
اللفظ للدلالة
على المعنى
بنفسه وفي
نفسه بحيث
يفهم عند
الاطلاق
الوضع عندهم
يعني تعيين
اللفظ للدلالة
على المعنى
بنفسه وفي
نفسه بحيث
يفهم عند
الاطلاق
قوله لان
الحاجة
للقرينة
ليست
لتعيين
الدلالة
قبل
القرينة
قوله
وضع
قوله
ان
اللفظ
على جزء
المعنى
الذي
وضع
عليه
او
جزء
يسمى
تضمنا

ان دلالة تغير كل دلالة لفظ الاربعة على الواحد ربعها او الاثنين نصفها او الثلاثة
ثلاثة ارباعها وكل دلالة لفظ الانسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط

وتضمنا على دلالة مع احتمال العقل ليس وممنوع كما هو معتمد في التشهير لذا ترجم فيه واختلف هل يقع انتقال في هذه المسئلة ثلاثة اقوال اول وازيد ينتقال لا بعض الكل او بعض الكل الى بعض الجزء يكون بعض الكل سابقا وبعض الجزء متاخرا عنه وعليه الجمهور كما في الشرح وهو الرد في التلخيص وجمع الجوامع والتغرير في مكرر ومعناه ان الفقه اذا اطلق على الكل يفهم الكل منه من غير قلة حكمة اجزاء على الانفراد واحضارها بالبال التي يلتفت الذهن الى اللاحق او بقصد وانما يتوقف التفهم بهذا الا لتفات الذي فقه واحاط ان اجمالا بهذا فالمراد دلالة التضمن بين الجزء بعض من الكل وهذا القول ليس بهذا بل المراد القول مرجوحا باشتراط المكافاة في المركبات التضمن ولا مزية انه لا اشتراط على هذا القول لانه يكون المعنى متكررا كلما اطلق الفقه بهم معناه اجمالا وكلما بهم وعيانا اجمالا بهم جزء تفصيلا ولا خفاء في كذب الكبرى اذ يلزم من بهم الكل اجمالا بهم الجزء تفصيلا لان النفس قد تلتفت الى تفصيل الجزء بعد بهم الكل وقد لا تلتفت وما اجيب به عن هذا الايراد لا ينهض القول الثالث انه دلالة التضمن لانتقال ما اهلا وليس للجزء بهم يفقه وانما منا لهم بهم واحد او بيسير الى المجموع كان فقها بفقه او بيسير الى احاد الاخر او كان تضمنا بالدلالة على الكل لا تغاير الدلالة على الجزء فغايره بالذات بل بالاضافة هذا فقه وان عتبار يعبر بالنسبة الى كل المعنى فقها بفقه وبالنسبة الى جزء تضمنا فدلالة التضمن على هذا القول بهم الجزء في بهم الكل وحينئذ تفقه اشتراط المكافاة بفقه للتضمن وعلى هذا القول الاول وابن الحاجب والعضد والتفتازاني في حاشيته والسيد في حاشيته المختصر وابن الشريف وغيرهم وهو بعد الشرقاوي ورجح عليه شيخنا سيدي حمدون في جزيرته وهو الحق ونقد وجه تضمنا ولا انتقال القول الثالث يقول بتعدد العلم ايضا تضمنا وقال ابن الجزء من اللفظ سابق على فهم

ازوم دلالة اللفظ على معنى للازم للمعنى الزوم ورفع متولد خارج عنه اى من حيث انه
لازم له ميز التزام اى دلالة التزام بشرط ان يكون اللزوم ذهنيا كما اشار اليه بقوله
او بعقل التزم اى ان التزم بزعم وقراءة منع بالزوم الزهنى اى يكون المعنى كلما جمع

الكل منه فيكون الانتقال من اللفظ الى الجزء ومن الجزء الى الكل
عكس القول الثانى ومعنى القول بان كل واحد لا يلزم من العلم واللفظ
بهم جزء المعنى لعدم وضعه له ومن بهم الجزء بهم الكل لان الجزء
اعم ولا يلزم من بهم الاعم بهم الاخص وليكمل الناظم لم يتبع قوله الله
حمد الله اهلا قوله ودلالة اللفظ على معنى لازم له منزل
المغير منزلة المناسب بكلام كم مما قرره به ابو المواهب ونصه واما دلالة
لزوم معناه اللفظ ان دل لانه التزام ان دلالة التزام فيكون الكلام
على حذف مضاف وهذا هو قوله او ان التزم بزعم كما مر لقرينة
العقل الزهنى وليس كذلك بل العقل اعم كما يأتى بيانه والناظم
اكتفى بالعلم واراد به العلم والقرينة الخ وقال المعتبر عندنا
منا كغيرنا هو اللازم الزهنى قال قلت مثل اللازم الزهنى

مع اللفظ بهم معناه لزوما ذهنيا
لقرينة في الذهن
والمراد مع العلم بالوضع
المدلول عليها
بالفتح اللزوم بمعنى
اللزوم بعينه
والزهنى
وهو المراد هنا

مراده في اللازم البين اللازم قلت في ذلك مذهبان احدهما ومذهب كثير من
المناكفة قرادهما وعليهما درج السنوسى وشيخنا شيخ الشيوخ ومذهب كلام الناس
منا نافيهما ومذهب الاكثر ان البين اعم من الزهنى والبين مذهب يلزم من العلم
باللازم والملزوم معا العلم به وغير البين قد لا يكفى فيه ذلك بل يحتاج الى قرينة
منفصلة كاللزوم المجرب للاجرام بان قد لا تجرب اخرى ذلك ومذهب الغير ثم البين ينقسم
الى ذهنى وغيره فان كفى في العلم به العلم بالملزوم بمعنى انه كلما حصل العلم بالملزوم
حصل العلم باللازم وبلزومه للملزوم بمعنى كلزوم الزوجية للاربعة والانكسار
للكسر وان لم يكف فيه العلم بالملزوم وحده بل افتقر الى العلم باللزوم ايضا كالغار
للانسان للعرس فانه يلزم من الانسان للعرس غار اللازم للانسان للعرس فقد
يجرد ذلك ان يذكر بباله غار قد للعرس بل يتصور الانسان ومنزله بالعرس جملة بكيف
ما قدر فيتصور اذ اله منزله غير ذهنى وسره الكرفة اثم فاذا رآه وعلم الكرفة الاولى
روح صاحب الفوائد رحمه تبعا لاصله فقال * واللزوم ينقسم *
* لبين وغيره واذا الى * واسكفة يحتاج والبين *

بل مقوّم كلمة المتكلم بها ﴿ بهم ﴾ منها ما له فلزمها
قوله اللزوم المتكلم بمعنى متكلفا لعرج تفسير لزومه بالزمخشري
بالخارج قوله تصور معه البعد أي بمفهومه وهو القول الباطل
التي مر شأنها وأما فلا ينطبع فيها من أصول اصطلاح الجماعة
قوله وليس البصر أعم من اللفظ كتب شرح الشمسية ونقله فإن
قلت البصر جزء مفهوم العمى قلنا لا نسلمه بل البصر
قبل التعمي قلت العمى عدم البصر لذا العرج والبصر قوله العرج
الخفاء الى البصر أو الخفاء دون الخفاء اليه والذكر لا يزيد
اعتبار إن خفاية وإن لذا مفهوم العرج متكلفا ومشوبا بالعمل
بالإخفاية معتبرا دون الخفاء اليه قوله وتسمى بزلك في علمي
ان مقول النيار ولزالك كثرت العوابر التي يشتبكون فيها من الكتاب
والسنة والقبائل الدينية ولو اشتركوا اللزوم الزمخشري لخرج كثير من فعلا
المجاز والكنايات عمران تكون من لزوم التزاميا ومن عبر به كصاحب
التلخيص قلنا فأو شركة اللزوم الزمخشري ولزوم عند النحاكب
بعرفا وغيرهم ارادة اللزوم يتحمل بمعنى الملزوم والزمخشري سواء كان
على القرار او بغرائن تامل في الغرابر والاعتبارات بان عدم انفكاك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الزمخشري الا بمعنى اللزوم
النير المعتبر عند المنكفيين وان لما تقرر ان يختلف باللزوم في
دلالة الالتزام وخرج كثير من فعلا المجاز والكنايات عمران تكون
من لزوم التزاميا ولكون الزمخشري يختلف امراده به باختلاف الاحكام
بين الستر امراده به عند صاحب التلخيص بقوله وليس امراده باللزوم
عرج انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الزمخشري
الا لعنى اللزوم النير المعتبر عند المنكفيين قوله والتغير
على المزوج تبع في هذا الفعل الى على عادته وفيه نكر بل يحمل
تصور التغير الفوري تصورا معه المزوج ولزالك جعله
اخص منه في الفيسبوكية ان على المزوج والمزوج في كلامه

وقيل
التعقل اللزوم
ودون الخارج
بمفهوم
في الزمخشري
لا بمفهوم
عمى وانه
لا بمفهوم
لغة منشأ
والبصر
بالعمى
التعرج والبصر
والخفاء
فالخفاء
البصر
على خارج
في الخارج
التلخيص
التزام وتسمى بزلك في علمي المدلول والنيار وذلك كثرة العوابر لقبيح الغرابة على السواد والنجاسة على النيابر والتغير على المزوج والاشراف على الموجود الحاضر

كذلك والتشريب وغيره والاجزاء عمل المزوج ومتوهم والكلام اذا ما ذكر
النشر مركوز لزوم المزوج للتغير ليشرة منيا انما منوبا عتبار الاشتمار والاحوال
برليل انه قال بعده نعم اذا عار المزوج في الثلاثي برهيا قوله ولا يجوز
انتقاده اي كما يجوز في باب الثلج وسواده الغراب فالانتقاد اليه لا يجوز
العفاج منوا انتقاد المزوج في المخارج واما انتقاوله في البشر فالعقل
يجوز له بمعنى انه بعد العلم بالمزوج بشر الزال والمزلول يجوز العقل حصول
الزال في العقل بدون حصول المزلول فيه وارتكاب لا يتبعد عنه خلاف امر
معنى قولهم المزوج المزشي منوا يكون المعنى كلما بهم بهم لازمه فالمزوج
في المخارج بفقه فشما رتكاب شاذ لزلك النشر فشم يجوز العقل انتقاد لمزومه
في المخارج ايضا وفشم يجيله بتنبه لزلك فانه قد يغلط فيه ويغتفر اي
الفشم للناشر في معنى وفشا الغلط اعتقاد اي الزشي منوا العقل قوله
فشم يجوز العقل انتقاد لمزومه مثالا فما تفرع مر دلالة الثلج على البياض
والغراب على السواد قوله وفشم يجيله يعني بغير فيلزم الزليل
والبرهان روة انه كما تفرع مر دلالة الاثر على المؤثر فاز العقل اذا افاض
الزليل يفكع بالمزوج بشر الاثر والمؤثر ويجيل انتقاد المزوج وبهما قوله
ما يلزم بغير الاعزاد مر التداخل تداخل العدد مساواة الاجزاء به مر النصف
والربع والثمن والثلث والشرس وغوه لما للاهلة بحيث اذا انكرت العدد
والى اجزائه وجد اعدهما للاخر يزون ينفصر كالستة لها نصف ومنوثلثه
وثلث ومنوا ثنان وشرس ومنوا جزباها فاضمفت منزلة اجزاء وجد لها
مساوية للاهلة العدد بحيث لا تزيد ولا تنقص وكذا الثمانية والعشرون لها
نصف ومنوا ربعة عشر وربع ومنوسبعة وسبع ومنوا ربعة ونصف سبع وربعه
ومنزلة الاجزاء مساوية للاهلة العدد والعدد النافر ما تنقسم اجزاؤه عن
اصله والزائد فازاد ت عليه ثم الاجزاء معتبرة في منزلة الاوعاء
ولزوع ابن ضابغة لثمانية والعشرين فالم يقع

العقل يجوز انتقاد المزوج في المخارج ايضا وفشم يجيله نعم اذا عار المزوج في الثلاثي برهيا عتبر العقل بحيث يعم كلما بهم المزوم بهم للازمه فانه يكون منياج ومنوكلم ومما منوللازم في المخارج بفقه فلا يلزم بغير الاعزاد مر التداخل كالستة وكالثمانية والعشرين كالثمانية ونحوه لنفصر اجزاءها مر النصف فما دونه عر جملتها ومر الزيادة كالاثنى عشر ونحوها لزيادة اجزائها على

اعلم انه قال قلان يجوز العقل يغير النشر والغلط انشر والثلج انشر مثلا واذا فعلت النكتة بما في الخارج وبحث النفس حقيقتها علمت انتقاد المزوج واما الاهمية فيجوز العقل انتقاد المزوج بغير النشر والاثر تعرف المزوج والمؤثر علم المزوج الاولين بل يتصور العقل الاثر ما لم يعلم المؤثر وهما اوهما مما يلزم وهما لهما ومنزلة معنى عدم المزوج في الزمن واركان العقل بغير الاستدلال بفكع المزوم في الخارج ولا يجوز انتقاده وفيه تعلم ان اللازم في الخارج قفكم فشما فيجوز العقل انتقاد لمزومه في

ووجه نسبة الزلاثة الى الوضع انه سبب في الجملة وفي وسبب سبب في الاخير تيسر وقيل الزم الاخير تيسر عقليتان ينكمز الى ان سببيتهما مزوم الكل والملزوم سواء ربهم مزالبقعة او غيرها وقيل التضمن وضعية لزحول الجزء في الموضوع له والالتزام عقلية لخروج اللازم عند وقيل الالتزامية عقلية اتفاقا واما المطابقة في التضمن فوضعية مزكورة مبنى التسليم الاعرفة

تكرار قلا يقال الثمانية تضاعيف النصف لانه مكرر مع العشر وليس عندهم في الاحاد تمام عدد الستة وفي العشرات تمام الثمانية والعشرون قوله ووجه نسبة الزلاثة الى الوضع انه سبب في الجملة وفي بعض نسخ بيده اليوسي هو اشبه المختصر بان الوضع ليس مزالسبب التام فلمكابغة لتوقفها على امر شرواخر يرهما العلم بالوضع وحضور البقعة بالبال واجاب بعزاسر احتمالهما انه لم يعتبرهما لاشتراك الدلالات الثلاث فيهما قبالتفصيل المزكور او بعد وجودهما قوله وسبب السبب كمزالايناسب مختارا ومراده لا انتقال اذ السبب يتقدم على المسبب وهم الكل على انه لا انتقال ليتسرسا بفاعلى هم الجزء والهم ان يجاب بان المراد بالسببية اللزوم اي الوضع سبب في هم المعنى وهم المعنى يلزم منه هم الجزء قوله وقيل الاخير تيسر عقليتان على مزالقول راجح عاجب المفتاح وتبعه الفزويني والتلخيص وكزا السبكي في جمع الجوامع وعلى القول الاول اكثر المناطقة كما في زكريا وهو مبني على ان المراد بالبقعية الوضعية هم المعنى مزالبقعة الموضوع كل بزواسكنة اي الدار وجهه ان المنكفيير يحضور بهم المعاني العقلية الصرفة التي لا دخل للوضع فيها فناسب ان يريدوا بالعقلية ما ليس لغير العقل مدخل فيه واما التي يتوقف فيها على حضور بهم المعاني مزحيث ان الوضع فيها هكذا كالمعاني المجازية فناسب ان يريدوا بالعقلية ما لغير العقل فيه مدخل بكل الجملة على ما ناسب بنده قوله سواء بهم مزالبقعة او مزغير ان سواء وضع للكل لا للاول وفيه اشارة الى انه كما يجب لكل معنى لبقعة ضرورة بقاء كثير مزالمعاني كانواع الروائح مثلا لبقائها وانما تتعرى بانتفاء ذاتها كرائحة كزا كثير انواع المطعوم والالم قوله وقيل التضمن وضعية على مزالقول المحفور مزالاصوليين كالامدي وابزالحاجب والعضد ان الهم في الدلالتين واحد وان اعتبر بالنسبة الى كل واحد مزالجزء بزيمت الدلا

لغ

تضمنا

تضمنا واعتبر بالنسبة الى المجموع سميت مكابغة وانما السبكي جمع
البوارح فقرنتيجها البيانيين في اضمحلا جمع قوله والخلاف لبعض هذا
عقده الشيخ ابو عمرو الله الشريف التلمساني شارح الجمل وذلك انا عينا
بالدلالة الوضعية انما التي تتوقف على الوضع سواء كان الوضع كافيا
في بعض المعنى او لا بل التضمن والالتزام وضعيا وان عنينا بالدلالة الوضعية
ما يكون الوضع فيه كافيا في بعض المعنى فالدلالة عقليا فقوله
اورد الفرق في شرح العلامة شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس الصنهاجي
المعروف بالقرافي انتهى اليه رياسة المالكية في عصره وبرع في العقد
والحل الف التصانيف السنية كالذخيرة والفروق وشرح المحصول
والتنقيح وشرحه توفي في جمادى الاولى سنة اربع وثمانين وستمائة
وهو بالقرافة وقبر هناك بقرب الامام الشافعي ايضا السنى وزدي وغيره قوله
اذ دلالة العلم مولفكم يشعر والعلماء له مزيغهم حشر كلبكم العلماء
مرفوعا لا تزول العلماء ولبئس المشركين في قوله تعالى فاقتلوا المشركين
قوله والعلم كلية لان كل علم علم نسأ مر تركيب المجعل اذ مر اعتبار
وهو المجعول ثابتا للعلم وهو تركيب للعلم مع غيره اذ اقتلوا المشركين
مثلا قضية كلية وليس الكلام فيما يجعل بهما وانما الكلام في عنصر
من عناصرها اي المشركون اذ هو العلم وليس هو قضية ولا كلية وانما
هو مفيدة كل قوله واجاب السبكي ومن تبعه المراد بالسبكي تاج
الفضلاء تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين ولد بمصر سنة
وهو ولازم الاشتغال بفنون العلم على ابيه وغيره حتى مهر وبرز
شاب وصنف كتبا نفيسة وشهرت في حياته كتب الى نائب الشام
يقول انا النيوم مجتمع الدنيا على انه كلا ولا يقدر احد يرد على
هذه الكلمة وهو مقبول فيما قال عن نفسه ومن تصانيفه جمع الجوامع
ومنع الموانع وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح منهاج البيضاوي
والتوشيح والترشيح والطبقات وغير ذلك مات

وبالجملة فالمراد بالعلم هنا ما يعم الجزئي والكلي والمركب والبسيط
والمعرف والمعرف والمعنى والحرف والاسم والفعل والمراد بالعلم
الوضعية ما يعم الدلالة التضمنية والالتزامية والعقلية ما يعم
ما يفيد بالقرينة ومن غير قرينة فيشمل جميعها فليتنبه
قوله مكابغة العلم الفعل غير مراد به
المعنى المصدري بل جميع الامور
الواقعة والحدث
وان تضمنا لان
التضمن يقتضي
الجزء وبعض
الكل والعلم
كلية لا كل كما
تقرر في الاصول
والالتزام لان
الفرد غير
خارج عن
مدلول العلم

كما والجزء الواحد خارجا يخرج جميع الافراد لتساويهما في العلم فيبقى بلا معنى والسبكي ومن تبعه يقولون مكابغة لان قضية العلم في قوله فاقتلوا بعدد افراد كل واحد من تلك القضايا تزول مكابغة

حاشية الثلاثة ٧٦ في الجمعة عام ٧٧١ ومن تبعه المحلي وزكريا في شرح فقدمه الزركشي ومن اجاب بان العموم الاضافي في شرح المحصول في قوله في قوله فضايا بعد اجزاء بيانه ان فضية العلم ومن افتلوا المشركين مثلا في قول فوله افتار زيدا المشرك وعمرا المشرك وبكرا المشرك ومكثرا بعد اجزاء العلم وكل واحد من هذه القضايا اتركها بقة على قول ومنهم من جميع ان لانه لا يلزم من كونه في قوة ان تكون له كل واحد منها ضرورة انه دال على جميع الافراد بقة واحد وعلى المجموع الواحد اعما لا ومجموع الة عليه تفصيلا فلا يلزم من كون هذه القضايا المفردة تتال مكابقة ان تدل بصيغة العموم مكابقة لانها تدل على الجميع فوله انها تضمن اي وقول الغزالي ان التضمن بعض الجزء وهو الكل تغور امر كذلك معنا قال العلم بحسب من قوله كل واحد من الذي تضمنه اجزاء اي قوله اي من قوله من حيث الحكم عليه يعني ان الحكم انما توجه الى كل مفرد مفرد فلذلك كانت القضية كلية فوله او من قوله مع ما نسب اليه يعني لان الحكم نسب الى كل مفرد مفرد من تلك الافراد فتكون القضية ج كلية فوله وانما العلم من حيث هو كل اي لانه شامل لجميع الافراد بقة واحد واحد وكل مفرد منه مجموعه ليس بقضية ولا مركب افلا زاد انتفى كونه قضية وثبت انه مجرد بكيف يكون كلية وقد وقع في عبارة كثير من الطوليين ان العلم كل وفي المخلا ان مضمر العلم واجب وهو كل الافراد وح قول الة العلم عام جميع افراده بالمكابقة وعلى بعضها بالتضمن كما هو الغوص فوله الحكم الايجاب او السلب اي نحو كل انسان فاضل او ليس بفاضل اذ لا شك ان انسانا ما عدم بن ليل كل والحكم توجه الى كل مفرد مفرد وقضية العلم لا تكون الا كلية وقول الهلالي فلا تكون جزئية نحو لم يقم كل انسان فيه نظر لان كل منا لم تتبع على عمومها فليس مبنا على قوله لا بد من اعتبار الحيثية لان الحيثية معتبرة

في الامور

اعتبار الثاني لا بد من اعتبار

الثاني في الامر المعتبر المعينية في تعاريف الدلالات الثلاث ليسلم كرة منا وعكسها على
النساء لان للفظ فيكون مشتركا بين المعنى وجزئه ولكل لفظ الركعة الموضوع تاركا لجزء
ازكانها وتاركا للاثنتين والمجموع او بين المعنى واللازم كلفظ الشمس الموضوع للقرص
تاركا للشعاع اخيرا وقد اكمل لفظ الركعة على المجموع المذكور بتحريمة بارفع ركعة
ثم تركت كما فرضت بفهم الاثنتين في ضمنه دلالة تضمن لان لفظها بعض لانه وارد
عليه فهم المعنى من لفظ موضوع له للاكرج يفهم منه من حيث انه موضوع له بل من
حيث انه موضوع
للمركب المندرج من
قيد وكذا اذا اكمل
لفظ الشمس على القرص

في الامور التي تختلف بان عدة وان اعتبارا وانما لم يقع بها
التعلم بعد مرشم تعاقبا فلبيرا وتكاد به مما يوجب خفاء في التعاريف حيث
اعتبرت سلم كل من التعاريف من الانتقاض بالنقيض لان لا يرد عليه
ان البيع يفهم ان يقال والتسليم فلو فهم بها كما بعد الخمر كان اولى
في قوله ليسلم كرة منا وعكسها ان من انتقاض اخر بها بالاخر اقد
الكرة ومنع المنع فاذا اكمل لفظ لفظ الركعة مثلا على مجموع بعد مكملة
الاثنتين بالتحريمة ويضر وعليه ايضا المكملة بان الركوع موضوع للاثنتين ايضا فيدخل
فيهما غير المحمود ويكون الكرة فاسدا لكونه غير ما نوى مردود خول غير المحمود فيه واما
العكس وهو الجمع فلو لم نعتبر المعينية لكان الكمال لفظ الركعة على الاثنتين فقط
فيكون المكملة بقة ولا يكون التحريمة جامعا فقوله تحريمة بارفع ركعة مثل التحريمة
صحيح متفق عليه ام جهة الشيخين عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال صلاة الليل مثنى مثنى واذا اردت ان تنصرف بارفع ركعة توتر لك ما فرضت فقوله بفهم
الاثنتين في ضمنه دلالة تضمن لان لفظها بقة فعنانا ان دلالة الفهم تضمن وارد عليه انه بفهم
تمام المعنى من اللفظ الموضوع له اذ لم يفهم من تلك المعينية مثلا اذا قام فنا اللفظ مشتركا
بين الشيء ولازمه والمجموع المركب واللازم والملزوم كلفظ الشمس للبرج والشعاع والمجموع
المركب منهما فاذا اكمل لفظ الشمس يفهم منه الشعاع قبل ان يفهم منها بقة اركان من حيث ان
الشعاع تمام الموضوع له اللفظ وارد عليه انه يفهم الجزء ما وضع للكل او اللازم ما وضع
للملزوم اذ لم يفهم من تلك المعينية لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المكمل بغير موقوفة على
ارادة المتكلم فاذا اكمل لفظ الشمس المشترك على الكل لم يرد على الجزء بالمكملة لعدم كونه
مرادا بل بالتضمن فيكون وقف على ذلك اللفظ المشترك بين المعنى وجزئه او بين الملزوم ولازمه لانا
نقول كون الدلالة تابعة للارادة هكذا التغير واما ان الدلالة تابعة بجاز ان يكون للفظ
للفهم له
للارادة

كحديث ترتو الشمس مرتين فهم منه لازمه اي غروب الشعاع فهم منه التراخي لا مكابرة
او لم يفهم منه من حيث انه موضوع له بل من حيث وضعه لملزومه واذا اطلق لفظ الركعة

واذا اطلق لفظ الركعة يراد بها عند تركبه ومعنى ما منه المعنى على انه قطع المرضوع له تارة
ومن ذا امر المرضوع له اخرى واراد المتكلم احدهما معينا بلا طريق يرد شيئا
فانا قد نعلم بانا اذا سمعنا لفظ ركعنا علمنا بالوضع نتعقل معنا سواء
اراده اللافظ ام لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا القول بان الركعة تابعة للاراد
باكمل كتابه المكتوبة اتباعا لشرع المكارم واما هل ان لفظ اذا كان مشتركا بين
الكل والجزء واطلق على الكل انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له
والى الكل ايضا لاشعاره الى الكل منتقل انتقاله الى الجزء ام لا لجواز ان
الجزء انتقال تفصيلي فهم بسبب كونه موضوعا له واجمالي فهم بسبب كونه
جزءا امر المرضوع له فلا عليه والتكرار وكذا لفظ لفظ المشترك بين
اللازم والملزوم ينتقل الذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له
وبتوسطه الملزوم ايضا وكذا لفظ التضمن والالتزام اذا اطلق المشترك على
الجزء والكل عليه مكابرة وتحكما او على اللازم والكل عليه مكابرة والتزاما
هذا ملخص ما حققه السيد في حواشي شرح المكارم **فان قيل** يلزم ان يدل
لفظ على الجزء او اللازم والملزوم بحالة واحدة لان كلا من جنسي مختلفين فلنا
لا امتناع فيه اذ لا نعني بدلالة لفظ على معنى سوى تعقل المعنى عند سماعه
ويلزم من ذلك تعقل اجمالي للمتعقل وايجاده المهجور ومنوعنا لانا لا نقول
بذلك بل معنى ما ذكرنا من التفسير ان المعنى عند اطلاق لفظ او تخيله واذا
علم ان للفظ موضوع لمعان متعددة وكانت تلك المعاني وتمامه في العقل واذا
اطلق فمن ان لفظ انتقل الذهن منه الى جميع تلك المعاني ولا حكم كل واحد من
قوله واذا اطلق لفظ الركعة في اول قوله عليه السلام مراد من
الركعة بقرينة ركعا السجدتين ومن الثاني حديث المواظبة بما رواه النبي صلى الله
عليه وسلم للمغرب والشمس في حجرتها او عائشة رضي الله عنها ومنه ثم
جعلنا الشمس عليه دليلا اي الضوء ومن الغروب لا يكون ليلا

عمل
الوضع
والتشكيل
على
فهم منه
فعلى جوده
لا التضمن
والالتزام فواضح

بصل

فصل في مباحث الالفاظ

قوله اسم مفرد الخ لانه مبتدء وجميع زايد الخ خبره والجملة معطوفة والكلام كذلك وقوله اسم قصر وجميع ان يكون راجعا الى مكان المفرد وقد علم ان محل الجملة بعد انه كذا وقوله حيوهم ان يقدم منزل الترجمة وبيانه بعد محل الباب الخ ويستغنى عن انواع الدلالة ويعقبه بباب يتعرض لها وفي مباحث اللفظ لان الباب السابق يستغنى عن انواع الدلالة وهو جملة المباحث اللفظية وفي اشارة الى ما ذكرنا الشيخ فتدبر وقوله اما مركب واما مفرد دوح نكم في تقسيمه اللفظة المستعمل اما مفرد واما مركب عمل قرتب من يقول ان القسمة ثنائية وهو التقسيم فسال عما حبث العلوية *

اللفظة فاسمار لم يدل جزؤه ... على جزء معناه كزيد فمفرد او مركب فمؤلف

ومنهم من جعل القسمة ثلاثية مفرد ومنوا ان لا يراد جزؤه على شيء ومركب ومنوا ان يراد جزؤه على جزء معناه لا على جزء معناه لا وقوله ومنوما يراد جزؤه على جزء معناه فقوله مبتدء خبره محذوف منه اي دلالة المركب يعني عمل المعنى التركيبي يعني الحاصل بالتركيب اي قولك زيد قام يدل زيد منه على الذات المعينة وقام على ذات ما متصفة بالقيام ومعانا الدال على الثاني وضعيا وفاقا ولا خلاف في ذلك ومجموع القضية بالاعتبار المخصوص يدل على ثبوت القيام لزيد ومنو معنى قولنا حدث بالتركيب بالمركب دلالة زايد على ما تدل عليه مفردا ته ومنو محل النزاع قوله وضعية بالنوع اي يوخذ من كل واحد منهما انما موضوعة فقط واما كونه موضوعة بالنوع فلا يوخذ من كل واحد ومعنى كونهما موضوعة بالنوع ان المركب انواع خبر وانشاء ونفي وايجاب وكل منها موضوع لمعناه الخاص به قوله ومنو التقييد كما بينه الرماني وغيره وكذا شراحه ايضا ابن مرقة واختار اللتاج السبكي والفرايد ومجتمع ان العربي جحرتي التركيب كما جحرت في النحو واتى بليبين لنا ان نستعمل تركيبا الا اذا سمع له نظير في كلام العرب فلا يقدم مثلا انمضاف اليه على المضاف

الدال بالوضع بنو خذ منه ان دلالة المركب وضعية بالنوع ومنو التضمين كما بينه الرماني ومنو عمل

فصل في مباحث الالفاظ

قوله ان المعتبر عندنا من اقسام الدال الخ منو قول اللفظة المستعمل بالوضع واراد به ما يعم المهمل وذكر مباحثه بعد ذكر مباحث المستعمل وقوله مفرد او مركب اي مفيد او غير مفيد وقوله الوضع اي التعيين وقوله لتبتنيا قد ذكر ان الكلام عمل الكلي الذي يجمع جميع مباحث النحو بعضه بعض وقوله اسم قصر بعض المبتدء وقوله التعيين اي الوضع وقوله فاستغنى عن ذكر مباحث المهمل لانه لا يستعمل الا لغرض صحيح وقوله اما مركب واما مفرد اي فيقسم اللفظ المستعمل الى مركب ومفرد وقوله الدال بالوضع اي المتعهد في الاستعمال المتعهد فيه

ولا العامل عمل الفعل لانه لم يسمع قولهم خلا قالمرفوا انها فعلية
بمعنى ازهب علم مسمى زيد وعلم مسمى فلان وسمع زيد فلان باعادة المضاف
بعد حذفه والمعنى مسمى زيد الكذاب وانما يسمع من العرب مجتمعا انما السوء
كانت وضعية لتوقفت المركبات على السماع كتوقف المفردات وانى
القول مذهب ابن الخباز والسكاكي وتبعهما ابن مالك وهو مذهب الزمخشري قال
المحقق سعد بن عبد الغفار بن عباس رحمهما الله ولعل كلا منهم عنى التعقيب
يرجع الى وقوعا ولم يقل الوضع ارادة الشهرة وقد اثبته ارادة النوعية ولا يفي
بشيء خلدا حتى ينبغي عليه شيء وكما توهم قوله وسموع الابتداء به
كزيد هبة لمغزر نكير مثال الموضع شوهاء وثوب خيز من هشاشة عفيف
واغتر ان شيخنا ابن منظور عليه بان المبتدأ هو المغزر لا الصفة لا يرد
بل الكلام في الصفة فانت فعلها الموضوع واغربت اغرابه فتكون وجوب
المبتدأ وجيها لان المسموع للابتداء بالنكرة كون المبتدأ ابا لها على صفة
الموضوع لان الموضوع لا يتعرف وتبقى صفته ابا لها عند نوع استدلال
لها وقشبهما بما غلبت عليه اسمية فلم يحتج الى موضوع وجيها كان
ينبغي للشراح ان يقولوا مغزر قوله للوزر مبه نعم لان زهم الزاي لغة وفرع
عليه السبع في قوله تعالى اجعل على كل جبل منهم جزءا الكلام ابن هشام
وفسوغ قوله وكذا قولنا غلام زيد اشار بهذا الكلام الى رد ما نقله
البرماوي في شرحه لجمع الجوامع من ان المركب ابن هشام لا ينحل الى
العلمية نحو غلام زيد وفرد عندهم من بيت كما في المركب كون الاجزاء مادية
في جزئه ابن هشام وزيد خارج عن مفهوم المضاف واما مدلوله
فذلك ويعتبر الصور والمادي وهو عندهم مركب لان له جزء وزيد المادي
ابن هشام والصورة جزء الصبح بناء منا تبعا لبعض شيوخه بانه مركب
حقيقة عند كل احد من مزيد وزيد جزء وزيد مادة بمعنى صورة لعلم
غلام ولعلم زيد وهما مادتان وكل منهما والعلم جزء المعنى المركب وكون
المضاف اليه خارجا عن مفهوم المضاف لا يشترط ان يكون
خارجا عن المجموع وهذا الوجه احرا نكما

الفتاح فيما مضى مزيد وكذا قولنا غلام زيد ونحوه من المركب الاضافي انه يجعل علما
جاز وهذا له ذات موضوعة بالعلمية منسوبة لذات مسماة بزيد ولعلم غلام زيد على الاولى
وزيد على الثانية وكل منهما جزء من مجموع المضاف والمضاف اليه بما التنبيه والنعت بها واقعة

الانكار والتلاوة فيه انكر شرح المزيد لشيخنا سيبويه ارشت قوله
وهو كالجبر الخ وليست جنسا حقيقة لان الجبر مفرد واقع في الجواب
بغير واو ومعمل كثير مختلف بر بالخفيفة كما يأتي لانها كالجبر في العموم
والابتداء قوله فيخرج بهذا المهمل فيه اشارة الى ان الاولى ان يعمل فرورج
حيث جعل المهمل خارجا بقوله دار وفيه الرد اذا واقعة على الشيء
المفسر وقدم انه هنا مهمل بالنظر الى وضعه على انه فعل المهمل خرج بقوله
مستعمل الى قوله اذ المهمل لم يستعمل لهم خرج عبزك بغير الخفيف قوله
داخل وفيه اشارة الى ان ابهة تخرج ان عمل فرورز لانه بعد اداة تركيبية وليس
بجواب بل داخل كله فيقال لم يكن ان يكون احترازا عن شيء ولان الاخراج
انما يكون بالجواب والجواب انه يكون تركيبية باعتبار عمله فيما بعده
وبجعله باعتبار ان يخرج مزوده بانه لا يكون بجملة ونحو اخرجه به
ونحو المهمل فخرج جا فانه قال وقيل اضافة اسم الجنس الى المعرف بقوله
جزء له تصير العموم اذ كل جزء من اجزاء يده ونحو زيد قائم ليس كل جزء من
اجزائه داخلا تحت جزء وعنده ضرورة ان من اجزاء زيد قائما لان الاضافة انما
كانت للزيد والغلام فلنا الخ اذ يجوز كما قال النوري والعراقي فاضافة ربه اللبقة
مركبا اعني الجزء بلا واسكة قال يهم العكس بالزيد والغلام لان كلا
منهما جزء لا جزء وكلا فنا في منزوعة الخ قوله قال كلام يعقل ويدل
على معنى اي موضوع لمعنى يدل عليه قبل المزج ان انه لم تعتبر
منزلة الدلالة حين التركيب قوله قال يعبر يدل على ذات كلا فانه يقتضي
ان العبودية والملائكة بعد التسمية وليس كذلك اذ دلالة الجزء العلم
المنقول من الكل على ما يأتي وعليه يخرج نحو عبد شمس وكذا بعلبك بقوله
ما دل جزؤه وخرج بقيد منزلة الغير خلافا لمن قال خرج به نحو
قبل نحو اذا الخ تكرار اي منزلة المنزلة لانه كان خارجا
بقوله دل جزؤه فيقيد قوله على جزء وعنده هما بعلا والنحو هو الجزء
من منزلة اجاب به الشريف حواشيه على المختصر بانهم لم يعتبروا خصوص
دلالة الجزء على جزء وبنيه بل مرادهم ان ينكر ان للفظ بازاء بعض

جزء معناه ابن عمرو الشخص المسمى فلا يعبر يدل على ذات فتصفية بالعشوة

عمل الزال
الغلام الزال
بالتوضيح بقرينة عمله
بالتفصيل وقيل
مفرد التفصيل وقيل
ان يعبر يخرج عنها
ان المهمل كذلك قال الاعتراض
بتركيب وقوله دل جزؤه
وقوله دل جزؤه
مخرج لها لان الجزء لا
يدل وقوله دل جزؤه
يخرج
يدل جزء وقوله دل
دال كزيد وقوله
يدل جزء ومعناه
جزء معنى دال على
جزء معناه ابن
يعبر جزء معنى
على جزء معنى
فاخرج نحو دال على
دال على معنى لان
يعبر جزء من معنى
يعبر جزء
يعبر على
يعبر على
دال على
معناه الزوج والبعل
الزوج يعبر
ويخرج بقوله
دل جزؤه
وقوله
جزء

اخر ايه دلالة على تقدير انفراده خرج بهمزة الغير وابن بما قبله قوله
ومعنى كل المعنى قال شيخنا النيازي في كل المعنى من الذات المتصفة بغير
ضمير والعبودية بغير فلذا مكنة فيما اقله قوله وكذا امر وبعض
رجل ان قائمة يراد على ذات متصفة بالرجولية ومعنى كل المعنى ومرابط
غير كظليم اذ رجل نكرة شائع ومسمى امرؤ الغير ذات معينة اذ العلم
المقصود منه تعيين المسمى وليستلزم الذات المتصفة بالرجولية مع
كل المعنى قال شيخنا المذكور وبه تعلم ما في كلام شيخنا ابن منصور
فانظره قوله جزء امرئ ابن مركب بزيادة الهمزة للاز وزايكم ابعد
فالهمزة ولد وجود همزة الصيغة في ابن هل الهمزة من ابكم بل الاتركيب
فيه اصلا وليس لك ان تعتبر المشتق ومن المشتق منه للاز بعض الاول
فاخوة في الثلاثي فحالة قوله فانه فاخوة من الاضراد من النسيان
ابن قال البحر بير فهو غفلة ومن الاضراد فان بعضهم

* وما سمي ان فساد الا لاضمه ولا القلب الا انه يتقلب *

والثاني للكوبير واصله انسيار بعيد ابعلة ومن النسيان نقلت
حركة الياء الى السين تحقيقا وحذفت الياء للالتقاء الساكنين وبدل
لهذا التغيير على انه يسار وهو مجرد الشزوة على خلاف الاصل ولبعضهم

* فالثاء وفرح الغراء وكاسه فرحوا لك الشاء بناء والكاس *

* لان تسمية تلك العضوة فانما سميت اثنانة بناء ناس *

ومن اسم جنس افراد يقال على الواحد المذكر والمؤنث وفي العامري
والمرأة انسار وبالهاء عامية وبه تعلم ما في قول بعض المولدين

انسانة فتانة بزر الرجا منها خجل

قوله مرامر من الرؤية والمجول الامر من الرؤية بفتح الراء ومن
المجول رجل بضم الجيم وشكور الملاء قوله دلالة مفعوله المجوز انه
لدلالة مجرد العلم المنقول من المركب على جزء معناه لا دلالة مفعوله
وبه غير مفعوله فالجواب ترك من الغير كما في النكم قوله لغرض

انه مركب من امر من الرؤية والمجول والجواب انهما جعلا قبل من الغير وزاد السيخ
السنوسي وغيره في التعريف دلالة مفعوله فالنور للاحتراز به عن نحو
الحيوان الناطق هو اذ جعل علما لابن نسار بكل من جزئيه دال على

على جزء معنى الاضافة بكسر ما قبل الراء الذي هو مفعوله من العلم لان المضاف منه تعيين مسماه والمعنى ان هذا التركيب يفيد ان المبتدأ واستمر الشيخ السن سن ازيادة فيه بعد مفعوله لهذا العلة اي من شوائب العلمية للتميز به عن العلم اي هذا الذي يضاف به مع تعيين مسماه افادة معنى التركيب لغرض تبعا وادرج او غيره كالجمع المذكر وجمعه الاسلام ونحوهما وكذا الفوق ثم يعتبر وامتزاج الجزء المضاف بالزائد من العلم اما مع تعيين المسمى له ومعنى قوله ان هذا وقوله بعكس ما قبله بعكس بالتذكير خبر فرع وما قبله مبتدأ وآخر وما واقعة على المفرد والمعنى ان تعريف المفرد اي قبله المركب كاسر بعكس تعريف المركب

تبعا وادرج ميز ذلك قول ابي العلاء المعري *

سائل فعلك ما تضمر فاسعد * فكذا اسم الامير يعمر فالا

وقال اخر في رجل اسمه ابو المحاسن *

نصرت ابا المحاسن كي اراه * يسود وكاد يعدم ان يسودا

فلما ان اتيت رأيت قردا * ولم ار من بنيه ابنا لزيدا

فقوله ابا المحاسن لقب وكنية للقرد وبينهما استطراد وقيد العينية مراد في الامور المختلفة بالاعتبار انظر كيف سرى على مختصر السعد واللفاز على التوضيح قوله لانه معناه ان هذا اي الاضافة معناه الاصلي التركيبي الثابت قبل العلمية ولزم عزل الضمائر كلمة واحدة خفيفة وكلمتين مجازا كما في شرح التسهيل وعم بلا حاجة للزيادة التي ذكرها قوله وما لم جزء دال على جزء معناه دلالة غير مقصودة الخ واما تفرع انه دلالة الجزء العلم المنقول من المركب على جزء معناه لا يقصد ولا يغير بلا حاجة لوقوع الدلالة لا بالقصد وكان لوضعها بهذا العلة لعدم اعتبار مدلولة الجزء في الاعلام قوله فادي ونسوبا الى الفادة وقوله المركب مع ان العلة التي تركب منها وكل مقرد مر مقرد انه جزء مادي قوله العارضة لانه ليست جزء البقعة بالاجزاء لانه تكون الاضافية قوله فلا يكون فقرارة به فادكر بعضهم من ان المادي مقوم والصوري لا يصح لانه كما مر القصور لا فتقاره ان يقوم فرع ليصير مركب عند من يشترط كون الجزء اي كلها مادية لكون الضمير لا يصح ومقوما على قوله والصحيح عروض اعتبار ان لانه الهيئة العارضة والهيئة اي اعتبار لا مدخل لها في التركيب فالاجزاء لا تكون الا مادية فالمراد التسمية في حواشي الرهن واعترضه بعضهم بان الهيئة الصورية لما دخلت التركيب لاراحركات المرتبة التي حصلت هيئة للفك مقرارة بجزوي والصحيح

والمراد العكس المعقول اي فيقال له ذلك ايضا مع ان الاضافة جزء مفهوم العلم على ان الاضافة جزء مفهوم العلم على ان الاضافة جزء مفهوم العلم قوله ما لم جزء دال على جزء معناه دلالة غير مقصودة الخ واما تفرع انه دلالة الجزء العلم المنقول من المركب على جزء معناه لا يقصد ولا يغير بلا حاجة لوقوع الدلالة لا بالقصد ولا لوضعها بهذا العلة لعدم اعتبار مدلولية الجزء في الاعلام قوله فادي ونسوبا الى الفادة وقوله المركب مع ان العلة التي تركب منها وكل مقرد مر مقرد انه جزء مادي قوله العارضة لانه ليست جزء البقعة بالاجزاء لانه تكون الاضافية قوله فلا يكون فقرارة به فادكر بعضهم من ان المادي مقوم والصوري لا يصح لانه كما مر القصور لا فتقاره ان يقوم فرع ليصير مركب عند من يشترط كون الجزء اي كلها مادية لكون الضمير لا يصح ومقوما على قوله والصحيح عروض اعتبار ان لانه الهيئة العارضة والهيئة اي اعتبار لا مدخل لها في التركيب فالاجزاء لا تكون الا مادية فالمراد التسمية في حواشي الرهن واعترضه بعضهم بان الهيئة الصورية لما دخلت التركيب لاراحركات المرتبة التي حصلت هيئة للفك مقرارة بجزوي والصحيح

بالمادي ومقصر جزء مر الفك كخلاء وزير من خلاء زير والصوري مع الهيئة العارضة له بالتركيب وتكبير مما في التشريح خشبة وصورة تاليفه فتم اجزاء الحاوي فذ

مفتوح بالالف والكسرة بالياء والضمة بالواو وسواء أكانت اصواتا منكوور
بها وملحقة داخلة في الجزئية والحكم عليه بسببهما يحكم عليه بالتركيب
قال ومن نص على ان الحركات مفترقة بالحروف سيبويه ه **قلت** وما ذكره
من ان الهيئة مفترقة بالحروف وهي داخلة في الجزئية لا يقتضي ان تكون
الهيئة عندهم معتبرة في تسمية المركب مركبا فالهيئة وان كانت داخلة
غير معتبرة بدليل انهم قالوا في الفعل انه مفرد لعدم اعتبار حركات
الحروف وعلى ما قاله المعترض يلزم ان يكون الفعل مركبا ولم يقل به احد
نعم قول السيد ان الهيئة امر اعتباري ليست ألفاظا مسموعة غير
مسلم بدليل ما تفرع قوله ان من الصيغة اعني الصورة الحاصلة
للحروف باعتبار التقديم والتاخير والحركات والسكنات على الزمان
المعين وذلك ان الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته والدليل
على ان الصيغة تدل على الزمان اختلافه باختلافها وان اتحدت المادة كضرب
يضرب واتحاد الزمان عند اتحادها وان اختلفت المادة كضرب
وطلب واعترض هذا بان صيغة الماضي من المجهول مخالفة لصيغته
من المعلوم ودون اختلاف للزمان والمضارع يدل على الحال والاستقبال
على الصحيح ولا اختلاف لصيغته فلا يتم الدليل واجيب بان المراد
بالهيئة التي يختلف الزمان باختلافها الهيئة النوعية مثلا الواقع وضعا
للماضي صيغا مختلفة ذلك مثلا فالمجموعة المترادفة على الزمان
الماضي وحتى اختلفت تلك الهيئة المجموعة اختلفت دلالة الصيغ وان
قيل ينبغي ان يكون المضارع مركبا لا محالة لدلالة جزئه على حال الفاعل
وباقيه على الحدث والزمان ونحو ذلك ذا رماه يا رفيق فالجواب ان الدال
الفعل بواسطة ذلك لا منه قوله ولا يعقل سلب امر الا ان السلب
حكم والحكم على الشيء فرع تصوره بوجه ما ولا ينافي هذا كون القضية
السالبة تصدق وان لم يوجد موضوعها اذ لا يلزم من عدم وجوده عدم
تعقله انظر اليوسي قوله لا يقال انه اعلى الشوار انه يلزم على ما
درج عليه كون امر الدور وكون قسم الشيء قسيما له وان الا

قوله يكون في الرتبة اللفظية [illegible] قبل الصفة [illegible] بالمستقرة [illegible] والمركب [illegible] اعتبار [illegible] الفعل [illegible] الصيغة [illegible] الناطق [illegible] المركب [illegible] سلب [illegible]
امر لا يتعقل تعقل الا قبل المسلوب لا يقال الصغير جزء المركب والجزء سابق على الكل وانما

الجزء

ان الجزء سابق على الكل ويكون الكل متوقفا عليه فلو انعكس الامر
وكان المفرد متوقفا على المركب كما ذكر لزم الدور وانما الثالثة بكلا مر
وحاصل الجواب ان الجملة مركبة فان المفرد يتوقف على المركب من حيث
المفهوم اذ لا يزال جزء له والمركب يتوقف عليه من حيث المصروفية كزيد
قائم فانه بالنسبة من حيث المفهوم وكون الجزء لازما للكل من حيث المصروفية
بالجملة كل من المفرد والمركب له مفهوم ومصروفية والمركب اذا ذكر
كزيد قام وقولنا متأخر عن مصروفية المفرد كزيد وعمرو تقدمهما ومفهوم المركب
ومقوماته اجزاؤه فتقدم على مفهوم المفرد ومقوماته لا يزال جزء له الى الثاني
سلب للاول وسلب الشيء بزع عن وجوده له **قال العلامة** وهذا البحث
مثله يورد في تفسير العلم الى التصور والتصديق لان التصور جزء
من التصديق عند القوم ولان له عدم تغيره ومع ذلك جعل قسيما
له وجوابه ظاهر كما انقلنا **قلت** لم يفسر المنقسم الى المفرد والمركب
بالزال بالمعنى بقرينة ما جعل الاقسام الثلثة من الكلي تبعا للرئيس
التلمساني في اشتراط عدم الدوام ومثل كلا من الجمل والمركبات والمختلط
للزال الوجود الذي وجه بهذا التفسير بالمكابرة المذكورة حسبما في
حواشي الجغميني العاسر عدم المختصر انما تزل على انه لا يصح تفسير
الزال بالمتغير او بالمتلون لتزام والمكلوب بناء على سبب الغدر وعمرو ان كلا من
الى التفسير بالمكابرة ولا يزل عليه شيء من الوجوه انكر حاشية
الجغميني وبه تعلم ان قول شيخنا ابن قنصور المعرف التفسير كما جعل الاربعة
قولان وقوله على تسمية الجمع واحدا جعل كلهم مورد القسمة المجرد تبعا
للسنوسي ليعم الاسم والفعل والحرف وليس المراد ان كلا واحد من
الثلاثة مقسم بل المراد ان المفرد من حيث مفهومه قسمان وجعل
الفنكدي في شرح الشمسية مورد القسمة الاسم ووجهه السيد في حواشيه
بان انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي انما هو بحسب اتصاف مفهومه
بالكلية والجزئية ومفهوم الاسم من حيث هو مفهومه عام لم للانطباق بهما
بخلاف مفهوم الفعل والحرف فانه غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يحكم

ربما يقال ان الكل
مركب فكيف
يجعل قسيما
له وقسيم
الشيء يباينه
فكيف يقسم
كل الى مفرد
ومركب وقد
اجيب بان
المركب قد
يطلق على
ما يقابل
المفرد
بهيئته اذا قيما
اي مفرد وقيما
وذلك لا ينافي
التقابل بينهما
والتباين بينهما
مفهوما
مفهوم
تأمل

عليه بشيء وهو بعيد شيخنا سيبويه الكتب انكر شرح زحم يزل قوله
اكثر او عشرون ينبغي فراء فيما بتزل التنوير ليصح الوزن قوله بحسب
تشهد معناه انما فاد معناه دون قصده له كما للسنوسي في شرح
المختصر ليشمل الحقيقي والمجاز وقوله حمل افراد الكلام
لموافقة المحمول المحمول عليه بان يكون المحمول عليه مراد المحمول
قوله اثبات شيء لاخر وقال ابن التلمساني في حمل المواطاة حمل
الجزء الشيء وعليه كقولنا الانسان جوهر او انسان حيوان او انسان ناطق وكل هذا الحمل ليس زيدا بل حمل ماهية الانسان
قوله اذ لا يصدق عليهما اي بالنظر الى الصفة واما عند قصد
المبالغة فلا مانع من ان يقال مالك علم والشاعر هو علم وغير مما ويكون
من قبيل اذ فقد حمل المصدر على الذات مبالغة كقولك زيد علم قال
الشاعر يصف ناقة

* * *

ترتاع ما غفلت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال واذبار

قوله وانما يكون كليا اعتبار حمله على المنكور اذ لانه يحمل
عليه حمل مواطاة قوله انما هو للمعنى اي واما اللفظ فهو
علم في نفسه لكل معنى قوله والمراد بتصور المعنى اي بتعقله

واشر بار كلاهما ماء وعلى اقباره وكذا اسد كلي ايضا باعتبار وعناه الجاز لانه يصدق
على زيد الشجاع وعمرو الشجاع وغيرهما والجزئي وهو الذي لا يفهم الشركة في معناه باعتبار
نفس تصوره ومعناه من حيث هو على تعدد كثير فان تصور الذات المعينة المسماة بزيد مثلا
من حيث هو على تعدد بالضرورة وان شارك زيدا غيره في اسمه فليس ذلك الغير اشتراكهما في
مدلول واحد بل لتعدد الوضع وهذا مراده بالاعتبار اعتبر هنا بالمعنى اللغوي وايضا
كما مر والمراد بالحمل هو المواطاة دون حمل الاشتقاق والاضافة ومعنى حمل
المواطاة اثبات شيء لآخر بلا واسطة اشتقاق او اضافة كاثبات الانسان لزيد
وعمرو في قولك زيد انسان وعمرو انسان بخلاف اثبات العلم لهما في قولك زيد عالم وعمرو
ذو علم فالعلم لا يكون كليا باعتبار حمله على زيد وعمرو اذ لا يصدق عليهما مواطاة وانما
يكون كليا باعتبار حمله على المنكور والنحو مثلا بخلافه فانه المنكور علم والنحو علم
وهذا التقسيم بحسب الصفة انما هو للمعنى اذ هو المقصود بالتقسيم وقد يراد به وانما
قسم اللفظ كليا وجزئيا مجازا من تسمية المدلول باسم قوله والمراد بتصور المعنى

الجزء والمتعدد له قوله معمولة في الزمخشري إن تسامحه فيه ومثل
غير المصدر وليس منها شيء وزاد بعض هذا الاستدراك المعمول
المفعول حتى يقال أهملت مصدر المتعدي في الزمخشري وكأنه قال معمولة
المصدر فقال قوله وقلنا نفس تصدر للتشبيه ومعناه المنع فيه
المنع بتفسير التصدر ليخرج بعض أقسام الكلي عن تعريف الجزء وإذا قيل
الجزء يصدر وما امتنع فيه الشركة تباين ومنه الاقتداء بحسب نفس
الأمر فيندرج فيه فيصدر واجب الوجود والكليات الفرضية جاز
الفعل إذا تصور واجب الوجود وذلك معه بزمان التأثير امتنع
من الشركة فيهم ووجب تفسير المنع بتفسير التصدر قوله والجمع
بين العزيز قال قيل إذا تخففت كلية مذا بعزيز مزفده عمل كثير
وإن كان مزفده عليها ممتنعا بتفسير اللازم في كل جزء وكثيرا ان
يكون كليا بعزيز تعدد وتصدر فيه وإن كان ممتنعا بتفسير الامتناع
بالذات وضع الأول ويتولد للتخفيفة الزمنية من غير تشخص
وذلك لانيا في بعزيز التعدد ووضع زيد مثلا للذات المتشخصة
تصورها وذلك لانيا في بعزيز التعدد فيها فالممتنع في الأول المفهوم من قولنا
بعزيز والثاني يمتنع فيه العزيز والمفهوم من قوله كبعزيز من زيد
أقتر من مذا التمثيل بأي الكلام في المفرد ومذا مركبا وورد البيت
بأي مذا مفرد فغير لائق بحال المقصود البحث فيه بغير أن يكون من كذا
لا العبرية والزيدية وهذا حتى يكون مركبا وكذا المرادة بالجبل الجبل بغير
أن يكون مزيدا فوقه والزبير كزبرج وهو اسم معدن فممنوع بعد الزاي
ويجوز تخفيفه والمعز بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة هو اللبن
المذهوذ في لغة العجم ثم استعملته العرب قوله كالدلاء كان ينبغي
اشتمالكم بمذا القسم من أقسام الكلي لأن لفظة الكل موضع في دفاع الأولية
فالأولى في تحقيق تعلق من التعدد والجسمية والتركيب فلا ينبغي أن كافة كما
صرح بذلك الفاضل في شرح التنقيح ونصه أما ولفظة الكل على واجب الوجود

مصدر
والمفعول
مصدره أو ممنوع نفس
المصدر والمصدر للمصدر
أيضا نفس مصدره
وقلنا نفس مصدره
للتشبيه عمل المصدر
في كثير جزئيا الكلي
المنع من صرفه عمل
متعدد فاشتمل من متعدد
تصوره وانه للعزيز
منع العزيز وعمل
متعدد إذا أراد المنع
ملموزة من خارج
فقه فلا يتمكن تشبيه
جزئيا بل نفي كلي
قد عمل في فيه الكل
فلا نفتا أنواع أصنافا
فلم يجز من أفراد
شيء وصدوره كالدلاء
وجود الدلاء
والمنع من العزيز
وإن كان منها المنع
نفس تصدر العزيز
عمل متعدد الذات
وجود شيء من
ذات في الخارج
مستحيل

كبعزيز من زيد وجبل مزيدا فوقه قيل المفعل يجوز وصدر منها عمل كثير الأثر أفراده متعاقبة
يوجد منها في الخارج شيء فإنها وجد منه تبرد واحد إذا وقع استحال له
وجوده غير دليل لخارج عن تصدر له كالدلاء أي المفعول يصدر وإن تبرد وهذا

سبحانه وبدا بيقاع تمنع من اخلاف الشريعة فلذلك تركته اه باهو قال
سيبويه السكت ولكن الجزء ويومئ الشبهة الى جزء الشيء والموضوع
للمجموع فلذلك فشتمل وجيه تعلق قوله على سبيل البدلية بما بعده اما
اذا قلنا في ذات فشتغنية عما سواها وما عداها مفتقر اليها لا يمكن
ان نقول في ذات اخرى انها فشتغنية عما سواها لان الفرض انها عدى
الذات الا وفي مفتقر اليها قبلا يقبل التعدد اه على سبيل البدلية على انه
يجاب بان مراد المحذور انما يمنع التعدد خارجا اه منا وعناية ما يرد الجمع
بين التغيير وهو محال وفر مراد المحال بمرتبة العقل ويجوز صرفه على
كثير يركا يجمع بين الغير وقد تعقلت اجماعية الا له ولم ينبغهم تعقله
مراعاة الشركة قوله ونحوه كمفتوح ابن لذا قوله وابن للاشريالة
قوله مع جواز ان يحمل الفعة تعلق افراد اه اول الاكثير على الكثير بعيد اهلي
نعم شمسا واحدا اه لو حمل شموسا بترتيب لا يستقام التصرف ومعمل
عادة او نحو وكل شيء قوله الزاعيم فرع الاقبل اه اي واي كل حركة
قبلها حركة فاحكم بما شئت اي القول بعوادث لا اول لها اه نعم يقولون
بحدوث الحركة اذ لا يمكنهم القول بقدمها مع انعدامها وابطال اهل السنة
هذا المذهب باطل يلزم عليه الجمع بين النقيضين لقولهم حوادث فريقة
وحوادث جمع حادث وانما دث ما شيء بعدم وكون الشيء موجودا معدوما
جمع بين النقيضين هم وقال المحذور في حاشيته على الكبرى لا نسلم فقر
هذا اي الى الحوادث بحسب المخبر بل اول لها بحسب النوع بحوادث
اشار له الى ان كل واحد مسبوق بعدم نفسه وكل اول لها اشار له الى انها لا
تنتهي الى واحد معين اول العدوهم بنا قله قوله ومعربا كما اه حق على
مذهب البلا سيقية ووجهه ما اشار اليه الشراح السعد بان وعز عدم
التنافي في هذا القسم اي الاول فراد لا تنتهي الى حد لا يوجد بعده واحد اي الامر
الغير المتناهية فكون موجودا له دفعة وج يكون لا متناهيا على هذا المثال وان يعد

لا كرخ يوجد منه الا بعد واحد مع جواز ان يحمل الله تعالى افرادا كثيرة منه كما خلق تعالى
افراده اكثيرة من النمل فالنمل ما وجد منه افراد اما متناهية كالنمل والافراد
وان ما غير متناهية وهذا الاخير لا مثال له عند اهل النقول لشمولها لشمولها وجود حوادث
لا نهاية لها وقيل له بحركة الاقبل اي على رأي كبيرة السابقة الزاعيم فرع الاول
وثبوت حوادث لا اول لها وهو باطل لان الموجود في المحال حركة واحدة وما مضى

بالكلية قوله وليوصل له بكما لا يخفى البيت ان اراد انه موجود له
لا تتناهى مرة قوله كما ذكر لم يفهم وليل بخ شيخنا النيازي في منزل العباد
بشيعة جزاكما بكم بالتاء المثناة قوله وفرع الكل ان اراد كانت فيرد
ان الكل عرضية قوله لا يبرز مزيد غير مجرد ويرد على بعض ما فيه قول
كهم فيما يأتي وان يجوز على كل استدراك قوله واما ان اراد ان مفهومه
مفرد والجزء ان افراده كزيد وعمرو مثلا فغير لائق لعدم فائدة جزئية
ومفهومه ومنعوما لمنع نفس تصوره الى كل لا مانع من رفع بعد قوله
اسم وفعل وحرف وبعضهم يسمي الفعل كلمة واما ان اراد الخ قوله سواء
اعتبر الجزء اي الواقع في اخر الازمنة ومعنى لا يمنع تصوره ان مفهومه
محل كثير وكذلك مع اتصاف كل منها فيما علمت بذلك الجزء قوله او
الاسناد اي النسبة التامة انفرد بالاعتبار النسبة وصحة حمله
على كثير بهذا الاعتبار الجزء لا باعتبار النسبة كما منع منه قوله
وقيل انه كل فاعله الفعل الخ قوله ومنوعيتها غير ظاهر بل
ان عرفه النحرير والسيد في رسالتيهما انه كل باعتبار الجزء جزئي
باعتبار النسبة كما ذكر مثل الفعل اذا اريد بالنسبة نسبة معينة
الى فاعل معلوم مفعول زيد المفعول نسبة الضياء الى زيد وهي
نسبة معينة ونحو كلام السيد واما مفهوم الفعل كما بتراء مثلا
فيشتمل على معنى يشتغل بالمفهومية منوع معنى ان بتراء مشتمل
على نسبة معلومة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة
بينهما من حيث انها حالة بين الكسر وبين واله لتعرف حالهما
مرتبطا احدهما بالآخر هو بمعزل النسبة ليست مفهوما بالذات
بل من حالة للفعل واعلم تابعة النحرير لما يلي الفعل
باعتبار نسبته كذلك وحاصله ان اذا انظرت الى الفعل

يعرض به ولا يتصور بدونه عليه والمراد ان مفهومه لا يعرض اما بمفهوم
بعض كل فيهما قوله الاول المجرد ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف
والمقسم منها الى كلي وجزئي انما هو الاسم واما الفعل فمن كل واحد
اما سواء اعتبرنا

من الجزئي الحقيقي قد تعرض والمتقدم فيها ما مر في العلم
ومثل الجزئية وفي بعض النسخ بتعريف الجزئية وفي بعض
بالكلية وفيها وهو باطل الكلية مراد وهو داخل
في الوجود فيه تأمل
والتعريف وفي بعض النسخ
بعدم التناهي وهو باطل
لعدم استقبال ولو قال
بتعلق النهار تعالى
بلا نهاية ولا يخفى
عدم استحالة عدم
النهاية في المقدور
بما قالوه المنقوض
وفي بعض النسخ وقد
والكل على المجموع
لان الكل هو المقصود
بالذات في مثل العين
اذ مفرداتها التعاون
والاضافة والجزء
لا يعرض والله

باعتبار الجزء جزء كلي وباعتبار الشبهة جزء وكذا باعتبار المجموع جزء وإنما اذا تركب من الكلي والمشخص جزء لا كلي أو لا يرى الجزء قد تركب من الاضافية التي هي كلية والمشخصات وانما حكمنا عليه بالجزئية لما فيه من المشخصات قال شيخنا بهي محمد قلت ويمنع ذلك اعتبار الاخير فهو الاعتبار الثاني ايضا لتغير لما تعين لكلية والجزئية باعتبار فيصح ان الكلية والجزئية باعتبار يقتضي الكلمة وفرض الفعل لمجموعهما مع الزمان قلت مرة ج في كونه جزء مما اذا تركب من الكلي والمشخص جزء وقال قوله بقبول انه ليس بكلي قابلة السير وحوالة العقب قوله من انه موضوع وضعا عاما الخ وضع لمعنى من النسبة كالابتداء مثلا للابتداءات المخصوصة يقتضي وضع وضعا عاما والمخصوص منه المغيرة الخ قوله في كل ابتداء معين مخصوصه لان اشتمال الابتداء المعين يمنع تصوره من حيث هو على كثيرين فهو جزء ومن حيث هو فكلي الابتداء وانما معنى كلي لا يمنع تصوره من حيث هو على كثيرين قوله والزاكار غير مستعمل بالمفهومية اي لان النسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه بخلاف متعلق الجزء انما هو لفظ ورد معنا لا لامتناع خصوصه في الزيتون متعلقه ولذلك قالوا ان الجزء معنا لا غير قوله ولا شك ان الابتداء المعين اثر يوجد جوابا عن سؤال علم سببه اي من حزن ومعنا ما ابتداء والابتداء اسم يتكون من اسمه فاجاب باي الابتداء الذي هو اسم يكمل الابتداء ومن معنا ما ابتداء مخصوص معين وغير معين يكمل الابتداء وليس قوله ولا شك من كلام السيد وانما هو لازم لكلامه اذ السيد صرح بان الجزء لا يصح ان يكون

على كثير من تعين لا يكون وهما وانحوان معنى الجزء جزء ما هية رسالة العصر وأحمد السيد في بحث الاشتراك الشبعية من انه موضوع وضعا عاما لكل معنى معين مخصوصه مقصوده لغير فكلمة من مثله موضوعة لتستعمل في كل ابتداء معين مخصوص من حيث انه معنى لغير فلم يحركه بالتبع له كما في قوله اسرت من الزار الى المسجد فيرد انه يحمل ابتداء غير معين غير مقصود لتقييده ولا فلم يحركه لزاته بل لمصرتبعا للسير والزار وجعل آلة لنحو حاملها والزاكار غير مستعمل بالمفهومية ولم يصح ايضا خبط ورقه ولا عنه والجزء ان يذكر مع الجزء فتعلقه مجرور ولا شك ان الابتداء المعين جزء ومن حيث الابتداء المحمول بانه كلي ولذا كان لبعكة الابتداء اسما وكلمة من

عليه وان يتبعه بالجزئية وعلة عدم العمل باعتبار النسبة
بين النسبة التامة بين العامل والمعمول قبل ان يحكم عليه باعتبار
وجه باعتبار المجموع المركب من المعرف والنسبة بعد ان يحكم
عليه بالكلية او الجزئية نعم انما يحكم باعتبار المعرف لانه ماخوذ في
موضوعه فلو كان العمل مستفادا من المعرف باعتبار
اسمية معناه عمل وانه موضوع لغير ما يقابل المعرف فليس له معنى
يقبل ان يكون مستفادا منه وما ثبت في وضع المعرف والعمل مسلم لكن
لا يضر لما مر مرارا ان اشتمال المعرف الموضوع لغير ما يتبادر من الاسم يمنع
تصوره وايضا قوله لا يصح ان يحكم عليه بفعل عليه ليس معناه
ان معنى المعرف بالجزئية انك تعمل عليه بالجزئية وتتعبه لفعلك
بحيث يلزم ما ذكرت بل معنى الجزئية فيه انك اذا تعقلته معنى الفعل
متعقلا مجزئيا وهذا معلوم اذ غاية ما منه انتهاء في تغيير الامر
وتوصيف ومعلم عليه بذلك قوله واكثر المحققين منهم ابو حيان
والرضي والسعد والفراء في قوله بناء على انها وضعت كلية اي
بانها منذ موضوع لمفهوم المتكلم فاذا استعملت متكلم معين تعين
بواسطة قرينة التكلم ومثل هذا موضوع لمشار اليه فغيره مذكر
فاذا اشير به الى معين بواسطة ان شاء الحسية ومذكر والتبست
بمتعدد فاما موضوعة لواحد من الاشياء بعينه وان كانت وغير
مجاز او لكل واحد منها وان كانت فمشتركة موضوعة او غلب عمل
بعده اقراره المتكلم وانك تستبعد جدا ان يذكر موضوعة
لمفهوم كلي شامل لكل الافراده ويكون الغرض من وضعه الاستعمال
في افراد معينة دونه فيتكرر معينة للاجزئية قوله واكثر النحويين
مثل ابن الخشاب وابن الزراد اعمال العصر والسيرافي
المكرر والرماني منهم في شرح التسهيل فلا يلزم الاشتراك ولا المجاز
وتوجد ان كما قال ابن ولو كانت مجازات للعلاقة بوقعها او لم
تستعمل فيما وضعت له من ان المفهوم الكلي يرد اما ولو كان

عمل الفعل في المفعول عمل يقتضيه المفعول بالفعل وهو التأثير في الفاعل والمفعول وهو عمل الفاعل في المفعول وهو عمل المفعول في الفاعل والمفعول وهو عمل الفاعل والمفعول في انفسهما وهو عمل الفاعل والمفعول في المفعول عمل الاول بناء على انها وضعت كلية وانما عرفت كلية الجزئية بعينها لان المستعمل لغير معين وهو الاشتمال على الكلية وضعا لان اكثر النحويين عمل الفعل بناء على انها وضعت لجزئي

اللام كزيد لما اختلفا لمية اللاغة في عرض اشتراك المجاز الحنيفة وامثلة
احتج من غير الاشتراك الى التمثيل بامثلة ذاه وزكا الحجار الكوز الى
فنشترا جرا قوله باعتبار تعقله تعنا الا ان الواضع يعتبر امرا
مشتركا بين جزئيات مشخصات كالتكلم ويقول مثلا مدلول اللفظ موضوع
الكلي واحد من مدلول الجزئيات المشخصات بمعنوعه بحيث لا يقع فيه
واحد بخصوصه وجوده وزالفرد المشترك وانما يتعقل ذلك الفرد المشترك
فيكون آلة للوضع لتلك الجزئيات لا انه نفس مدلول الموضوع له مدلول
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قال السيد في حواشي
شرح المفتاح وقد يقع الوضع العام لموضوع له خاص وقع في حيض
تشترا في غير وشراه في قوله بخلاف وضع العلم مدلول القسم الثاني من
الاقسام الثلاثة التي قسم العضد في رسالته اللفظ الموضوع اليه
وان وضع علم لموضوع له خاص ويقوان تقدر والثالث وضع لفظة
رجل لمعنى انه اذا وضع لاسم علم وضعا عاما واما عكس الاول وهو وضع
خاص لعام فمحال لتوجوده اذ لا يكون الجزئي آلة لمعرفة الكلي
قوله لا كزيد يستثنى مدلول المستثنى موجود داخل في القسم الثالث الذي
ذكرناه وهو وضع علم لموضوع له عام قوله كالجمع بلام الجنسية
في مثل اهلك الرجل خير من المرأة ومثال العهد لغيث رجلا ما من الرجل
واحترز بقوله حيث يكون المعهود غير معين لما اذا كان المعهود معينا
نحو اليوم اكملت لكم دينكم ومثال العهد بالاضافة الجنسية جاء غلام
الامير حيث لا عهد وهو بشر علما خفقة السير مع تعريف الاضافة
جنسيا واحترز بالاضافة الجنسية من العهدية نحو جاء غلام زيد
كان الغلام معهودا بينهما ومثال الموصول الذي يراد به الجنس قوله
تعالى ان الذين يتبعون ما يصيح واحترز بالجنس من نحو ان الذي مر عليه
الفرد ان وهو الكل ايضا هم الغيبة انعا بر على كلي على ما ارتضاه

بقي

والمعرف باللام الجنسية الموصول الذي يراد به الجنس نحو انا ليلى التي فكعنا
انكر رسالة العضد

بغير التخفيف قوله عامل كل معمول مندرج تحت كل معمول اندراج جميع تحته وخبر جميع ما يضر وعليه تحت الكل وذلك لما مر بالخبر وكذلك الاسماء المندرج جميع قمر وفاتحة تحت الجنوار بلا واو خمسة عشر وجه كالاثير وابن دسار قليس اخر مما جز وبيا بالاضافة الى الاخر واركان كل منهما داخلا تحت اللام بتقدير افراده فالمعنى استغرق خلا بالكتابة ثم ان في قول الشارح عامل كل معمول بعضا حيث ذكر لفظة كل مع ان النعت يفيد الماهية وكل للافراد واجيب بان النعت مفرد منكر فيفيد الافراد بعد كل وايضا الاتيان بها التصريح بان النعت مكرر منعكس ميزان الى مر قوله وبيد تعلم ان الاضافة بمعنى اللام والى ان كل جزوي تخفيفي فهو جزوي اضافي وان لا عكس اقول ان قول الشارح كل شخص تحت ماهيته المعراة عن المشخصات كالاذاجة ونار بئر اخر المشخصات التي صار بها شخصا معينا بقيت الماهية الانسانية وميزانهم واما النابغ فيجوز كونه جزويا للاضافة بكليا واقتناع كونه جزوي التخفيفي كذلك قوله فما تعين منها الخ اي فما خرج عن الزمرد الى بلا فيراد العلم الشخصي كما قال ابن مالك اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا ويدخل في حد الفضل العلم بالغلبة كالبيت وابن عمر فانه علم على شخص معين في الخارج ان الوضع فيه بالنقل من المسمى الى محل التقافر كما مر بيانه بعض المحققين قوله الزمرد الى بلا فير ومنزلة مكة البزوبين العلم الشخصي وبين العلم الجنسي قوله والمختار ومنزلة ان كما قفه ابن خاتمة منزلة العلامة ابو العباس احمد بن علي بن محمد بن خاتمة الناظم الناثر ذو التاليف الخمسة توفي في جزوه الثمانين وسبعمائة ومنزلة البزو والمختار منزلة الشرمنوقا كما قفه ايضا العصر والسيد الشريف والدماميني قوله مع فكفع النكير عمرو وجوده مثاله في افراد مثاله ومثاله الزهلم

الجزوي التخفيفي ينقسم الى علم شخص والى علم جنس فالاول ما تعين مسماه في الخارج عن الزمير كزيد وهند والثاني ما تعين مسماه في الزمير كاسامة وابي الخارجة للاسد وامر المنكر في البزو وبينه وبين اسم الجنس كاسد والمختار زمرة انك فما عفه ابن خاتمة الزهلم الجنس موضوع للتخفيفة ليميز ما اخر عن ما مر التخفيفة بالزمنية مع فكفع النكير عمرو وجوده مثاله في افراد مثاله الخارجية

الشارح عامل كل معمول وبا بعضي الجزوي التخفيفي بالتعريف لان النكرة ويكمل التعريف ايضا عند الجزوي ايضا عند مندرج تحت كل وقوله تحت كل وقوله مع تقدم الخبر وقوله مندرج فيه كزيد وهند مندرج تحت كل من كل وكل الاضافة فتقرا الجزوي كالاضافة في الرجل ابو نهشل مندرج تحت كل من الرجل وكالاضافة في البيتوتي مندرج تحت البيت وبيد تعلم ان الاضافة بمعنى اللام وقوله ان كل جزوي تخفيفي بالكلية وقوله بالاضافة جزوي فيه مندرج تحت الزمير

الجنس عند من موضوع للحقيقة المتجردة في الذهن المستعملة فيه التي
لم تلاحظ معها الافراد البتة دال على عمومها في ضمن المذاهب
يجوز من لفظه وجه واستعماله في بعض افرادها ومعين نحو ادخل السوق
اسامة بعد منع ومنزل اسامة فضلا انما موضوع من حيث فكما بقية الوجوه
الحقيقة او صرفها عليه من حيث هي هي لا من حيث عمومها في ضمن
المذاهب المعتبرة في علم الجنس واستعماله في الفرد فكذلك فيجاز على
ما صرح به ابن الحاجب والرضي وتبعه شيخنا سيد الفهيم في حواشيه
على شرح الحقيقة كما توهمه السعد وتبعه المحلي وغيره اللازم ابن افراد
مستلزمة للحقيقة من حيث هي هي لا من حيث انها مقدرة ابن هي معنى النوعية
قوله باعتبار وجوده ما في افراده انما هي اي مذكور اسم الجنس
موضوع لمعنى الماهية مع وحدة لا بعينها وتتميم بوجه ما بينها ومن استعمال
وحدة شائعة ومنزل الفرق اللازم ابن الحاجب والسبكي وسعد
الدين وغيرهم ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي واستعماله
في الفرد انما هو لتعلق الماهية بفرد وكونه علامة لها ومن استعمال
حقيقي لا مجاز وبين اللفظ مشتمل في الحقيقة والفردية مستفادة
من خارج فالفرد بين علم الجنس واسمه على القول الاول وبين
آخر منها ان علم الجنس موضوع للماهية مع قطع النظر عن الافراد فانها
واسم الجنس لها بقيد وجود ما في واحد لا بعينه ومن الماهية فرقان
ثانيهما ان علم الجنس يلزم بحكمه على كون تلك الحقيقة معقودة
في ضمن المذاهب حاضرة بنية متصورة له واسم الجنس لا يدل على شيء
اصلا واما القول الثاني فمن وضعه واحد ومنوان كلا منهما واركان
موضوعا للماهية مع قطع النظر عن افرادها لكن في علم الجنس
زيادة قيد ومن الدلالة يلزم بحكمه على كون تلك الحقيقة معقودة
معلومة للمذاهب واسم الجنس لا يزيد على دلالة ابن بالدلالة
اركانه والفرق بين الدلالات انما هو في موضوع اسم الجنس المنكر واما
المعرف بلام الحقيقة بهو فيه وفي المعنى لعلم الجنس
وقد اكله حيث قلنا ان علم الجنس مع قيد لفظا

وانهم الجنس موضوع
للحقيقة وعينا او وجودا
في افرادها انما هي
والذي ذكره ابن الحاجب
والسبكي كليا وقد
اختلفوا فيه اسما والكتب

لهما ومعنى قولنا ان فلانا انه مع فلان هو انهما فيه مراد في المعنى
الاسم المبنى كما يقول ابن مالك والرفع يتوجه من الكلمات والى
العلم المذكور من علم المبنى واسم المبنى اشرت بقولي

اذا اردت العلم من علم المبنى ... فاسمه حفيف واسم
بالعلم المضيفة المستحق ... في الشعر والنثر ان تعتبرا
وانه منه فاوضع المضيفة ... بغير ما فرد به المحرر فقد
وقيل ان الاسم المضيفة ... من حيث ما من اثر حذيفة
والعزو ايضا فيه غير معتبر ... وان عن فيه ذو النكر
وقيل ان العزو في اللفظ فقط ... معنا منا فتى ولا شكم
وقال ان فاربه ابن مالك ... وقد ذهب الرضي عليه سالك
فزيد له المحفوف الشراد ... فاذكر له كي تفوز بالمراد

قوله كما امرؤ كما امرونة وكذا ايضا الفرزدق العكيم واسماء شوذب
كما البقرة وقال عمر وان اسماء الفعل برك همزية وبنات سعاد قوله
من قال علم شخص قال ان امرؤ كما مثلا اشار الشرح بهذا الكلام الى
جواب عن سؤال اورد على من قال ان العلم من قبيل علم الشخص حاصله
ان العلم الشخصي يشتمل تعدد ما يطلق عليه وما غير به متعدد فان
الفرزدق كما يطلق على اللفظ المعاد من جبريل عليه السلام كذلك
يطلق على المعاد من النبي صلى الله عليه وسلم والمعاد من كل واحد
بعد ولا لفظ عمرو يتعدد بتعدد من قام به بل ويتعدد ايضا بتعدد
الوقوف وان اتحد المفهوم به فان اللفظ المعاد من زيد الاعم الصادر
منه قبل او بعد بالضرورة ويحمل الجواب فاعتبر الشرح حمد الله
قوله نكيم فامرؤ مثلا كما قال المصنف ما الوضع ابا مثلا لفظ
محمد لكل شخص معين يخصوصه من الاولاد المولود له بعد فاركل من
وجد منهم بفرد يكون محمد علما عليه بخصوصه وكذا يقال ان ابن مالك وضع
تسهيل الفوائد لكل من وجد معين بخصوصه من افراد اللفظ المؤلف بالتاليف
المخصوص ان اولد له عاما من الدرب العالمين وراجم ومن الهما ينقاد اليه

فقيل علم الشخص ما يعم ... من اسم معين بخصوصه
قال علم الشخص ما الوضع ... ان لفظ معين بخصوصه
ميت ثلاث الاوجه من اي
والاول الفاظ من اي
شخص صدرت وفي اي
وقت وقعت بتعيين
واضع وضع اللفظ
على ذلك المعنى
وفي اي

ولا يدخل عليه بكل جزء وجزء من افراده يكون تشبيه الجوابر علما
عليه سواء مر من قبل بعد او من غير فصله واورد المورد لفظ
الاجراء من اللغة فقال ابو العباس المبرد قال وقد يجيء فصله
بما يتعلقه الزمر مشتركا نحو الفرزدق اشرف الكتب والمختصر اسم
من الرسالة وبانت سعاد افصح من البرزة الى غير ذلك مما لا يحصى
قوله والمختار انها من قبيل علم الجنس بيانه ان اللام الكلي اذا دخل
النكرة افراده ولو حكمت خفيفته من حيث هي هي كان شيئا واحدا بان
تعرية فيه متضمنا في معنى قبض فرق على الاسم المفروض بهذا الاعتبار
خفيفة انه علم جنس فيقال مثلا اذا برمالك ووضع تشبيه الجوابر
للتالية المتكئين بالبيئة المختومة بغير تغيير ذلك في ذهن وضع
النكرة غير اللام بكيفية يتميز بذلك عن غيره من التالية ثم ان هذا الشرح
يخل القول الثالث وهو انها من قبيل اسماء الاجناس لعدم صحته
لانه مردود بانها لم تستعمل استعمال النكرات الا الفرزدق وقد رد له
استعمال النكرات قيض فرق على كل جزء من الكتاب العزيز انه
فرد او نوع اسم جنس بلا ريب وليس الكلام فيه واستعمال المعارف
قلا يخل الا على جملة الكتاب كله من اول الفاتحة الى آخر سورة
الناس وهذا امر لم يحدث فيه فقوله لا يناسب استعماله خفيفة
فيه نكرة انما تقرع لنا ان اذا استعمال علم الجنس في الفرد فكلعا يجاز على
ما صرح به الرضي وابن الحاجب وهو المراد بقوله وانما تتعرف الالف
الدالة عليها الخ وابن ذكرنا المتعلقة بها كما تتعرف اسماء
الشهر الواحد وتتعرف تعريف زيد وعمرو وغيرهما
قوله وان اريد بها الخ ذكرها او الملكة بمعنى من قبيل علم

فقوله جيء
كالبعض الفاضل
يدخل الفرزدق
حيث انه فيض
الكتب غالبا
فيما يتعلق
مستركا من
الفرزدق
والمختار انها
علم الجنس
الفرد
الاسم مع قطع
النظر
لانها
فيض
لوجود

الخفيفة في ضمنها وكذلك اختلف ايضا في اسماء الجموع كالمسكر والتمر مثلا والحق
انها ان اريد بها الفواعد المختومة بغير ايضا اسماء جنس لان مجموع تلك الفواعد
شيء واحد لا تعدد فيه وانما تتعرف انها لعلاقة الدالة عليها وان اريد بها الاوراق
او الملكة بمعنى من قبيل علم الجنس **الخامس** وفيه التسمية بالجزء والكل او المعنى الكل

علم الجنس اذ لا رمعا فيه من اغراض تتعدد افرادها قبل اتمام رعاية
التشخص فيها وكونها من قبيل علم الجنس من ما خفف السير والعمل
وغيرهما وبحث فيه عما يلائم السير والجنس الذي يناسبه ما حاصله
ان كون العلم كذلك مما يرد له مع قطع النظر عما ذكر من المفاهيم الكلية
والعلم الجزئي لا يعرف بما تقدم من الجزئيات لان تحرر نقل كلامه بكونه
تلميذ المحقق ابن زكري في شرح التهذيب واجاب عن مزل البحث بعض المحققين
بما ملخصه ان علم الجنس قيل انه مركب من جهتين من جهة حضور الذهن ومن
جهة التعيينية لانه متى تقرر بعد وقيل انه مركب من جهة حضور الذهن بل
من حيث حضور ومن حيث اعتبار يكون من افراد الكلي المبهم وقيل على
المذكور من ان الجواب بالتعيينية انه وقيل انه جاعل به فانجا الحال الى
ان يجاب بالماهية من حيث هي فاذا حضرت في ذهن السامع اشير اليه
من حيث حضور في ذهنه فقلت له من اكرم المنكر ومن تكلم على
المسئلة ابن آجروم وابن عقيل وابن زكري في شرح التهذيب واما ان يشير
اربعة او زايد فانكره ان شئت قوله كالانسان مثلا اي وكزا الحيوان
فانه جزء من الانسان لتركب الانسان من الحيوانية والناطقية بمعنى
الانسان كليا الا نتسابه الى الكل الذي هو زيد وعمرو وكزا اسم الحيوان
كليا الا نتسابه الى الكل الذي هو الانسان وسمي زيد جزئيا لانه منسوب
الى جزء الذي هو الانسان او الحيوان وعمرو كذلك قوله للاشتراك على
الانسانية والمشخصات اي المشخصات من الاوصاف التي بها افكر اي
تؤخذ متميزة في الخارج من كبر او صغر او غلمة او رفة او بياض او سواد
ونحو ما لا يكون الكل له بكمال وجوده في الخارج عما ريا عن مزل الاوصاف
قوله فنسبوا اي نسبوا الكل الكبير الى جزئه ومن الانسان وقالوا
في جزئه ومن نسبوا الجزء الذي هو الانسان الى كله ومن زيد وقالوا
فيه كلي مقدور والكل جزء ومقدور والجزء كل ونحث في مزل
التوجيه بعضهم بان فيه تعسفا واختار ان الكلي منسوب
للفهم كل الكلي للشمول لافراده والجزئي منسوب للجزء
لكونه جزءا من افراده الكلي انتهى واعترضه الشارح

حال الانسان في الجزئي
حين الغفلة عنه بمعنى
ان الانسان في الجزئي
والغفلة عنه بمعنى
ان الانسان في الجزئي
فتنسبوا الكل والجزء
فتنسبوا الى الاصغر

في حواشيه على المختصر بعدم وجود الشمول في نحو زيد انسان فتامله
قوله كما او لعارض فيه تسامح لانه يقتضي ان النسبة للعرض
عارض حتى يقال لعارض وليس الامر كذلك ويوجد في بعض النسخ عرض
ولا اشكال ح قوله ان الماهية الماهية عند اهل كلام واعم
من ان تكون حقيقية او اعتبارية اذ ماهية الشيء وماهيته ما به
يكون الشيء هو هو معقولا كان او موجودا فالماهية الانسان ما به
يكون الانسان انسانا اعني الحيوان الناطق وماهية العنقاء
ما يتعقل ويفهم من لفظها فالماهية اعم من الحقيقة فلا يقال ذات
العنقاء ولا حقيقته بل ماهيته اي ما يتعقل منه قال في شرح المقاصد
الماهية اذا اعتبرت مع التحقق سميت ذاتا وحقيقة واذا اعتبرت
مع التشخص سميت هوية وقد يراد بالذات ما صدقت عليه من
الافراد هـ ح فالماهية لفظها ماخوذ من ما هو لانه يجاب بها
عن السؤال بما هو كما هو ظاهر من كلام شارح المقاصد وان تقدم له
الشيخ جسوس واما قول اليوسي هنا منسوبة الى ما بضعف
الالف فقيل مائية ثم قلبت الهمزة هاء فهذا خارج عن القياس واما
الماهية منسوبة الى لفظ ما الاستفهامية لانها تقع في جواب
السؤال بها كالكيفية والكمية المنسوبة لكيف وكم وهو ضعيف
الالف فقلبت الثانية همزة فقيل مائية ولو قلبت الهمزة واوا
فقيل ماوية لجاز على قياس النسب في الشاء وانه اخر ليس
قوله من الامور المعقول من كلامهم ومن المشهور والدا ان النوع
من نفس الماهية والشيء لا يكون داخلا في نفسه ولا خارجا عنها
وانما يتصور الدخول والخروج في الشيء لا في غيره اذ لا بد ان يتصف
باحدهما بالنسبة الى غيره وعلى هذا درج شيخنا سيدي حمدون
في ضريرته فقال

*

وسم بالذاتي كليا دخل   حقيقة والعرضي ما عدل

وبعضهم يجعل القسمة ثنائية هذا مذهب الجمهور وعليه درج

الكلي اما ان يكون جزءا من ماهية افراده ويسمى بالجنس كالحيوان للانسان وبالفصل كالناطق
له والعرضي هو الكلي الخارج عن ماهية افراده ويسمى بالعرض العام كالمتنفس للانسان
وبالعرض الخاص ويسمى الخاصة كالضاحك للانسان وقال الشيخ جزءا او لا خارجا عن

صاحب القاموسية فقال * * *

* وكل واحد حقيقة جملة ذاته وابن عرضيا معا *

قوله للمبالغة ان بولغ في كون النوع ذاتيا وحقيقة تسمى عملا ان لم يبالغ فيه فعرضي ما قبلكم بل نوعيتها لانه لما اعتبر عرضا لم يتيسر والفصل بكونه ذاتا وماهية بولغ في جوهر لفكه بزيادة ياء مشددة في آخره مبالغة في وعنا له قوله وقد يعلم لعله علم من قوله قبل في نحو بعير نوع الكل الخارج عرضي ماهية افراده ان الافراد لا تكون افرادا له الا اذا صح ان يحمل عليها وقد يتبع الشرح هذا فيعلل عدم عده نوعا بما ذكر وان صح ان العرض عند صاحب القاموس اعم من العرض عند المتكلمين لا مباينة واقتضاهم له تنبه عن هذا العموم فانهم تارة يفسرون بالمقرر وتارة باسم الفاعل والتسامح بخلاف الاصل وهذا الشرح نفسه مثل بما تقدم بالتحمل والنصر على واو بعض النسخ وفي بعضها بالمقرر والعامل قوله وليس في العرض في جواب عن سؤال تقديره اذا كان العرض عندهم هو العارض للماهية المحمول عليها فالمنسوب والمنسوب اليه فيكون من نسبة الشيء الى نفسه واجيب بمنع الاتحاد لان المراد بكل جزء من اجزاء العارض المحمول يقال له عرضي والمنسوب هو الجزء والمنسوب اليه النوع كما لو قسمت الناس الى عربي وعجمي فالمنسوب اليه اعني العرب والعجم قسم من الناس فالمنسوب الجزء والمنسوب اليه النوع قوله وذلك في ذات الدال اما اشار اليه من ان الزاي هنا بمعنى الصفة المشبهة من الزين في الخماري وكتاب التوجيه وان اختار له الشيخ والكرماني ان الزاي هنا بمعنى الكلمة والسهل وابن هشام وهل بمعنى وهل وهو العظم والشلو بكسر الشين المعجمة الجسد والمزع بالزاي في المهملة القطع ومزع الكلام اعضاء جسد وقطع وفصل البعض

هو العارض للماهية المحمول عليها كما لا يخفى فيجوز ان يتنوع العرض عند المتكلمين بل هو عندهم الصفة القائمة كالبياض والطويل مثلا وليس العرض عند النوع نسبة الشيء الى نفسه لانه من نسبة افراد الجنس الى الزاني منسوب للزاني بمعنى الصفة للزاني بمعنى صاحبة ولكونها بمعنى الصفة ادخلت عليها الواو ثم قد تحذف الاضافة واستعملا بعد هذا المعنى ليشمل ما اذا كان خلقا كالكاتب وما تبعه قبل هو مزع ونحو الذغة واردة في كلام العرب كقول سيدنا خبيب رضي الله عنه

وذلك في ذات الاله وان يشأ * يبارك على اوصال شلو ممزع *

الحمد لله

قلت ابا ذبيرا قتل مسلما على اشراكه وليه مصرع
فارضى الله عنه عند ما اجتمع النفوذ للطلبة وذلك لما اسر في
بعث الرجيع موضع بربلاد هزيل جيء بعثه النبي صلى الله عليه
وسلم في خمسة رجال من الصحابة لتعليم الشرايع لبعض المسلمين
فاسر وبيع باسر فرب مكة وابتاعه عقبة بن الحارث ليقتله بابيه
فحبس عنده تسلم ابو شهر المحرم وتاخر جوابه الى التنعيم ليقتلوه
على رؤس العتير فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بعزل المقالة فاستشهد
فمارت سنة بير قتل من المسلمين قول ذيل خالد بن المغيرة من
ابن تميمية والزبدة كما في حاشية الكشاف انما يعني الاحوال قوله
غير جار على الفعل يعلل عليه كيف لا يكون جاريا على الفعل وهو يرفع
يقول به كما يقول بذلك في النسبة الى بيت وينصر ابا حزم التاء
وذلك انه لما رأى التاء في ذات لا تعاقب فال ان الكلمة كلها
تزل على التانيث كبت واخت واشبههما لما يزل على التانيث بالتغيير
لا بالتاء فلما لم تعتمد التاء للدلالة على التانيث انما قول
ومن خلاف الكاهر الجواب انه لا يصح اصالة التاء في الالف
بعلامة قلنا اصالة دون اجمل قلنا اصالة وزن بسرا قال
فصعقا وعلى كل حزقت اللام وعوض عنها تاء التانيث والكاهر
فانا له ابو حيا ورد ذا تاء في الوضع غير ما وان الالف اصل
لانه تغلبة عرشيء به زاصل المبنيات وضعا على حرفا وحرفين
ويؤيد قول السيرافي اجد اصل حرفين كلا بلما صغروا اعادوا
التصغير تميما له وايد ابن يعيش مذهب الزاي بانه اذا سمي به فيل
فاء بزيادة الى تقلب ممزة كما في الزعيمة بلا ومذهب هم ما الالف
له وضعا وثانيه ليس واو كما زعم ثالث رد به قول ابن برد
المحزوم يعني اللام واذا ذهبت عماة بالغير الى الهمزة لقوله واما
لحرورة ابن علال اشخص ثم تغلب اللام القافية فسبت اليها
فلبت ابن لف واو الغرة وحتم قلب ذلك يعرف قوله لحرية نظم

وان

وقول الاخر
فتح ابن اخت القوم
وانت قلبه اذا قل
به قلبه فرع فيل وفيه قوله
فعلوا افعلوا اذا
اي فتحوه وقلبوه
فتح بها فقلبوه وقلبوه
فعل من الكثرة وقوله
بعد الفتح يعني
بعد الفتح
بالنسبة الى التاء واتى
اي فعلوه على الفعل
وفتح خلافا للكاهر
وقفتض جميع الفاء
انها ما يراه وعليه
فالفعل ان فعلا فعل
بزيادة الجزء وقوله ان
ابن مسلم الفعل التعليلي
بالنسبة الى ذات
بانيا تاء التانيث
شراتهى

وارتبع ابن مسلم في التلخيص بغير له لما تقرر ان يريد نسا يقول بهم نعم
التلخيص في خليفتي مسلم وهو خلاف فيه قوله وكثيرا ما يلتبسا ومن حيث
المضروب الى بارز يدري في بعض الكليات امرؤ اخلق المامية فيحكم
عليه بانه ذاتي او خارج فيحكم عليه بانه عرض اذ كثيرا ما يشتبه
الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة على اصطلاح كياء المتاخرين فضلا
غيرهم قوله وليس كما زعم ليس فاعل زعم هذا الشارح مراده هذا الفاضل
كما افصح عنه شيخنا المحقق سيد الطب فقال ان مراده هذا الفاضل
انهم لم يتفقوا ان الناهق هو الحقيقة والفاعل خارج عنها بحسب
الواقع ونفس الامر فاختلفوا على اعتقاد ان الناهق هو اخلق والفاعل
خارج فضرب التمثيل وليس مراده هذا الفاضل ان كون الشيء
ذاتيا او عرضيا انما هو بحسب ابن هيكل اذ لا يقول به ميز فضلا عن
متين قوله وفز مروق بهمزة الغرور والثلاثة ذكرها الاقلع ابو عامر
الغزالي في كتابه فاطر الفلاسفة انكر نعمة في حواشي لبي حفص
على المختصر قوله ان الزاتي مرور لا يمكن قال ابو علي ابن سينا الزاتي
قال اذا ابهم معناه واحكم بالبارز بهم معنى قال مرور اقوله واحكم بالبال
وعد لم يمكر ان يفهم ذات المرور ان بغير بهم ذلك المعنى او لا الانصاف
والحيوان فلانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانصاف لا تفهم
الانصاف حيوانا ولا انك حيوان واما الحيوان فانه يبرز ذا نبا فيفهم ذات المرور
بمجرد اذ دونه كون نبا ان مرورا قال قوله ان الزاتي مرور الزاتي
ان يعلل اذ لو ثبت لما مرور اقوله بعلة فلا تقول في كان زيد فنانا
حيوانا لانه كما فنا ان الانصاف مرور كذلك فكانك قلت في كان الانصاف
انسانا وكذا السواد مثلا لو كان زاتيا لشيء ذاع يجعله لونا فلا تقول
في كان لونا بخلاف الضحك فانه ثبت للانصاف بعلة قوله الثالث ان الزاتي

قيمتهما في
قول وقد علمت الفرق
بين الزاتي والعرضي
من حيث مبنى بهما وغيرهما
من حيث نسبتهما
قال المصنف ومن حيث
انه يفهم من تفهيمهم ان
حيث زعم تفهيمهم ان
تغير بهم حيث جعلوا
والفصل الخاصة
رب قد والنا في خاصة
به قد والتغير بهم تشمل
والتغير بهم اما معلل بعي
ولما معلل بغيره كما زعم
فيكم وليس كما زعم
وبان تقرر الشيء جزما
مبرا فيفيد اوقفا
عنها افرد ابت
الزاتي واجعلا
للا ضحك يعلل بفصل
التسمية بالعقل
واخاصة امر
الكلي فيعلل
وقد

مرور بهما الفرق بثلاثة مرور وان الزاتي مرور الزاتي لا يتغير بهم الزاتي بزوره
والعرضي بخلافه الثالث ان الزاتي مرور لا يعلل والعرضي يعلل الثالث ان الزاتي

الكلام ان هذا الثالث من زعم عران ولانه يلزم تركيب الشيء من
تعقل الذات بدونه ان لا تبقى الذات مع تعقل النكرة منه ملوا في بدله
بالجزء والثالث الذي اتى به ابن الحاجب في بعض الكلام فمن له
المشبوه بالقوة العاقلة ايضا فيه بعضهم بان القول باشتقاق من
المرتبة في فيتقاربا ان ملكا قادر اذا المتسبب عن القوة الناطقية
وليس كذلك في البعض بعرضها ملكا قادرا من غير الشوق
المركبة وفيه نظر في الشرح رحمه الله تكلم على ملكا قادرا انا انتقل
بعد الانسان بدليل انه جعله سببا في ذلك العرابي السبب في
التعجب الذي هو سبب في الضحك ولا شك ان ملكا وان من هذا المعنى
ناشيء عن القوة الناطقية مع ما قاله الشرح فوله وهذا ان ابن
الحاجب في اهليه :: اهليه بالنية المشروحة ومراده مختصره الاصلي
ان المنسوب الى الاصول ولهذا ان ابن الحاجب له مختصران احدهما في
العروض والاخر في الفروع ولذا ذكر ما ذكره بعض الشرح في مختصره
في ابن عرفة وابن الحاجب هو جمال الدين ابو عمرو عثمان بن ابي بكر الكردي
الدشناوي ثم المصري الفقيه امام النحو وابن عرفة صاحب
التصانيف البديعة وكان ابوه حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي
بقرا الفقه اولا على الفقيه ابي منصور الابياري وكان من اكابر الدين في العلم
والعمل ابن مختصره في الفروع والكافية في النحو والوافية فيه
ايضا والشافية في التصريف وشرح الثلاثة كلها وله قصيدة في
العروض مات بالاسكندرية سادس عشر شوال عام 646 عن 85
سنة فوله وهذا انما يجيء في الثالث كلام مراده ان الاعتراض على الثلاثة
كلام مسلم وفيه نظر اذ لا نسلم ان الزوجية لا تعقل الا بانه بعقل مشتاق وهي
الذي هو معنى الزوجية معقل بالذات ان يكون العدد صفة الواحد وتعقل ان هو

زيج

ما لا يتصور تعقل الذات فبل حصول كالزوجية للستة وللاربعة والجسمية للانسان وقد زعم ما بانه غير
معقل وبالترتيب العقلي وقد اعترض الكوت على البعض بان من اللوازم العرضية ما
يثبت للذات وهما كالزوجية للاثنين والفردية للثلاثة وهو انما يجيء في الثالث

الذات مع تقدم تبعه ... فلا بنية الاضافة ان الشافعي
والتعرض يعتد به مثالة الاثنينية ... والقاضي وهي كما
فلانه لا يكريتم يكر بينها بدوره بلا علة والقاضي وانها
بدونه انه اذا ثبت لتعا بلا علة ... التي هي
معقل بالتعجب المعلق ... انه لا ذكر نوع ... الانثيين
العرابي المشبو ... العاقلة التي ... بتنا وحقيقة ... من ... انه
المشبوه بالقوة الناطقية وكذا ... الفاضلة ... اهليه ... الى
ربع الناطقية ... الفاعل ... الاولى ... الثلاثة
به الا من لا ونشهد السوال به الصورة والتقطيع

زوج لكونه ضعف الواحد تعليلا للازم بالملزوم وح فالثلاث مسلم
كالاول والثالث قوله وعقب الترتيب العقل وبالعكس رابع ومثل
غير ان اول الكل مثل وبيانه انك لا تقول تعقل الكوز انه حيوان ثم
تحكم عليه بانه نسان ذيذ اذ لا بد من مراعاة الترتيب بتقديم ان نسان او
ليكون انسانا وانه يمكننا ان نقول ان بد من غاهما او هو حتى يكون انضاف
بل ان بد من انسان اولا ليكون هذا هكذا قوله في الوجوه من الزمنين
والحاضر فيه نظر لان الزاتي لا يتقدم ان في الوجوه الزمنين لا بد
وفي الحاضر في الزمنين كما في الوجوه الحاضر على
ان قول ابن الحاجب وبالترتيب العقل يابى حمله على الوجوه الحاضر
وذلك كما مر انكر الفرق بقوله قبله يتعقل الخ ان يوجد
قوله او بالكنه او واما مجرد التصور بوجه ما فيمكن قبل وبعد
الزاتيات كما في التعريف بالخاصة قوله وفرق الخ في تبعه
على ذلك الزركشي وغيره وعليه فلا بد او يكون للوضع دخل في
تعريف الداخل والخارج وان يكن بمرجع الى وضع العقل قوله
باعتبار يغير مرجعهما اما الوضع واما الاعتبار وقد ثابت في
نفسه انه وضع لمجموع فما اختص عليه وانك المجموع من الاجزاء
العقلية قد ثبت له وما سوى الاعتراض كان الوضع لغويا او
شرعيا او عرفيا وقد ثبت للعرف كما ان نسان مثلا ثبت بنقل اهل اللغة
انه وضع لمجموع الضمير الناطق وبنقلهم ان كلا من مشتقاته
له وما سوى ما مر الفاعل والكاتب ونحوهما عرض له
نحو جسم ما وضع له الفلك والشرعي كالصلاة وما ثبت
بالاستقراء الشريعة انه وضع للتعبير بها جاء به الرسول صلى
الله عليه وسلم فنعلم ان كلا من التعبير وكونه بما جاء الرسول
قد ثبت له وما سوى ذلك من كونه اسما عاما وغيبا من الخلود
في النار ونحوهما عرض له ونقل
والعربي كما ثبت في عرف اهله انه موضوع للوضع

ان يقتضي
ان يقتضي من التعبير
رفعه من التعبير فيه
انما الزاتي يقتضي فيه قبل
فيتقدم ان ذاته التصور
بتقدم ان ذاته التصور
وذلك ما يعبر عنه بقولنا
انه يقتضي ان يتصور
بكذا وان تصور كذا
الوضع مثلا والترتيب العقل
وفرق الترتيب العقل
في كلام ابن الحاجب
ان اتى الشيخ
يتقدم في الوجود على
الشيء والحاضر فيه
فلا يتعقل الوضع
في الزمنين والحاضر
عقب تعقل احدهما
ان الحاضر في احدهما
الحاضر في الآخر
وقوله ذكر الفرق
ان الذي يتقدم
باعتبار يكون يغير

الجملة المفسرة للمبهم بفعل او كلام يزيل ابهامه اذا كان فاعلا وما يساعد
عرض كونه منصوبا او قيدا او جملة او منكرا او اذا الاضافة او بار تنكير
مجموع شيء وتعتبر له بامتياز ات وتعرف منها ما تزال عنه الزالك
الشيء مذكورة آتيا وما بقي عرض كان تنكر ج الذي فسار الضمار جع وتعتبر
له حيز الذي وهذا ان عدد جسم وانه حساس متحرك بالارادة متكبر بالغرة
جمع فروانه جمع ذاتية وغير هذا كالتعميم عرض قوله وعرض للناكص
ان يكون الغرة بالناكص مما متكبر ج الغلوع والمبهم ما خارج عنه قوله
والناكص ذاتي للذي فسار وما ذكر من ان الناكص جعل ذاتيا للانسان اي
وكذا الطامل للقبر سر والناصر للضمار انما يأتي على قول الحكماء والغزالي
والمعلمين اما جمهور المتكلمين فلا يجعلون عندهم كلها متماثلة في الماهية
بل تختلف ابها بالعوارض والناكصية وغيرها عوارض ولذلك مع
مسخ الانسان فرد او يقول وان مذهب الشيخ المنجور ومن وافقه ان
الروح على مذهب اهل التحقيق جوهر وحقيقة الانسان مثلا تركبت من
الجواهر المجردة والجواهر كلها متماثلة بالحقيقة اذ الجوهر عبارة
عن المتحيز بذاته ومذهب المجموع واحد ج جميعها قبل تختلف الا بالعوارض
ومذهب الحكماء ومن وافقهم ان الانسان ليس مخترا لجزء بل هو المجرد
ومن الروح ولا يلزم من قتل ابن جرام قتل المعفا بو وان مذهب الشيخ
الفضار والمجرد عندهم ما ليس بجزء وان عرض اي ليس متحيز اولا قائما
بمتحيز وجعلوا منه النقوش والعقود والملائكة قوله وعرض بالنسبة
للجواز اي كالاب والجواز من اجسام الناس الانسان المتحرك بالارادة فالناس
خارج عن حقيقته قوله على ان البعداء الداخلة عليه زائدة اشار بهذا
الى ان رفع الاسم اغر الواو عمل الاشتغال او ما ان نسبه وهو الشرك كما يسم
عاملا لغو الا بر فالمذكر اذا العقل تلا فالمؤنث الثبت وهاهل الجواز

ما ميته بمنوع عرض له علم والناكص ذاتي للانسان كما مر وعرض بالنسبة للجواز خرج
عما ميته بمنوع خاصة له غير ما تقدم وعمل مذاق قبض وقول كمن واول مبتدا والمسوغ التقسيم
وجملة الشرك وجوابه خبره ويصح نصبه عمل الاشتغال بتقدير عامل يفسره انسبه
على ان البعداء الداخلة عليه زائدة

ان البقاء زايدان وانسبه ليس في حيز الشرح حتى لا يصح عما ملا لانه
مفرع على التقدير وكان كم قال وان النسبة للذات وان يتبع فاعل مع
ان التكلف لذكر اعم وجد اليه تفرع للذات ومعمول الجواب لا يتفرع على
اداة الشرط كما اشار له بقوله ومن الوجه يرجعه وغيره مثل بان
المعمول كمن ومتى يتوسعون في الكمون ورجح بالاولوية التكلف المذموم
لصحة الاشتغال قوله كم والكليات خمسة به اورده عليه ان من
التقسيم غير حاصر لخروج الصنايع كالنجارة والزرع واجيب بان على
ذكر داخل في العامة الغير الشاملة وقال اشار الى ان المراد في الشرائع انه
كان يمكن ان يقول ان الكليات بقاء التبع لتبع يعم من اعما قبله
ورحم خاص بمن الناء وهذه صيغة عمر وفي عماد قوله بالبونانية
بمعنى لغة جيل من الناس كان قيل له سلام بكسر مشعور بمر بالعلم والحكمة
قيل من الروم من ولد اسحاق وقيل ازيونان من ابن يافث بن نوح قوله
ايسا غوجي معرب لفظ معناه بمعنى الكليات الخمس وقيل معناه المدخل
ان كان المدخول في المنطق شمس بزيك باسم الحكيم الذي استخرجه وزنه
قوله ان كان اعم منها ان بان كان شاملا لها والا فمساوية او اخص قوله وليس
المراد ان زيد الدواخل عامة بل شاملة والا لزم شاملة قوله وان شئت قلت

قوله وهو قد يتوسل فيه بالمشترك فقط وقد يتوسل فيه بالمشترك والخفية وقد يتوسل فيه بالمشترك والخفية والنسبة وقد يتوسل فيه بالمشترك والنسبة وقد يتوسل فيه بالمشترك والخفية والنسبة والذات وقد يتوسل فيه بالمشترك والخفية والنسبة والذات والعلم

ان هذا ان يكون تمام ماهية افراد له او لا بل هو النوع كالانسان وان لم تمام ماهية
افراده كزيد وعمرو وغيرهما فانه تمام ماهية الانسان وان لم يكن عليه الا بالعوارض المشخصة والكلام
داخل في ماهية افراده بان يكون جزءا منها واما خارج عنها فالداخل في الماهية جنس
ان كان اعم منها كالحيوان الداخل في ماهية الانسان وان لم اعم منها المعرف بها بالعرض
مثلا ومثل ان اختير بها كالناطق فانه جزء من ماهية الانسان ومختص بها والمراد
بالناطق المفكر بالقوة العاقلة وليس المراد به المتكلم بالفعل او بالقوة والخارج
عن الماهية ان اختير بصفة واحدة كالضاحك والكاتب للانسان مع انها لازمة وان
شملها وغيرها كالماشي بل عن بعض ان الانسان مع العرض العام وفرد عرفت بها ذكر
ان النوع هو الكلي المقول في جواب ما هو تمام الصفة وان شئت قلت

فقوله ما عمرو غير منطلق معناه ما عمرو ما عمل واجب وغير جنس وقوله في جواب
ما مثل مخرج للغرض العلم بأنه ينفع في جواب شيء وغير مخرج للعمل
وانما هذه لأنها ينفعل في جواب أي وقوله متغير مخرج للجنس
فإذا اشبل غير زيد وعمرو مثلا بما فعيل فإن زيدا وعمرو كان الاختلاف
جوابا عنهما لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما أي انه كان يشبه
غير الزمان يزيد بغير متغير لعكفة بفعل كما فعل بغير في التنبيه المتقدمة
ليخرج الجنس العلم وفي جواب ما مثل عمل متغير جمعت مع فعل في عمل
في الجوهرية كان يقال ما زيد وعمرو وما الرمان الفرس يفعل الجيوان
بفرس وانما جنس عمل متغير لأن زيدا فعل فإن فيه عمل متغير
النوع بعكس النوع كما يضرب عمل كثير متغير كذلك يضرب عمل واحد
فلما أجيب بأن قوله ما عمرو يخ معناه ما عمل أن يضرب وعمرو
بالفعل لأن المراد بالكثير ما يشمل الموجود والمقدر يرجع
بيد ان انواع كلها ما تعرف أن أراد كانسان وفرس وزيد منه
كالشمس وقد لا يوجد منه مراد كالعنقاء أو على العموم فإنه اسم
بلد فتسمى وقوله الزيد عمرو يخ الفاعل عمرو ونحو عنقاء وغراب
معروف لابن سم لا الجنس أو عكسه يتعرف بغير انه ومعنى وغراب انه
تغرب في نحو الجهل وعمر ان وقول الحبر الفعل

لما رأيت بني الزمان وما بهم ... خل وفيت للشراب الجنكي
أيقنت أن المستحيل ثلاثة ... الغول والعنقاء والخل الوفي

قوله وانجنس متوجنس للماهية يخ مثاله حيوان وقوله جزء من
ماهية الانسان وقوله واذا اشبل غير الانسان والفرس جاء كان الجيوان
جوابا عنهما لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما قوله ما عمرو
في جواب أي ما مثل عمرو فإذا قيل ما مثل اذا اشبل غير الانسان والفرس
أي شيء مثلهما فإنه كل الناس يجعل جوابا عنه بأنه يشبه زيدا عمرا
يشاركه في الجنس قوله والغرض العلم مثل الكل الضاحك
يخ لما كان الغرض العلم منه يقال في الجواب لم يذكر النوع بعد

في جواب ما مثل عمرو
في الجوهرية والجنس
عليهما وعلى غيرهما
جواب ما مثل عمرو
في الجوهرية والجنس
جواب ما مثل عمرو
في الجوهرية والجنس
وانما هذه لأنها
الضاحك
جوابا وان شئت قلت
صرفا عرضيا والعرض العلم

اللام كما يعلم في ما عدا المبرد في الكليات فتبعيضات الأول الكلام
ان التعاريف الاول لجنس الكليات خرج لذاتها المفهومات التي حصلت
بغير الاسم بازائها فليس لها مفهومات وراء ما والتراتيب يوم ان
يعتبر مثلا الانسان مفيفة في نفسه سواء فيل في الجواب او لا فانه السعد
الثاني فان قيد العينية مراده في تعاريف جزء الكليات الخمس وان جزء
البكاء فيقال في الجنس مثلا الكل الحمار وعمل كثير من المتاخرين بالصفة
من حيث متروك لان جزء امور اما مبهمة تختلف باختلاف اعتبار ما يصير الجنس
جنسا اي بالقياس الى نوعه وليس متوقفا الا بالقياس الى جنسه
والجنس يكون نوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما باختلاف الاعتبار
وهذه مباحث مثلا الجنس جنس للتسمية والتبعيض ونوع للمرد وفصل
للحيوان وخاصة للجسم وعرض عام لكنا كهو من حيث المعنى الاعم كما فرر به
لذا انه عرض عام للانسان كما قيل انه جزء جزء وجزء الجزء جزء ويكون
ذاتيا لا عرضيا ومتوهما من الثالث اعني بعضهم تعريف الجنس
وغيره من الكليات بالمقول في جواب ما هو او ما هو بالذات وذكر الذات
معرفة ما يجاب به في السؤال عن تمام المشترك تتوقف على الجنس ومعرفة
الجنس تتوقف على المقول في جواب ما هو ومتكرر في غيره والسؤال الذاتي
معرفة ما يجاب به عن تمام المشترك لا تتوقف على العلم بكونه جنسا
بل على العلم بانه تمام المشترك بل هذا هو المراد المسئول عنه
قوله عن تمام ماهية المسئول عنه اي سواء كان واجبا كليا كالانسان
الزنجي او ممكنا او متعددا امتاز المفيفة كزيد وعمرو او الزنجي والرومي او زيد
والرومي او مختلفا المفيفة كالانسان والفرس او زيد وسفينة او زيد
والفرس قوله وفي يسئل عن الوضع ذكره السكاكي
وغيره قوله فكما بقية او تضمنا اي به او التراعا عن الحالة التراعية
منجر له في الجواب عن السؤال بما قبل بما بعد به

زيد الكريم او جعيل الاكرم فعلى ان هل في المسئول عنها اركان عن تمام واحد لا يشاركه غيره
في تمام حقيقته كالانسان يجوز به بالغير التاء او الدال عن جميع اجزاء المفيفة مكانية او تضمنا

تتم الكلام اعني الكامل
فيما ذكر وفي بعض النسخ
منه فعلى هذا قال
فالمقسم يجب ان
لا يفسد بالوجود
المفيف كما ان
مثل الانسان
ذاتيات الجنس
تمت الكلام
قتبعيضات الاول
فتبعيضات في النسخ
الصحيحة ذكر
الجواب ما هو
اي اراد وان كانت كثيرة
بل المشتاق النيهما
انما قال واما قال
قاف فيسئل بها عن
تمام حقيقة المسئول
عنه مذا متى
الاصل بيتها وقد
يسئل بها عن الوضع
كقولهم قل

بلا فيل فما مر الاستفسار بجواز به الجيوار النا كمر والمفازة لا يشاركه غيره في تحرز عن الصنع وإن كان عن جزء وكثير ومثله الصنع كالزنجبر أو عن متعدد متحد الصيغة كزيد وعمرو أو الزنجبر والزرومي أو زيد والزرومي يجوابه بالنوع بلا فيل فما مر زيد أو فما مر زيد وعمرو أو فما مر الزنجبر والزرومي أو فما مر الزرومي وزيد يجوابه ذلك كله بالاستفسار لأنه لقاء صيغة الجميع وقد يحتاج في جواب السؤال عن الصنع كالزنجبر إلى زيادة وصف بعد كالاشوة كما لا يحتاج في جواب السؤال عن الشمير إلى زيادة العارض المشخص لأن السؤال إنما يكون عن الصيغة لا عن العوارض فإذا عن بما السائل وأراد السؤال عن العارض فليسئل بغير ما وإن كان السؤال عن تمام الزائد المشترك بين متعدد مختلف الصيغة كالاستفسار والقمر أو زيد وشدقم أو زيد والقمر يجوابه بالجنس فلا فيل فما مر الاستفسار والقمر أو فما مر زيد وشدقم أو فما مر زيد والقمر يجوابه الجيوار لأنه لقاء المشترك بين المسئول عنهما في الصور الثلاث فقد أفاد تمام جواب السؤال في ثلاثة أقسام الجنس والنوع والجنس وإنما لم يفصلوا في غير الكلي الواحد لأنه كما احتمل أن يكون

السؤال بما عن الاستفسار بالناكمو وغيره وارد على بقية الأجزاء التزاما لما ذكر قوله فلا فيل فما إلخ فيشارك بمفازة مثال الدلالة التضمنية لكل واحد من أجزاء الجيوار قوله على بالجيوار بالتحرز ومثال الدلالة المطابقة أن تقول في جواب ما إلخ فيشارك الناكمو والمحساس المشترك بالإلف زائدة الناكمو قوله تحرز عن الصنع ومثل كل مشارك غيره في حقيقته وذلك لأن الصنع لا يجاب عنه إلا بالنوع كما يأتي قوله ومثله الصنع أي مثل الفيزوي كل يشاركه غيره في تمام حقيقته قوله كالزنجبر بالفتح وقد يكسر جبل مر الشوة إلخ قوله ولا يحتاج في جواب ما إلخ اشارة لقول المتن عمل السنوسر حيث استكمل زيادة ذلك حتى يقال في جواب ما الزنجبر الاستفسار الاشوة قوله وإن كان السؤال عن تمام الزائد في الجواب استفسار قول المتن تمام الزائد المشترك ويقول وإن كان السؤال عن متعدد إلخ قوله وإن كان في مقابلة قوله فيما تقدم أو عن متعدد متحد الصيغة وحينئذ يكون الكلام جار على أسلوب واحد قوله وشدقم مثلوث بالدال المهملة كما في القاموس اسم جمل كان للنعمان بن المنذر قوله يجوابه الجيوار قال في قيل تقدم أن قد إنما يسئل بها عن الصيغة فكيف تجاب بالجنس وجوابه ورد بأن المعمل قد يجاب بأن المراد بالصيغة الزائد الذي يكون ذاتيا وليس المراد بها الماهية

واما ما يسأل بها عما يميز عن غيره اذا يختلط به تمييزا تفصيليا ما هو او الجملة الاعرفية كما يقال ما الياقوت عندك فيقال احمر او جوهر وكما يقال ما زيد فيقال انسان او شيء من الدنيا من انواع الحيوان او فيقال الناطق منها ومن العقل او الضاحك ومن الجماعة قوله حقيقيا اما شيء حقيقيا لان نوعيته باعتبار حقيقته لا باعتبار ان ما بازاء اي شيء قوله فيقع ما تقدم اعم من الجنس الظاهر على متبعيه وعن مع هذا لما كما تقدم بيانه قوله واما في سمي مسمى الاعلامية بان نوعيته باعتبار الدلالة اي ما يوقف هذا انزع منوعيته قوله ويسمى نوع الانواع سمي بذلك لانه نوع جميع الانواع كما ان الجنس العالي جنس جميع الاجناس قوله كالنفكة والوحدة النفكة عرض وجوده لا يقبل القسمة فلا جزء له ولزم ان يندرج تحت جنس يسمى الاجناس العالية والوحدة عرض يوجب كون الشيء لا يقبل القسمة اصلا لا حسا ولا عقلا بسيطة وان شيء من البسيط يندرج تحت جنس والا لتركب من ما به الجنس وفصله الخاص به والا لم يكن بسيطا كثنه وفي الصراف العلم انهم عرفوا النوعة بكون الشيء بحيث لا ينقسم اي الامور متشاركة في الحقيقة او ما يقع ينقسم اصلا كالنفكة او انقسم او قع فيما لا يقبل في الحقيقة كزيد انقسم اي اعضاء به فالنفكة عندهم غير الحكم التعليمي والحكم التعليمي عندهم امتراه يقبل الانفصال كقولنا عرضا وعمقا ومنوعية الجسم والسكم والسكم عرض يقتضي الانفصال كقولنا وعرضا بقطع ومنوعية الجسم التعليمي الذي منوع عرض يقبل بالجسم الكمي الموجود خارجا ويعبر عن هذا العرض بالكم وبالمقدار ومنوعية يقبل القسمة كقولنا وعرضا وعمقا بالجسم التعليمي عندهم صار في الكمي شرعا

وقولنا اي مما يقبل متعلق بمحذوف وجملة يقبل القسمة في محل الجر صفة اي وقولنا اي ما يقبل القسمة اي ما يقبل القسمة بالفعل او بالقوة فالاول كالجسم التعليمي والثاني كالهيولى الاولى فانها تقبل القسمة بالقوة لا بالفعل لانها لا تتقوم الا بالصورة فاذا انقسمت انقسمت بانقسام الصورة فقبول القسمة بالفعل فيها بالعرض وقولنا اي ما يقبل القسمة بالفعل اي بالذات فيقع الانقسام بالعرض على الهيولى الاولى فانها تقبل القسمة بالعرض لا بالذات لان الذي يقبل القسمة بالذات هو الجسم التعليمي وقولنا اي ما يقبل القسمة بالقوة اي بالذات فيقع الانقسام بالعرض على الجسم التعليمي فانه يقبل القسمة بالقوة بالذات لا بالفعل لان الذي يقبل القسمة بالفعل بالذات هو الجسم الطبيعي وقولنا اي ما يقبل القسمة بالقوة اي بالذات فيقع الانقسام بالعرض على الجسم الطبيعي فانه يقبل القسمة بالقوة بالذات لا بالفعل لان الذي يقبل القسمة بالفعل بالذات هو الجسم الطبيعي

واما هو ومنوع الكل المقول في جواب ما هو عما كثير من المندرج تحت جنس ومرتبع بعضها بعض اي بينها عموما وخصوصا من وجه فالاعم من المضيف من جهة عدم تقييد المتبعية المضيفة واخص من جهة تقييد بالمندرج تحت جنس والمضيف بالعكس يجتمعان في النوع الستاسل وهو الذي لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع كالانسان فانه اذا تحته الاشخاص والا مرة بنوع حقيقي الصرف على متبعا الحقيقة فقط واما هو لا ندراجه تحت جنس قريب الاجناس كالحيوان والجسم ويفترقان هو عما هو في الجنس الستاسل كالحيوان والمتوسط كالجسم وينفرد هو بالنوع البسيط اذ النوع قد يكون جنسا فقط وقد يكون نوعا تحته كالنفكة والوحدة بناء على ما للحكماء

النار و البحر بفتح مرعى عارم للكبير و الشكل الربع مثلا و اتعا جزء جسم كمنبعر و افتراءة الثلاثة جسم تعليم و لذكر منها ما مر و منها ما مر و ما كمر و لها ذا اهزة خشبية مثلا مربعة متساوية الى بعاد بلغا ستة سكوح كما مر و قبل ثم منها عمل جزء فيرا كمر كمرة سكوح اهر كانت فيها باكمنة و سمر البحر تعليما انه يبحث عنه في العلوم التعليمية او المنسوبة الى التعليم فانهم كانوا يترون بها في تعاليمهم و ربما افتتم لينعوس الصبيان نعما استعمال ذا نا و منزل العلوم التعليمية مر المباحثة عن اقوال الكم المتصل و المنفصل و الكم عرض يقبل القسمة و التم لذاته قسمة و قسمة و منه منفصل كالعدد و متصل و منه ما كان بين اجزاء بحد مشترك تلا فرعنه كالنقطة بين نقطتين في الخط و كذا الحال بين اجزاء الخط و المستقبل و المتصل الذي غير قار الذات اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود كالزمان و اما قار الذات كالمقدار و سواء كان المقدار يقبل القسمة في جهة واحدة فقط و منه الخط او في جهتين فقط و منه السطح او في ثلاث و منه الجسم فالمقادير الثلاث كلها اعراض مر قبيل الكم المتصل و مر اكله عمل راى العلماء و قوله و انكرت ايك اهل السنة يعني ان اهل السنة و هو الحق منهم انكروا عرضية الكميات و زيادة و قما عمل الجسم فقالوا ليس لنا الجسم الكثيف المركب مر الجواهر الفردة بالنقطة عربية ج فالمقادير الثلاث عندهم مر الجواهر فالخط جوهر منفسم بنفسم كمولا و السطح جوهر منفسم كمولا و عرضا و الجسم جوهر منفسم كمولا و عرضا و عمقا و العجب مر ابن كمال كيف نعوا الجوهر مع قولهم ان النقطة عرض و معلوم ان العرض يقوم بنفسه فلا بد مر جوهر يقوم به فقول ابن كمال و اول ثلاثة بقوله لانه المحتاج اليه ان ثم ان كان في بيان الواقع فباطل و ان بناء فعر ض و متاع الغير و نفعا نه انما يترتب على عمل الغريب و البعيد على

و اول ثلاثة بلا شكل ✱ جنس قريب او بعيد او وسط فراده بلا و الجنس و اعلم ان الجنس له تقسيمان احدهما ما مر و منها و منها ما يجب ان يعمل عليه كلها لانه المحتاج اليه غاية في المقربات

العامل والعامل قوله الجميع اي جميع ما وقع فيه الاشتراك بين الاسمية
والاسمية اخرورة انك كما تميز الاسمية فانه شامل لجميع ما وقع فيه الاشتراك بين
الافعال والفرس من الجنس الثاني والجنس المملوك والجزء من قوله كالجنس
باعتبار الاسمية اي الجنس عند اهل السنة من المعنيين الغالبين للقسمة والوجه
جهة واحدة وقال المعترلة هو الكلي الجزء بيع العبيد قوله للاشتراك
ايضا في زايد عليه اي احد منه قوله بجمع اتصاف الجنس الواحد بهما مثلا
الجنس قريب من الحجر والماء بعيد من النبات بمرتبة ومن الافعال بمرتبتين والثاني
قريب من النبات بعيد من الافعال بمرتبة واحدة قوله كالجزء من الجزء
لغة انه اصل بان فيه اصل المركبات ومن اجل ذلك اشتهر اهل الخلاف عمل البارية
تعلق به ليتبرا اصل لغيره حتى يكون جزء الله واصل الخلاف ما قاله بنفسه
قوله عمل او ما جعله بحاجة او منزل العلة او من منزل الامور نفسية
وغير الحيثية معتبرة بها او هو لبعضها يقال في الجنس قليل هو الكلي

كما تميز للافعال فانه تمام المشترك بين الافعال والفرس في الاجزاء من الافعال
في الحيوانية اي والحيوان تمام المشترك بينهما وبينه وليس وراءه تمام مشترك اخر وراءه كما
الجنس تمام المشترك بين الاسمية وبين بعض ما ليس كذلك فيه دور بعض هو بعير عنها كالجنس
باعتبار ماهية الافعال لانه وارد تمام المشترك بين الافعال والحجر ليس تمام المشترك بين
الافعال والفرس قليل هو مشترك ايضا في زايد عليه كالناطق والحساس نعم يكون الجنس قريبا
الحجر لانه تمام المشترك بين ماهية الحجر وبين كل ماهية شاركها في الجسمية وان مجرور في اتصاف به
بالغير من شيء والبعد من شيء اخر لان الغير والبعد نسبيان فجمع اتصاف الواحد بهما باعتبار
نسبتين مختلفتين في البعير اقام بمرتبة كالناطق بالنسبة للافعال وفي مرتبتين كالجسم للافعال
ايضا او باكثر كالجوهر له وقد تبين ان مدار القسمة ثنائية وذلك هو المغروس عندهم وكلهم
جعلها ثلاثية حيث قال الجنس قريب او بعيد او وسط ولعل مراده بالوسط بعض ما يقرب وعليه
البعير في القسمة المذكورة وذلك بان يجعل البعير عمل ما ليس فوقه تمام مشترك كالجوهر للافعال
والفرس عمل ما ليس تحته تمام مشترك كالحيوان له والوسط عمل ما فوقه تمام
مشترك وتحته تمام مشترك كالناطق له فما فوقه الحيوان وتحته الجسم والجوهر هو
ومن اخلاف المغروس عمل ما جعله وسكتوا انما هو بالنسبة للافعال والفرس وغيرهما هو

العطاء وعمل كثير من مختلفين بالصيغة من حيث مذكر الذكر والمؤنث
الطاهية تختلف بحسب الاعتبار قليل الجنس جنسا اذ بالنسبة
النوعه وليس النوع نوعا الا بالنسبة الى جنسه فالجنس يكون بعضا
ونوعا وخاصة وعرضا عاما كما تقدم التنبيه عليه في البيت قبل هذا
بلا بقي من عمل كلام من مبتدا الحيثية وانما الاعتراض عليه من حيث انه
جعل القسمة ثلاثية مع ان المعروف انها ثنائية اذ من المناسب للتعريف
ان التعريف اما تام او ناقص بالقريب يكون مع التام والبعيد مع
او اكثر مع الناقص بان يذكر لغير ما تلك مع ان مقصود التقسيم
يحصر في ضمير في قوله بعمل النوع اي الفعل المميز للنوع عن مشاركه
في الجنس القريب قوله كالناهي للانسان اي كالناهي الظاهر الحامية
الانسان عن مشاركها في جنسها القريب الذي هو الحيوان فان الناهي
فعل النوع اذ يبعده عن مشاركه في جنسه القريب الذي هو الحيوان
الشامل للانسان وغيره قوله كالمساير للحيوان اي كالمساير
الظاهر الحامية الانسان عن مشاركها في جنسها البعيد الذي هو الناهي
فان المساير فعل ماهية الانسان عن مشاركها في جنسها البعيد الذي هو
الناهي الشامل للحيوان والنبات وغير بعيد من الانسان لانه فعل جنس
ولكن يختص به التمييز النامي الماهية لكنه يميزها عما لا يشاركها فيه
كتمييز الانسان بان المساير مثلا عن الشجر والحجر وغيرهما لا عن الفرس
والكاتب قوله منزلة بمريغة الكاتب اي صاحب الشمسية وتبعه
عليها سعد الدين في التفتازاني ومعز الطواب بكما يأتي قوله كما لو
قدرت ان الناهي هو مركب من جنس وفعل اي كالفاعل والمتكبر وفيه
نظر اذ لا يتكرر او يكرر للفعل جنسا اذ لو كان للفعل جنس لكان ذلك
الجنس جزءا من الفعل وقد شنع من اجزاء الجنس بدخوله في الفعل
وان لم يكن المجموع فعلا بل يكون الفعل الصفة ايضا وايضا
بتقدير الناهي هو مركب من جنس وفعل يصير نوعا والفرض انه
فعل والمفروض انه في منزلة المنقسم الى القريب والبعيد

فيكون فعل الناهي مميزا له وبعيدا عن الانسان

مصل

بفعل الوجوه به بفعل الجنس وبفعل الوجوه منوا احد جزوي الحقيقة
المركبة من اقربين منتشا وبين بكل من ابعد منه بفعل الوجوه لانه فيما
عدا ما يشاركه في الوجوه ومن ابتناء عمل جواز تركيب الماهية من اقربين
منتشا وبين كما اذا قربنا الى الانسان تركب من منتشا وبين الناطق
او الناطق منتشا وانما للانسان وكلا منا منتشا وللناطق ايضا
وكلا منا بفعل قريب له فاذا قربنا الى الناطق تركب من منتشا وبين العاقل
والمتفكر وتركب المتعجب ايضا من الذكر والمتعجب ويكون المتعجب بفعل
قريبا للمتفكر وبفعل بفعل للناطق وبعيد المرتبة وبفعل بفعل بفعل للانسان
بعيد المرتبة من المتفكر قريبا للناطق وبعيد امرا الى انسان بعيد المرتبة والناطق
قريبا له ومن وبعد الاضافة الى مراتب البعد وقد لا تنتهي
الى الحد المتميز بعض الفصول لما يتسلسل قوله وكذا الوقوف فيه
نكرة اذ لا يكون للفصل جنس كما تقدم قوله ومن امور تقديرية
اي لان الفصل المميز في الوجود ليس مغير الوجود بل هو ومنتشا على
اعتبار بزكرون جلد اي عند الكاتب عمر بن ابي صحلاج اي الرابع ول
وجعل التقسيم بفعل الجنس الذي منه وجوده فكفعا ومن ما يفصل
الشيء عن جنس سواء كان المفصول به جنسا او نوعا ولا يتقسم الى
بفعل النوع اذ كان المفصول به نوعا حقيقيا كالناطق وبفعل جنس اذ كان
المفصول به جنسا كما تقسم بهذا الاعتبار والى بعد من هذا الشرح جعل
للفصل جنسا كلام كلام السنوسي مع انه ان اهمل كلام السنوسي على
ما ليس لا يلتبس كلامه كما يعلم بالوقوف عليه فتبصره اذا
نسب الفصل الى ما يميز له بقوله وقوله له والى ما يميز عنه بقوله ومقسم مثلا
الناطق بفعل ميز الانسان عن الحيوان المشترك بينه وبين غيره
بالناطق مفهوم للانسان الذي داخل في قوامه الحقيقة التي هي
جزء ما الذي تفوت به اذ تركبت منه ومن ما هيته الناطق مفهم الحيوان
اي يعمل القسم منه لانه يعمل للانسان ومن مفهم من الحيوان والجنس
العالي يجب ان يكون له فصل يقسمه ضرورة ان قسمة ان انواع الاطلاقية

وكذا الوقوف الى البعيد
الغير متميز وبفعل ايضا
بين جنس وفصل
فتكرر وقصل بعيد امر
الناطق بعيد تقسيم
الانسان بعيد مرتبة
وقول الناطق هو مركب
وتكذا وقوله الا يعرف
تقدير به والله اعلم
في ما تعرف والله اعلم

والمفيدة وله يجوز ان يكون له فعل يفرده او له جنس يوفه والنوع السابل
يجب ان يكون له فعل يفرده ضرورة انه ذاتي جنس وله يجوز ان يكون له
فعل يقسمه ضرورة انه نوع نفسه والمتوسط من الانواع وان جنسا يجب
ان يكون له فعل مفرد وفعل مقسم فقوله كما يجوز مقرا والبرد ومؤكدا قال السنكي
اجراء الذي لا يتجزأ وبه يتفهم به كقوله وبه عرضا بفعله وبما وابرضا
وله يريد بما ذاته بانضمام غيره اليه ومثله بعضهم تفريعا للفهم بما يرد كقوله
مقابلة للضمير من انه بناء فقوله لأن ذلك لا يقال ان لو صح كون جنسه
كما مر انه على تقدير صحة كونه جنسا يشمل واجب الوجود وليس الامر كذلك
اذ له يتأتى ان لو كان يكمل فعل واجب الوجود انه جنس اذ الجنس العالي
افراده اجناس وهو يصير واجب الوجود اذ يقال له جنس لانه لو كان له
جنس لكان له فعل ولو كان له فعل لكان مركبا من جنس وفعل والتركب محال
بتأمل قوله والمنفرد في اغتر غير بعضهم ذكر هذا القسم وقال ليقوا اسقاطه
بانه لا نسبة بينه وبين غيره لعموم وخصوص والكلام في بيان المراتب
والمنفرد ليس واقعا في سلسلة الترتيب وبيان ذلك ان الجنس اما الاجناس
وهو العالي وقسيمه جنس الاجناس وهو اما اخص وهو السابل او لا وقسيمه جنس الاجناس
خلافا للغزالي واما اعم من بعض واخص من بعض وهو المتوسط او مباين للكل
وهو المنفرد فعرفت بهذا ان له نسبة بينه وبين غيره وقد يجاب بانهم انما ذكروا
هذا الزائد في الترتيب فيه باعتبار النفع بتأمله ومثل ما ورد منا برد في النوع
المنفرد قوله ومثاله متعذر ان عمل مذهب اهل البصرة ان الاجناس العشرة التي
كلمت بها العقلاء سبعة كلها مختتمة جنس وغير معلوم بفعل وقيل عمل وجود له وان

الوجود

اعتبر له ذكر ليشترك معها بجنس له يخرجها عن كونها تامية وقد عرفت ما في ان العامية
تعم كلها في العرضيات فلزم ما ذكرناه وقد صرح الغزالي في كتبه بان الوجود لا يصح كونه
من الذاتيات فلا يكون من الاجناس العالية فالجواب ان المفيدة تتصور بدونه اذ يلزم
بعروله له لما قيل من انهم تركوا له تأدبا بان نفيه يشمل واجب الوجود وذلك لا يقال الا لو
صح كونه جنسا وهو ممنوع والجنس السابل من انه جنس تحته كما تحيوان فانه جنس تحته
وانما تحته انواع كالانسان والفرس وفوقه اجناس والجنس المتوسط من انه فوقه
جنس وتحته جنس كالجسم فوقه الجوهر وتحته الحيوان والمنفرد من انه جنس فوقه وليس
جنس تحته ومثاله متعذر

على عمرو فيجوز تقدم منزل ابن جناح عندهم المفعولات العشرة وفراشا زيدا بعضهم
البعض بقوله

* * *

زيد الكمثرى الذ زرد وابن مالك ببيته بابه فسر كذا رمتكى
بيدا سيف لوا له قالت سوى بمنزل عشر مفعولات حوى

زيد اشار به الى المبتدء ومفعوليه اذا وجبت في الخارج كانت في موضوع بمزج
العرض لانه موجود في موضوع اى موضوع الكمثرى الكم ومفعول عندهم عرض
يقبل القسمة لذاته وهو اما مشتمل او منفصل الذ زرد الجعبة وسير الكيف وهو
عرض لا يقبل القسمة لذاته ويتوقف تعقله على تعقل غيره خرج بالقيد
الاول الكم وبالثاني الاعراض السبعة الباقية لذا نعتها نسبيات ابن مالك
الاضافية وسير النسبة المتكررة كالابوة والبنوة والفوقية والتحتية واعلمها
انها معية لا تعقل الا بانتسابها الى تعقل المعية اخرى تكون تلك المعية
ايضا معقولة بالقياس الى تعقل المعية الاولى وفي بيته الاخير ومفعول الشيء في
مكان وهو المعبر عنه بالكون وعبر العلماء عنه بالاخير لانه يقع في جواب اين
كزيد بالدار فسر المتن ومفعول الشيء في زمان وهو المعبر عنه بالمتى
كان متكرا فوقع ومفعولية تعرض الجسم باعتبار حصول نسبة بين اجزائه وحصول
نسبة بين تلك الاجزاء والى امور اضافية عنها كالقيام والقعود والانتكاس
والانبكاح والاضطجاع بيت المثل ومفعولية تعرض الجسم باعتبار حصل
يحيكه بعد ان بعضه وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقنع والتنعل بان ينتقل
بانتقاله ولم يحكه كوضع العمامة على الراس واخواته ولم ينتقل كالنعال
في القدم بليس لبك لوا له الفعل ومفعول تاثير الشيء في غيره ما دام يؤثر
كالمسخن ما دام يسخن بالتوا له الانفعال ومفعول تاثير الشيء عن غيره ما دام
يتاثر كالمتسخن ما دام يتسخن ما دام السخونة والبرودة بعقب التسخين
والتبريد بهما غير الانفعال لبقائهما بعد زوال وقع التغيير بهما دام
وانما عمم بقوله تا الكيف ومنزل المتعاريف كلها رسوم ناقصة اذ هي
يتصور بها جنس كيف وسير العالية ولم يرع العلماء الحصر في منزل العشرة
بزمانها وانما عمم فيه الاستغراق ومفعولية على ان الموجود ليس

قوله فعل ما لم يسم فاعله
يجيء فعلا
عند العامة
ومفعولا
عند الخاصة
او لنيب يجيء
وفاعلا
بعضهم

بجنس كما مرّ الحق قوله بناء على انه جنس عند من يجيء اشعار بارجح
المسئلة بمنزلتهم خلافا وبيانه ان العلماء السبعة جمعهم الله اختلفوا
اولا في الفعل مثل مرّ اجل تحت جنس اخ له ومثل انه ليس براخ له مثل
امراة له كما قراءة الجمهور ان مختلفة بالتخفيف فيكون مرّ جنسا فنبع ذا
اقراءة مختلف بالضم او كما قراءة الاقساء ان متحدة بالتخفيف
فيكون مرّ نوعا فنبع ذا اقراءة تختلف بالمخارج والتمثيل به منا عمل
الفعل ان زار ومثل به بما ياتي بناء على الفعل الثاني وهذا كله مبني
على انه ليس براخ تحت جنس كذا مرّ بذلك الشراح اما على الفعل بانه
داخل تحت جنس فقالوا ان الجوهر ومرّ ماهية اه او هرت في الخارج
كانت له مرّ هوع لما مرّ بل تحته خمسة انواع بانه اما حال
ويسمى العرض كالسواد الاضافية كالابوة له على النكتبة والزاوية
الزاوية له على الكعب فيزيد اسم النكتبة والكعب ومسميا منا وبذلك
لا تلتبس بالعرض ان العرض الما يزيد معه ان منه كتوب اضحى
وردت عليه الجملة او بالعكس فيسمى النوع بارو وضعية منه وافعل
عمل ومرّ الميزون كالنكتبة فيما تقوم بما تميز له الجنس المرّ هوع بان في
المرّ هوع له يتغير بما يرد عليه واما مركب منهما او مرّ الحال والمحل ومرّ
الجنس كالسرير بارّ هوريته التاليف وميزله الخشب والمسامير
ومرّ الهادة له او للحال ان محل ومرّ المجرد وفيه فسمار للذنه اما
ان يتعلق بالبر وتعلق التدبير والتتم بها ومرّ النفس ان يتعلق
به ومرّ الفعل فالفعل عمل قولهم هوم مجرد عن المادة وعلا بفعل
وليس بحيز وقالوا لعنهم الله ان هذا نع مرّ العالم جاعل بالتعليل
تعلل الله عن قولهم علوا كبيرا وسموه متعللا وهو
الفعل انه كبر عندهم وسموه بالفعل بانه بيقة بر
الاشياء ثم قالوا انه يعبر عنه بان اربعة امور نفس البقلة وهو را

بناء على الفعل
عن مع وان اراده
اقول تختلف تختلفوا
بالفعل وبعض تختلفوا

له وما دله له وعقل ثم مذا العقل الثاني يعبر عنه اربعة اخر وابط
كالاول ومكذا الثالث الى ان ينتهي ذلك الى العاشر ويسمونه اي العاشر
العقل الفعال والعقل الاخير لانه يفيض في زعمهم على العالم السفلي الصور
اي التغير عنهم الله والهم امنهم فهذا العقول العشرة هي المرادة بالعقل
والعقل واحد اما على مذا التقسيم مبني على العقول الاخر فيا لجوهر منقسم
الى الثلاثة الاول وفيه مسر الاقسام الخمسة المتفرقة وفيه تعلم ما
وقع لغرورة تبعا لينسج المملل من الجنس جنس ثم نوع الهيولى والصورة
كالجوهر مرفوع انما فسما من اقسام الجوهر فيكون نارا وما بين على كلا
المذهبين والجوهر عند اهل السنة وهو الله عنهم اي الجوهر الذي يقبل
القسمة فهو الجزء والله هو بعضهم وانكروا اما عرفت ذلك فقوله فقد
علمت المغايرة بينهما مفهوما ومصدوقا اما المغايرة في المفهوم فلان
الجنس الفريب عمل الاول مفهوم المشترك بين الماهية وبين كل ما هية
تشاركها فيه والنسابل هو الذي لا جنس تحته وفوقه جنس واما عروضا
فالجسم النامي فانه عمل التقسيم الاول جنس قريب بالنسبة الى النبات
لانه نماء المشترك بينه وبين كل ما يشاركه فيه فخلا فيه عمل النامي
هو جنس وسط لانه فوقه جنس وهو الجنس المكمل وتحته جنس وهو
الحيوان وقوله النوع الاضافي قال بعضهم الصواب اسقاط هذا
الوصف لان اربع مراتب انما هو لمكمل النوع اذ النوع المنفردة
البسيطة اضافي وبسيط جعلوا مراتب الاضافي وفريع الشريف المكمل التابع
للسنوسي التابع للخبيصي وقد اعترض هذا العبارة بان مرزوقا ذكرا
وانما فسروا النوع بالاضافي لان الانواع الحقيقية تستحيل ان تترتب
بان النوع الحقيقي لا يكون نوع واخر فوقه حقيقي والا لكان النوع
الحقيقي جنسا لجملة الانواع الاضافية فيجوز ان يكون نوع اضافي فوقه

تشكل بالعارض
وهذا بناء على
انه ليس داخلا
تحته
فيكون نوعا
اضافيا اذ
جنسا اضافيا
ولا يصح حمل
كلام

كلهم على هذا التقسيم وقد علمت ما حمله عليه وبسر الغرب بالنسابل والبعيد
بالعالي وقد علمت المغايرة بينهما مفهوما ومصدوقا تنبيه كما ان الجنس له
مراتب اربع كذلك النوع الاضافي له مراتب اربع فالنوع النسابل

نوع آخر اما بمعنى لا مع قوله وانه مندرج تحت المجموع اى ويكون المجموع جنسا له يفعل عليه وعمل غيره في جواب ما مثل وتكون العشرة اثرا له ثم انواعا حتى ينتهي تحته نوع آخر قوله فيكمل المتراخي فراجعه من المغني ذكر مثله الشيخ ابو مدين في شرح التسهيل بانه قال في الكلام تنافر وبين مجموع عشرين مثلا بما ذكر فرق منها الا ترفع له منزلة التنافر وجوابه قد اشار له الشارح المحقق للفاضل رحمه الله وحاصله ليس المراد بالمنع في منزلة التقسيم التنبيه الذي لا تركيب فيه حتى يقتضي ذلك عدم اندراجه تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا بل المراد عدم تحته نوع فيه نوع يوقفه اضافي وانما يوقفه الجنس الذي هو اوجب كونه نوعا اضافيا وبهذا يرتفع الاشكال في صحة التمثيل به للاكبر الاعم اذ عمل المثال المراد خفيه لانه لا يلزم من فساد المثال فساد الممثل له ولذلك شاع على الالسنة الاعتراض على المثال ليس مرادا بل الرجال قول كثم ونسبة الالقاب للمعاني في كلامه الخ يقتضي ان معاني النسب تأتي في الفعل وليس كذلك فان المتواخي كتركب والمشكك كحمر والمتباين كقعد وقعد والمتراخي كجلس وقعد والمشترك كعشعس للاقبال والادبار ويقتضي ان منزلة النسب تكون في المفرد وفي المركب مع انه لم يأت في المركب الا البعض ومثله الاستراخي ومثله العفيف بالراء وفيه بحث فانه يشمل الاخبار بزوجية الفرس او بارافة الدم ومنه قول بعضهم اني حنفي مشمر ذرع * ازرق ذراعه * واعترض بان منزلة اللقب لا ترفع بجواب التمثيل بما ذكر فانه يكون اسرا للاقبر واخبارا عن مفرد غائب وقد اجتمعا في قوله

نوع آخر اما بمعنى لا مع قوله وانه مندرج تحت المجموع اى ويكون المجموع جنسا له يفعل عليه وعمل غيره في جواب ما مثل وتكون العشرة اثرا له ثم انواعا حتى ينتهي تحته نوع آخر قوله فيكمل المتراخي فراجعه من المغني ذكر مثله الشيخ ابو مدين في شرح التسهيل بانه قال في الكلام تنافر وبين مجموع عشرين مثلا بما ذكر فرق منها الا ترفع له منزلة التنافر وجوابه قد اشار له الشارح المحقق للفاضل رحمه الله وحاصله ليس المراد بالمنع في منزلة التقسيم التنبيه الذي لا تركيب فيه حتى يقتضي ذلك عدم اندراجه تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا بل المراد عدم تحته نوع فيه نوع يوقفه اضافي وانما يوقفه الجنس الذي هو اوجب كونه نوعا اضافيا وبهذا يرتفع الاشكال في صحة التمثيل به للاكبر الاعم اذ عمل المثال المراد خفيه لانه لا يلزم من فساد المثال فساد الممثل له ولذلك شاع على الالسنة الاعتراض على المثال ليس مرادا بل الرجال قول كثم ونسبة الالقاب للمعاني في كلامه الخ يقتضي ان معاني النسب تأتي في الفعل وليس كذلك فان المتواخي كتركب والمشكك كحمر والمتباين كقعد وقعد والمتراخي كجلس وقعد والمشترك كعشعس للاقبال والادبار ويقتضي ان منزلة النسب تكون في المفرد وفي المركب مع انه لم يأت في المركب الا البعض ومثله الاستراخي ومثله العفيف بالراء وفيه بحث فانه يشمل الاخبار بزوجية الفرس او بارافة الدم ومنه قول بعضهم اني حنفي مشمر ذرع * ازرق ذراعه * واعترض بان منزلة اللقب لا ترفع بجواب التمثيل بما ذكر فانه يكون اسرا للاقبر واخبارا عن مفرد غائب وقد اجتمعا في قوله

قوله نوع آخر اما بمعنى لا مع قوله وانه مندرج تحت المجموع اى ويكون المجموع جنسا له يفعل عليه وعمل غيره في جواب ما مثل وتكون العشرة اثرا له ثم انواعا حتى ينتهي تحته نوع آخر قوله فيكمل المتراخي فراجعه من المغني ذكر مثله الشيخ ابو مدين في شرح التسهيل بانه قال في الكلام تنافر وبين مجموع عشرين مثلا بما ذكر فرق منها الا ترفع له منزلة التنافر وجوابه قد اشار له الشارح المحقق للفاضل رحمه الله وحاصله ليس المراد بالمنع في منزلة التقسيم التنبيه الذي لا تركيب فيه حتى يقتضي ذلك عدم اندراجه تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا بل المراد عدم تحته نوع فيه نوع يوقفه اضافي وانما يوقفه الجنس الذي هو اوجب كونه نوعا اضافيا وبهذا يرتفع الاشكال في صحة التمثيل به للاكبر الاعم اذ عمل المثال المراد خفيه لانه لا يلزم من فساد المثال فساد الممثل له ولذلك شاع على الالسنة الاعتراض على المثال ليس مرادا بل الرجال قول كثم ونسبة الالقاب للمعاني في كلامه الخ يقتضي ان معاني النسب تأتي في الفعل وليس كذلك فان المتواخي كتركب والمشكك كحمر والمتباين كقعد وقعد والمتراخي كجلس وقعد والمشترك كعشعس للاقبال والادبار ويقتضي ان منزلة النسب تكون في المفرد وفي المركب مع انه لم يأت في المركب الا البعض ومثله الاستراخي ومثله العفيف بالراء وفيه بحث فانه يشمل الاخبار بزوجية الفرس او بارافة الدم ومنه قول بعضهم اني حنفي مشمر ذرع * ازرق ذراعه * واعترض بان منزلة اللقب لا ترفع بجواب التمثيل بما ذكر فانه يكون اسرا للاقبر واخبارا عن مفرد غائب وقد اجتمعا في قوله

الفعل السابق على قول مر فانا مر منهم انه نوع وانه مندرج تحت المجموع كما مر وكونه انواع يوقفه لا يضر اذ الجنس يوقفه فيكمل المتراخي مراجعة عمل المثيل به ومثل ذلك بان جعله مرا فسلم الاضافي يستلزم تركيبه لانه زوجه تحت جنس حتما مع ان المنع يقتضي تركيب وتشبيه الالقاب للمعاني خمسة اقسام بلا تفصيل * تواخ تشاكل تماثل والاستراخي كمشكك التراخي * فمن اللقب اى الكل الى خمسة اقسام ووجه الحصر فيها ان تعقل اللقب اما واحدا او متعددا والمعنى في كل منهما اما واحدا او متعددا فبضرب اثنين في اثنين اربعة اقسام والقسم الاول منها ومثل لقب واحد لمعنى واحد فهما رمتواخيان ومشبك ومثل لما كانت خمسة اقسام

قوله والنسب

وما في من قبلكما سبقا ما براءة الشرو قبلكما وعاد

قوله وليس بعضها او في بعض فاو وقعت يره عليه اركثيرا
من افراده الفساد او في بعضها من بعض فاو وقعت يره عليه وعمرا
بواوه او استعماله عمل لكما بمعنى التيربنا بمفيته وابعد عن جانب
غيره من التعبير اذا تاكما قيل

الناشرا الارض ومنها مثم من حشر الكبع ومن لبس
مجندل تزقى به ازجل وامز يعقاج الاغبيس

واتيها قال لبعض افراده انقرا وما عمل لبعض قلا يكون متوا كما
ما الجواب ان ايه مختلف بتلك الاوما فليس راجعا الى نفس المخفيف
بل منوع من عوارض وجوده ما في غير افراده ما وليس المراد ما
الافرعية او الاشرية في الوجود قبل الاتصاف بمفهوم اللفظ
بمعنى ان التعقل اذا ما قولكما بغة المفهوم لكثير وغير بعض الافراد
او في هذا المفهوم او افرع او اشر وافراد الافساد ليشتت كزالك
الزمكما بغة ابن فسانية بجميعها عمل الشرية والتفرع انما منوع في
وجوده ما بافهم نقلده شيخنا سيد الكتيب قوله بان يكون وجوده
في بعضها اكثر معناه ان يكون لفكه فرع فرع لمعنى وذالك المعنى
موجود في افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها
اكثر معناه ان يكون لفكه فرع فرع لمعنى وذالك المعنى موجود في
افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود
في الاخر او اشرك النور بان لفكه فرع فرع لمعنى ومنوع الشعاع
وذالك المعنى موجود في السراج والشمس لذكر وجوده له في الشمس
اكثر وتكبيره السلام الذي في مثال الشرقوله او افرو تبع فيه
المدالر والصواب او لزاد الافرو منوا الاشد والاكثر قوله
كالوجود ان فاده موجود في واجب الوجود وفي الممكن الوجود اكثر في
واجب الوجود فرد ما وفي الممكن عدة وقد اجتمع في لفكه الوجود ثلاثة افراد
كلما يضل بعد التشكيك بانه افرو لكون افراد افرو من اذا راعت
الممكنات وافرع واشرو انتهوفال الحميسي في شرح التنزيب
ما نقده وسنا بحث ومنوا انهم جعلوا الاشرية باعتبار

قوله او في بعض فاو وقعت يره عليه اركثيرا من افراده الفساد او في بعضها من بعض فاو وقعت يره عليه وعمرا بواوه او استعماله عمل لكما بمعنى التيربنا بمفيته وابعد عن جانب غيره من التعبير اذا تاكما قيل

وقوله وليس بعضها او في بعض فاو وقعت يره عليه اركثيرا من افراده الفساد او في بعضها من بعض فاو وقعت يره عليه وعمرا بواوه او استعماله عمل لكما بمعنى التيربنا بمفيته وابعد عن جانب غيره من التعبير اذا تاكما قيل

قوله بان يكون وجوده في بعضها اكثر معناه ان يكون لفكه فرع فرع لمعنى وذالك المعنى موجود في افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود في افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود في الاخر او اشرك النور بان لفكه فرع فرع لمعنى ومنوع الشعاع وذالك المعنى موجود في السراج والشمس لذكر وجوده له في الشمس اكثر وتكبيره السلام الذي في مثال الشرقوله او افرو تبع فيه المدالر والصواب او لزاد الافرو منوا الاشد والاكثر قوله كالوجود ان فاده موجود في واجب الوجود وفي الممكن الوجود اكثر في واجب الوجود فرد ما وفي الممكن عدة وقد اجتمع في لفكه الوجود ثلاثة افراد كلما يضل بعد التشكيك بانه افرو لكون افراد افرو من اذا راعت الممكنات وافرع واشرو انتهوفال الحميسي في شرح التنزيب ما نقده وسنا بحث ومنوا انهم جعلوا الاشرية باعتبار

قوله بان يكون وجوده في بعضها اكثر معناه ان يكون لفكه فرع فرع لمعنى وذالك المعنى موجود في افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود في افراده ومن مختلف فيها بان يكون وجوده في بعضها اكثر موجود في الاخر او اشرك النور بان لفكه فرع فرع لمعنى ومنوع الشعاع وذالك المعنى موجود في السراج والشمس لذكر وجوده له في الشمس اكثر وتكبيره السلام الذي في مثال الشرقوله او افرو تبع فيه المدالر والصواب او لزاد الافرو منوا الاشد والاكثر قوله كالوجود ان فاده موجود في واجب الوجود وفي الممكن الوجود اكثر في واجب الوجود فرد ما وفي الممكن عدة وقد اجتمع في لفكه الوجود ثلاثة افراد كلما يضل بعد التشكيك بانه افرو لكون افراد افرو من اذا راعت الممكنات وافرع واشرو انتهوفال الحميسي في شرح التنزيب ما نقده وسنا بحث ومنوا انهم جعلوا الاشرية باعتبار

كثرة الاشتمار وكما بينا والكلام مزاد ذلك يوجد في المتواطئ كالانسان
اذ بعض افراده اكثر شيوعا على الله عليه وسلم اكثر واكمل بحسب الخواص الاضافية
كالالاة وابيه وغيرهما والجواب عنه ما تقدم نقله عن شيخنا سيل الكبيب
قوله والتخفيف تبايننا اي تخفيفة وجوه الفرق مباينة تخفيفة
وجوه الجماد ثم الدار تباين الفرار وملزوم لتباين الملزومات فيكون اذ ربط
الوجوه من قبيل المشترك قوله والتخفيف كما عند الشيخ اليرسوان
المشكك للتفاوت اي لان مدار التفاوت اذ كان اخلاء مفهوم اللفظ
كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان داخلا في معنى حالا في الكل على
السواء اذ لا عبرة بالخارج فيكون في التخفيفة من قبيل المشترك وعلى كل
فلا ينبغي ان يعد فيما برأسه ولا ان يعد كان التفاوت بالعوارض تفاوتا
فيما يتوهم رجوعه للتخفيفة وان كان عند التغيير راجعا للعوارض عرض
فيما عد عرته فقد بلا فيما ليس فيه مدار التفاوت مدارا عاش اله اليوسي
وقال ابن مرزوق وقد تحققنا فيه الوضع للفرد المشترك مع عدم اعتبارها
ووضع به التفاوت سميناه متواطئا وما تحققنا الوضع له مع الخصوصيات
سميناه مشتركا وما شككنا فيه سميناه بالمشكك فيكون تخفيفة المشكك
اهملها مما فوق اللفظ المفروض لمعنى مختلف في محالها لم يزد فصار الواضع
منه بمثل ما فوق الفرد المشترك فقط او يفوق المخصوصيات والله اعلم
قوله كالعلم والعالم فان معنى العلم كما قال الفاضل ابو بكر التباعد
معرفة المعلوم ومعنى العالم الذات المتصفة بالعلم ولا بد وان يكون
معنى المشتق منه قائما بالمشتق كالمثال او موهوما بمعمل عمل كالمريد
للمراد فان الفرد الذي هو مشتق منه موضوع للجسم الشرير الاسود ومن
عمل عمل المراد الذي هو المشتق او يعمل منه الاشياء كالشيوخ والرؤوس
وغيرها الا ان يقول قد وراد موضوعا للعمل على حزن فصاعدا او من عمل عمل
او يكون موضوعا لله اي يكون المشتق سببا مجازيا بوجوه المشتق منه

كالال

اذ المشكك للتفاوت فيه افراد في اهل التخفيفة وانما تفاوت بالعوارض وعلى هذا يكون
المشكك موقفا تفاوت افراده تفاوتا فيما يتوهم رجوعه للتخفيفة وان كان عند التغيير
راجعا للعوارض القسم الثاني من الاربعة فقابل الدوار الفلك متعدد لمعنى متعدد ومن
المتباين كرجل وفرس وكتاب واعلم ان التباين بالمعنى المذكور اذ فقابل التراوف يقع على

الفرد
الفرد بالمعنى الاعم
والفرد والجماد
والتخفيف
وان الفلك الوجودي
فيكون من قبيل المشترك
المشكك ومن قبيل
تفاوت افراده
لتفاوت افراده
فيكون
فيكون
فيكون
فيكون
عند التغيير
ابو زيد

كالنار والمتولد والموجب للنار بسبب التجارة وغيرها من المتولد والصاحب
للنار فقوله وهذه من النسب الأربع اعلم أن هذه النسب إن اعتبرت
بين المفردين كانت معتبرة بينهما في الحمل نحو كل إنسان ناطق وبالعكس
وفي الوجود إذ كلما وجد الإنسان وجد الناطق وإن اعتبرت بين القضيتين
كانت معتبرة في الوجود فقط دون الحمل إذ لا يصح حمل القضايا على
شيء ووقع في الشرح ذكر هذه النسب في الحمل لا يوجد فيهما من بيان حسنة
وقد أشار لها صاحب القادرية بقوله

وكل معقولين فالعلم ضروري ... بينهما بعض من أربع نسب
وهي العموم والخصوص المطلق ... أو الذي من جهة يحقق
ثم التساوي مع التباين ... والحصر في ذا المرء بين كائن

قوله ووجه الحصر فيما ذكر الشيخ من أن الحصر بتتبع الأمور
الشاملة للموجودات الذهنية والخارجية نحو شيء وممكن فإنهما
متساويان ونقيضاهما وهما لا شيء ولا ممكن مفهومان ليس بينهما
واحدة من النسب الأربع أما نفي ما عدا المساواة فظاهر وأما نفي
المساواة فلأنها معتبرة في الموجود واللاموجود لهما قوله ومنها
المتباينان بالمعنى الأخص يعني التباين الكلي لأن قوله لا يجتمعا البتة
شامل للتنافي والتضاد وتقابل العدم والملكة وأما التباين الجزئي
فمندرج تحت العموم من وجه والعموم بالإطلاق إذ تقول بعض الأبيض
ليس بإنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان وهو غير مراد هنا تنبيه
إن المساوي بين كل الإنسان والناطق نقيضاهما متساويان أيضا كاللاإنسان
ولا ناطق بمعنى أن كل ما صدق عليه لا إنسان صدق عليه لا ناطق وبالعكس
وأما المتباينان فنقيضاهما لا يكون أبدا بينهما إلا التباين والعموم
والخصوص من وجه فالأول كالإنسان واللاناطق فهما متباينان
ونقيضاهما اللاإنسان والناطق وهما متباينان أيضا إذ كلما ثبت أحدهما

انفرد الأعم والأقل أخص ومن ذلك المعتق والمرهون كالسيف والصارم وكالناطق
والفصيح وأما من المعتبر معا وهو العموم والخصوص من وجه كالإنسان والأسود
وكالصارم والمهند ومنها سر النسب الأربع التي لا بد بين كل معقولين من واحدة منها
ووجه الحصر فيها أن المعقولين إما متساويان أو مختلفين في العقل إما أن لا يجتمعا البتة
وهما المتباينان بالمعنى الأخص وإما أن لا يفترقا

أربعة لأنه من
انقسام كليين في المفهوم
يكون كليا وبالإ
والمفرد ومنها
يصدر وأمثل يصدق
على شيء وما يصدق
عليه الآخر كلا
نسبة والجمر ومنه
تباين المشتق
والمشتق منه
كالعالم والعلم
وقد يكون في
المفهوم تعدد
وذلك إذا صدق
تساويهما وكل الأقسام
المفرد وأما
والناطق و
مع عدم التساوي
بأن يفترقا في بعض
أفراد المفرد و
والافتراق أقسام
من جهة واحدة
فمن العموم من
والخصوص من
بالإطلاق كالحيوان
والإنسان وبالعكس

ارتفع الاخر والثالث كالافتراق ولاجتماعهما متباينان ونقيضاهما
للافتراق وجيوار وبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في
الفرس مثلا وانفراد الجيوار في الافتراق وانفراد الانسان في الحجر
واما الثلاثة فبينهما عموم وخصوص من وجه كذلك لاجتماعهما
ايضا في الانسان وبين كل اثنين منها وبين الاربعة عموم وخصوص
مطلق فالاول اعم من الثاني والثالث والرابع والثاني اعم من الثالث
والرابع والثالث اعم من الرابع وكل اثنين منها متباينان ضرورة
واما الثلاثة فبينهما عموم وخصوص من وجه كذلك لاجتماعهما
في الانسان وانفراد الاول في الحجر والثاني في الفرس والثالث في
الجيوار وبين كل اثنين منها عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما
في الفرس مثلا وانفراد الجيوار في الافتراق وبين الاربعة عموم
وخصوص من وجه لاجتماعها في الجماد ونقيضاها
للجيوار والانسان وهما متباينان ضرورة واما الثلاثة فبينهما عموم
وخصوص مثلا وقيل قد يكون بين نقيضيهما عموم وخصوص مثلا
كذلك لاجل عدم العكس اذ نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص
اعم وذلك كالافتراق والجيوار فان نقيض الاول انسان
والجيوار فلا انسان اعم من لا جيوار لصدقه على الحجر ولا انسان
عليه جيوار من غير العكس فان لا جيوار يصدق على الجماد
وغير الافتراق من انواع الجيوار وذلك واضح وقد اشار المصنف
الى النسب الاربع التي هي التباين بقوله

فرق الشيء والعموم المطلق نقيض كل مثله بحسب
والتباين فرق والوجه انما كل لكل منهما قابلتهما

قوله ويتعرف معناه ما ذكرناه فمما اشار به الى تبعة
للمختصر اذ المعتبر هو المجاز والمجاز لا يكون الا فيما هو مشترك باعتبار
وقد قلنا انه موضوع للاول الا ان المعتبر بالوضع الاول هو الذي اشار
اليه بهذا الشرح بقوله وضعا حقيقيا وقال في جمع الجوامع وعكسه
اركان حقيقة فيهما مشترك وبه تعلم ما وقع لقرره منا حيث
قال كالعين فانها موضوعة للبصيرة والعين الماء والذهب

والجاسوس

في مثل الانسان والبشر فقد علمت قولك في القسم الثاني اذ لا يفترقان الا بنية
كالانسان والبشر وقد يعلم عدم الترادف من افتراق التباين فلت جعل موضوع
القسمة المفقود الجيوار والمجموع الحقيقي يمنع شمول المترادفين لانتفاء مجموعهما
القسم الثالث من اقسام الاربعة عند المصنف اذ يتعذر العكس ويتعذر معناه

وانما سوى بينهما لان كلا منهما قد يتعرى عن التعريف ثم المعنى الاخير هو
بتعرّه الوضع وهذا يخرج ما عدا العلم من المعارف لانها على ما اختاره
السيد وضعت لجزئيات فانه يقتضي انها من قبيل المشترك حيث تعرّه
فيها الموضوع له لذكر لم يتعرّ فيها الوضع قوله كغير تمثيله
بغير وفرد بيعبر بار مسميات قد لا تكون كلها الا شائعة فان كانت
مسميات قد تتضمنه كلها كالعلم الواقع فيه اشتراك او مختلفة
كالعلم والعقبة او الاكثر كالعلم والمعرف فلا يسمى مشتركا
لان الاشتراك انما يعتبر بالقياس الى وضع واحد والعلم قد تعرّه
واضعه عما يباينه كزيد العبادي وجزء عليه اليوسفي وحوائي المتضمن
وصرح السيد بان الدنسار اللذانة كلها من قبيل المشترك قوله
بخلاف نحو انسان فانه فنعرّه المتعرّه فقابل المشترك ولم يتم المصنف
اليه منا وتكلم عليه صاحب المختصر حيث قال وهو مشترك او تعرّه
مسمّاه كغير ومتعرّه او اتعرّ كانسان ورجل فنحو انسان ورجل متواطئ
باعتبار ومتعرّه باعتبار واخر واشار الشريف الى ان الكلي اي الغير وبين
المشترك ونحو انسان رفع اي الكلي فيه تعرّه وما حمل الغير وبينهما اي
المشترك تعرّه معناه اي معروفة بان وضع لمعنى ثم وضع الكل
النكرة غير الاول ولفظ انسان لم يتعرّه معناه وانما تعرّه مصروفة
لذكر يقتضي كلا قد اي المسمّى لا يكون على المصروف وفيه نكر وابهم
حرف سعد الدين في تلويحه اي المسمّى يكون على المفهوم والمناظرون
كما تقدم فحقوا به برا مسماه معناه والمشترك واقع خلافا لمن نفاه
وكذا اسم اشارة به اي حواء سوا وسواء اسم فرد تعرّه وضعه فانه
موضوع لمميوا المفترس وللرجل الشجاع وما حمل اسبوا اي مسمى
الاسد والحجر ونحو اسبوا اي المفترس والكامل قد على الرجل
الشجاع مجاز قوله في التنبيه وامتنع في

وانما سوى بينهما لان كلا منهما قد يتعرى عن التعريف ثم المعنى الاخير هو
بتعرّه الوضع وهذا يخرج ما عدا العلم من المعارف لانها على ما اختاره
السيد وضعت لجزئيات فانه يقتضي انها من قبيل المشترك حيث تعرّه
فيها الموضوع له لذكر لم يتعرّ فيها الوضع قوله كغير تمثيله
بغير وفرد بيعبر بار مسميات قد لا تكون كلها الا شائعة فان كانت
مسميات قد تتضمنه كلها كالعلم الواقع فيه اشتراك او مختلفة
كالعلم والعقبة او الاكثر كالعلم والمعرف فلا يسمى مشتركا
لان الاشتراك انما يعتبر بالقياس الى وضع واحد والعلم قد تعرّه
واضعه عما يباينه كزيد العبادي وجزء عليه اليوسفي وحوائي المتضمن
وصرح السيد بان الدنسار اللذانة كلها من قبيل المشترك قوله
بخلاف نحو انسان فانه فنعرّه المتعرّه فقابل المشترك ولم يتم المصنف
اليه منا وتكلم عليه صاحب المختصر حيث قال وهو مشترك او تعرّه
مسماه كغير ومتعرّه او اتعرّ كانسان ورجل فنحو انسان ورجل متواطئ
باعتبار ومتعرّه باعتبار واخر واشار الشريف الى ان الكلي اي الغير وبين
المشترك ونحو انسان رفع اي الكلي فيه تعرّه وما حمل الغير وبينهما اي
المشترك تعرّه معناه اي معروفة بان وضع لمعنى ثم وضع الكل
النكرة غير الاول ولفظ انسان لم يتعرّه معناه وانما تعرّه مصروفة
لذكر يقتضي كلا قد اي المسمّى لا يكون على المصروف وفيه نكر وابهم
حرف سعد الدين في تلويحه اي المسمّى يكون على المفهوم والمناظرون
كما تقدم فحقوا به برا مسماه معناه والمشترك واقع خلافا لمن نفاه
وكذا اسم اشارة به اي حواء سوا وسواء اسم فرد تعرّه وضعه فانه
موضوع لمميوا المفترس وللرجل الشجاع وما حمل اسبوا اي مسمى
الاسد والحجر ونحو اسبوا اي المفترس والكامل قد على الرجل
الشجاع مجاز قوله في التنبيه وامتنع في

افراده كنكر ونكر موضوع لمعنى واحد هو الفرد المنتشر فيهما واما الحمل على كل
منها فانما يوجد مسماه فيه لا لوضعه له وكذا اسم جنس مسماه معنى واحد هو الجنس
المعترى التعرّه في افراده فقط واما الكلية فقد على الرجل الشجاع بتوسيط العلاقة
المشابهة في الجرأة فلا يكون بسببه مشتركا القسم الرابع ان يتعرّه اللفظ ويحمل مسماه
وهو المترادف

فيه نكر فانه لا تداخل للاختلاف المركبين لانا نتكلم في المراد في معانيه
وانما نتكلم لتميز الالفاظ منسوبة لهذا المعنى فقوله وكذا المتباين
معناه اذا كان لكل لفظ منه موضوعا لمعنى واحد فيتغاير وعلى كل منهما
انه لفظ واحد لمعنى واحد فيتكون داخلا في القسم الاول لانه انما لفظ
ومعناه وذلك مثل بالتقسيم قلت هذا الاخير اخرج معنا لكنه وذلك
ان يقسم التقسيم كما في المغايرة اذ القسم الاول منه لفظ واحد لمعنى واحد
ومنه الثاني لفظ متعدد لمعنى متعدد ولا شك في اعتبار كل منهما بهذا الاعتبار
قبل انتقال ان القسم الاول قوله وايضا فيه تخليط فيه نكر لان
الالفاظ لا نسبة بينها باعتبار انفسها وانما النسبة بينها باعتبار
المعنى ويوضح لك ذلك ان المتباينين يكون مع اتحاد اللفظ كعين
بالنسبة الى معانيها وكذا المترادف بهذا الاعتبار وضع
له يترادف الاخر ومع ج او عليه فكان من حقه ان يذكر المنفرد
فالله شيخنا ابن قنفذ قوله ثم والمركب اما كلمة اي اللفظ
المركب بحرف صفته لفظية دلالة التقسيم على ان الكلمة
والخبر انما يكونان في المركبات قوله وكذا جملة الواقع خبرا
عن نكرة جاز كما مر في الخبر ومن الكلمة من قبيل التصور فلذلك فتح
نكرة مر الفعل وردة جاز المفعولة انما هو الخبر وغير الخبر انما هو
تابع فلا يلائمه في التقدم والتوسط هذا الجواب اشار الشارح بقوله لان
المفعول انما هو الخبر قوله كما ان عليه اي لتوفير اللفظ بالمركب اشار

مثله وكذا المتباين وايضا فيه تخليط نسبة الالفاظ بعضها بعضا بنسبتها للمعاني فالصواب
ان يقسم اللفظ ثلاث تقسيمات آخرها باعتبار تعدده وحدته ينقسم الى مفرد
والى مفرد ثانيها باعتبار تساويها في معناه واختلافها بهذا ينقسم الى متواطئ والى
مشكك ثالثها باعتبار نسبته الى لفظ آخر ينقسم الى مترادف والى متباين ولا يليق ان يجعل
التقسيمات الثلاث تقسيما واحدا والله الموفق قوله واللفظ اما كلمة او خبر واول كلامه
ستذكر امر وع استعملا وعكسه دعا وفي التساوي والتمايز وقعا برغ مبرد كرافصلع
المفرد ومنه مشروع منه في ذكر افصلع المركب التلاع ومنه الكلام وكان حقه ان لو اخر
هذا التقسيم بعد المع قبل ات وجعله مفرعة لذكر القضايا التي منها حد الحجج لا المفرد
منه انما هو ان لفظه تتركب منه الحجج كما ان عليه اي لتوفير اللفظ بالمركب
الاركان فيه يوهم ان منه ما افصلع المفرد وليس كذلك واعلم ان لهم في تقسيم الكلام

في تقسيم اللفظ

به للامتراض على المتكلم حيث لم يفد اللفظ المركب وتجاب عنه بانه هذه
القرينة كما تقرع قوله احدى الغنيمة ثنائية او يتكرر الكلب فيسمى
للانشاء به فنما منه والتنبيه مراده باللانشاء به اخره ونه يقال له تنبيه
لانك تنبه به على مراده بما وانشاء به انك انشأت قد او انتكرته من غير ان
يكون موجودا في الخارج وهو الكريفة خبر كريفة الاعلام وقرينة
والكريفة الثانية لتبيا نيير وهو المشهور وعليها درج شيخنا سيد حمزة
في خريدته فقال على ما احتمل الخبر لزائد خبر
نحو انشاء ينقسم الى كلب وتنبيه وذلك ان الكلب اول بالقصر الاول على
كلب بعد وهو الامر او كف وهو النهي او علم بالنسبة وهو الاستفهام
سمي كلبا وان سمي تنبيها كالتمني والترجي والنداء والعرض والتحضيض
والدعاء به وذلك لتعلق الكلب بالقصر ان وقوله غير نكرا الى الاول
مراد منه ان النكرا الثانية ليست نكرا في الحقيقة بل نزل
به منزلة غير مثلا مراد به ضربا الغلام والاقتتال وعدمه خارج عن منزل
اللبيب وحاصله ان الكلب له زمان زمن حيث هو انشاء وهو على
وزن مضروبة الجعفر وهو مشتغل بكلب هو مضروبة الجعفر من الحاكب فقارن
التلبس به وهو ذاك من الحاكب مشتغل ومعناه الذي وضع له هو
الاول والثاني متعلق ومعناه وعليه فان اريد تغريره من حيث كونه انشاء
قلت فاقارن معناه زمان التكلم به وان اريد تغريره من حيث المحكومية
التي يتم بها عن مكلم الانشاء قلت فاتاخر ومعناه عن زمان التلبس
به قوله والكريفة الثانية وهي التي في النكتم اذ انه انما حزف لفهم
ان نشاء ويتكرر في كلامه حزف الواو ومع ما عكمت والدليل على
ذلك ذكرهم الكلب مرادا منه وهو جزء على غير هذا من النكتم فان هذا مراد

حيث انتربا نفضية المنعقلة از المحمر في الخبر والكلب ومن كريفة ذالك
لابن مالك وابنه قال ابن هشام في شرح اللمحة وليست بشيء قوله لاكن
المفهم منه انما فرزة عماد والتمامر من الدوا يغني كلب الفعل وعليه
بفول النكم وادوا الابر بيه من قاويل وكار في الكلام استعمال قوله هو قول
ابن الحاجب والدوم من ايضا قول ابن فلاح الزاي وابن المستير من المعتزلة كما
صرح بذلك الشبكي قوله ومن احر افوال اربعة شيئا فشيئا قيل انه لا يعتبر
بيه علوه استعلاء ومن ما قسم عليه العصر والبنغلو ومن مذهب
الاكثر ومن ربه الشبكي وقال فروزاباد ابن مع عند علماء الادوا وقيل
يعتبر كل واحد منهما وقيل يعتبر العلو بعكه ومن مذهب البشير ازو والسمعاني
وابن الصباغ قوله وقوله تعلى حكاية عن مزعور المعقود من هذا
الكلام الزة على مرافيح بهذا الدية على انه لا يعتبر في الامر علوه
استعلاء اذ لا يتوهم منا علو ولا استعلاء بدليل انهم كانوا يعتبرونه
وقيفا تلوز على بيه وبعده الزاي ابن منا مجاز غير المشهور له يعني
انه كلب منهم ابن شار ببعض الزاي والمعنوح باي شيء تشير وز على
من الزاي في امر موسى ولا امر منا هذا المعنى قلت الصواب عدم
الاشراك كما هو مذهب الاكثر لورود له حديثا في قول عمرو بن العاص رضي الله
عنه ما امرتك امرا اجازفا بمعصيتي وكار من التوهم قتل ابن هاشم
اذ لا استعلاء منا لان معاوية كان اميرا اذ ذاك وتاويل الامر بالمشورة
منا بعيد جدا وفي تاكيد امرتك بقوله امرا اجازفا تاييد لزادة التخفيف
وبعد لزادة اشرت قليتا قل والمراد بابن هاشم في البيت رجل من بني هاشم
خرج من العراق على سير فا معاوية فاستكد فما شار عليه عمرو بقتله هذا الذي
والكلف لحلمه فخرج عليه مرة اخرى وافشل عمرو البيت فلم يرد ابن هاشم على

الافراد لا والزعاة منه ما كان على وجه الخضوع ومنه غير الاستعلاء والالتماس
منه ما كان مجردا عنهما ثم اعتبار الاستعلاء وعدمه في الامر دون الغير منه قول ابن الحاجب
والامر ومن احر افوال اربعة قال ابن الهمام في تحريره ومن احمر وقوله تعلى حكاية عن
بزعور وما ذا امرور

ابو كمالب قوله للفكم قال الكمال يعني به دمر الفكم تبع فيه المولى
سعد الدين ومن محل توقف قوله وكذا في مزل الافشاء في كلب الكلب بمنزلة
كلمة جارية فيه لذكر ثم يتمم مع الاستغلاء اقرأ يا نعيم اللهم الداة ابتنيل
على المجاز اخذا من قولهم النشر مع الشيء اذا قرنه فيكون المعنى كلمة اشارة
جواب ثار من انهم ومعناه ادرج النشر في فتم اللام وما هنا اشارة الى
كلمة في التيسير ان الكلام ينقسم الى الخبر والى الكلب فقط والثاني ينقسم
الى الثلاثة ان فسلام وان اردت استيفاء جنبك الافشاء باعلم ان المركب
الاسنادي اما مثل كاتب يمزيد ومن لبكة مركب لا مغفول به بالوضع ومنه موجود
خلقا قبل الاعلام الزاي وليس منه ظرفا او مستغل بان يكون له مغفول
اما تام او غيره والتام اما ان يصير بالوضع كلبا ان وان لم يصر الكلب اما ان
يصير كلب ذكر انما يجيء ومن الاستبقاء نحو ما هذا او كلب تفصيلا مع
الاستغلاء ومن ان من نحو فم او كلب الكف عنها كذلك ومن النفي نحو
لا تفعل ومع التساوي والتضرع بها دعاء والتياس وغير المصير للكلب
اركانا له يحتمل صدقا وكذبا بخلاف نحو انشاء ان يتمم بكل ما يرد الافريس
وان كان لا يحتمل فاذكر بخلاف نحو خبر بمنزلة تسعة افسلام وتمم الكلب المجرد عن
القيد بما ليتما سابق الدلالة على الكلب وفرق بعد مغفول الكلب وتمم ايضا
بان يحتمل صدقا ولا يصير بعيد كلب انشاء ولا ان ان فشاء في الكفة الايقاع وفي
انا افشاء فاما من انشاء ومما يدخل في الانشاء ابعاد المفارقة كما مر في به
التعذر والرضى لان معناها استغراب التوقوع لان خبار بالغرب والتمثل
الاخبار المذكور للذم معناها

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

قوله وتيمم هذا الثناء بالتعقل المجموعي كما ذكر من عنده ان يتبعه

معا فيما فيهما هنا تتميما للتعابير وقوله الكل حكمنا على المجموع
يعني ان الكل عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع ان من غير
اشتغال واحد بعد آخر سواء كان الحكم ثابتا لكل الافراد مع عدم الاستغلال نحو قوله تعالى ويعمل عرشه
ربك فوقهم يومئذ ثمانية او لبعضها مع عدم الاستغلال ايضا نحو كل بنى يعمل وفي
الفقرات العكسية فاما ان يعمل لجميعهم جميعهم اذ قد يكون فيهم من لا يعفر ثم البعض الذي
حضر له يشتغل كل واحد منهم بالعمل بل بعضا وتوزع وتمم الثناء ايضا بالبعض المجموعي

ابو كمالب قوله للفكم قال الكمال يعني به دمر الفكم تبع فيه المولى سعد الدين ومن محل توقف قوله وكذا في مزل الافشاء في كلب الكلب بمنزلة كلمة جارية فيه لذكر ثم يتمم مع الاستغلاء اقرأ يا نعيم اللهم الداة ابتنيل على المجاز اخذا من قولهم النشر مع الشيء اذا قرنه فيكون المعنى كلمة اشارة جواب ثار من انهم ومعناه ادرج النشر في فتم اللام وما هنا اشارة الى كلمة في التيسير ان الكلام ينقسم الى الخبر والى الكلب فقط والثاني ينقسم الى الثلاثة ان فسلام وان اردت استيفاء جنبك الافشاء باعلم ان المركب الاسنادي اما مثل كاتب يمزيد ومن لبكة مركب لا مغفول به بالوضع ومنه موجود خلقا قبل الاعلام الزاي وليس منه ظرفا او مستغل بان يكون له مغفول اما تام او غيره والتام اما ان يصير بالوضع كلبا ان وان لم يصر الكلب اما ان يصير كلب ذكر انما يجيء ومن الاستبقاء نحو ما هذا او كلب تفصيلا مع الاستغلاء ومن ان من نحو فم او كلب الكف عنها كذلك ومن النفي نحو لا تفعل ومع التساوي والتضرع بها دعاء والتياس وغير المصير للكلب اركانا له يحتمل صدقا وكذبا بخلاف نحو انشاء ان يتمم بكل ما يرد الافريس وان كان لا يحتمل فاذكر بخلاف نحو خبر بمنزلة تسعة افسلام وتمم الكلب المجرد عن القيد بما ليتما سابق الدلالة على الكلب وفرق بعد مغفول الكلب وتمم ايضا بان يحتمل صدقا ولا يصير بعيد كلب انشاء ولا ان ان فشاء في الكفة الايقاع وفي انا افشاء فاما من انشاء ومما يدخل في الانشاء ابعاد المفارقة كما مر في به التعذر والرضى لان معناها استغراب التوقوع لان خبار بالغرب والتمثل الاخبار المذكور للذم معناها

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

قوله وتيمم هذا الثناء بالتعقل المجموعي كما ذكر من عنده ان يتبعه

معا فيما فيهما هنا تتميما للتعابير وقوله الكل حكمنا على المجموع يعني ان الكل عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع ان من غير اشتغال واحد بعد آخر سواء كان الحكم ثابتا لكل الافراد مع عدم الاستغلال نحو قوله تعالى ويعمل عرشه ربك فوقهم يومئذ ثمانية او لبعضها مع عدم الاستغلال ايضا نحو كل بنى يعمل وفي الفقرات العكسية فاما ان يعمل لجميعهم جميعهم اذ قد يكون فيهم من لا يعفر ثم البعض الذي حضر له يشتغل كل واحد منهم بالعمل بل بعضا وتوزع وتمم الثناء ايضا بالبعض المجموعي

على ان الاول يسمى ايقاعا بالكل المجموعي ويسمى الثاني ايقاعا بالكل
ان ايقاعكم اثنى بعد رفعا بما يتوهم من تمثيله للكل مع عدم الاستغراق
وكان ايقاعكم فيها محمولا على العدد اذ ذاك يكون مكررا مع كل على العدد مع
انه يقام بعد الكلام قوله كما في الصحيح اي البخاري بعد الحديث رواه البخاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشاءين في السفر وسلم في ركعتين
فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم
يكن فقال قد كان بعض ذلك فرجع فصلى ما قبل التسليم صلى الله عليه وسلم على القوم
وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم فقام
عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو قوله واسمه خرباق وقيل
الخ يريد ليشيخنا ان اسمه عمير اراد ولقب بذي اليدين لطوله وقيل لكثرة عمله
قوله كذا الخ لم يكن هذا الفعل بتعريف وبه تعلم ان قول الناظم كذا الخ
ان وقوع فعل له بالمعنى وهذا خلاف والاكثر من العلماء ومنهم الرماحي الاربعة
على جواز له والزكاري فرسيا للعلماء وقد ليلهم فاذا قال الكبرى في تعريف
عبد الله بن سلمان الليثي فاقلت يا رسول الله اذا اسمع منا تعريف استيقع
ان نزيد كما اسمع منا يزيد عمرا فاوقفه عمرو فقال اذا الخ تعلموا احرارا ملوكا
تعرفوا اعلاه قبلا بامر بزكرة ذلك للمستمر فقال الزرقاني هذا ما حررناه نقله العطار
قوله كل حيوان ليس بجماد اي وانه يغير بقبر المجموعية عن كل واحد واحد من افراد
الحيوان ومنه قول الشاعر اذا قمت اذا الجبار ترعى الى على فما كلها اشبع
بربع كل وهو قول عمر التصب وان كان لا يحتاج الى اضمار العامل بريد قوله
العموم المذكور قوله ليس كل حيوان بانسان موقف المعمول واذا
انتفى العموم بقي البعض ومثله قول ابي الكبير صر فصيرة يبرح بها كل ذكر

لما في الصحيح ان البخاري واسمه خرباق بالموحدة صلى الله عليه وسلم ثلاث ركعات سهوا بقوله اقصرت
الصلاة الخ نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن في مجموعه لم يقع وذلك لانه وقوع بعضه
وهو النسيان وهذا مراد الناظم ومن غير جميع بل الحديث ثم باب الكلية اي الحكم على كل فرد
فرد منهم كما خففه السفر وغيره لان جزء اخر مما ان كل اذا وقع في حيز ما نفي كانت للعموم
السلب لا سلب العموم هذا المقرر في اللغة ولذلك عده المناطقة من اسوار الكلية
السالبة نحو كل حيوان ليس بحجر بخلاف عكسه نحو ليس كل حيوان بانسان

كل لم يكن كذا او في اعتقاده ويكون معنى المغفرة من تتمة الجنس فكانه
قال البرء اغفر لي او اكفه انه لم يقع واجب منهم ولا شك انه فكما يقول الراجع
انه لا عتقاد ولي عليه السلام فكم عتق برء او معنى الجواب انما ينبغي على
مذهب النظام ان البعض وهما بعد الجنس لا عتقاده الجنس وقد اشتهر شارح
مسلم والصفاقسي عند شرح معنى البيت

يا سائلا عن سوء الله كيف سما ... والشعر من كل قلب نابل ثبل
فزعنا بان كل شيء سواه بسما ... عن سوء الله في التعظيم الله

قوله (نعم وعينما لكل برء حكما) فانه كلية في بيه افتقار على اخر التسمية
فانه كما يسمى برءا يسمى ايضا بالكل المجموعي كما نبه على ذلك الشرح ومعنى
ان يجعل الكلية من المفردة منها او من المستعمل اجزاء الفعليا كقولنا
كل جزء متغير حصولا او قبولا وكل متغير حادث ينتج كل جزء حادث فوجه
الكل المجموعي لعدم انتاجه في الشكل الاول وانتاجه في الثاني عن غيره بجواز كون الموضوع
اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراده الذي لا يستلزم الحكم على
مجموع افراده الذي كقولنا مجموع الدينار ربع درهم ومجموع الدرهم ربع
او عشار فلا ينتج لان مجموع اربع دنانير بعشرة دراهم عشار فقوله

فتنبه

وان قلت هذا تسليم ان كل برء لم يقع كلية لان كلا منها وجه من الوجوه فانه فرد مع
احد منها ومن الشيء جائز اجيب بان المراد كل برء لم يقع في كتب بغير بنية الجماعة وسوا
على الله عليه وسلم للتنبيه على اخذا تنبيه على ما يكون الكل على ما تقدم يكون ايضا على
الناحية المركبة من اجزاء كما يقال في المراد انه كل باعتبار اجزائه وكذا السير في كل وملكوا
بقولهم ان الكل لذات الاجزاء فانه يكون على الناحية المركبة وعلى الكل المجموعي وعلى البعض
المجموعي فيقابل الكل المجموعي الكلية وبينهما بقوله (وعينما لكل برء حكما) فانه كلية
(فزعنا) يعني ان الكلية هو الحكم الثابت لكل برء استغلالا نحو كل بغير ابغة
الجزء ويسمى الكل الجميعي وتكون الكلية ايضا على الفيئية المشتملة عليه وسواء كانت
مسورة بكل او بغيرها من سوار الكلية كما يأتي في الفعليا ويقابل البعض المجموعي الجزئية
ومعنى قوله (والحكم للبعض من الجزئية) يعني ان الجزئية هو الحكم الثابت لبعض
الافراد مع استغلال كل واحد منها به نحو بعض الدينار دينار ويسمى البعض الجميعي كما
تسمى الفيئية المشتملة عليه جزئية ايضا ويقابل الكل بمعنى الناحية المركبة من اجزاء
الجزء واشار اليه بقوله (والجزء مع بقية جلية) اي والجزء اذا صورتا تركب منه ومن غيره كل

الكل المجموعي
البعض المجموعي
كل
يسمى الكل
الجميعي
الكل
الجميعي

فتبصر ان كلا من الكلية والجزئية وان الجزئية تقابل الكل بما عتبار احد الكلا فاتها الثلاث

(فصل في المعرفات)

لما وقع الفراغ من قبيل النوع بقيات شرع في مقاصر عليه
ومن الجمع بقيات جمع معرف بالكسر اسم فاعل من عرفته الشيء تعرفه اذا صيرته عارفا به
ويسمى المعرف بالفتح بقيا ايضا تسمية له باسم مقرره ومزانه ويسمى ايضا بالقول الشارح
وقدم هذه المعرفات على عمل التجريد ومبادئها لما تقدم ان تصوير التصور يقدر صناعة على
تصير التصور بمعرفة المعرف وان كان مركبا من جنسه في قوله المفرد والقضايا من مركبة خفيفة
الشبيهة بالتاويل مفرد وكما ان المفرد مقدم على المركب وكذلك ما في قوله المفرد وقسم

فتبصر ان كلا من الكلية والجزئية في بيانه الكلية تقابل الكل بمعنى الحكم
على مجموع الافراد والجزئية تقابلها بما عتبار الكلا فية على الحكم الثلاث
بمعنى الافراد ومزانه بمعنى المجموع والجزئية تقابلها بما عتبار الكلا فية على
القاضية المركبة من اجزاء وان هذا المعنى اشار شيخنا اسير حمزة في حل يزيد
بقوله * وقابل الثلاثة المزعية ايا بالجزء والكلية الجزوية *
ومراده بالثلاثة المعاني التي للكل كما تقدم

فصل في المعرفات

قوله بالقول الشارح اي بشرحه القاضية في الجملة فيكون المراد بالشرح مطلق البيان
او يكون من باب التغليب وان بعضهم ومنهم الرسم لا يشرح القاضية بل بما قبلها فقط قوله
ولم يذكرهم المعرف هم اولى رسمنا الكلام بزانه انما ترجمة اليه استغنانا عنه بذكر
السرد كم التي ذكر بعضهم انه يقول ما وجدت فيه السرد كم فهو معرف وقال لا بد ويحتمل
ان يكون تركه بناء على عمل ما ذكره بعضهم من ان تعريف الخبر لا يكون الا لو كان له تعريف لكنه
لتعريفه تعريف ويلزم التسلسل ومن تعبير لان يقصد المعرف ما هو وعلى كل جزء سواء
كان معرفا لغير المعرف او معرفا للمعرف بالفتح فيه الواحد كما في الجميع فلا تسلسل اصلا
وانما عبارتهم المعرف للشيء ومقوماته وعلى كل شيء ومن جملتها المعرف ومعرفه وهكذا
كل كلام مر وعليه عنوان مقوماته فهو مندرج في حكم نفسه كقولنا كل قضية موجبة
كلية تنعكس جزئية بالمستوى فهذا الحكم شامل لهذه القاضية نفسها فقوله وقد زعمه
صاحب الشمسية اياه تبع شيخنا في يزيد اذ قال * معرف ما ارتصور محمل *
تصور المكلوف او من كمل * فقوله ما اي معنى ان المحمل التصور وقولنا الجنس
والفصل لبعضهما ودخل بالفصل والعرض العام والخاص الذاتيين النادر والرسم

وخرج بقوله كمال العلم الظن فانه يصير الانتياز عن محل ما عرا له فزاله واجب
حاصل هذا الجواب مع ايضاح عرض تسليم ورود المنتفا يصير اذا فرا عن ازاد
تعرر المعرف تعرر المعلوم از يكون تعرر المعلوم حاصلا من تعرر ادر مكتسبا
منه وكما مر از اعتر المنتفا يصير بالنسبة الى الاخر ليس كذلك ومثل هذا الجواب
عن ايراد اللوازم البينة كما ينظر بالنسبة للعمى والجزار بالنسبة الى الشفي
قوله المعرف للشيء قد تكون معرفيته مبتنية على التعريف للافراد والجاهل تبع
المعرفين في جعله والسنوسي في شرحه والفناري قال

معرفة الاشياء وماهيتها ما عرفه سبب معرفتها

ويشمل الاسم والحد خص والافراد بالتعريف بالاسم وخصه بالسير
ذلك وخصه المؤلف في شرح الشمسية ونسبه للاكثرين وكثير من المحققين قال
وكتب اللغة مشحونة بالتعريف بمعاني الاسمية بالاسم قال الخبيصي وهو الصواب عن
المحققين وجواز التعريف بالحد على رأي الاسم اذ على رأي الاخص الحد المعرف
اكثر من حد ابن عمر والمتأخرون لما اشتركوا في المعرف ابن كمال والتفتازاني
حكما بان الاسم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا ولذلك عدل الكاتبي عن
تعريف الافراد الى ما ذكره ووجه شيخنا سيد الكتب قال المتأخرون بجواز التعريف
بالاسم او الحد اذ هو خير يوميء ان ما موضوع خارج عن المعرف منه وان ما موضوع خارج عنه
يرتفع في الجملة ويكون كذلك ممنوعا يجب
اجتنابه قوله معرفته سببا في تعريف المراد بالمعرفة انه وان المحضور
وبالثانية المحضور عن جعل المعنى ان حضور الشيء بالبال يصير الاعم المعرف بالفتح
الراء سببا يحضور معرفة الشيء والمجعول اذا قيل الاستاذ من الجهة ان الناظر
محضور الجهة ان الناظر هو المعلوم بالجعل لا ان الجعل يصير على انه فساد بسبب معرفة
حقيقة انه فساد المجعولة وانما قلنا ذلك لان الوارد ناباه وفي
من جعل لزم التعريف بالمجعول والمذكار المعرف بفتحها

بمراعاة التحقيقية في التعريف فيكون المعنى فما يلزم من تصوره تصوره من حيث ذلك التصور
فيكون التصور الاول سببا في الثاني والمتفا يصير للاصيبية فيها بل يتصور اربعا وفيهم
من عبر عن التعبير بالنزول الى التعبير بالسبب فقال المعرف للشيء وما تكون معرفته سببا
لمعرفة ذلك الشيء عند جعله عليه

بعتبرها لا يحتاج الى تحصيله عن جعل حال النعت يلزم تعريف المعلوم وعرفت
الا ان قاذكر يلزم عليه استعمال الفكة المغايرة في معنيين مع تجويزهما خفيفة وجاز
وفشترك وسوغ ذا يك الا تكال على فاعلم من ازا المحمول الديم ف والمعلوم ابيع
فكاذا يك كما لم بينة على المراد فسوله فلت لا يلزم اذا فيد الحكم مفاده
ايجاد ما حكم على الى فسار بكذا اذ حيث تصور الانسان اذا الحكم على الشيء
مزيج تتصور له نعم الغير المحمود له لا يتصور له الا بعد مزا الحكم انما هل من
ايجاد بعيد الحكم قبل التصور بالغير الذي من المحمود له وذا يك لا يغير
وبهما تتمند كلا من مزا الشر من ازا ايجاد يحكم على المحمود بالحمد نكرا ذا الحكم
في ايجاد هل ان ايجاد ينفرج الزمر هو زلة المحمود وتصور ما فاذا فال
الى فسار من ازا تميز ازا لناطق لم يتصور حكما والا كار وعرفا لا تصور ا مزا
بالنسبة لايجاد اما المحمود له فلا يحكم على الى فسار بشيء الا حيث انتفشت
صورته في ذهنه وتصور ما مر تلفظ والايجاد بعد اذا حكم لم يحكم الا بعد
التصور فا ترفع السؤال والجواب والله اعلم بالصواب ومزا من غرفا نقله
شيخنا ابن منصور عن بعض من زمزا الحمل انما هو هو ولا تقرير ولا حكم
بل هو تقرير وتفرج جميعة الزمر وليس مزا لا يتوجه عليه منع لما يأتي ويه
تعلم ما وقع للشيخ البيوسي في حواشي المختصر فسوله لا بد ان يكون غير ما
مراده ان يكون بينهما في المغاير من وجه فا مع الا يتحاد والمحمود والمغاير
في الذهن فكم وبه تعلم انه لا تنافي بين تكون الغير مغاير المحمود وبين
كونهما متحدين اذا لمراد التلازم مثلا من تغير المحمود فسوله واقع بانذار الغير

مغاير

فر يتصور الميز ان الناطق ويحمل انه من وقا ميتة الى فسار فلا يرد انه لا يحمل عليه فا لمتعذر
انما يكون الشيء ومع فا اذا اعتبرت نسبته اذ المحمول تم بعد مثل الجسم الناطق اعتبرت
نسبته الى الانسان فغرا فاد افتياره عن جزئيا فا عرفا والا فلا نسلم انه مع فا له او قبله يقال
ان التعريف المذكور غير جامع لخروج نحو الميز ان الناطق هو من اذا كان غير محمول على الانسان
لانا نقول انه ج لا يصح وعليه اسم المع فا بقي شركة منه ونحو الحمار فا رفلت مل يلزم في حمل
الغير على المحمود له الحكم على الشيء وقبل تصوره فلت لا يلزم اذا فيد الحكم قبل التصور للغير ونحو
لا يضر ونحو خرج من التعريف المذكور امور اهمها ان المع فا للماهية لا بد ان يكون غير ما له ذي
معرفة سبب لمع بتها والسبب غير المسبب ووجه المغاير له في المثل انه ذا ل على الماهية
تفصيلا والمحمود تلاحكم منه الماهية

النافع انما يذكر بعد بعض الذاتيات ويترك بعد ذكر البعض وغاير للكل
معنوية وان ساواه معنوية وان تم يكون بانضمامه وبعضا او مع الجنس
والخواص وغاير للمختصر بنا معنوية كالكاتب مثلا للانسان بمعنوية
فالاشعار للانسان بعد قوله فان قلت حاصل مزاد به ان التعريف
المعظم لا يتعذر بعد اجمال وتفصيل بلا مغايرة بينهما وجوابه ان
المغايرة اللفظية ليست بعد مغايرة في المعنى لان المقصود منه بيان الحد اول
التعذر وانما بعد المغايرة اللفظية وبعد بعد كذا بعد وانما اشتركوا لعدم
الدشمية بفقد كما حققه الفيرسي وسلمه لعدم مزاد الشرح وحواشي المختصر
وان ما اليه منا فزور وانما قوله منا فلك ياتة بعد بعد نكر لانه بناء
على ما توهمه حاجب النهاية والمختصر من ان التعريف المعظم من قبيل الرسم
الناقص فقد تعرض للشيخ وبكونه فيمن يكرا وذاك خاصة من خواصه
وذاك كله باطل كما يات بيانه ان شاء الله قوله سابقة على وقعه
المعرف ان لا تتوقف عليه بل توقفت معرفته عليه كتعريف الشمس بانها
كوكب نهاري وقع ان النهار الزمني نسبي اليه متوقف تعقله على تعقل الشمس
بان النهار الوقت من طلوع الشمس ونزول الابرار غروبها لم يصح وح بعد
الشرط يعتبر به عن ان يكون التعريف دورا وبمجموع لم يوت بتبع بعد
كما اشار له مزاد الشرح قوله او تكرر اجزاء التعريف اي المعاينة بقسميها
او خواصها التي يقع بعد التعريف قوله اجل منه بمعنى جعل بن على
بابه من المشاركة والزيادة فيتبعها بعد ان المجموع مع ان الجعل بن
يكلب تعريف بعد قوله تعريف الشيء به مزاد راجع الى تعريف الشيء

يرجع الى التعريف بالمعاينة او من المتمم بالبعض وكونه متمما بالبعض مغايرا لمغنوية الثابتة
انه لا بد ان تكون معرفة المعرف بالكسر سابقة على معرفة المعاينة لرجوب تقدم السبب على
مسببه ومعناه انه يجب ان تكون اجزاء التعريف متصورة عند المعرف قبل التعريف بها فلا يصح
التعريف بمجموع لا فتقار التصور الى مجموع الا اذا كرر تعريف المجموع وعد كما ذكر في
تعريف الانسان لم يتعلمه ويعلم الميزان بانسان من الميزان الناطق من الجسم
النامي الحساس وبعد الشرط يمتنع تعريف الشيء بما تتوقف معرفته على معرفة ذلك الشيء
كما تمتنع بغير كالابوة والبنوة لانه يجب في احدهما قبل الاخر بل يجب بالمعية الثالث
انه لا بد ان يكون المعرف بالكسر اجل عند السامع من المعرف بالفتح او اكثم منه واوضح
بديهيا الشيء بما يساويه في الجلاء تعريف الزوج بما ليس بفرد

الشيء وبضده ومنه المعتمر لما لا يثمر بسائر وعكسه فارفلت مزا الشرح
مبدأ الرشم لكونه بالغ ضياتي كما مر وامّا الجر فمما يعتبر فيه ذلك اذ لا فلت
نعم الاكبر ليس معنا لا في الجر ذا تيات الشيء وارتج تكرار عمر تركنا معا وجئنا
بذاتيات اخر وامر منا لاستحالة ذلك بل ينتقل الى كلب العرب الثاني الى
ان ينتقل الامر الى جزم البرامكة قوله ولا بما مزا خبر مزا اخر ويكارين
خفيفه ان يقول وبابه وزار لا يعرف الشيء وبما مزا خبر قوله كتبع بيا النار
بانفاجسم كالتعبير اخر في البسملة وعمر واخر اء متباينة او في انها تعرف
خفية الجار كما ان الجسم يعنيه بالتعبير كما قيل

ثقلت زجاجات انتحا برعنا ... حتى اذا قلنا بصرن السراح
خفقت وكادت ان تطير باعوت ... وكذا الجسوم تنعت بالرواح

قوله ومزا الشرح يعني عند ما قبله الى ان شرح كونه سابقا في الجمع فيه
على المعرف يتبرع عنه ان لا يعرف الشيء بمساويه في الجهل بل اخر وما مزا خبر
واجب بان اخر الشيء وتعريفا او في مزا خبر التزاما بالتصيص على الشرح
مكابقة ليحابكم على جميعها او في لا كبر الا وفي ان لا يعرف مزا الشرح لان اخفاء
المتاخر عن المتقدم لا يعرف بخلاف العكس قوله الرابع تبع في مزا النمع يع
السنوسي في شرح المختصر وفي اخر مزا خبر المذكور نكرهما تفرع ان مزا النمع يع
المتغير بتر ونمع يميزون التبع يي بالدعم وان خير نعم لوكان النمع يع عمر
الجبر ان وان لكان ذكره مميتا وكذا قد مشع يخلابه قول النمع مع وعلى
ثلاثة يي وجه المختصر فيها ان التبع يي اما بمجرد الذاتيات او في ان اول الجر
والثاني اما ان يصح ان يكون مركبا او لا ان اول الرشم والثالث اللفكي
قوله ورشم الجار على الالسنة اشفاكم بياء النسب وزاد الناظم

والبث يزيد بالسين يعني
ليس المتغير عنده
وانما من معرف ان
النوع مع القدر
المتغير او المتغير
تتبع في التغير
الجنس مع النوع
والبث يزيد بالنون
وزاد يا من اخبر
النوع في التغير
النار وعمر
النوع منه
ما قلته وانا
وكزنا الى
ان يكون المعرف
مثله وثنا المعرف
يو الجزء وان
يصدق عليها على
الوجه قبل يصدق
الوجه

بالكسر اعم من المعرف وزد اخص منه كما لا يكون مباينا له بان وان يكون بعض اعم يكون وكذا
ان ما نفا عنه المحدود من الدخول في حده ويكون بعض اخص يكون منعكسا ان جامعا لجميع
افراد المحدود وبالاولى يمتنع ان يكون اعم واخص من وجه لبساط وكذلك وعكسه معا والمباين
اشد فسادا العزو في عمل شيء من الجملة ومباينة ايضاح ذلك ان شاء الله قوله
ومع كامل للاثنين فيهم ... حضور رشم وبعكس عكس ... فمنهم المعرف ثلاثة اقسام وفي الصفيفة
ميز خمسة لان الجزء اقسام وثنا فمر والرشم

ياء النسب نكرا الى آخره المنسم ومنه مطلق الفم وجنس متميز ان ينسب الى
بغير انواعه كما يقال التميزار اما انسانوا في سواى هذا الجنس بنفيه
او معهد انسانية ومعهد فرسية ولا يبقى ما بيد من التكلف احوج اليه
غير النكم قوله المتساسر المتحمر اما بالاراءة اما جامع بينهما في تعريف
التميزار واركاره اعلم انما كان في اخراج غير التميزار من انواع النائب تنبيها
على تركب ماهية التميزار منهما زيادة على الجنسية والتمر ومما ذكر فيما
قبل هذا غير التغرير ومنها المزركة والمتحركة واركانت اخرامما كافية
في اخراج غير التميزار من انواع النائب بقيوده المحذوفة يراد منها بالتمامية
وانه خراج تابع فلا يخرج تخلفه قوله بالمكابغة او التمر المكابغة
ذكر اجزاء الجنس مفصلة كتمييز الانسار بانه الجسم النامي والتمر
ذكر الله جزاء بجملة كتمييز يعبه بالتميزار النائب قوله وزن عبرة بزالة
اي لتزام اي كتمييز يعبه الانسار بالنائب وقلا يتمم حرا قافا قوله لان
اصل لغة المنع ومنه الحذر يز بمعنى بزلك لانه يمنع من الاعزاء ويقال حرت
المرأة على زوجها واحرت اذا امتنعت نفسها من الزينة وحرزوه الله مانع
منها او منع من فعلها بعينها والنعم الى غيرها قال الله تعالى ملك حرزوه الله
بلا تقديم ما قوله وتمم تا قافا به كما جزم انه لا يشكل في تمام الجنس
وجوب الترتيب بان يقدم الجنس عن ارادة التميزار وارسم التامين على الجنس
فصلة او فاصلة وفي شرح المختصر للسنوسي ومنهم من شرط في تمام به الترتيب
بذكر الجنس الاعم فقد ما عدا ذكر الجزء الاخص فاوعكس هذا الترتيب لم يسم عند
هؤلاء حدا تاما بل ناقصا والمشهور كما لزالك من الشراح لما يخرج من قول الزعروة

وسيقع

وسواء ذكرت بيه اجزاء الجنس مفصلة كتمييز الانسار بانه الجسم النامي المتساسر المتحمر
بالاراءة الناطق او بجملة كتمييز يعبه بانه التميزار النائب عمرو بالجملة اخر النائب عمرو المشتمل
على جميع الزائيات بالمكابغة او بالتمتحمر وله عبرة بزالة ابي لتزام وتمم حرا قافا زالحذر
لغة المنع ومنه يمنع غير ارادة المحذوف من الدخول فيه ومنع فاعل من ارادة المحذوف من الخروج
عنه وتمم تا قافا لاشتماله على الزائيات بكما بعدها واشار الى الرسم التام بقوله او الرسم
بالجنس وفاصلة وفاصلة اي الرسم التام عمرو ما ركب من الجنس القريب والفاصلة بحذف ايضا الوسط

ويفيد الاعم لكونه اعرف وجه كونه واجبا اذ وقوعه جوابا اذا وقع قوله السراج والانير مع انه نكرة فان التنكير في شرحه للتعريف وهذا الشاذ انكم بئ ن المنكور من التغاير او من التمييز او تتكرر امع بزايتانه او بعضهما لا يختل بسبب عدم ملاحظة الترتيب وقال الهندي ولا يشترط التغاير بين الشاذ حاصل مع الترتيب وذوقه قول كم وهذا مذهب هذا الثالث بعد تخفيف العلة ضرورة اذ لا يجوز التقاء الساكنين في الشعر الا ضرورة قوله والمراد الخ مقابلة الشاملة اللازمة الزليل عما ذكر قرينة شركه الذي نعكاسه واحترز بالشاملة عن غير الشاملة كتغير الانسان بالطاهر بالعقل وبالملازمة عن غير الملازمة كتغير الانسان بالمتعجب بالعقل فوله ونافي الخبر بفعل بيداغابة البعد اي الموضوع او ذو الخبر الناقص وقوله بفعل اذ فرد ومثل على جواز التغاير بالمفرد وفيه خلاف قال في شرح المختصر ومنهم من شرط التركيب في المخبر عنه بالتغاير بمنزلة لا يعلم بالخاطئ ولا بالفعل المخبر عنه وهو مذهب وجعل ابن سينا ابا دلا المفرد التصورات قليلة رد بانه قولهم ابعد اي بعيد وهم بعد ضرورة وكلما كان الجنس ابعد كان التغاير بالتغاير بالانفعال اذ هل قوله وكل واحد منها بالخبر اذ عرض عام اي فالمتعجب العلة يقرو بالانسان وبالكلام اذ الم اذ بعد عن جنس عمل جليل والباء في النبع له اي الجليل يقرو به وبالعقل وبالعرض الاكتساب

ان الخبر الناقص بفعله وناقص الخبر بفعل او معناه جنس بعيد للام بها وفعلا يعني ان الحد الناقص لا يذكر فيه الجنس القريب بل يكون اما بالعقل وحده كتغاير الانسان بالخاطئ او بالعقل مع الجنس البعيد كتغاير بعد بالجسم الناطق هو سمر جزء الخاتم وناقص التغير بعض الزائيات منه وانما زاد الرسم الناقص بقوله وناقص الرسم بخاصة فقط او نوع جنس ابعد فقد ارتكم يعني ان الرسم الناقص منه ما يكون بالخاصة وحدها مع ما فوقه كانت كتغاير الانسان بالخاطئ والمراد الخاطئ بالقوة او مركبة كتغاير بعد بالمتعجب القادر البليد الشرير الخ يعني ان كمال مجموع منزل الغرار غير الناقص خاصة واحدة وكل واحد منها بانفراده مرض عام او يكون بالجنس البعيد والخاصة كتغاير الانسان بالجسم الخاطئ سمر وانما سمي ناقصا لانه قد تقصر منه بعض ما اشتمل عليه الرسم التام من الزائيات او جميعه وحاصل ما تقدم ان التغاير بالفعل جزء بالخاصة

يصدر به وبالبغل والابل مثلا قوله انهم بر كسبعل وده زمع ومزاسما بعد ايضا انهم ماسر والغضنفر فجاز فيهما اشتراكهما ان كمية في الجمع والشامل لجميع افراده يعني جمر اشتراكهما الاسمية منعا اجيب بان الاسمية منعا ليست وصفا الا لقائلكم بمذهب ان كمية يصح اعتبارها في المعنى قوله جمر ازيشبه الجمع في منزلة الزيد فعله سعد الزيد بجر الغين اي في معناه وبعضهم حمل التمثيل على ذكر جزء ومرجع اي ياتي الجمع وما ذكره الشريف وكلتا الكلمتين يفيد علة للتعميم يلزمه قال الشروحه قوله واما التعريف بالتفسيم فجر تمييز كلاهما اي يدل على ازالمراد بالتفسيم ما ذكره الشراح الا ويجوز ان يراد بالتفسيم ذكر افراد الشيء والجمع وكان يقال مثلا العلم مجر التصور والتصديق او يقال الكلمة مجر الاسم والفعل والحرف ويكون مجر تعريفا بالتشبيه لمن علم الانواع بخواصها وجعل المقسم بمنزلة الانواع في العلم بالجمع فيجوز ان المعرف مجر يتفرع مجر الانواع قوله والجواز التمثيل والتفسيم كلا منهما مجر التعريف بالماهية القراباز فما مثل به مجر التعريف بالقسمة ليس مجر انواع التعريف بشيء بل كمر يوشيخ جربه فما يصلح ان يكون مع قبالة للكثير ان الجمع في المثال المتقدم لما يتفرع مجر القسمة اغنى اغتفاله جاز واما التعريف بالتشبيه بعضهما قال اخل في التعريف بالماهية فيكون رسما قوله وكذا اللبكن يرجع به تبع في مزاالمثال لمر وغيره وفيه نظر لان المتمم بالفتح غير المتمم بالكسر فتدبر انتهى خارج

العقبة واما في الدلالة على معنى ومشير بلبكم واخراشم منه في الدلالة على ذلك المعنى كما يقال الجمع مجر الدهر والعشجر الزنجبار واما التعريف بالمثال ومنه التعريف بالتشبيه بجواز يشبه المعرف بشيء معروف عند السامع لغرض ايضاح المشبه كما يشبه العلم بازاء البصر بمعنى ان العلم مجر انكباع صور المعلوم في البصيرة كما ان راء البصر مجر انكباع صورة المبصر في القوة الباصرة ومنه ذكر جزء ومرجع اي ياتي الجمع كما يقال مثلا العلم كما ذكرنا مجر الوامر تنفع الاشيرة واما التعريف بالقسمة بجر تمييز الجمع عما يشاركه بكثير في التقسيم كما يقال مثلا في تعريف العلم الاعتقاد اما جازم والتلازم الكثير والجازم اما مكابر للواقع او غير مكابر والتلازم البعيد الجهل المركب والمكابر ان ثابت لا يحتمل النقيض او غير ثابت الاول العلم والثاني التقليد فخرج مجر التقسيم ان العلم مجر الاعتقاد الجازم المكابر الثابت والجواز التمثيل والتقسيم كلا منهما مجر التعريف بالماهية فيجوز ان والرسم اشتركا منهما كم وكذا اللبكن يرجع في التقسيم الى التعريف بالماهية فاندفع فليتدبر

ما المعنكفة بمعنى المعتزل المعتكفة بلا ذا قلنا من الفتح بمعنى المعتزل المعتكف
فالمعتمر بالفتح هذا هو المعتكفة بالاوزار لنا كم ارلوا اسعفكم ايضا التعكيف كما بعل
صاحب المختصر لا فرد اجيد في الرسم وبعد الكتاب على افساد المعرفة اشار الى شروحها
بقال

خارج فمعتمر المعرفة عين معتمر المعرفة ولذا قال بعض المحققين التعريف ازالة الاشتراك
التعريف على التعكيف مجاز في ابن مملك لان تصور معنى المعرفة والمعرفة واحد
بليس شيئا ما معنيا ان تصور احدهما مكتسب من تصور الاخر كما في التعاريف المحققة
لا تتحاد معنى التعكيف وتراد هما فاعلمه قوله فالمعتمر بالفتح هذا هو فيه
نكر لان المعتمر بالفتح غير المعتمر بالمعتكفة ان اعتد الازرق هذا جاز بالاوزار ما بعل
كم يتكرر المعرفة فمعتمر هذا غير معتمر ذاك وان تعريفه وان هكم بل تعريف
وتفسير وتعميمة البرمير قبل اعلم ان المجرد حتى يمنع قبل ان يقال الاسلم
ان ابن فسار جيد ان نا يمز ان ذا ابك بمثابة ان يقال الكاتب لا فسلم كتابا نعم
يصح ان يقال ان فسلم ان مزاحر للاصرار ان الجيد ان يعتبر له وان الناكم بعل
ان غير ذا لان مزاده هذا وكذا مزاده بغلاة اللبكم قلوفيل الا فسلمان
جيد ان نا يمز فاريد ان مزا مز لوله لغة او البعل ما دل على حدث فقتر ير بمعين
واريد ان مزا مفهومه اصطلاحا كان تغريفا للبكتيا وعلمه فاما قال المنع البدي
يرمع المجرد نقل او وجوده استعمال ابن ان اكملا والتعريف على البكتيا مجاز في
ابن فملاح كما تقدم **قسم على الاول** لم يعتبروا العرف العام
في المعرفة بان قبلا يعرف بدلا وحرفا وان مع غيره لانه ليس ذاتيا يعتمل به
ما يعتمل بالجنس ابن ان يملاح عمل جزء الماهية وليس تحتها يعتمل به فما يعتل بالخاصة
من تعريف المعرفة عرفت ما سواه وكذا لم يعتبروا تركيب الخاصة مع الفصل في نحو الكوفي
خارجة عن الماهية لان تعريف ابن كملاح عمل الزاتي والتمييز حاصل بالفصل والخاصة
ايضا وكما ان كلام جماعة من المناطقة ان التعريف بالعرض مع الفصل كقولنا
في ابن فسار مز الماشي الناكم او الفصل مع الخاصة كقولنا مز الناكم الضاحك
من الجنس الناطق ومفهوم كلام الخزرجي في الكشف انما من الرسم الناقص والتعريف

بالعرف العام مع انها مقيدة بيتم نافر عن فوا انكر اهملا لو التلازم اكثر
التعاريف المستعملة رشوع لما نقله في شرح المغاير عن شمس الغزالي
من ان الاجتماع على الغير والفضل يتعسر في اكثر الاشياء وتقل المحكمات
عن المتزلزل في الشروع فانه هذا هو الذي لا يعلمها الا الله هو الجميع
بها من جميع الجهات والمكلوب في مقرية المغاير الشرعية وغيرها المغاير
ما يجيء منها من حيث الجملة على ما نبينا ركنا في بعض حفاظنا قال بعض حذاق
المتكلمين ومنزا المغتر كثيرا ما يقع من حكماء المتغير مير يكون فهم التنبيه
على ما يقع به التمييز ولو بادنى خاصية يتغن عن عليهم المتاخرون ولا اعتقاد
انهم يأتون بالمغاير التي تشتمل على جميع الزائيات وهم لا يقصرون ذلك
لانه لا يعلم هذا هو الا شياء الا الله تعالى وفراشا ركنا ابن ابينا في
رفع الحجاب قول كنج وشرحه كل ج قوله مكررا او ما نعا بمعنى اراده
بالمنع والدفع كما مر بالمنع وسيأتي في معنى الشرط التنبيه على ان التفسير
مرجاب اللازم بمعنى من قبيل المجاز لا الصيغة قوله فلا يكون المنع اعم
ج كما مر انه اذا امتنع ان يكون اعم وان يكون اخص ارتفع ان يكون اعم من وجه
اخص من وجه بمرجاب اخر وكتبه يعقوب الانساري ب نيتم ليس اداة النكرة والعكس
ج قوله اي كلما وجد الخمر هذا بعد ان يقول كلما وجد المعرف وجد
المعرف ليشمل ما اذا كان هذا وما اذا كان ركنا وكذا يقال فيما بعده
قوله ومبنى الفصل هو عبد الرحمن رفيق اخر من عبر الغبار ر عفر
البرير انشا بعير كان اقامة المعقول نشا ركنا به الفقير كثير العلم والمال
والانفعال من اليب تلك من زته الكرماني والتقتزاني له شرح على مختصر
ابن الحاجب ابن هلال والمزاني ورسالة في المنكبر ما ت منجور نا صنعة
سنة ومنها فائدة قوله بالكسر المشتهر وتبع الفضل على منزا التفسير
المروي سعد البرير والقبلال الحجاج شرح جمع الجوامع بيتم ارعاد كراه الشرع خالف

لمنزا التلازم في الثبوت اي كلما وجد الخمر وجد المخمورة اذ لو كان اعم لم يلزم من وجوده وجود
الاخص وبذلك يلزم ان لا يدخل فيه شيء من مفهوم افراد المخمورة فيكون مانعا وبانتفاع كونه
اخص تكون منعكسا والمراد بالدفع كما مر عكس المراد بالاكراه وبمنزا الفضل بالعكس
المشتهر

سيتأتى له مزاد العكس على هذا التقسيم لم يزد ابن هشام اللمع الا
ان يقال انما منع على قول ابن معزور مزاد الفضية تعكس كتقسمها
اذ اكان المجرور فساديا وقاس على قول المجوز مزاد الكلية لانها تعكس ان
جزوية ان العكس منوعا كان على وجه اللزوم قوله وبسره ابن الحاجب
منع الفضية المجعل ابو عمر عثمان بن الحاجب صاحب المختصر بن العجيبين
وغيرهما توفي سنة سبع وتسعين وستمائة وتبعه على هذا التقسيم
الفكهي والسنوسي وما بسره به من العكس لان لما فسره به العضد
بانه عكس نقيضه المواب وانما لغة فيهما انما خرج العبارة بقطع
والا فهما انما عند الناقل واجزكما ذكر النزالي وفراره مما لا يكون الخبر
اخص وكلا التقسيم بن بفتح فيه واغتر في العضد تقسيم ابن الحاجب هذا
بانه تقسيم للشيء لما زاد له بيان بفهومه وحقيقته لانه على
نقيض المفهوم وعكس النقيض على ما سيأتي فتبديل كل من كم في الفضية
بنقيضه الاخر مع بقاء الجزء والكيف قوله للغة ان العكس
فيهما مكمل التبديل والتحويل قوله وللغز ايضا ان عرف المخاطب
وحقيقته تبديل كم في الفضية مع بقاء الكيف والكم مزفا وكذبا
قوله كما ذكره المجعل احمد بن محمد بن احمد بن عبد الجليل السجلماسي
بالمهملة ثم المعجمة الفقيه النحوي وكان يقول وهو لا يقبل انهما واحد
بكر بغير رجل اضربه وجعله يوقف كراسة فاقتله بزنة ما زاد كان يغلب
عليه الملل وقلة الاقراء وغرض عليه انهما فامتنع منه توفي
سنة اربع وستين وسبعمائة وفر اغتر في الفاز قوله تقسيم العضد
مواب للغز بان مزاد استبدل بان العزيز ايضا يقع في جملة والمزي
عكس الخبر ولا يتأتى توجيه العزيز لانه لا يكون ابن في قضية ومزاد من
النام تغيرت فيه وان انكره تلميذه العباد قوله وان خالفه ابن
هشام تبع المجعل في هذا المواب سعد الدين في حواشي العضد واغتر هذا الشيخ

وتقسيم العضد مواب في المهمل والعكس للغة وللغز ايضا كما ذكره المحلي حيث يقال
كل فساد ناهي وبالعكس وكل فساد رهيوا زوان عكس وان خالفه ابن هشام

وزعم انه من ابواب الاصطلاح ايضا لان كل من الكلية الموجبة اذا استويا
مع ان تعكس كنفسها وهو وعلوه ان العكس من العكس ان اصطلاحي وقد
تقرر انه زائد واعلى انه فيه بقوله تبديل على وجه اللزوم بحيث لا
يتغير ما ذاك دوره وشيا في التصريح بعزله الزيادة لهذا الشرح ان شاء
الله فقوله باعتبارين هو ابه باعتبارات كما يشمل عنده كلام اللغات
حيث صرح بان العكس قد يطلق على الابتداء بآخر الشيء من كلمة او حرف
ثم ما يليه الى اوله ومنه النوع المسمى بقلب الكلام في البديع وقد يطلق
على تبديل كل من جزئي القضية مع بقاء الكيف والكم صادقا او كاذبا وهذا هو
بالعكس العرفي وقد يطلق على تبديل كل من جزئي القضية على وجه يجمع وهذا هو
المسمى في المنطق بالعكس المستوي وقد يطلق التلازم السلبي في الانتفاء
كالطرد لتلازمهما في الثبوت وهذا هو المسمى في القياس ان هو المسمى بالطرد
والعكس من العلة والحكم اذا علمت هذا فقوله انجر الطرد المنعكس
ان يقع فيه المعنى ان وان لانه غير مراد ولا العرفي والمنطقي لان الموضوع
فيها القضية والعلة ليست بقضية فتعين الاخير وهو ما هو ابن الحاجب وهو
العرف فقوله بمعنى عكس العلة المقابل للطرد [illegible] عليه الاصوليون
وقد ذكروا ذلك في مبحث القياس ومعنى الطرد عندهم كلما وجدت
العلة وجد الحكم والعكس كلما انتفت العلة انتفى [illegible] العكس هنا
بما يسري به في العلة لان انتفا والمعرف بالعلة انسب لا من ثلاثة امور احدها
ان العلة في اصطلاح ان هو ليس بمعنى المعرف لانها علامة على الحكم
فلا اشكال في علامة على حرمة المسكر والثاني ان المعرف مفرد والثالث
ان الوصفين لا يجتمعان في القضية اذ لا تبقى القضية [illegible] ولا اجتمعا في العلة
وهذا معنى ما اشار اليه الشرح بقوله لان العلة عندهم فقوله ان ردهم بقية

قوله من الثلاثة الموجبة لا تنعكس كنفسها وتقسيم ابن الحاجب اياها نوعا من اللغة فقط قال ان يطلق على الاول والاخير [illegible] ان معنى اجتماع من [illegible] ابن الحاجب وتقسيم [illegible] واعلم ان عليه اللغات [illegible] وعلى ان العكس يطلق باعتبارين بمعنى عكس العلة المقابل للطرد وبمعنى عكس القضية اللازم لها وبالاعتبار [illegible] اولى [illegible] ابن الحاجب وتقول [illegible] لان العلة عندهم بمعنى المعرف وهو من قبيل المفرد [illegible]

انفراد

بطلان القضية ولان الوصفين لا يرتبان للعلة لا للقضية اذ لا يقال الطرد في القضية
والمنعكسة وقد علمت مما قررناه انه يلزم من الاطراد المنع ومن الانعكاس الجمع وبذا
قد يفسرونهما بهما تجوزا كما قال ابو العباس [illegible] شرطه الجميع العكس الاطراد الجمع
والمنع فهما اي المراد هنا الذي يعبر بالجمهور والعكس في ذلك من الجمهور ولا يخفى ما في
كلامه من اللف والنشر المرتب بما ليه واشار بقوله والعكس في ذلك من الجمهور الى ردهم بقية
الفرادي

الفراء سيبعد ان ذلك ابو علي التميمي في التذكرة فقوله حيث يسر
ابن كرامة قال البيوسي كذا قد يعني ان معنى الاكراه كلما اتبع اثبتي
الجزوة ومنزامنوا الجمع والانعكاس ان يكون كلما انتفى الجزوة انتفى
الجزوة ومنزامنوا المنع ومعركلام قوله اعلم ان الاكراه منزالتلازم في
الثبوت كما في الاكراه العلة فيتكون العكس منزالتلازم في الانتفاء قوله
اعتق غيم واحد حاصل منزالاعتاق ان في قولهم مكره يزال على انه من الزيادة مع
انه غيم موجود في اللغة لقول العرب يقولون كره قد فزمنا به ولا يقولون
فانكره ولا باكره ان يوقع له بمكاره بل من فعله وحيث
كان الكره غيم موجود في اللغة يكون ما اخذ منه ومن مكره غيم موجود
ايضا والتاج منزقول الصحاح ان فعله الشر وعلى هذا يكون ان الاعتراض
عليه بمزقول الزمخشري انه وهم تبعه فيه غيره مما انه ماخوذ من
معنى الزيادة ان قال وبيه مر وما قال وليس بكاسر والكلام انه ماخوذ من
الكره الشاق وليس ما منا منه ان لا نعد ان ازيد له لوضعها الحد
بالكلام لانه يمنع لذا بالمكره ان ثم له ليوضع بكونه مكروها قوله
فاستعير لها الاكراه اي على كره والاستعارة بالكناية والتخييلية لغرض
ذكر المشبه به والاتيان بما منزمر لوازمه ويحتمل ان تكون الاستعارة اصلية بان يشبه

حيث يسر الاكراه بالجمع والانعكاس بالمنع والمناسبة

مكنة على المكملاحه ايضا لا كنه على المشهور انكم ولا مشاحة في الاصطلاح تنبيه
اعتق غير واحد كذلك في الزيد العمائي وتبعه بعض الشراح تعسر منم بالمكره بقول سيبويه
يقولون كره قد يذهب ولا يقولون رجل منا مكره ولا باكره وبقول الصحاح ان الكره لغة
رديئة ومنزاعتق اعتق غيم صحيح اذ ليم فان سيبويه ما ذكر منزالكره بمعنى الزيد بان يقال
فانا منه بل المكره منا ماخوذ من مر فزهم الكره الشاق بمعنى اتعلاج ثم والكره الشاق وتتابع
كان التغريق الزمه لا يخرج وكذا الغامرة التي لا تخرج شبهنا بالعير التي لا يتفكم
جزيئا فاستعير لها الاكراه ثم شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية او ماخوذ من الكره
الامر او استفعال كما في الفائق سر منحقيقة لغوية

وجوازه كلها عبارة عن جميع البيان وإن كان الحوالة بها تعارفا جرى الخطاب في جميع الأحوال إلى استيعاب لفظ الكل حقيقة وجرت الاستعارة في الفروع تبعية ثم شاع ذلك حتى عاد حقيقة عرفية ثم قد يقع متكررا فيما للأصل أصلا قوله ومعناه أنهم إن لا يجوز فيه مجاز فيه بخلاف الأول قوله لأنه أجل ليس على ما به كما تقدم التنبيه عليه قوله ويكون الأخ بمعنى يتوهم أن يوضع لها إلى آخره وإن كان بالنظر فما مر كذلك فيفاد من إذا إلى التصيير على أحد المعاني قوله فارتكبت فريضة جاز أن يراد على فريضة المجاز ويتزيد على الفريضة في تقع بيان الكمال التي سيرد ويجوز بيان الدرهم بالنيف سبعة وتقع بيان البيان على الفريضة الحقيقية التي هي فريضة المجاز يكتب مثلا فيقول مرحما يكتب أو يضحك قوله وأيضا فريضة المجاز يكتب أصل هذا الفعل لغة وتبعه هذا الشرح كأنه أشار بهذا إلى تمييز الفريضة الأولى أن مثلية في المجاز عن الفريضة الثانية المسيئة للمراد فكأنه يقول الفريضة التي تستعمل في التعاريف لا يجوز أن تكون واهمة بل المفروضة من النوع بيان الإيضاح فلا تنافي بعد أن يتبادر إلى الذهن ليلا يسبق الوهم إلى خلاف المراد فلا يتوهم من هذا أن الفريضة لا تكون إلا بكمية بل كل منهما يكون بكميا وحاليا فالمشتركة النوضوح فقع

قول ظهر وله بما يجوز ويجوز أن لا يجوز بمجوز قوله

والمعرف بحرف لا يعد السابع فيما سواه عندنا بكيف يتصور كونه أحق مما أخبر عنه **قلت** مما وإن استويا في العمل عندك فيكون الإطلاق على أحدهما المغاب والوضوح الذي فيه أشد ويكون الآخر بحيث يتوصل إلى رفع بيانه بأدنى تكرير ومثال المساوي في المغاب كتقع بيان الزوج بما ليس بفرد وعكسه ومن أبان المنبئة عن استوائهما عنده وأما من يرى أن الزوج مفرد نظرا إلى تفسيره إلى منتسل ويشير فيهم إلى أن قوله المفرد بما ليس بزوج وقوله ولا يجوز بيان فريضة بما يغيرها هذا الشرط الرابع أن يجب في كل مقدر أن لا يرتكب فيه المجاز بلا كثير فريضة تغير المراد منه كتقع بيان الكمال بأنه هلالة ذو سجود ولا احترام وسلام وكتقع بيان البليد بالمجامر فارتكبت في فريضة جاز فعال الشعر فارفيل المجاز لا يكون الدرع فريضة لكن نعم فاخرة له في تقع بيعه إن فهم عرفا بأنه اللبعة المستعملة في غيره فلو وضع له درع فريضة تصرفه عما وضع له قلنا مؤلة يكون الدرع فريضة دالة على أن البقعة لم يستعمل فيما وضع له وميز غيره الفريضة الدالة على تغيير المراد هـ وأيضا في بيانه المجاز من حيث متوفر تكون

من استعمال الاسم غير في الاعم فيه نكرة انما موز اكملا واعرابه للبكيين
على الاخر الزم بينا بنيه بني نحو اكملوا المحذوف على الضم بالرسم ولم يبق
بقاء كلام انهم ليس بعراب وانما كان ذلك خاصا بالرسوم لان الزاي
لا يكتب فبقيه على كله بقاء ومن حرر الشراز ينبه على هكذا هم الضم الا ان
يقال اتكل على فاهمهم بعد وذلك من المنزلة المتغيرة ثم الرز واما ان يكون وقعا
ويسمى كما مر ايضا ومتوقف الشيء وعلى ما يتوقف عليه بلا واسطة
كالمثل التي اقربها او مكنيا ويسمى ايضا منفرا ومتوقف الشيء وعلى ما
يتوقف عليه بواسطة او اكثر كما يقال الاثنان اول عدد وينقسم بتساوي
والمتساويان الشيئان الغير المتباعدين والشيئان الاثنان والمكنى واركان
في البناء واعني من المصرح والمصرح باشتراك المكنى فقوله مثلا زاد لبكة
مثلا ليدخل نحو انميرا في تعريف اذ بيض واذا منع ذلك لان المقصود من
التعريف التباين واذا بجاز في لبكة المبهمة بينا بيد بل وكانت ثم في بينة مع
المشترك تبين المراد منه كان يقال في تعريف اذ بيض انميرا المبهر والبصر
وكان يقال في تعريف النقر الغير الى النصار جاز كما قال الفراء فيما
على ما للغراء في المجاز بان المقصود التباين وفرعهما

منهما متغرقا على الاخر ومتاخرا عنه كتعريف العلم بانه مع بقاء المعلوم مع توقف تصور المعلوم على
العلم وكذكر اخر المتعلقا بيشركا لابوله والبنوة في تعريف اذ خروكتعريف الشمس بانه كوكب نهار مع
كور الشعشعة فاخوذ له في تعريف النهار لانه ان مر المنزلة تكلع فيه الشمس بزوال بعود وذكر الفراء ان
المنع من مر المشير على سبيل اللزوم بل يختلف بحسب المخاطب جاز كما في النهار ويجعل الشمس
هم ان يقال لا مر المكوكب المضيء نهارا واركان يعرف الشمس ويجعل النهار هم ان يقال لا مر الذي
تكلع فيه الشمس بزوال بقولان هل في مر النباب ان يرجع الى السامع ما يحمله بما يعلمه ورد
عند المحققين حاضر بالرسوم والنقيات اللبكية كما حققه العباد وغيرهم بما اورده الشيخ يحيى
الشاوي على كلام الفراء من ان المعرف يجب ان يكون معينا في نفسه مع قطع النظر عن المخاطب
والا كانت معرفته متوقفة على غيره وارد لانه مبني على ان ذلك في التعريف المحقيقي وليس كذلك
وقوله ولا مشتركا من الفريقة هذا مشكل سادس ان لم يمنع في التعريف دخول المجاز فيه
وان كان في فريقته كذلك يمنع فيه المشترك في فريقة تغير المراد منه كذكر العين في تعريف النقرة

قوله لكم ان تدخل الاحكام قال الشراح المراد بالاحكام منا العوارض
غير خفي من قوله المراد كون الاسم منا نعا غير ثم اراد به وسمي كونه
منعوتا اذا دل على النسبة او غيرها مما يسرب الحكم وذلك بان
يتوهم صيغة وهو له حقيقة في الغير ثم المذكور به ثم ان العوارض
التي تعرض للصيغة تكون اغراضا علامة كرفع الفاعل ونصب المفعول
وتكون علامة كتكون الفاعل اذا دل عليه ان يتصل بفعله وكون المفعول الاصل
فيه ان ينفصل وعلل ان خير يريد الشراح اذا نسب به السرد الى العوارض
العامة منعوا النعت بها واما مة لم يمنعوا النعت بها حيث تكون
شاملة للازمة فيرد ح اي مزوبر فلا منعوا النعت بها من الجوامد وسهل
الشكاكا وبشر اجازوا النعت بها انكر اهمالا في قوله ومؤشا بع مع
بزالك السيرج بعبارة المكمل في بحث ايراد المسند اليه مذكورا فقوله
اما ان قلت ان مزوبر الاحكام الخاصة اي التي منعتم ادخالها النعت بها
وبشر اجيزبه واهل الشراح والجواب للفاضل ابن ان مراد الشراح تتميم كلامه
قوله وبها ذكر ايضا عمرو كزيد بالنصب انكر مزاحم ان النصب
من عوارض الالفاظ لا من عوارض المفهوم الذي هو محل النعت بقاي وذلك
ان الفاعل مثلا وضع في النحو ليعتبر المعنى والجوامد ليست الوضع
المفاد ان ذكر ليعتبر الهيئة بعد الامور كلها جزء من المسمى بخلاف النصب
فليس بعد المثابة لم يعتبر في مفهومه كما يذكر من كلامهم بل ان يعم
اعتبار زيادة اخلال في المفهوم وليس شيء من اللوازم البينة بعد المفهوم اذ لا
يلزم من تغير الامور المعتبرة في مفهومه تغير النصب بالتغيير النصب من

عوارض
للعوارض

قوله اي مزوبر الاحكام الخاصة بالمحكوم عليه وبشر اجيز النعت بها من الجوامد قلت
الجوامد التي يصح النعت بها هي التي عرف السامع تبوتها المعلمية وتميز المعلمية عندها
بما قبلا تذكر له في النعت بها من حيث الحكم بها على المعنى واحتيج الى تصور ما قبلها بل يميز
عندها بما بخلاف الاحكام فانه لا يحتاج في تبوتها الا بعد تصور المحكوم عليه بدونها مثلا من
عرف المزوبر ما ثم وتميز عنده وسال عما يميز الفاعل منها علم ان زيد قد الفاعل بانه اسم
مرفوع يعقل وقوع عليه او بها ربخبر الا ومرسع ان كل فاعل مرفوع واحتاج الى تصور الفاعل
لينكر به بدون مرفوعا لم يصح

الامر فلان الضارب مثلا مع قوله زيدا ضربا مفعول به يقتضي النصب على الامر
الثابت للضارب فيلزم ان يقع تقييد به لانا نقول لا يلزم من كون الشيء
ثابتا للشيء وكونه شرط الشروع وحسنه التقييد به ان يكون ما الثاني به
قال قيل اي بين شرط النصب وشرط كونه بفعلة فلنا الفرق بينهما ما
بين النصب والنون فان كونه بفعلة من الامور المعنوية المعقولة التي لا
تختلف عما نحن بصدده باختلاف اللغات بخلاف الافكار الامر فقضيات
الاوضاع تختلف باختلاف النصب فانه من الامور الوضعية التي من جملة
كيفية التلفظ بالكلمة فلا يلزم من حسنه التقييد به بالفعلة ان يكون فعلا
داخلة في مفهوم الحال حتى يستدل بالنصب ان يستوي كذلك فلا فيه قوله
سواء فمركز ذهاب في امر التقييد به اولا لانه المعلوم بتصور المعرف
ليثبت له الحكم او ينفي عنه فلو جعل الحكم جزء امر المعرف لم يكن
متصورا الا بعد الحكم عليه به والفرض ان الحكم عليه به موقوف على تصور
جميع اجزاء المحكوم على الشيء انما يتوقف على تصوره بوجه ما
وفرع على ذكر بعض اجزاء التقييد به قال الجواب ان الحكم يتوقف
على التصور بوجه ما اذا لم يكن المحكوم به جزء امر التقييد به المحمول
تصوره اما اذا كان جزء امنه فلا لان مفهوم المعرف ان يصور
المعرف للمخاطب ليحكم عليه متصورا بوجه اكمل فاذا دخل في التقييد به
الحكم فلا يتصور بذلك الوجه الا بعد الحكم عليه بالامر
للزوم الدور بالنظر الى غرضه ولو سلم بتصور الشيء معرفا به ومحكوما به
قلنا فغاير فيهما ان ذكره مع قيد به يقتضي انه سيق للتفسير والتقرير
وذكره محكوما به يقتضي انه سيق للتصديق وان خبار

قع بعد له بانه
ان ضمير الم يرجع
ع لانه ان يعلم

عليه بالرفع حتى يتصور له ان يتصور اجزاء وقع بعد التقييد منها انه من فروع
يلزم الدور وبما ذكر فيما بعد ذكر ابن فلان للنصب في تقييد الحال والله اعلم وكتب
قوله اذا تدخل ان حكاه في الدور وانه ان يمتنع سواء فمركز به جزء امر التقييد به اولا
ومركز ذلك خلافا للبعض الشراح لانها ان لم تكن جزءا منه كانت

عن الحكم في متنا بقياه في قوله جشوا معسرا ان والمعشوق التغريق لا يجوز
كما اشار اليه شيخ الاسلام عند في كتبه نعم يجوز ذكر الحكم قبله اذا احتمل
تصور المحكوم عليه بوجه ما وكذا ان ذكر معه ما يعلم فان شيخنا شيخ الاسلام
منزا كلامه اذا اريد بالوصف المذكور اثناء التغريق الحكم على المجموع واما اذا
اخذ من حيث انه حكم بل من حيث انه خاصة كالنصب للفاعل فلا يلزم ح
شيء مما ذكر قبل الشيخ والواجب له اعتبار ما ذكر وبهذا يجاب عن قول ابن مالك
انما الوصف بفضلة فتأمله مع ما تقدم قوله لهم ولا يجوز في المجرور
ذكر ما فيه تصريح بان المراد بالمجرور هنا ما مر مما لا تاويل فيه كما في البيت
قبل بل يتفق على حضورهما وذلك حيث فاعلما بالرسوم قوله بل لا تك
فيه اشارة الى ان الاولى ان على كلهم بان الشرط لا عمل له قوله لان المركب
من الجنس ومن الوصف يغلب فيما فقد اذا قيل لك مثلا ما الفرس
وابن فساء فتقول الخير ان الناطق والعامل فيهما حرف الا اذ انه اختلف
العبارة وابن فعل الا فساء من الخير ان الناطق والفرس من الخير ان
العامل قوله ابن ضبطها بالفتح لا غير قوله وقول من قال الاشارة
بهذا الكلام للرد على عبد الحكيم وفيه ان حيث حملا الكلام كلهم على
منازع انه لا يقبله والتغيير فالاشارة الترتيب للعمل في قوله
والاحسن ان تترسم الواو وكلام المغني تعيينها وانكر ان تكون واو التقسيم
واول ما ورد منها وابن فالد العلامة بالعد ابن زين العابدين عن ابيه
على المحلي ان النكرة يفتقر تغييرا وفي تقسيم الكلي الى جزئيه ياتي
والمراد في تقسيم الكل الى اجزائه فال بغضهم وهذا من الحق باغرفه

نسخة مصححة

الاضبط فيجوز ذكرا وفي الرسم بخلاف المغني فان النوع الواجب يستحيل ان يكون له بمثلا على البدل
بخلاف اقسامه وقول من قال ان التقسيم يشوش في كل من المجرور والرسوم غير صحيح ولهذا فالوا لا
يكرر يكون للشيء والواجب حذرا مما ذكر ابن اذا كان التغاير بينهما بالاجمال والتفصيل كما في الافتقار
بانه الخبر ان الناطق هو وبانه الجسم الناطق المتعلم بالاول انه الناطق واما الرسم فلكونه
بالخاصة والشيء الواجب فيذكر له صفات وعوارض تختص به جاز ان تذكر في تعريفه خاصتان
تترسم بينهما او الواو للتقسيم حيث يكون مجموعهما شاملا وكل واحد بانفراده مما غير شامل
كما يقال في تعريف الانسان هو الخبر ان الناطق والضحوك وابن حسن ان تترسم الواو وكما

قوله مكلفا الخ قال شيخنا سيبويه الكلب انه اذا وقعت في حيز النفي جاز ذكر معمول التمييز مكلفا قوله هذا للدهر يا فتى الخ المثل الدهر كتمر بالميم يملأ او خاصة على التمييز ومنه ان يقال في العشر منوا بالمحبة والمحبة الميم كمدة والمثل الفتى يكون معنويا ولقبيا بالمعنوي كنعم يا الشيخ وبسا وبيد في الجامد او بابه وزرا وبابه عم او بابه خير والتقبيح كاستعمال ابن لقباك الخ يبقى في التمييز والتي يبقى منها الكثير وكما يحتمل وان تكلا بالمجاز والمشتمل بلا فرينة قوله العشر منه فيه اشارة الى ان في عشر اخر على ان من زائدة وهي فلا وكم يريد المنازعة فيه او احدا ربما رفع بعد اخر ربما عليه او نسبه وذكر الربما رفعة تكلم بالنسبة وليس كذلك بل هما سيان وقد نقل فزوره كلاهما كلمة بانكمزه قوله والمحرر وهي فيه المحذوف الى قوله ح بمنزلة نفاثر بنفثر في منه مسورة مبقوم او فوزجره فاذا قيل فسلم ان التمييز الى الخ هو معرف للانتساب كان ذلك بمنزلة ان يقال للكاتب فسلم كتابتك ولو رفع ان يشتمل على الزوج الزوز اذا ينزل على تميز شيء بشيء يترفع على تمور الكلام وتصور انما يكون بالتغيير فلو ترفع على الذليل للزوج الزوز

باب في الفضايا واحكامها

قال ابن هشام الكلبي وقد يحمل ما في التغيير والله اعلم تنبيه لا يكتسب المعرفة بالنكرة ولا يكتسب النكرة بالمعرفة انما يتميز عليه وانما يغير من عليه بازيه هذا للدهر يا اوغاديا او رجلا او بعارا بعده اخر اعتبر منه ذو الى الزمان يكتب به التغيير وبشيء شيء لغيره او انتقاء به عند والمحرر وهي فيه المحذوف وانما غايرها باعتبار التعجيل كما مر اذا اريد اعادة انما عيبة افا اذا قيل الافساد حيوان ناهيك وازيد الاخبار بان له معنوية لغة اوشى فما فرخ عن كونه حرا اضمار حكما يبقى ويكتب عليه الذليل ذو ليلة التغير اهله لغة اوشى فما قابل المعنى الواحد له امتبارا وارو والله اعلم

باب في الفضايا واحكامها

في الامر الثالث من الامور الاربعة التي اشتمل عليها التغيير وهي الفضايا جمع فضية كهدايا جمع هدية

قال الفنجري ما احتمل الصدق والكذب كقول القائل زيد عالم بالكذب بل الصدق والكذب فهو على سبيل منع الخلو لا الجمع والصدق فيه بحسب الواقع والكذب بحسب اعتقاد المتكلم وانما خرج احتمال تعقل تغيير وقوله

قال الشريف في شرح المفتاح جميعه وانما قوله المخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مراده منه ان الكذب مدلول اللفظة المخبر كالصدق بل مراده منه ان العقل لا يمنع ان يكون مدلول اللفظة المخبر ثابتا بحسب الواقع تارة وغير ثابت اخرى من حيث العقل وبه يندفع ان نسبة الصدق والكذب الى الخبر واحدة كما قيل شيئنا في غير هذا الموضع من حيث العقل فكذا احتمال المخبر لانه اعم في اعتبار المخبر عن غيره من المركبات الانشائية والتغييرية بل كل ما عدا المخبر يحتمل المخبر فقوله بقرينة ما قدره من التقسيم التقسيم الى قوله والكذب اما كلية او خبر وليس فيه تعرض بالمركب بل التركيب فيه تفسير وحينئذ كان الاولى كذلك بكتبة بدل المخبر عمل المحتمل والمعنى ان الدال على التركيب في الجملتين فانه مفعول عند من ان المخبر وغيره لما ذكرته انفا ما في المركب قوله وبه ان المركب ان قلا يفرق لكنه ابعد من مركب قوله تغييريا المركب التغييري من ان يكون ذلك المخبر وغير الدال وعليه يذكر الاظهر معه تكرار قال الاولى ان يقول بدله او غير تغييري كتركيب المخبر مع فعل او مع اسم قوله غير اشغوفا مثله قوله تعلق به اشرح في عمرو في امرؤ فانه يستلزم انا نقيم لزالك وكذا قوله افعل كذا فانه يستلزم انا محتاج اليه قوله بان يرفع الشيء ان بما مر ثابتا له ان وعليه فيستفاد المركب

وقوله احتمل الصدق مخرج للمركب الانشائي تغييريا كان غير او انشائيا كاعلم زيدا وقولي ايضا للانشاء اتى فان مدلول ان مثلا تحتمل الصدق والكذب لزاما وقد تحتمله لا فيخرج عنها غير اشغوفا مثلا فانه يحتمل من حيث مفهوم الكلب مدلول كذبا لكنه يستلزم بحسب الواقع نسبة خبرية محتملة للصدق والكذب وسر انه عكسنا وكذا النسبة التغييرية غير زيد العالم فانها من حيث هي هي لا تحتمل الصدق والكذب لا كنها باعتبار اشارتها الى نسبة خبرية تقبلها لان المتبادر انه بان يرفع الشيء ان بما مر ثابت له وكذا يقال في الانشائية اذ لا يخفى الشيء

الاسناد مشتركا بين لفظ ومعنى الاعتبار يشمل النسبة الانشائية والنافية للعروض والكذب ولفظ خارج عن مفهوم ما ولذلك زاد في التعريف قوله لذاته ويشمل التعريف المركب تعقيبا كقولك زيد وقد يقوم فيقوم قائم ضمير المستتر في حكم المذكور وقد تقدم القضية كلما كان الواقعة بعد نعم

المتقدم زيد عالم قوله اذ لم يكن مشتركا بين ما يشمل المركب اي لزيد غلام فقوله كالواقعة بعد نعم وبل اي التي يراد بعليهما كلا الاستدراك على ما قبل النفي فقط نحو ما زيد عالما بل جاهلا ومن ثم قيل لا يستقيم نعم وبل ليستا فضيتين وقد مر ان كلمة وابرعة مرور من التصوير الى ان نعم وبل فضيتان بناء منهم على ان اشتراكهما التركيب في الكلام قوله كما قيل اشار به للرد على الشيخ اليوسي في حواشي المختصر فانه جعل الخبر مرسلة مما فكر بكذب لقبله ومتوهما من كلام قزوله ايضا والخبر الاقتران كذلك فانسلاخ الخبر على قاعدة الشرائعة فيكم لا مشتركة خلافا لليوسي فما يحتمل العروض والكذب كقولنا الخبر مقترن بشيء معروض بالخبر فيما زيد وما يحتملهما لذاته وتعبير مزفه نكرة الخارج من غير تخبر من يستحيل عليه الكذب او تكرار يخصوص الحادثة نحو الواحد نصف الاثنين او الاربعة زوج او تعبير كذبه نكرا الى المخبر به والخبر عنه ما مر مفكوع بكذب منكرا الى المخبر به والخبر عنه ما مر مفكوع بكذب نكرا الى المخبر به اذ لم يرد شرعا ولا عرفا اخبر به مسيلمة والرجال الكذبة وخبر مرور مسيلمة الرسالة والرجال الى الوهمية مفكوع بكذب يخصوص الحادثة قوله القضية العقلية او المجموع العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم ومن التعلق بالقضية خفيفة واثقلت على الغلبة كثرة مجاز لزيادة عليهما كما اختاره السيد وقيل الاكثر القضية العقلية والتقييد بالخفيفة والمجاز قوله اذ في الترديد بين التشبيه فلا يقال لم لا يشمله اذ معنوي واحد معنوي محتمل له والتعبير بالمعروض العلم قابل لمقابل العروض فما مر الكذب

الحادثة الفيام البرهان فيكم على كذبه بذاته اي لذات الخبر وذلك يخصوص الخبر بالكثير كما قيل اذ لو اخبر مسيلمة بقيام زيد لم يفكع بكذبه ومن الانسلاخ كلما يحتمل العروض والكذب بالنكم الى المخبر ذات الخبر اي بحقيقته ومن اثباتات شيء لشيء ولذلك شملها التعريف بقوله ما احتمل فيتبدا وتقدير ما ليشمل القضية العقلية وقوله العروض به هزء الزاور ومفكوع بها اي العروض والكذب بدليل قوله احتمل عمرو تقييم الخ اي والبرد اذ احتمال لا يستعمل الا في التردد بين

قيل التعريف يشمل التعريف انه ايضا يحترز به فكم بحترزه يخرج عن تعقيبه يخرج بالنكرة الى المخبر عنه بالخبر الى المخبر به والخبر رسالة يخرجان الحادثة والانسلاخ الكذب عليهم او بالنكرة الى الحادثة يخصوص الحادثة نحو الواحد نصف الاثنين وكذا فكم بكذبه يخرج عن تعقيبه يخصوص الحادثة نحو الواحد ربع اثنين وخبر مسيلمة بانه نبي والرجال بانه. الالهية بانه مفكوع بكذبه يخصوص

قوله او الحكم الخ وعليه بتسميتهما بذلك من تسمية الشيء باسم جزئه بالفتحة
بعيلة من الفعداء او الحكم بمعنى ما يعقل به لانها مفهم بها بثبوت النسبة بين
كثيرين قوله وبيتمي خبر ان قال السعد في التلويح اعلم ان المركب الذي
المحتمل للصدق والكذب ينقسم من حيث اشتماله على الحكم فنفية ومن حيث احتماله
الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل
مقدمة ومن حيث كونه يتكلم بالدليل كلاما ومن حيث كونه يحصل بالدليل
نتيجة ومن حيث انه ينفع في العلم ويسأل عنه مسئلة فالزاي والحاء والتاء
العبارات باعتبار الاب عتبة زاي قوله امر عقلي بمعنى انه يمتنع عقلا
ان يكون مدلول الفعل غير ثابت له دلالة الالفاظ على معانيها وضعية
ليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا بخلاف
التلازم فانه كما مر قوله ابن عمل المؤثر قوله للرافع ان كما بوا عتقاد
او هما لبعد او لم يصمد اعتقاد والكذب ما طابق الواقع كذلك بمنزل افعال
ستة قوله بن للاعتقاد فقط ان كما منوع من النكلم قوله وبن
للاعتقاد مع الواقع ان كما منوع من ابتداء بمنوع بثبوت الواسكة فالصدق
مكما بقة الخبر لهما والكذب مخالفته لهما وغيرهما ومنزلة بعة افعال ليس
بصدق ولا كذب وعلى منزل الاقوال الثلاثة افتتح هذا هب التلميح فالمكما بق
للواقع وابن عتقاد هما وفي اتفاقا والمخالف لهما كاذب اتفاقا والمكما بق
للواقع المخالف للاعتقاد الجمهور هما وفي النكلم كاذب وابتداء هكم غير بعد
ان غير الصدق والكذب وعكسه ابن منصور كاذب بحوالنكلم هما وفي ابتداء هكم لا
والمكما بق للواقع ابن عتقاد فيه ابن منصور هما وفي النكلم كاذب وابتداء
بن وله والمخالف للواقع الزجه عتقاد فيه ابن منصور كاذب والنكلم
كذلك وابتداء هكم بن وله قوله والمراد بالخبر هنا جواب
عما اعترض به على عمل النكلم ومنوانه ادخل المصدق والكذب في تعريفهما الخبر

عقلي اشعار للفهم به **تنبيه** ما الصدق ومكما بقة الخبر للواقع وفاقا بن مثل الشمس بن
للاعتقاد فقط وبن للاعتقاد مع الواقع خلافا لغير هم والكذب خلافه والمراد بالخبر
في تعريفهما هنا الكلام والمراد بالخبر الذي عرف بهما

المخبر عنه أن المعزو والمكنى بفتح الخبر للرافع والكنى عن المكنى بفتح الخبر إلى
غير ذلك كل منهما على ما هو فيلزم الدور والجواب بأن المراد بالخبر في قولنا
أن المعزو والكنى معناه اللغوي أعني ما يفاد بالفاء الخبر والخبر المعزى
عنه بهما أن المعزو والكنى معناه أنه مما يلاحظ في الفضية فلا دور وأما
مثل الخبر ليستغرقا فلأن أيضا المعزو والكنى بالمفتوح فإن في قولنا الخبر وجعل
المتكلم أنه مما يلاحظ بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والمعرف بالخبر
وبقرائن الكلام **وأجيب** أيضا بأن المعزو والكنى بالمفتوح أيضا استغنيا
والعلامة حتى استغنيا عن التعريف وجاز تعريف الخبر بهما وهو قوله
بقيل مبني للمفعول النسبة أي الثبوت والانتباه في نفس الأمر وهو المفهوم من
شرح المحصل في قوله وقيل الحكم بالثبوت أي إذا كان النسبة واقعة أو
ليست بواقعة وهو المفهوم في المحصل في قوله والتحقيق عند التعريف
في المكنى أنه ولهذا يجوز أن يقال أبو لهب شرير في حواشي المجلي وهو المكنى مبني لما
يفعل بالزيد نفصل بقولنا زيد قائم هو المراد بالخبر الحكم بثبوت القيام لزيد
هو حكمنا بالثبوت وهو يصح إذا قيل به من أين تعلم مما أن تقول سمعته من
فلان وقولك الذي هو مفهوم القضية هو الحكم الكاذب والواقع أيضا في قوله وعند
السكاكي إنما هو كلام المجلي فيصح من القول وبحث فيه بعضهم بأنه يلزم
عليه أن يتعرفنا فقرير فضيتين إذ الحكم بالزيد قائم لا ينبغي الحكم بأنه
ليس بقائم وإنما التشاجر بين ثبوت القيام له في الواقع وبين انتفائه عنه
وما أجيب به من أن المبحث من أن معنى التنافي اختلاف متعلق القولين فضيتين
بأن يجابا والسلب يرد إما مترتبا بين التنافي من أنا ما موجبة معدولة فضيتين
ولم يصح جوابا بأنه بين المتعلقين يوقفا ما رأينا في قوله وعلى الثاني بمعنى المعزو به

قوله في الكلام
وعلامة الاصطلاح

قلاده وزرتا مل واختلف في مدلول الخبر فقيل مدلول النسبة في نفس الأمر وقيل مدلول الحكم
بالثبوت والانتباه والتحقيق عند التعريف في المكنى أنه والمعرف عند التعريف الثاني وعلى الأول
فمدلول حكاية لما في نفس الأمر فهو مكنى بفتح الكاف لحكاية الحكم وكذا عند رفعا وعلى الثاني
بمعنى المعزو به فكما بفتح متعلق مدلول له لنفس الأمر والكنى عند رفعا

اشارة بهذا الى الجواب بمعنى اراده اورد عليه ومنع ازم اجتماع الضرب والكذب
على هذا الشخص بعينه وذلك انا نمنع لزوم الاجتماع المذكور بثبوت الشيء واتصافه
وانما لا يجتمعان قبل ان يتصور تعلق الحكم الاول بالشيء قبل ان يتصور ان الفاعل زيد فانه حينئذ
حكم بثبوت الفعل له سواء كان الثبوت في نفس الامر واقعا او لا كما تقرر
وحاصل الجواب ان الضرب والكذب على هذا المذهب ليسا بمعنى مكان بغتة مدلول
الجملة بل نفس الخبر وهما بل بمعنى متكلما بغتة متعلق مدلول له وهما وقد تقرر
ذلك فقول المتن ثم الفضلاء يعني من قبل قوله او ما في قولهما يشمل ثلاث
صور كون المجموع مجردا بالفوقية وكون المجموع مفرعا بالفوقية وكون كل واحد
منهما في قوله المفرع واقتصاره على ذكر كل في الشرح قوله لا فاعل له اي
وهو ما دل جزء له على جزء معناه وان لم يكن زيد فاعل الاب ليس مفردا ان جزء له
يدل على جزء المعنى وكذلك ابو زيد من قولك فاء ابو زيد قوله بنسبة اي الجعل
ومنوا الحكم بثبوت عبارة عنها اخذا من قوله في حواشي المختصر السنوسي
سميت عملية نسبة الى الجعل الذي هو النسبة او الى الجعل الذي هو ايقاع نفس
الجعل قوله او سلبية هو جمع بين شيئين لا يجتمعان اي الجعل الذي يعرف به ثبات يعرف
بالسلب والذي يعرف به شيئا سيبويه الكتاب اي الجعل الذي هو اثبات شيء
لشيء وجعلت البيانية على المغربية لشبههما بها فيما ركبت منه بتشبيه

نحو

نحو زيد عالم او زيد ليس بعالم وقد يحمل قوله جملة في تاويل مفرد نحو زيد فاء ابوه لان قوله
في قوله زيد فاء ابوه وزيد ضرب اذ فاء الذي مفرد فكيف اذا المراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة
بقرينة المقابلة للمركب وكذا قولنا غير المركب لان المعنى يشهد في قوله غير المركب
كلمة الشهادة او معزا للفعل والثالث يعكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كمركب
الجملة يعني في قوله قولنا معزا للفعل المخصوص كمركب الجملة واما ما تركب من جملتين
كلتاهما في قوله المفرد نحو زيد عالم نفيضه زيد ليس بعالم يعني في قوله منزل الفضية
نفيض منزل قال السعد والمراد في قوله المفرد ما يكون التغير عنده بلفظه مفرد حال الوقوع
جزء امر تلك القضية بمعنى ان قوله حكمها ام وقد علمته بان مثله المذكور له وسميت عملية
نسبة الى الجعل ومنوا الحكم بثبوت شيء لشيء او سلبه عنه ومنوا مفرد مشترك بين المفرد

كل واحد منهما جملية حقيقية في الاصطلاح بخلاف ما اذا جعل خبرا بالاشتراك فانه يفتقر فيه كذلك مع انه يجب السلب قوله خلافا لما يفهم فان ظاهره منسوبة الى المحمول بما انه اكبر كما ان ذكر ذلك فيما بعد فيما يحمل قوله كانا فضيتين قبل الربط بالشركة اشارة بهذا الكلام الى ان تسميتهما فضيتين انما هو باعتبار ما قبل ربطهما باداة الشركة والعناد واما بعد ربطهما بالشركة فليستا فضيتين بل هما عين ما ذكر فيما مر الربط اخرجهما عن احتمال الصدق والكذب وهي نسبتهما ناقصة ويجمعهما فضية واحدة قوله فان قلت يرد على اصل هذا الدليل ما عكسه البيانيون واهل الميزان بعنه لسعد الدين التجريد الخ قوله فانه يفرق ان هذا السفر قوله على كون جزء امر تلك الفضية الخ وهذا اقامة احدهما قوله لم يكن جعل الجزء دينا في موضع كذا وان اوردته كذا وجه الربط بل يكون التسمير والعة وبيض وجود النهار وبعد ربطه الربط خرج وافعا بيض كطلوع الشمس وبيض فلان وميته لوجود النهار خرج وجود النهار عن كونه كذا وان اصلا قوله وبعدها ما تعليق حصول على حصول فلا كذلك قوله على الثانية انما هو اصطلاح قول الحكم والثاني كلية مراده بالكلية ما ليس موضوعها جزئيا بل تحمل المهملة والمتواترة بالكلية والجزئية لا المتواترة بكل والا بعد تقسيمه كما نبه عليه الشراح قوله شخصا معينا اي فشارب اي معين مخصوص وليس انه اذا قال لو الموضوع يكون شخصا بعينه وقع في التعميم بقوله معينا فاجب انه قول من تغيير المتن بقوله او كان موضوعها لا على ما في

في امثال ايه قول كطلوع الشمس فلزوم ليوجود النهار **قلت** جوابه ما تقدم عن السفر من الجواب بان قوله الجزء ما ذكر التعميم عنه بقيكم مفرد حال كونه جزء امر تلك القضية واذا ابقى الربط في الشركية لم يكن جعل الجزء في موضع كم فيما مضى جملية كما تقدم وسميت شركية لوجود اداة الشركة فيها مثل كلما في امثال ايه قول وبعدها ما تعليق حصول على حصول وحصول اخر وليست الثانية بانه وفيما تركبت منه والثاني كلية شخصية وانه قول اذا كان مسورا واذا كان مهملا والشور كليا وجزئيا يدري اعلم ان الجملية تنقسم اولا الى اربعة اقسام شخصية ومهملة وكلية وجزئية وكل واحد منها اما تامة موجبة او سالبة او معدولة موجبة او سالبة صير فهذه اربعة عشر ضربا اربعة في اثنين ووجه انقسام الجملة اليها ان موضوعها اما ان يكون شخصا معينا او كليا الاول الشخصية وتسمى ايضا محصورة

سالبة واعلم ان ذكر التعميم هاهنا وفي الصفحة السابقة جوز

تشمل ما عدى العلم من المعارف نحو من قام وانا كاتب فمن ما اريد به معين
يحتمل ان كان اشارة الى الذات الثريا مثلا ولو عمل الفعل بانها وضعت كلية
واستعملت في معين بخلاف ما للمتنبي من عدل الجزء والمعنى مضمر على
العلم وان عمم العلم من المعارف وضع كليا وتبع الشريف عبارته شيخنا سيد
حمزة في برزته فقال

وان اريد المرفوع في التمثيلية معينا فمن الشخصية

قوله لما سبق تعليقه به ان من ان عمم العلم من المعارف وضع جزئيا
قوله للزوم العلم بما يضمر عنه اي وفي ان يقول لزوم مرفوعها شخص
معين لما تقرر ان ياء اليد واما فاعل ما ذكره من الشريف تعليل لتسميتها
بمضمر عنه لتسميتها شخصية قال الشريف سميت شخصية لان
مرفوعها شخص معين ومضمر عنه مختص من حكمها اي والمتكلم في مثل
هذا مثل قوله احذر من شر البلد اشارة الى ان في الكلام استعارة
وذلك انه شبه البلد الذي على كمية الاذى اذا كلما او بعضها بالشر
المشهور المتحكم بالبلد او بعضه بجامع ان كلا منهما ضار واستعير
لفظه للمشبه قوله وتسمى ايضا بالمضمر له سميت بذلك لمضمر افراد
المرفوع فيها بانها الكل او البعض قوله نحو اميز ان انسان وهو

قيل هذا المثال ونحوه يصلح ان يكون مثالا للممثلة وذلك ان المعنى
بان اريد بها ماهية من حيث هي مضمر الى الضمير شخصية
كالمضمر له بعلم الجنس وان اريد مضمر حاضر من حيث شخصية ايضا كالمضمر
بعلم الشخص وان اريد انها ماهية في ضمن جميع افراد من كلية كالمضمر بكل
وان اريد انها ماهية في ضمن بعض ما للغيبة فردية مجزوية فلا امثال في كلام الشارح

والجواب ان ان مثال يضمر بضمير الشخصية في ضمن اي فرد بلا
اعتبار تعيين فيها وان تعميم بل من حيث وجوده ما هو في ضمن جميع
افراد وان في ضمن بعض معين بل من حيث كونها محتملة للكلية والجزئية

فيها يضمر عنها بضمير تعبير والتي مرفوعها قبل اما ان يقرر مرفوعها بما يزيل عن جميع افراد
من الكلية نحو كل انسان ناطق او شيء من الناطق بقرينة مر وانما ان يقرر بما يزيل عن بعض افراد
من الجزئية نحو بعض الحيوان انسان

والجزوية ومعنى الوحدة مذكور في المفتاح فلا يغفل انه وجه هذا مع ما يذكره
وانما الاستغراق او بعض افراد المفرد والقضية بالنظر اليهما في نفسهما محتملة
للكلية والجزوية قوله سميت مهملة يعني انما ان يراد الاهمال في اللفظ
معناه الترك وفي الغرض ترك ادخال السور في القضية الصالحة له قوله لان
في قوتها يفيد ان الحكم الثابت للافراد مختلفا فانه ثابت لجميعها او لبعضها
وايا ما كان فالجزوية حاصرة فكذا الكلية محتملة لجعلوها في قوله
الجزوية دون الكلية اخذا بالمتيقن وهكذا المشكوك قوله لتيسر
القضايا المستعملة في العلوم ان يراد المقصورة من العلوم احوال الموجبات
المتعاملة والموجبات المتعاملة من الابراد والكثيرة انما ترجح بغلبتها
فان قلت لم تعرف للشخصية مع انها ليست بقليلة في العلوم اذ لا يبحث
فيها عن الاشخاص قلت اجيب بعرفة ان بالشخصية فرد تقوم مقام الكلية
بنتج في كبرى الشكل الاول وان كقولك مزاز زيد وزيد انسان ينتج بقياس الكثيرة قلا
تنتج شيئا في كبرى الشكل الاول وان كقولك مزاز زيد انسان وزيد انسان نوع اذ لا يحمل زيد
نوع قاله السيد قوله لكم فان بعض افسامه نحو هذا زيد للتاء من اربعة وعشر
عدد مذكور معد مغروز الجاء بزيادة وليس بمغروز له قوله واربعة جميع وما في
معناها من كل ما يدل على اثبات الحكم لكل فرد من موضوعاته الفرق ظاهرة او جمعية
او عامة او مكررة او محاطة او اجمعون وسائر اقسام العموم كذا للاستغراقية قوله

وبعض الانسان ليس بكاتب والانسان بعض الحيوان بعض الشعر والكاتب بعض الشعر والذي ليس بكاتب بعض الشعر والذي ليس بشاعر بعض الحيوان وقضية بعضه شاعر بعضه ليس بشاعر او بعضه شاعر بعضه ليس بشاعر ايضا وقضية بعضه شاعر بعضه ليس بشاعر ايضا وقضية بعضه ليس بشاعر بعضه شاعر ايضا وقضية بعضه ليس بشاعر بعضه ليس بشاعر ايضا وقضية بعضه شاعر بعضه شاعر ايضا وقضية بعضه شاعر بعضه ليس بشاعر ايضا وقضية بعضه ليس بشاعر بعضه شاعر ايضا وقضية بعضه ليس بشاعر بعضه ليس بشاعر ايضا وقضية بعضه شاعر بعضه شاعر ايضا

الحيوان ليس بحجر سميت مهملة بهذا المعنى من الشروع في حملياتها اذ هو
استغنائها عنها بالجزوية بهذا المعنى في قولنا اذا كان الموضوع كليا فهم
الكثرة الحكم فيها ليس على الافراد المقابلة له بل على نفس الماهية التي لا تقوم بها الانسان
نوع والحيوان جنس فانها تستعمل كطبيعية لرفع الحكم فيها على نفس الكثيرة والحقيقة وترك لهم مزاد
الفهم تبعا للغير لكونه ليس من الغضايا المستعملة في العلوم بقولهم والتالي في الحملية وقولنا على
الشرطية هذا منها بمنزلة المفرد من المركب وقوله كلية فهم ان الكلية عندهم من القضية المحكوم
فيها على كل فرد لا بد يعم ان يكون من افراد لها في نفسها او في تقسيمها الى مسور وقيل يمنعه والمراد بالكلية
ما موضوعها كل سورت او لا ولزاما بلها بالشخصية وان كان خلاف ابن هكيلاح وقوله والا الاولى
موضوعها كل اما مسورة او مهملة (اقسامه اربعة حيث ج) اما بكل او بعض او بلا شيء وليس
بعض او شبه جملا) فهم ان السور قسمان كلي وسوره دال على تعميم الحكم بجميع افراد موضوعه وجزئي
ما دل على تبعيضه والقضية

بشيء ولا واحد وقد جعلنا منها الزمر كل واحد عمل عموم السلب نحو ما انسان ولا واحد
من كل نكرة وقعت في سياق النفي وسواء انتظم في العموم وانما كما مر قبل او كانت
مختصة بالنفي نحو ما جاءني احد او مع من كما مر نحو ما البتة نحو ما لي فيها ولا نحو لا رجل
في الدار بل رجلان او احد ايهم من الفعل والثاني وسواء كانت كما يحل عليه ان لم ترجع
ومثال ما اذا كانت في ايهم منها نحو ما جاءني رجل قوله ومنه النكرة في الاثبات مفلفها
او مفردة كانت نحو رجل من رجل افضل من هذه المرتبة بيتعين او جمعا نحو رجال افضل من هذه
وقد تستعمل النكرة المثبتة في العموم بما ذكر في المثبتة نحو تمر خير من جرادة وقليلا
في غير نحو علمت نفسا فجرت وفي المفاعلة

يا ايها المغتر وفيهم شرا ... وان لقيتم فاطعنوا فرا

قوله وبع ان يجاب الكل ويلزمه ان يباع الكل حينئذ اذا قلنا كل حيوان انسان كان معناه الجزئية
الانسانية لكل مرة من افراد الحيوان واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا فقد رفع معناه ان
الحكم الجزئي ليست ايجابية ثابتة لكل مرة من افراد الحيوان وهذا هو لولا المكافئة ومن
هاهنا وبار تكرر ان سالبة ليست ثابتة لشيء من افراد الحيوان وهو السلب الكلي او تكون
ثابتة للبعض فسلبة غير البعض وايضا فانا كما يتبعض السلب الجزئي وهذا ان سلب
الحكم عن الجميع فقد سلب عن البعض وان سلب عن البعض وثبت للبعض فقد سلب
عن البعض ايضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي وهذا لذكاوة ان عليه بطل التزام
وان قلت انه يحتمل السلب الكلي ايضا معه كما قررنا لذكيهم لم يعتبروا فيه بل اقتصروا
على السلب الجزئي واخذوا بالمتيقن وتركوا المشكوك وهذا ذكر التعذر في شرح التلخيص من
ان استعمال النكرة في السلب الجزئي وانما اكثر لانه يلزم بدليل والقدر يتيقن كل محتمل ان يحضر

الموت وجميع قاسوا القليل على الكثير الا لاستغراقية نحو وهل ان نسانا ضعيفا وسور السلب
الكلي شيء وان واحد وقد جعلنا منها نحو ان شيء من العالم بقديم وان واحدا من الجماد ينفع العاصي
المختار ومنه ان الا الله واحد ايهم من القول والتباع من قيم وسور الايجاب الجزئي بعض وواحد
وقد جعلنا منها ومنه النكرة في اثبات مفلفها نحو بعض العمالة مغبون له وواحد من الانبياء عليهم
السلام يتبع في جميع الملل وانما من الفضلاء في النار وعشرة من العمالة فسق وربما تجتمع وسور
السلب الجزئي ليس بعض وبعض ليس وليس كل نحو ليس بعض الناس بجماد وبعض الذنب ليس بمغفور
وليس كل بيت قالته ابن زهر وقد جميع الناس بمنير وهو اشهر من ان يحتاج الى اقامة برهان ليس كل مجرة
المكافئ بفرع ان يجاب الكل ويلزمه السلب الجزئي وسور سلب المحمول عن البعض والاخبار بالعكس

بسياقة تعجيبه ارشاد القف قوله فاما رفعهما المكلا بغير سوا السلب
الجزوي وان وقعنا مما سلب المحمول على بعض افراد الموضوع ويلزمه ما رفع
الايجاب الكلي لانه اذا انتفى عن البعض الخ يكون ثابتا لكل منه بالضرورة قوله
قال السعد والتحقيق ان يقال اما على الجزو المتقدم ولم يات هذا الشارح
بهذا لان السعد فانه ممن قرر الجزو الذي ذكره قال ولقائل ان يقول لما ان
ليس كل ضريبة في رفع ايجاب الكل يكون الا ليس بعض ضريبة في رفع الايجاب
الجزوي والسلب الجزوي لازم في الضرورتين والتحقيق بخ قوله وابعيرها انه
بمعنى انما ليست بمعرفة في نفس الامر ثم وليست بموجودة قوله سلب كلي
لدلالته على ان المحمول مسلوب عن كل منه قوله سلب جزئي لدلالته على
ان المحمول مسلوب عن بعض ما في الوجود فقد تم الجمع وبقي عمل قوله وانما
عرا من اسوار بخ هذا جواب عن سؤال وهو انه لما من اسوار الجزئية مع كون كل
منهما على تقدير كليا وعلى تقدير جزئيا وبقي جوابه قوله في الجزئي بخ
قوله في ضمن الكل الخ وفي بعض النسخ قوله ليس بعض الحيوان بحجر الخ وهو شيء
من ايقاعه بحجر قوله شبيه بالنكرة اهكذا في بعض التعجيل الخ وفي بعض
ليس بعض الحيوان بحجر نكرة شبيه بالنكرة وفي مثال الشارح شبيه بالنكرة
قوله فانه ليس في سياقه مثل الجزو سلمه الشيخ الكتبي وكذا العلامة
والمترجمة شيخنا ابن منصور بل الضمير العائد عليه واقع في سياقه

بل يعتبر معها
المكما بغير سوا
السلب الجزوي
ويلزم معها رفع
الايجاب الكلي
قال السعد والتحقيق

ان ليس كل وليس بعض ان اعتبر اذا اعتبر على بعض القضية وان بعض لها قال
ان ويكون سلبا جزئيا ان نفيض الايجاب الكلي والثانية رفع الايجاب الجزئي ان ويكون سلبا
كليا ان نفيض الايجاب الجزئي وان اعتبرا بالنسبة الى المحمول الى بل ان يريد بهما سلب المحمول
عن الموضوع ان سلب القضية نفسها كما في الوجه الاول قال الاول سلب كل والثاني سلب
جزوي بخ فكل منهما يكون كليا على تقدير وجزئيا على تقدير وانما عرا من اسوار الجزئية
بل الجزوي وما في بعض الكل بما اخذوا المحفوظ وتركوا المشكوك والجزو ليس ليس بعض وبعض ليس
ان الا ان قال فيستعمل السلب الكلي نحو ليس بعض الحيوان بحجر ان نفي الايجاب شبيه بالنكرة
والنكرة في سياق النفي تعم بخلاف الثانية فانه ليس في سياقه

بغير الإيجاب نحو زيد بمجرور وزيد بمرفوع الضمير وعماد له ومعزا له عجز الفعل يأتي بمعنى
على القول بأن الضمير منه نكرة وهو خلاف الراجح في ضمير النكرة والصواب انه معرفة
وأيضا الضمير تابع لمعماد له في عموده وخصوصه فما لا يتجاوز ومبسوط ومبهم شيء
مخصوص لا يمكن التعميم فيه وما استدل به لا يثبت مدعاه وعلى تقدير يحمل على معزا
المبرور وينقال المبرور ويستعمل ان بغير ليس يستعمل في إيجاب المعزو في باب تذكر الرابطة
المرتبور بغير وقبل السلب نحو بغير ليس مبرور بانسان بخلاف ليس بغير فإن
التعزو السلب فيه لفظا قبلا يستعمل في إيجاب المعزو في قول الكل وكلما
موجبة وسالبة عجز في جانب الإيجاب بصيغة اسم المفعول وفي جانب السلب بصيغة
اسم الفاعل على انه راجع في الإيجاب الذي يقال او يقع فيه الإيجاب وفي
الثاني الذي لا يقال عليه السلب فكانه قيل التي سلبت ولزعجز في الكل باسم الفاعل
او اسم المفعول بحسب المناسبة فيراجع في اسم الفاعل الدال على الإيجاب او
السلب او الذي ثبات او النفي وفي اسم المفعول كذلك او وقع فيه الإيجاب او السلب
الذكر فاجرر بحسبه متواجعل راجع الى النسبة قول الكل وان الموضوع البيت
قوله النسبة الحكمية فيريد بالحكمية احتراز عن الافرادية وعن النسبة
التي هي بمعنى الحكم وهو اشعار بان النسبة لفظ مشترك بين النسبة
الافرادية وبين النسبة باعتبار ما يتعلق به فيقال في الموضوع او المحمول
وبين الحكمية وبين الحكم باعتبار ما يعتري العقل بين الموضوع والمحمول وفرق

بين الجعلية

او عامة او الجمهور ومتكزا في بقيتها وقوله وكلما موجبة وسالبة بيان اذا الى القضية والبية
اشار به الى تقسيم اقسام القضايا المتغيرة الى فروع اربعة شخصية ومهملة وكلية وجزئية
وبغير بما في قسم الإيجاب والسلب تعميم قضائية وذاتية او زائدة وان عممت البتة الكيفية
بقسميها صارت عشرة ثم اعلم ان ذكر الإيجاب والسلب في اقسام السور قوله
والمحمول والموضوع في الحملية ما وان غير المحمول بالسورية ذكر للقضية الحملية ثم بين ان الموضوع
والمحمول مذكوران عليه فرع او آخر سمي موضوعا له فتحليل فيه كما ان شيء وفرع او نصب ليحمل عليه
شيء آخر والقضية المحمول والمحكوم به فرع او آخر سمي محمولا له فتحليل فيه كما ان شيء وجعل
فيكون الموضوع فرع واعلم ان الحملية مركبة في الحقيقة من اربعة اجزاء هي الطرفان والثالث النسبة
الحكمية وهي كون الشيء ثابتا للشيء او غير ثابت

تيرا فعلا زيد بخلاف الضارب تكرر احدهما وفوعا وانه خبرا وفرعا وبين الحكم
اين بغرابتها شيء واو انتباه له عنه كما اشار اليه بقوله الشر بغرابته
ويسمى الحكم ايضا نسبة قوله والرابع الحكم عبر عنه بعضهم بالعمل قوله
او نقول مراده الايقاع فيه اشارة الى الخلاف في قولهم الحكم وعبر بما مر الخوض
ان الحكم مراده زائدا ذعان وقبول للنسبة الحكمية فيكون من مقولات الكيف
كما تقدم واشار بقوله او نقول الى ان الحكم بمعنى عمل فاعيل وتقدم ان التحقيق
خلافه وان الفاعل به المتكلم بكلامه الى لفاعل قوله ويسمى اللفظ الدال
الحكم رابطة سمي بذلك لربطه احد المحمول بالموضوع تسمية للدال باسم المدلول
الشرح ثم غير تغليبا للفاعل بالنسبة حيث قال

وما جرى بينهما من نسبة ... فلفظهما سمه بالرابطة

وكذا من قوله السنوسي في المختصر ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما رابطة
لاجماعهم ان المراد النسبة الحكمية التي هي مؤدى الايجاب والسلب وليس كذلك
وانما المراد النسبة التي هي الحكم اذ هو ادراك النسبة وقعها فلا ادراك لا تتصف
للفضية انه بالحكم كما سيتضح وقد تبع الشرح في تعبيره شيخنا سيء حمدون في قوله

وفاعل الحكم يسمى رابطة ... ومن تعبر ادرج ذي رابطة

قوله قال السعد يعني في شرح الشمسية يدل على ذلك قوله بعد لكنه لم
يتم فمن زاد اراد به ما في الشمسية قوله وكذا اقتصروا

الحكم ايضا نسبة قال السعد اذا تعقلنا زيدا والكاتب والنسبة اي مفهوم كونه ثابتا له
او غير ثابت لم تحصل القضية كما مر خلافا للشاكي او المتردد فانهم يعقلون الثلاثة
من غير حكم حتى اذا زال الشك واعتقد الزم ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعني ان المحمول
ثابت للموضوع او ليس بثابت له حصلت القضية وهذا قال الشيخ ابن سينا ليس مجموع ما هو
القضية يعني الموضوع والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد الرمز موضوعة الى النسبة بين المعنيين بالايجاب
او سلب قال الآخر اذ بالتغيير الربعة لكنه لم يتم على النسبة التي هي مؤدى الايجاب والسلب
بل نرى اجماعهم ان النسبة التي تربط المحمول بالموضوع اعني الحكم واذا ادراك النسبة واقعة او ليست
بواقعة وكذا اقتصروا في الدلالة على ذلك ان الرابطة الدال على الحكم والذي على تلك النسبة

قوله والرابع الحكم
قوله اذ ادراك النسبة
واقعة او ليست
بواقعة او نقول معنى
الايقاع والانتزاع
الدال على الحكم
وتسمى اللفظ الدال
على الحكم رابطة
تسمية للدال باسم
المدلول اذ الحكم
في القضية هو
الرابط بين الطرفين

بالنصبة على ثلاثة اوجه اما ان يكون المرفوع والمجرور والحكم ولم يجعلوا شيئا دالا على النسبة يختص بهما فقوله وبه يريد قول صرفا الا ترى اذا ذكرنا له غير الصغير ويجعلهم الرابكة جزءا من الفضية مع انفرادها بالمكابدة عمل ابن يقاع والا ينتزع الزيد من معنى الحكم يريد قول صرفا الا ترى انه حكم بانه لا يكون الصغير جزءا من الفضية ان اذا كان معناه جزءا من معناها فقوله الغالب تركها مبنوع الغالب انه فرعيتاج ايضا فتذكر ومن لغة العرب ضم الفضل فيوزن بسر من الفاعل فلوزن الضم لتوهم ان الفاعل صفة لمرفوع به عليه وان شاء ضم الفضل يوجد في كلامهم في كل عمل وانما يكون مرجوحا اذا لم يتبين اذا كانا مع مجرور او كم تميز كم يتبين احتاج هنا والا فهما سواء كلاهما من الشرميز ان ضم الفضل مرفوع للربح في اللغة العربية حيث المرفوع عاملها وان امتنع برابكة ابن عراب متوابن صرح به التبعة انه في حواشي الكشاف اذا صرح بالضم الفضل له مرابر نلانة اعصر والفضل والربح وكذا العقبا اذا صرح بزيد بل الكلام من كلام السنوسي ان العرب وضعت الضم للربح وان يكن المرفوع مرفوعا بضم الفضل وبه صرح ابن سيناء والزدم ران جماعة كابر واصل شرح الجمل والسعد في شرح الشمسية والغنطب في شرح المكالح ان العرب لم تضع للربح لفظا اصلا استغناء برابكة ابن عراب ان حركة ابن عراب او ما يقوم مقامها من الحروف بل حركة الرفع تخفيفا او تقديرا ان ضم بن اذا اضفنا زيد عالم عمرو سبيل التعدد لم يفهم منه الربح وان سناه واذا اضفنا زيدا ضم بالرفع يفهم منه ذلك فالرابكة من حركة ابن عراب بقطع فقال ابن واصل ضم الفضل ليس برابكة وان اغتفر بعضهم انه رابكة وانما ترى به في عمر زيد من الكاتب فضلا يشركون الكاتب صفة ويشركون ضم او ما ذكره من الاء من الغرب لم تضع للربح لفظا مرابر صرح شيخنا سيم الكعب واستلهم شيخنا ابن

والكتبي

ه ويد يريد قول صرفا الا ترى انه حكم ليس جزءا من الفضية وانما هو وصف للحاكم ويرد ايضا بما ذكر الرابكة موضوعة له وهو جزء من الفضية ثم نزل الرابكة الغالب تركها

بر منصور وبه يكون كلامهم جار على اصله واحرف قوله في اللغة العربية الخ
غير جار في لغة النبط والعجم بل لهم بها تمييز استماع فيلتزمونها في كل موضع فيه
سواء ذكر شاع ام لم يذكر قوله وانما منعوا به اتى بكمر بن الخ فعرفة اعلم التعليل
الفاسد بانه اسم ونسب ابو حيان في الارتشاف الفراء فيه للاكثر وهمذة ابن
مضبور وذلك لان فيه فرعا لكل شبه بمنصوفة غير منصوفة لزم اعطاؤه تعقل
تبعا للكمر فيه ومعنى العجمة وعلى الفول بانه اسم بنى السعد قوله في المكمل
لانه اذ ضمير الغصل في المعنى بمعزل عنه اذ معنى المستند اليه في الكمل مكما بقوله
اذ في الغيبة والمنصوب والام اه والتذكير وضدهما واما على فول الجمهور وكما سيجيء
عنده ولذلك فسره وتسميته ضميرا باعتبار والصورة بفعل قوله واما ضمير العرب
فليس الكاف اخرى المستعمل عند الفلاسفة اما لفة في الربط مستعملة العاربية
واستعير في اليونانية ولما احتاج الفلاسفة الزبرية بكلمري بالعربية اول الوضع لفظا
يفوم مفام ذا الى التمسوا في لغة العرب لكمة ينقلونه اذ لم اجدوا اختاروا بعضهم لكمة
معروفة فما فرتستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل فيها الكمة مستكما في قولنا
مزا موزيز ومزا موز الشاعر في قوله مضروفة اذ اراد اعلم ان الكاف
المستعملة عندهم منها المضروب والمرا ضرو والمرا ضرو والمرا ضرو والمرا ضرو
التي يضرو عليها الشيء ومضروب والمضروع وضاعرفانه وذلك اذا اراد لم يرو عمرو
في كل انسان وكتاب وانما ضرو بعضهم بنكوبه سائر العلماء بجمر عامة السكاكين
عمل بمشير هير الجمع وبعضهم بيتهما ومنوفنوز ير والمنوضرو لة الاسمية وعلمتما
اذ اهلة فاضرو عليه الشيء في قوله بر ليل في قوله

ضمير الفصل نحو زيد منوز العالم وليس عاملا اذ قبله اذ ليس باسم وانما منوضرو جيء به لمعنى
في غير له ومنوز اذ قبله بغراء معلوم به عمل فما قبله بمنزلة وقد توسع المنكمفيروا واستعملوا
الكمة منوز بشير الكمر فيه لان له عمل العكم وان يكون المنوضع هاهنا لضمير الفصل نحو زيد منوز
كاتب واما ضمير العرب فلهم الكاف اخرى كمور ابكمة وتسمى الغضية عند حذف الرابطة ثنائية
وعند ذكرها الذاتية تنبيها قال الاول والمغضورة من المنوضوع منضروفة اذ اجراه
بر ليل في قول الشوراني الكسيعية فيفصر به بها مفعوله

في اللغة العربية
استعمالا وعمل
بالاقتران
بغير الكمر فيه
بينها ج الفها فقد
ولعل والله اعلم
اقتصر النافيم على
ذكر الكمة فيه
ومتى وقعة

النصر وقولنا نصرنا بانساري فزلنا كل انسان وحيوان الخ فيه من حيث معنى
المفعول الذي هو مطلق الحيوان الناطق بمعنى يصح دخول كل عليه اذا الخ فيه من حيث
هو شيء واحد من تعدد فيه ويلزم ايضا ان يكون كل انسان بعض قوله
والمراد من المحمول مفهومه اي انا لو اردنا المحمول بعض ما ان يكون بعض وقد يكون
غير بعض والمرفوع يشمل الجزء الكلي ان اريد الحيوان في قولنا كل انسان
حيوان فتبا بينة ان اريد الانسان المعرف بها فبراءة الانسان ويلزم من العكس وان
وان كان بعض وقد يكون بعض والمرفوع لزوم انتفاء الثاني في الاول اذا اريد ما
بانساني في قولنا كل كاتب انسان زيد وعمرو وخالد مما عرفنا فلنا زيد وعمرو وخالد
وغيرهم من زيد وعمرو وخالد وغيرهم وذلك محال عرف الثاني قوله خلافا
لما في شرح المختصر ان حيث قال المرفوع يشمل منه اربع مفهومات الخ وان اتحد
وهيئته الثانية اي اذا الثالث المرفوع به الرابع ظاهر وعليه وغيره
اعتبار احدهما وذلك لما فيه من البساطة وذلك انه اكمل الذات على الصفة
والمعروف في هذا المقام اكمل فما على الذات وايضا فان قوله الثالث المرفوع
به تكرار مع ما قبله اذ مفهوم اذا المرفوع بالانسانية في قولنا الانسان
حيوان مثلا اي اذا قوله والعنوان بمعروض للمرفوع ومفهومه لو قال وبمعنى
المرفوع معروضه ومعنونه لكان انسب واشار الشريف هذا الكلام الى ان
المرفوع وعنوانه ومفهومه الفاظ تستعمل عند من فهمنا ومن بعضهم واحد
ومفهوم صفة الشيء ومن لوازمه المنكشف بفتح وان العنوان يكون تمام ماهية الذات
ويكون جزء الماهية ويكون خارجا عنها بمفهوم انساني في المثال الاول ومفهوم
حيواني في الثاني ومفهوم ضاحك في الثالث من المسمى بعنوان المرفوع
الخ فبراءة التي هو وعليها هذا العنوان من المسماة بذات المرفوع
وتسمى المفهوم عنوانا الخ اي فبراءة تعرف بها لما يعرف الكتابة بعنوان انه

والمراد من المحمول مفهومه الخ فعرفه هذا المعرف والمتعين خلافا لما في شرح
المختصر والعنوان بمعروض المرفوع ومفهومه سواء كان تمام ماهية فبراءة نحو كل
انسان وحيوان او جزءها نحو كل حيوان جسم او خارجا عنها نحو كل ضاحك انسان

والمراد بكيفية حمزة عمل افراده عند الاكثر وبالعقل كما يقوله ابن سينا ع بالافكار كما يقوله الفارابي اذا الاول

بعنوانه فالمحكوم عليه هو الافراد لا من حيث كونها موضوعة المرفوع ه
هفيفتها وان يخرج كل ضاحك انسان ويرد من حيث كونه صفة عارضة
لها وان يخرج كل انسان حيوان ويرد من حيث كونه حاديا فالمحكوم عليها فتكون ذيات
له سواء كان هفيفتها اوجزء هفيفتها او وصفا لها فقوله كيفية حمزة
عمل افراده اعلم ان وصف المحمول موجها النفس والتي بتصرف التعريف والتنكير
وغير ذلك من لوازم الخبر كالمطابقة وعدمها وضروراته النسبة وغيرها من سائر
الجهات ووصف الموضوع وان كان خارجا عن النفس ان انهم لم يهملوه على الجملة بل
اختلفوا في كيفية حمزة عمل افراده عمل فالنافي افراد بالعقل او بالفكار ومتوتابع
لوصف المحمول في عليته وامكانه قوله بالعقل كما يقوله ابن سينا المراد بالعقل
عمل القوة بالفعل باعتبار ايقاع الزمان بالعنوان هفيفة من غير تعرض لكونه الا ان ذلك
واجبا اي بالضرورة او غيره دائما او غيره قاه فلنا مثلا كل اثبت جسم دخل فيه
الزنجي عمل القول بان مكان لا فكار ايقاعه به بالنبي فرق بين خارجيه عمل القول باعتبار
العقل الاخذ لم يتصف به خارجا وليس المراد بالعقل حصوله بفرضا الاخارجا حتى
يرخل الزنجي في قولنا كل اثبت جسم او بفرضه الزنجي اثبت كما ذكره الشراح الاول
من الذي يشعر له استعمال العرب قاله الفاضل وتبع ابن سينا عل من القول المتاخر
بقوله قول ابن كثير وابن سينا من الرديين القابل الناظر المعروف بالشيخ في السنة
القوم اذا اطلق ومتوابو عل الفسر بن عبد الله بن سينا بكسر الميم فمثناة
من تحت وبنون والف مفتوحة له التاليف المشهورة ف وفي بمرار سنة
ثمان وعشرين واربعمائة قوله ع بالافكار المراد به ما يقابل الامتناع
فيتصور بالعقل وليس المراد به ما يقابل العقل ومتوالقوة ويبنى عليهما دخول
النكرة في الانسان اذا قلنا كل انسان حيوان اذا اريد بالافكار القوة ع ن
النكرة انسان بالقوة ودورها اذا اريد بها متوانعم من العقل او يمتنع اتحاد
النكرة بان في نسانية وانيتة داخلة في الموضوع اذ ليست انسانا بالافكار
الذي متوانعم من العقل وحاصل وان تفسير اذا قلنا مثلا كل كاتب

فما محل بعل فوز ابن سينا معناه كل شخص متصف بالكتابة بالبعل ماضيا او
حاليا او آتيا بقرهامك وعمل فوز البقاري اجيكرز معناه كل مرة يكرر انتعاله
بالكتابة ماضيا او حاليا او آتيا وعمل البعل الثالث ومنزلهبير ابن رشد
تكون جهة هزوا لكاتب عمل الامراه كجهة هزوا لعالم بقاري روتا انه ظاهر
بان مكار قالم اد بالكاتب من يكرر انتعاله بالكتابة هذا عند الاهلاوي وابن
فيرتجوكل كاتب بالبعل معركزا قلا نزاع قوله يشعر له الاشتغال الخ
كقوله تعلو السارو والسارقة فما فتعوا الزانية والزاني فاجلدوا اي كل
مرتبت له السرقة والزنى بالبعل وان امر يقتضي بركل انسان لامكار سرقته
وجلد كل بان فكار زناله وانتم فر بعض الحنفية ترجيح البعل بالبعل بعد ابان
الامكار المراد به فامر اعم من البعل المراد ابن مكار الفاعل المعزوه
الى مراده الفضلا يا ومنزالة مكار في تغيير الامر اي كزوالشيء بغيره شتع فيصير
بالبعل ومنها هزوان خشر هزوالاعم فكلام البقاري اجاد وبالاديتين لاكن
القراشلر اي في ترجيح مذهب الشيخ ابن بيرخ الانتعال بالبعل بان استعمال
المفاجاة عمل ذاته بلا حاجة الى اعتبار الامكار الفاعل قوله وعمل كل
متبارة خاشار بهذا الى رد ما قيل ان الغضبية الخارجية بان قائمة عمل مذهب
البقاري الفاعل بان فكار في هزوالعنوان ثم اعتبروا في الخارجية الزجر
خارجا وذاته يستلزم الهزو بالبعل وجهة الزجر اي المغلق بينهما في هزو
العنوان عمل الامر اذ سواء اعتبرنا وجوده في الخارج او في التقرير والبلوغ
مراعتبار وجوده الامر اذ خارجا ان يضر وعليتنا العنوان بالبعل كما زعمه الفاضل
قوله المزجوره في اجراء الازمنة اي كقولنا كل مومر يتحلر في الجنة اي كل مرومر من
المومنين اي يوجد ويقرر في الجنة قوله وتشمل الغضبية ج خارجية ان بان
ان قراءة المحكوم عليها بها خارجية وذاته انك اذا قلت كل كاتب
انسان بالمعنى كل فرد صدق عليه الكاتب بالبعل في الخارج جاز وجود
ابن زاد قبل ان يوجد ومراده فالهزو التغيير وان المحكوم ان تغيير المحكوم
عليه بانه مزجوره بان الحكم بانه مزجوره فاذا قلنا كل ياجر لوريكوره

وتارة يعبر به عما يشملها ويشمل المفرد في الزبر وتسمى الغيبية ج معنوية وكل منهما اربعة اقسام موجبة وسالبة كلية وجزئية وبذلك تكون النسب بينها ستة عشر نسبة اتكفلنا بها المختصر

معنى ان كل جزء يعبر وعليه اسم البناء في الخارج بان يكون موضوعا في الخارج بالبناء يعبر عليه بالمؤنثة وان يفتقر لك ان يكون ثم في الخارج اثبتت له البناء بالفعل وان كانت السالبة مقتضية لوجود الموضوع قبل ان يصح ما تقرر من انها تقتضي وجود الموضوع قوله ما يشملها ويشمل المفرد في الزبر مثل الكاتر يقول كل مؤمن مخلد في الجنة كل مؤمن لو فرض وجوده لكان مخلدا في الجنة فسنة عشر نسبة حاصلها ان المحصور اما اربع كما ذكر او كل من مفرد الى اربع تنكفر مع غيرها بتلك ستة عشر مضروب اربع في اربع فاذا تبعوكمها وكيفها باركانها كليتين موجبتين او سالبتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين فهذه اربع مضروبة في اربع اختلفا في الكم والكيف او في احدهما كانت النسب ستة عشر مذكورة وفق الله الميسر رحمه الله جزوني يضبط منزل النسب منزلة مذكورة

الخارجي / الغيبي	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
كلية موجبة	العموم موضوعه	المباينة	المغيبة اعم	
جزئية سالبة	العموم موضوعه	المغيبة اعم	العموم موضوعه	
كلية سالبة	العموم موضوعه	المغيبة اعم	العموم موضوعه	
جزئية موجبة	العموم موضوعه	المباينة	المغيبة اعم	

ورجعه العمل به او تاخر فعفية قاصر القضايا المكتوبة في كلول الجزول ومعى
الخارجيات الاربع مع فعفية قاصر القضايا المكتوبة في عرضه ومعى
المفعفيات الاربع وتنكر بيت التفاعل بينهما بتجريده المثال اذا اخذ
اول الكوليات ومعى الكلية الموجبة الخارجية مع اول الخاصيات ومعى
الكلية الموجبة المفعفية ونكر بيت التفاعل وجرت فيه العموم من وجه
ومعنى النسبة بينهما وسكذا بين سائر ما اقتلناه الك وتوجيهه ينكر في حاشية
اليوسف ان كنت اذكر لك مثالا واحدا العلة بينهم عموم من وجه يصدق بعضها
كانتا معا فموجبتين بينهما عموم من وجه يصدق بعضها في بعض كل انسان
حيوان وتنبع المفعفية في بعض كل ممكن كاتب من كل ممكن معزوم ونفع فيه
الممكن باعتبار معنى الموجود به باعتبار الوجود وتنبع الخارجية حيث يكون
المحمول ثابتا لجميع افراد الخارجية وراء المعزولة كما الزمر هنا انه لم
يوجد ولا يوجد في الخارج من انواع اللوزان السواد مفعفر وباعتبار
الخارج من كل لوز سواد باعتبار المفعفي والمعنى الجزوية قوله التي
سير الضرورة وقفا بلفاخ الخارج المختص انواع الكيفية في الاقوران اربعة
لان الكيفية اما ضرورة او ضرورة او ضرورة سير الدفكار الفعل والضرورة
سير ما لا يصير الفعل خلافه وقفا بله فما يصير الفعل خلافه وسير الامكان
بقفا بلة تقابل المساوي للنفيض مع الاخصار بعدم وجود ذلك واما في
ابن خير من قلان الزواج وقفا بله الدواج وسير اهلا وقوله لكل نسبة
قراءة النسبة الحكمية التي سير مزوجة الايجاب والسلب وسير تبعت الشيء
للشيء وانتقاله عنه ابن المادية ولا الحكم لما تقدم ان النسبة تكلمن
باب ستة الجمل على ما ذكر ومعنى كلامه ان معزل النسبة لا بد لها من كيفية تتكيف
بها في نفس ابن فراز معقة تتعين بها بحسب الوقائع وفراشار لمعزل المعنى
شيخنا سيد ضرورة وقال

لا بد للنسبة من ضرورة ... بنكر تكون او ضرورة

او ضرورة

سير ان مثلا نحو كل انسان حيوان بالضرورة

اي ضرورة الوصف بالكتابة بشرط الكتابة ما دام الذات كاتبا

الجزم مشترك بين الخارج والذهني

هذا الجمع

معنى الاسناد بمفهوميه بالامكان والوقوع

معنى ما هو معزى

او ضرورة الامكان في الكلي او ضرورة الزوال ذاتي الكلي
تزعم لزوال الكلي معم موجبة اي كلية كانت لها موجبة
اي مزلولة عليها فقوله مادة اي مادة القضية كما تسمى ايضا عنهما
فقوله وسميت القضية اذا كانت موجبة كما انها تسمى عند تركيبه منهما مع الة
واركانت في نفس الامر لان تفرع عن معنى الجهة وسرح مشتملة بجميع الجهات
ان اريد الجهة التي جعلها المتاخرين بالنسبة الى المادة تارة تكون موافقة
للمادة في نفس الامر فيتكرر القضية مادة فقط نحو كل انسان حيوان بالضرورة
وكل جسم متحرك بالامكان الخاص وتارة تكون مخالفة لها فتكرر القضية كذلك
كما لو جعلت الضرورة جهة للمثال الثاني وبالعكس في الاول
وبعبارة اخرى فيقال اذا كانت الجهة هي المادة او غير الكيفية التي في
نفس الامر فيتكرر كل انسان حيوان بالامكان الخاص تكون موجبة لانها
ليست هي المادة ولا في نفس الامر بل غيرها فقوله وجوب النسبة بالفعل
اي سواء كانت ايجابية او سلبية ضروريا نحو كل انسان حيوان بالضرورة او
نكريا نحو العالم حادث بالضرورة وليس العالم بقديم بالضرورة فقوله
كون النسبة غير ممتنعة يعني نسبة المحمول للموضوع ايجابية كانت او سلبية
نحو كل انسان كاتب بالامكان فقوله والدوام استمرار النسبة اي استمرار
نسبة المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع ايجابا او سلبا نحو كل كاتب
معرك بالامكان العام فقوله والا كلي نحو المحمول للموضوع بالفعل
مثاله كل انسان ضاحك بالامكان العام فليس الامكان الكلي في الاصله
عروض التغيير بجهة من الجهات فلا ينبغي عد الموجهات فلا تغفل
انهم اهملوا على تصميم اسم المكلفة بما كانت نسبتها فعلية لتبادر
الفعل الى الذهن عند الاطلاق وكذا الامكان فللفعلية كيفية زائدة على نفس
النسبة لا ان النسبة اعم من ان تكون بالفعل او بالامكان فليس المراد بالاطلاق

قولنا بالضرورة جهة وسميت القضية اذا كانت موجهة والمراد بالضرورة وجوب النسبة
بالفعل ولو نكريا والمراد بالامكان كون النسبة غير ممتنعة والدوام استمرار النسبة والاطلاق
ثبوت المحمول للموضوع بالفعل او نفيه عنه كذلك

مادة له بارجح
بالفعل الزال
عليها كما يقال
مثلا كل انسان
حيوان بالضرورة
شمر ذلك اللفظ
الزال عليها ومن

والمراد بمقابلة الانكار للضرورة انه يقابلها في نفيض فضيتها نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونقيضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان وكذا الكلي يقابل الزوال في نفيض قضيته وانه بالانكار اعم من الضرورة وان كلا والاعم من الزوال وان عم يجامع الاخص وانه يقابله نعم لما كانت انواع الاربعة تقع مكملة ومغيرة ومغيرها يتنوع الى انواع بلغت على ما في المختصر

عدم التغيير حتى يرد ما ذكر في قوله والمراد بمقابلة انه مكان للضرورة اشار بهذا الى الجواب بغير الممتنع الزائد منها ومنوا كل واحد من هذه الاربعة بسيطة وهي غير ممتنع وممتنع بالكلية وبالعموم والخصوص من وجه اما مكان المعرف فهو كل الواقع بالفعل وغير الواقع ويليه انه كلي والمعرف كل الزوال وغيره ويليه الزوال المعرف بالواجب وغيره ولا مقابلة بين العام والخاص ومحصل الجواب مع ايضاح ان المقابل الذي بين الضرورة وانه مكان والذي بين الزوال وانه كلي وتقابل الشيء والمساوي لنقيضه لان نقيض الضرورة الموجبة ضرورة ومنع مساوي للامكان العام السالب ونقيض الزوال الموجب دوام ومنع مساوي للدوام العام السالب مثلا كل انسان حيوان بالضرورة معناه ان بعض الحيوان الذي هو ما هو عليه انسان واجب عقلا انه يتبع سلبه وذلك ممنوع ونقيضه الكاذب ليس بعض الذي انسان حيوان بالامكان العام ومعناه ان بعض الحيوان غير بعض ما هو عليه انسان فكم عام ليس يتبع بامتناع السلب اي بمنع معنى الضرورة وممنوع امتناعه اي بمنع بعض الامكان المقابل لما امتنع فامتناع وقد لا يكون بين الضرورة وانه ضرورة وانه كلي لم يكن بين ما فيهما وبينهما ايضا ومنع الضرورة والامكان ومثل هذا يجيء في الزوال وانه كلي فتبين من هذا ان انه مكان مثلا انه باعتبار ان انه وان حيثية مفقودة ومنوع بهذا الاعتبار يعم جميع الموجهات ولا تكون الضرورة مقابلة له والسالبة باعتبار ان من حيث نسبته بالايجاب والسلب بتقابل بوجه الضرورة في نفيض نسبته ان امكانا في الجانب تقابله ضرورة السلب بمعنى انها بوجه ما وكذا امكان السلب تقابله ضرورة الايجاب ان بوجه ما وممكن يقابل في الزوال وانه كلي وقبل انسان معروف بالامكان وبنافضه بعض الانسان ليس بحيوان وقوله مكلفة ومغيرة المراد بالمكلفة ما خلت المغيرة عن قبيل المقابلة بان المكلفة التي تكون نسبتها الكلية وقد تكون مكلفة ومغيرة نحو كل

كاتب بمنزلة مفعول الاضافة باب الكلام وغير منزلة كاتب قوله تسع عشرة فضية اربع مكلفة غير التغيير من كل نوع واحد وخمس عشرة غير ست ضرورية وتسعة من الدراهم وثلاث غير المكلفة بالمعنى السابق واربع غير الممكنات بالضرورية مكلفة وغير ما سبع والدراهم كذلك فللف والمكلفات من حيث هي اربع الممكنات جميعها خمس وفرنكم مذاهب بعض شيوخنا مؤدى ما ابو محمد القاسم بقال

وللضرورة انم مكلفا يرى مشروطة وفتية منشرا
بغير ما دراهم او في سوى مكلفة بالنظم سبعا فحرر
وللدراهم مكلفا عزيمة وبالعموم والتضمن تنعت
بعض ثلاث وللكلام وبراء مكلفة عمت وزد ما وجبرا
بلا ضرورة وفي سواه هيئة تربع في التكلم
تمت للاقتدار ما عم وما مفعولها للوقت وا غير انتما
وللدراهم بعض خمس تعلم ثم المركبات منها تنظم
ممكنة خمسة وذلك كثرا سبع وبا الشكم بها بلتاخرا

بالمكلفة الضرورية نحو كل جزم عاد بالضرورة والمشروطة العامة ما غيرت ضرورتها بوضع الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام عنه بعد رفع ذلك الوضع نحو كل كاتب متحرك ان ما يع بالضرورة ما دام كاتبا سميت مشروطة بان لم تشرط كذلك ضرورتها بدوام العنوان للذات وعامة ان لم تكن اعم من اختها التي بعدها والمشروطة الخاصة مثلها ان كرفع التعرض لنفي الدوام عنه بعد رفع الوضع نحو كل كاتب متحرك ان ما يع ما دام كاتبا ان دائما والوقتية نحو كل انسان متحرك ان ما يع بالضرورة وقت الكتابة سميت وقتية لتقييدها بالوقت والمكلفة لعدم تقييدها بما بالذات والوقتية غير الموضوعة بالكلام ومثلها ان كرفع التعرض لنفي الدوام والمنتشرة المكلفة كالوقتية ان الوقت فيها غير معين نحو كل كرمغرور بالضرورة وقتا ما والمنتشرة غير الموضوعة

ازمن محمولها نحو زيد متحرك عالم او منهما نحو كل انسان حيوان عالم بالاولى مضروبة الموضوع والثانية مضروبة المحمول والثالثة مضروبة الكم والمشروطة

ان تسع عشرة فضية
انكفت ما فيه

التفصيل الثالث

جميع ما تقدم من
القضايا بالنظر
تنقسم الى فضية
ومضروبة والمهملة
من القضايا هي
التي لم يبين
فيها سلب الحكم
عن بعض الشيء
من كثرته فيها بالكل او يكون
فيها سلب الحكم
نحو زيد يعلم او يكون
فيها ولم تجعل جزءا
من احد طرفيها نحو زيد
زيد يعلم او المعدولة
هي التي يجعل السلب
جزءا من موضوعها
نحو كل لا حجر جماد

بالكلية ومثلها للكرخي التغيير ومنزل الضروريات السبع الأول ومكلفة
والمشروكمثار ومغيرتا ربرواح الوصفي والوقتيتا ربوقت ومغير والمنتشرثار
بوقت منهم وأما الروابع فالرابعة المكلفة نحو كل فلك متحرك دائما
والعرفية العامة فافيدة وأما بوصفي الموضوع من غير تعرض لنفي
الدوام عند مفارقة ذات الوصف نحو كل آكل متحرك الفك الأسفل
فادام آكلا سميت عرفية للاكتفاء بها دوام نسبتها بالعرف والعادة
وأما يفتح الغين وأما كما في المثال المذكور وعامة لأنها أعم من
التي بغيرها والعرفية الخاصة مثلها مع التغيير فأمثلة الضروريات
الثلاث الأول وأما رجز منها لفظ الضرورة كما مر أمثلة للروابع الثلاث
على الترتيب فمنزل الروابع الثلاث الدوام والمكلفة والوقتيتا ومغيرتا
برواح الوصفي وأما المكلفات فالمكلفة العامة نحو كل انسان وهي
بالكلية والعام والمكلفة الوجودية اللاضرورية وهي المحكوم فيها
بفعلية النسبة مع التغيير بنفي الضرورة نحو كل انسان موجود بالضرورة
سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل وليست ضرورية لتغيير بها بنفي الضرورة
والوجودية اللادائمة مثلها مع التغيير بنفي الدوام نحو كل انسان متنفس
بالقوة دائما والمكلفة العينية هي التي فيها نسبتها الفعلية بعين وصف
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل الآن وعين متحركات والعرفية
بالتغيير بعين وصف الموضوع والتغيير برواح وصفه أو التغيير بعين
الوصف لا يشتغ وجميع احتمالاته بمنزلة دوام الوصف يشتغ وجميع احتمالات
وصف الموضوع وبعد اتعرف العرفية العامة وبين المكلفة
العينية مزجيت الغير ومنزل المكلفات الأربع الأولى ومنزل المكلفة
والثلاث بعدها فغيرات بنفي الدوام ونفي الضرورة وبغير الوصف الموضوع
وأما الممكنات فالممكنة العامة نحو كل انسان حيوان بالإمكان العام
أن المراد بها ما نسبتها غير ممتنعة والممكنة الخاصة ما حكم
فيها بأن نسبتها غير ممتنعة وليست ضرورية بل جائزة مستوية الطرفين

يعتبر الكلية ونفي الضرورة والدوام نحو كل انسان متحرك بالضرورة أو بالدوام والعرفية العامة نحو كل انسان متنفس بالقوة دائما وغيرها ظاهر

الكرسي غير كل امر مقترن بامكان ايجاد ممكنة لا جهة امكان وعامة
لاجتماعها مع بشرة الكرسي قبل تقرر بالضرورة بخلاف العامة والممكنة الوقتية
هي التي غير امكانها بوقت معين غير كل انسان مع بالامكان العام وقت مفارقة الروح
له ثم هي ممكنة لما ستؤول وقتية لتغيير جهة امكانها بوقت معين والممكنة الخيبية وهي
التي غير امكانها بغير وصف الموضوع غير كل اكل جائع بالامكان هي مؤول الى الممكنة
الزمانية التي حكم فيها بزوال الامكان غير كل ممكن مقرون بالامكان وانما بمزل الممكنات
الخمس الاول فمقترن مخالفة والاربع بقربها فغيرة اما بخصوص الامكان او بوقت معين او
بالزوال او بغير وصف الموضوع فما زمن الغضايا الموجهة تنفيم الى بسيطة وهي
المكتوم فيها بعلم واحد ايجابا او سلبا غير كل انسان هو حيوان بالضرورة وقد شيء من انسان
بحجر بالضرورة والمركبة هي المكتوم فيها بحكمين ايجاب وسلب ثم هي مركبة للازم فقط مانركب
من موضوع تفسيرية موجبة وسالبة غير كل انسان هو بالامكان وقد شيء من انسان
بحجر بالامكان العام وتكون من المركبة وهي الموجودية اللادائمة مركبة من مكلفتين
عامتين موجبة وسالبة والضابط لمعرفة المركب والبسيط ان ما اشتمل من الموجهات
على التغيير بلا دائما ولا بالضرورة او على الامكان العام فهو مركب وما سوى ذلك
بسيط كما افاده الاتقاني المرزوقي في نظم الجمل بقوله

وما حوى من الغضايا ثنتان كل او ما حوى الامكان مركب خسران

وما عدا ذين فبالبسيط فاقرع لمن عرفه يا نشيط

وخاص في كلامه بتخفيف الميم للوزن غضايا الى امكانها اضافة وصف الموضوع به وغرر مرجاء
مرجح فالمركب اثنتا عشر من الموجهات التسع عشر الى سبع قوله في التشبيه الثالث والعشرين
عند ابن كمال وجه ذلك كما قال السعد ان العقل الى الموضوع اما ان نزله منزلة
المعنون ان المراة من الموضوع فما حكم عليه او ابن فبراه سواء حكم عنه بما فيه عقل
او تحصيل عند ابن الخمر ان قال المراة مثلا المنفوض ويختلف بالتحصيل والعقل لان الحكم
على الشيء بان ضرورة الوجود يغاير الحكم عليه بالضرورة العرفية قوله

قال الا فسماء الاربعة والمعتبر حال المجموع سميت معزولة لان حرف السلب جعلها فزعزل
بهما معنى ان حرف السلب اذا عمل سلب اخر الكلم وبشر عن الاخر وكل من المعزولة
والمجملة اما مرجية او سالبة قال الا فسماء الاربعة والفرق بينهما كما مر واذا بلغ الالتباس
بين المجملة السالبة نحو ليس زيد بعالم وبين المعزولة المرجية نحو زيد معزول عالم ان
كل واحد منهما سلب واحد وجرى فيهما بارقالوا

قال الا فسماء الاربعة مراده بالا فسماء اربعة منها معزولة المرفوع ومعزولة
المجرور ومعزولة الكل وغير والمجملة بغير غير الا فسماء الاربعة الباقية بعد
فسولة ان حرف السلب فزعزل بيانه ان حرف السلب اذا وقع لرفع
النسبة ان سلب الحكم ورفعه وان دخل في جملة ووقع بانها جعل مع ما له
بمنزلة شيء واحد مجموعا نحو زيد ليس عالما او مفردا نحو ما احسن رجلا فقد عزل به
عن مفرد عهد ان فعل فسولة وجرى فيهما بارقالوا ان السالبة هذا الوجه
اشار له بقوله من مرجية المعزول وانتصر عليه بقوله بل يكفي الا مر هنا وجه
وان فقد جرى فيهما من مرجية المفهوم والمعزول وانما قال والبقية اما البرق
من مرجية المفهوم بمعنى ان الحكم في المرجية المعزولة بانه يقاع وفي السالبة
المجملة بالانتزاع جزئيا لان الحكم بايقاع نسبة ان عالم على زيد وزيد
ليس معزولا عالم فزعزنا نسبة لا عالم عنه واما من مرجية الظاهر وهو ما اشار
له بقوله واما من مرجية الضمير فان حرف السلب جزء من المجموع في المعزولة
وخارج عنه رابط له في السالبة واما من مرجية البقية فنوقاخ الروايتين
لبقاء او نية عن السلب في السالبة وتفرعنا كذلك عليه في المرجية ان
شاء الرابط في ارتزيق فما بعد ما قبلها ايجابا كان او سلبا فارقا خر
عنها حرف السلب فان مزعزل كما ومعنى قولنا به رفع ما انضاف اليه عن
ما قبلها وخرج عن ان يكون سالبا لشيء بكانت القضية مرجية وان خلت
عن حرف السلب سلبيا فكانت القضية سالبة ان الربط مسلوب

فتدبر

قوله فتزيد السالبة بصيرورتها عند عدم وجود الموضوع ان كما اذا قلت العنقاء ليست بحيوان ولا يخفى ان العنقاء ليست موجبة قوله والتحقيق موجبة تابع فيه للسنوسي وامثاله شيخنا صاحب الكتاب بان التغيير ان ثبوت صفة للموضوع فما يقتضي ثبوت ذلك الموضوع اذ لو لم تكن ثابتا فما ثبتت له فالايجاب يقتضي وجود الموضوع في الزمن من حيث ان حكم بلا تصور المحكوم عليه وصدق ثبوت المحمول للموضوع يقتضي وجوده ايضا اذ ثبوت المحمول له فرع ثبوته في نفسه والعدم ليس مقتضيا للوجود غير ان هذا انما يقتضي الحكم انما يعتبر حال الحكم لا بغير ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحكمة مثلا واما الوجود المقيد يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع بمقتضى ثبوت ذلك المحمول اذ ابا بزيد اسم وان سماه قبل عمرو وان لم يكن بالحكمة وان خارجا بخارج وان ذهنا بذهن فالسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود اذ هو ان ذهن في الذهن وليس مراد القوم ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج حتى يعترض عليهم بما ذكر التفصيل في الفضايا والحاصل ان التصور في الزمن لا بد منه في كل منهما اذ لا يلزم من عدم وجود الشيء عدم تعقله للحكم عليه ولذا اكتفوا بان الحكم على الشيء بعد تصوره بما يشترك فيه ما سوى الوجود في الزمن حال الحكم ان وقوعه واما الوجود حال اعتبار الحكم فلا تقتضيه الا الموجبة دون السالبة بانتفاء المحمول عن الموضوع لم يقتض وجوده له وثبوته للموضوع يقتضي وجوده وكان الشيخ السنوسي حيث اعترض كلا القوم فهم ان مراد منهم ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع في الخارج فاعترض عليهم بما ذكر التفصيل في الفضايا ومن علمت ان التغيير خلافه فلا يحتاج الى اعتراض وسبب السنوسي لهذا الاعتراض على الكاكفية البعض الرازي وابن عثمان

ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة لانه

معدولة

كما ثبت ان زيدا موضوع بغير الفعل ومن غير المعدولة ثبت انه ليس موضوعا بالفعل ومن غير السالبة وتزيد السالبة بصيرورتها عند عدم وجود الموضوع ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة هذا الذي استقر بينهم والتحقيق ان ذلك ليس على اطلاقه بل هو كما في شرح المختصر مشروط اذا كان المحمول وصفا وجوديا

الموجبة تقتضي

عمرو زيد عالم او ايضرب مثله والمحمول في المعزولة عمرو مضروب جعل مساوية للسالبة المحمولة لان
موضوع فيهما وكل واحدة منهما تغاير وجوده المرفوع وعمرو وجوده المنصوب وعمرو هو بعينه
المحمولة عمرو زيد عالم والسالبة المعزولة عمرو ليس زيد بل عالم انهما متساويتان رأيضا لان
مرجع السالبة المعزولة عمرو كون زيد غير عالم فيجب ان يثبت له نقيضه وهو كونه عالما والله ارتبع

العقيلة وكلام السعد في شرح المقاصد يدل على ان التغيير في المعزولة
انما تقتضيه وجوده المرفوع لان محمولها ثبوتي فلا يحكم به على غير زيد لان عالم
مثبوت بنسبة غير العلم اي غير المجهول بدليل عالم في قولك جاعل مجهلا السالبة
المجهلة فالمحكوم به فيها سواء انتفاء العلم عن غير المتبادر الى ثبوت غير او
سواء غير فقوله واعلم ان المعزول يعتبر انما يكرر مرفوعا بغير ثبوتي المتبادر
المنصور ومتى لم يثبت على ما تكلم به صرح به في قوله في التنبيه الرابع اللاعلم والله
اعلم اذا سواء كانت خارجية او ذهنية فقوله يفتقر الحكم عليه
انما قال يفتقر اشارة الى ان المرفوع لا يفتقر منه الى اداة وانما قد يفتقر
منه المنصوب فتكلم كما هو الكثير غالبا فقوله والمفتقر منه بغيره اي
المحكم بغيفية المحمول على ما صرح عليه المرفوع وتنزل فالمحمول لا يكرر مرفوعه
عينا وانما يكرر كليا وما ورد من نحو سواء زيد سواء زيد او ما هيه سواء الاسم فقوله
وقسم الغيفية ج مغربة صرح بان تسمية الكل باسم البعض لان المغير في الغيفية
انما هو الشور فال شيخنا سيم حمدون بن الحاج

وان اتت اشوا زيدا مغيرة ... عن غيفيا بعزل مغير قد

وقال عاصب الفاد ريفة

وسيم مغيرة اه اعلا ... جزء وان في الحمل سور قد خلا

الشغل
فيكون
المرفوع
عليه
وفي
الثانية
والله اعلم
والعزول
فيتغير
الرابط
فيكون
الرابط
جزءا

ما المحمول بان يتصور به السلب بعزوله فاله التفتازاني بقوله تحصيل قال التفتازاني يدل على تغيير يغير
الملاقاة بالسلب وبعضنا بالعزول كما يفيد ان يقال زيد ليس كاتبا بالسالبة وزيد لا كاتب او عدم
كاتبية المعزولة واما العزول في المرفوع فمتوقف ان يقع الشور على مجرد السلب فتكل الاجهزة
جاء **التنبيه الرابع** تقرر ان الشور متوقف على تعميم اللام اذا تبعيضهما وان
المنصور من مرفوع الغيفية مغير وفيه ومن مجموعهما مغيرة وكذا كل من مجرد الشور ان لا يدخل

الاعلى والاعداد اجزاء يفعل ايضا عليها تعميما او تبعيضا وعلى المجموع الكل او الجزء ولا يدل على الافراد له ولا المجموع يدل على الآحاد المتصورة منه بقيودها بل افراده قابلة لدخول السور على المجموع الجزء او على المجموع كليا كل او زوج ويا فقر الفرس مرتفعه اي يستمتع وتسمى الفضيحة علم به وقد يلغزوا عمره ثمر وانمى بقايا المائة واثنتي عشرة فضية انكر ما بالمجتمع وهذا بها الكذاب

فقوله المائة واثنتي عشرة فضية بقايا ثنا او السور اذا دخل على المجموع فاما ان يكون كليا نحو زيد كل انسان زوج او يا نحو زيد كل عمرو والسور ايضا اما كل او زوج وقد يكون في المثال ليدرك كل بعض بعض ازيد اخوان لعمرو المجموع والمجموع مع كل واحد منهما اما كل او زوج وكل اما مسور بالسور الكل او الجزء واذ عمل بعد ستة انسان واقتلتها على النشر المرتب كل انسان كل زيد وكل زيد كل عمرو وبعض ابن انسان كل زيد وبعض زيد كل عمرو الا انسان كل زيد فاذا ضربت اخوان المجموع الستة في اربعة اخوان المجموع يخرج اربعة وعشرون ثم الكفر بارجميعها اما ان يفترنا نحو السلب معا او لا يفترنا او يفترا والمجموع بنكم او المجموع منكم بعد ازيد اربع عما لات تضم في الاربع والعشرين بستة وتسعين اربع وعشرون في حمل الكل على الكل ومثله في حمل الجزء وعلى الجزء ومثليه في الثمانية حمل الكل على الجزء وحمل الجزء على الكل وقد يكون الاخير اذ بر مخول السور على المجموع الجزء وبنكم وقد يدخل على المجموع الجملة نحو كل زيد انسان زوج بالسور اما كل او جزء ونحو بعض زيد انسان بعد ما حانتا ربع المجموع والمجموع مع كل منهما اما كل او جزء ونحو كل زيد عمرو بعض زيد عمرو بعد ما اربع مرتب اثنين في اثنين وكل منها اما ان يفترا الكفر بارجميعه نحو السلب او لا او المجموع بنكم او المجموع منكم في اربعة في اربعة بستة عشرة تضم الى الستة والتسعين يجتمع مائة واثنتا عشرة فضية قوله وهذا بها الكذاب فزاشار الى مزاد الهذا بها شيخنا سيد حمزة بقوله

تكذب ان ثبت بجزء وشياع * وعكسه ايضا يكون في ضياع
وهاجب الغاوية بقوله * وحيث ابراد بجزء ويرث * او جمعت في البعض فيما اكثرية

كذا بها

ان نحو بعض الزيد انسان كل زيد انسان نقيض كل زيد انسان بعض زيد ليس بانسان فهو كاذب في نفس الامر وان كان صادقا في نفس الامر فهو كاذب بالقصد وقد يقع كذلك عمدا وقد يقع كذلك سهوا وان لم يقصد ذلك والمجموع مع كل واحد منهما اما كل او جزء ونحو كل زيد عمرو بعض زيد عمرو بعد ما اربع مرتب اثنين في اثنين وكل منها اما ان يفترا الكفر بارجميعه نحو السلب او لا او المجموع بنكم او المجموع منكم في اربعة في اربعة بستة عشرة تضم الى الستة والتسعين يجتمع مائة واثنتا عشرة فضية قوله وهذا بها الكذاب فزاشار الى مزاد الهذا بها شيخنا سيد حمزة بقوله

تكذب ان ثبت بجزء وشياع * وعكسه ايضا يكون في ضياع
وهاجب الغاوية بقوله * وحيث ابراد بجزء ويرث * او جمعت في البعض فيما اكثرية

قوله وان عمل التغليب فيهما فرعهما الخ اقول فيما شركية وتنقسم ايضا الى شركية متصلة ومثلها شركية منفصلة ج واما تفرع وتال لما تكلم على ما تفرع من التغليبات ذكر هنا بلما ومن الشركية وتفرع انما هي الفضية التي تركبت من فضيتين في الاخر وربط بينهما عرق الشرك او العناد وعن مزاج الربع الشامل للاربع ثم عبر عنها بالتغليب بدليل انه فسمها الى شركية متصلة ومي التي حكم فيها بتغليب محمور محمور فضية على محمور محمور اخرى او بتغليب الى ثم محمور كملعبة الشمس وبعد النهار او الليل او الى شركية منفصلة ومي التي حكم فيها بثبوت العناد بين مفمور من فضيتين او سلب ذلك فمرادنا ان يكون الغرق زوجا واما ان يكون مزدوجا او ليس اما ان يكون مزاجا انسانا واما ان يكون حيوانا غير انسان الكلا والتغليب على مزاج الربع مجاز تشبيها له بربع المتصلة فيه استعمال اللفظ في غير حقيقته

قوله وان عمل التغليب فيهما فرعهما عمل في كلامه بمعنى انباء على هذا قوله ركبت البرزخ على اسم الله اي باسم الله قوله وتفرع انما هي الفضية التي تركبت من فضيتين هذا ايضا مما سيرد في عبر الصلاح الفاء ثم قال بل على فضيتين اشتملت فما شركية قرر به

وزاد الشرح قوله في الاخير اما اذا ان تسميتهما فضيتين انما هو باعتبار ما قبل ربطهما بواسطة الشرك والعناد اما بعد ربطهما فليستا فضيتين بل هما عرق فيهما من الربع اخ جعلهما غير اعتمال الحمرة والكذب وهي نسبتهما انما هو بمجموعهما فضية قوله ومزوجا عبر على الصحيح ويرد عليه حمل مالك والشافعي وهو العدد بمنهما قوله تعالى والانعام خلقها على المتبر بالبر والذكر وفي السكر مسئلة المشترك يجيء الكلام فيه على وعينيه معا مجازا ثم قال بعد ذلك وفي الحقيقة والمجاز اختلاف خلافا للفاضي اوجب فيه بعد ذلك قوله لما ان تسمية المتصلة شركية مجازا ايضا وجه التجوز ان المتصلة لما كانت مشتملة على العناد بين كمرين فيها وهو خلاف الشرك الذي هو تغليب شيء على شيء سميت

وانما يسمو تاليا بان فقد المتلوين التتابع ثم مزاج الفضية المتصلة جار على حسب ترتيب اللفظ فقط وفي المتصلة على حسب ترتيب المعنى وان فرق التالي لعلكما نهار موجود او كملعبة الشمس والليل وجه تفرقه عمر كزوجه تاليا واما تفريع الجواب بعد الشرك عند الضا

بالمرّ إعمالاً لتلك الصناعة فبقي بالمرّ زائدة لا حاجة لها عند المنكفي بن ق
على ذكر المعنى فيقع وتعميم التشبيه بكمرّ بن المتصلة والمنفصلة كما بعل كمّ كمريفة لبعضهم
وبعضهم فكمرّ ما عل كمرّ بن المتصلة فال الأزكمرّ بن المنفصلة للترتيب بينهما والمعنى إذا
مرّ اختيار المتكلم يفرق أيهما شاء والمعنى واجز ومزاهنيع المختصر ثم بن المتصلة فقال
(أما بيازة إن الا يتعال عما أوجبت قلة زاد الجزو بر) ويعني إن الشرطية مبر التي أوجبت

المتصلة

شرطية مبر باب تسمية الشيء باسم غيره لمعنى بعد مجاز الغرو عن علاقته المشابهة
في تحمل الزجر لأن الشرطية مبتاز بها شيء بشيء في المتصور ومزاهنا بتلك
شيء بشيء في الإتباع وبكم إن فزل الشرط مجاز بمعنى في اللغة والا بمعنى حقيقة
اهكذا هي قوله ولا حاجة لزلك وعند المنكفي خرج اشارة بمزاد الرد فزل ليس
مرزو والتعنيف إن المعنى لا يزال مقرنا في اللغة بن وجواب الشرط ابزا متأخر
ولزتفزع شيء بمعنى ليل الجزاء بن عينه وروجه الرد إن ملحوظ المنا كمعنى المعنى
بفع وإذا كان زلك بلا حاجة إن تقرير الجزاء مع تفزع ما يطلع له بحسب
المعنى ومزامرّ المعنى خلافا لي اللغة بن وابن مرزوق ولعل السعر با للغة بمعنى في
قوله وأما الفزل بمزن الجزاء في مزالمفاع بمعنى للتعاطي بفع فقوله كمريفة
لبعضهم إلخ أراد به اللغة بن وعلى مزال الكمريفة يرجع صاحب الفاء ريه بقال

أولا مما مفزع وأما ... آخر أما فثانيا تسمى

قوله ومزاهنيع المختص مزالمرّ الكلام المستفاد من صنيع صاحب المختص يزال أيضا
فوله وكم إما بيازة إن الا يتعال في قوله غير جامع لعزع شمزليه الاتفاقية والتالية
فزيقال إن كان السلب مزع الإيجاب وكما ريا عليه افتعم عل تعريبا المرجية للأمرا
إن كم وإن لسا لبتة أجلة تبعا لأعلمها قوله ثم مبر تنقسم الزلزومية فزيزاد بهم
التعزع مزهذا التقسيم وتعزع قوله صاحب الفاء ريه وكزا شيخنا سيم حمزور وتقدم

واحسب الزلزوم حيث توجب ... أولا يبز للاتباع وتنسب

قوله لمرجيا إن لسبب افتعالا مما بمعنى جيتعزز انفكاك المشتهب عن صاحبه
قوله فالعقل يزوكلما كان الشيء انسانا فهو بيانه

كمريفة بعضهم والمرّ في الإيجاب ثم مبر تنقسم الزلزومية وسمي التي تكرر التعمية بين كم فيها الموجب
بار يكرر الأول منهما سببا للثاني أو عكسه عقلا أو عادة أو شرعا أو يشتمل الكم فيها على سبب
أو يكرر ا متضايفين أو العقل يزوكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا والعادة يزوكلما كان العنب

الشمس وجبر الغرر والشر من غير كما قالت الشمس وجيث هلالة الكهف ويكون الدال مصباغ
الثلاثة بمكسر منزل الدلو مثلثة والمشترك ارجح سبب غير كما كان الغرة موجودا فالكوكب خفية
والمشمل يقار غير كما كان زنار ايا لغمر وجمر وابر لعدوا وا تبعا فية ومن التي تكون العجمة بزكم بها
لغير مرجيا بار اتبر قلكم من فيما في الزهرة غير كما كملعت الشمس فالنفس حيوان بار احرا
من الكهرفيل لا يفتخر الاخر لا ممثلا ونه شرعا وزنه عادة وقد تبعس الايقاعية بامع ما مر

ان الجبر ان جزء من حقيقة النفس والكل يستحيل ان ينفعل عن جزء له وتكيم منزل
المنازل فولك كما كانت الشمس كملعة كان النهار موجودا فالثلاثة بينهما
عقل كملعة الغين لان الشمس دخلت في شمس النهار لان النهار كما قال الشتر
في كبرا له يعبارة عن حضور الشمس فوق الافق قبل النهار وقيل
الثلاثة بينهما علاوة وعليه درج في المختصر بقوله على ان مكملة الغرة كما في
شمس النهار لان النهار رمز الزمان الذي ينتشر فيه الخلق الغرة اتفاقا
وذكر ان يتلو الفعلة تعلق ان الزمان بحضوره المخصوص من غير كملوع شمس وان
يكمل الشمس فوق الافق على هيئة المجموع بلا نهار وانما مرجعية الشرع فلا
تلازم بينهما كما قال الزرقاني في شمس النهار في الشرع من كملوع الفجر وفي جلاء
منزل النهار وهو الثلاثة عن عنه الشرف قوله لغير فرجيا زيار لا ينتفض هو
لغير مما جيز والاخر يوجد فقوله كما كملعت الشمس اي زيار كملوع الشمس
لا اشعار له بعيوانية انه فعل وقوله ينتفي بما ان عقلا وشرعا وعادة
وتكيم المثال اركانت السماء فوق الارض زجرا فالعمل مكلوف قوله بامع انما
كانت امع لانه امتنع بالاولى حرا والعقد ولم يعتبر في جزء بل الزوج بين
الثلاثة وبينه سراة فرجر هو فيه اي الكاف في قولك اركانت السماء فوق الارض
قال الشيخ ومكرر ثم ان اجراه منزل ان سلمي اعني المنعلة الزوجية والا فقابلية
على الستر اله بالمشيخ حسب بفتوح اللغة بل بحسب ابيه فكملاح معروفا زات
لغوية عقلا فتعانا المشابهة فيما منه التركيب

التركيب وهذا هو المكلاحية فقوله لو لم يخف الله لم يعصه جعله
السنوسي تبعا للعقبلة حديثا ومثله في المعتزلة وقيل من آثار عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قاله البرزلي السنوكي في شرح التلقين وكذا لعلي
ابن أبي زرعة والسنوكي لكن لا يعرف في شيء من كتب الحديث حديثا وإن
مع العلم منه فعمر في الحلية عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
سلم من أربع خصال حسن الخلق وحسن الجوار وكظم الغيظ وصدق اللسان
ومن لا يخاف الله عز وجل وفي إسناده ابن لهيعة ومن هو فيه قوله ومثله ولو أنها
في قبائه زيادة يتوهم الشاب بشرب الخمر إذا فلانا وعرق فؤاده كلما
الله بورع هذا التوهم وهذا المعنى إذا كان الله لا يعاقبه لمن يأتي
الأشياء إذا فلانا فكيف مع عدم ذلك قوله ومرة لك ولو أسمعهم يعني
أن التولي لازم على تقدير سماع وكيف على تقدير عدم الاسماع بمنزلة أحد
الوجوه ومعنى أو بمعنى التولي بعدم الانتفاع كما في الكشاف وأما الزمخشري
بالاعراض كما في المغني فيرد عليه الاستعمال المشهور أو من قبيل
استعمال الرؤية الانتباهية فقوله ولو جئتني لأكرمتك قوله فقال المعتزلة
انه من قبيل اللزومية وارد على قاعدة اللغة ذكر ذلك في المعتزلة بعد
أن رد قول من قال إن الآية على ظاهرها فيما يأتي وأجاب للأشعرية
بأنه أحزن عند الانتاج قيل ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا
ومعنى لعلم أنه على تقدير علم أنهم لا يعمل فيهم التولي بل
الاعراض والعناد وإنما جاء التكلف من قبل كلية الكبرى في الشكل
الأول فإنها منتجة مهملة كقولك الانسان حيوان والحيوان جنس فالنتيجة
باطلة وكيف يقال إن الآية تقتضي أن يقيا بر ليتصور فيه شرط الانتاج لأنه
أن يعلمه بمعنى علم وأن علمه وأن يوجد على خلاف ذلك بعيد بل الذي
أنها واردة على قاعدة اللغة يعني أن سبب عدم الاسماع عدم العلم

عليهم العقل أو غلبة جهلهم وعدم إبقاء لك ولو أسمعهم لتولوا ومع هذا فلا يرد
الكلام كثيرا وأما ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم فقال المعتزلة إنه من قبيل اللزومية وارد
على قاعدة اللغة

بالغين فيهم ثم ابتدا فقوله ولو اسمعهم لتولوا كذا قال اخ على طريقة قول من
يقول الله لم يقصد **وأجاب** في المغني عن هذا الشبهة بأن التقدير
في الآية ولو علم الله فيهم خيرا وفتاما لأسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
بعد ذلك وهكذا يقدر فيما شابهه ونظائره ان ولو علم الله فيهم خيرا
وفتا ما لتولوا بعد ذلك وهذا استعمال صحيح **واعترض** الشيخ فوله
على قاعدة اللغة بانه يفهم من كلامه ان المعنى الثاني انما هو بحسب
الزمخشري ابن هشام الخضراوي في باب المفعول وفيه يعرف جواز قبل الخوض في
المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الزوائد في استعمالاتهم ان انه اذا
استعمال ابن وان الثالث ان وفي اشارات الى الفتاح الثلاثة ابن
حيان الفاسي ونظمها بقوله

واستعملوا الوجه انتقاء الثاني ... لنفي شرك غالب ان خوال
وجوه لا لانتفاء به على ... نفي مفرق بين ما رجلا
وربما بأبعد التفيض ... ليعلم استمرار بلا قيس
وكلها في حكم الكتاب ... فاحفظ لكي تمر وان العواب

مثال ابن استعمال ان ولو لو شيئا لربعثناه بها ولو شاء ربك لا فعلوه
ان في كلهم ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولغلبته افتضاح اليهود
في تفسيرها عليه فما لواحق ان امتناع بامتناع يقرر امتناع الثاني
بامتناع ان وقال ان يستعمل الثالث ومنه المسمى عند علماء البيان
بالكريفة البرهانية ومنه تعبيرا العلم بانتفاء الثاني علة للعلم
بانتفاء ان ولو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لو كان معه آلهة
كما ورد ومنه لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين
لو كان خيرا ما سبقونا اليه ومنه الوجه اول استعمال الآمر الوجه الاول
وقال ابن يستعمال الثالث ومنه تعبير استمرار وجوده فمضمون
الجزاء على تقدير وجوده فمضمون الشرط وعلى تقدير عدمه بان ولبي
وذلك اذا ربط ذلك الجزاء بأبعد التفيض فيكون وجوده مع التفيض
المناسب اخرى ومنه نعم العبد هيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله

عليه

بعلمية الاسلام جوزة بالمعلمة بنت او سلمة ان سمى لها بلغة تحرث النساء
انه غير ان يكلمها انها الولم تكرر بيتين في جمع فاعلت لها انها لابنة اخي
من الرضاع رتب عرم حلها على عرم كونها ربيبة فيترتب عليه بالاولى
قوله ظ وان الانفصال قوله وان ذلك سميت منفصلة يعني لها بين
كم فيها من التثنا فبراى ان بعضا او قيل سميت منفصلة لاشتمالها على
ادلة ابن فبعضا ومعرفا قوله ومعرفا ايضا غير جامع لعدم شمول
المثالية يغير ان تعريف كم خاص بالمركبة غيرا ان يكرر العدد وحدا
واما ان يكرر مبهما وبيانا عرفكم بانه انما افتقر على ابن بيان بانه
ابن ضل والسلب كما ذكر عليه قوله فشمل عنادية سميت عنادية
لتعاندكم فيها بالتكرار الى انفسهما وتركاكم معرف التقسيم ولم يقع في
له وفرتع قوله شيخنا سيد حمزة رح يزيد فقال

وانسب الى العناد حيث يوجب اولا بلا تبا وايضا تنسب

قوله غيرا ان يكرر العدد ح معرف المثال غير فيها بولها الشيل لعد
ان قد تركب من الشيء والمثل لنفيضه والمثلين جوز ان يقول انما ان يكون
المزجورة فريدا واما ان لا يكرر فريدا ومكررا فيجوز ان عبر الزبانه فمكرر
بالمثلين التثنية على از المقصود ما ذكرهما فلا يضر تركيبها
خاصا بالتثنية فيخرج التثناه قوله فيما تثنا فيه قوله
فالخفيفة مع التي ح يجتمع كم فيها على العدد ولا على الكذب وفي اشارة
لهذا المعنى شيخنا سيد حمزة رح يزيد فقال

ثم الخفيفة فاز منعا فيها اجتماع العدد والمعرفا

قوله ولا تركب فوجبتها العنادية اشار بهذا الى از التعاريف

فرع
لو قال انا ابن بضال
ولو قيل ما فوجبت
ذو قيل بينهما بغير
تنا قبل ابن فبعضا من التي
ان التي فبعضا من التي
ان قيل فيه ولو قال
الكم فيه ولو قال
سميت منفصلة
ولو ايضا غير جامع
لعدم شمول المثالية
لعدد ابن فبعضا فشمل
بينهما بالتثنية وغير التي
بعنادية وغير التي
بعدد التثنا من بين
كم فيها
تنا فيه او تضاد
فيها فيه
فيما ان يكون العدد
فيها او غيره اما
ان يكون التثنا
فيه او اتفاقية
شمل الجمع او اتفاقية
وغير التي يكون
التثنا من بين
كم فيها

وسزا

ادعاء الله
ح الخارج

اه

لغير فوجب بالمثلين بينهما ابن فالاكرا تبوا زمرو اخرهما وكذب الاخ وليس هزو
ما ذهبا فمن از وجب كذب الاخ وهزو العكس فمن اذا ان يكرر الانثنا حيرانا واما ان
يكرر الجمار عمادا فانه لا تنا فبين بينهما الاكرا تبوا زمرو الاول وكذب الثاني ثم تقسيم المنبطة الى
ثلاثة افتراض حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو واشار اليه بقوله وافتراضا ثلاثة
بلتعلما مانع جمع او خلو او بهما وغير الحقيقي الاخص فلما فالحقيقية من التي
لا يجتمع كم فيها على العدد ولا على الكذب بل لا بد من هزو احدهما وكذب الاخر ولا تركب
من جهتنا العنادية العاد فقد

التي ذكروا للمنفصلة الثلاث انما يتم لو جعلتها واقعة بعد الباقي كل منها بعد الاخر
حكم بها بسلب معنى موجبتها فقوله اه من الشيء ونقيضه يعني انه
يلزم ان يتسلم كل منها العموم والكذب لان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا
كذب وكذا ما يساويهما وهو واجب وان كذب المنفصلة تتركب مما ذكر اشار صاحب
العناية بقوله ومن نقيضين وما قرب منهما مساويا لان يركب ابدا
بعد قوله وان يكن بينهما تنافر يتم بمنفصلة تبسر
* بان يكون له حرفا وكذب * بالحقيقية سمها تصب *
قوله وكذب التنافي يعني انه انما سميت حقيقية لكون التنافي بين كل منهما
حقيقيا لوجوده في العموم والكذب بخلاف التنافي في المانعة الجمع فانه نسبي اضافي
لان معناه انه بالنظر الى احد الامرين المتغايرين فقط واما بالنظر الى الامر الخارج
فكان التنافي بينهما اشد من التنافي في المانعة الجمع فقوله بان لا يجتمع كل منها مع
العموم قد اشار الى دفع ما يتوهم من ان بعض ما شملته في قرينة بقوله
* مانعة الجمع لعمرو منعت * مانعة الخلو بيننا رفعت *
وسميت مانعة جمع لانها تمنع كل منهما جمع كل منهما في الموجودة قوله ويجتمعان
على الكذب اي بان يرتفعا معا قوله ويمين تتركب موجبتها العنادية
العنادية اه من الشيء وما من اخص فذاك صاحب العنادية
* ومن نقيضه ومن اخص ما * نافاهما تركيبها تعما *
ومثال ذلك اما ان تكون الكلمة اسما واما ان تكون فعلا فنقيض اسم ليس باسم
والفعل اخص منه لصدقه ايجابا بالجزء ونقيض فعل ليس بفعل والاسم اخص منه صدقه
ايجابا بالجزء قوله من عمرو كل منهما يستلزم بيانه انه لو صدق
ابيض واسود صدق ابيض من اجل عمرو واسود ومن اجل عمرو اسود من اجل
ابيض فيصدق ابيض واسود ومن ابيض واسود وهو محال قوله

وان نقيضها اي نقيض المنفصلة
يتركب من نقيضها اي نقيض
كل من جزئيها وقد علم
مما تقدم ان نقيض
الموجبة سالبة
وان نقيض
السالبة موجبة
وقوله ان يكن
اي التنافي
يكون في
الموجود
فقط
وقوله
وان لا
يكون
اي التنافي
في الموجود
والمعدوم
فيكون
في
الاعم
ونقيض
كل منهما
يتركب
من نقيض
الاخص
ونقيض
الاعم
وقوله
فيما
ونقيض
اي
وقوله
عن
وقوله
كما
وقوله
على
وقوله
والا
فالسلب
اعم
لصدقه
بما
لم يوجد
بخلاف
الكذب
فانه
اخص
لصدقه
بما
وجد
وقوله
فانعقد
اي
الجمع
فيما
تقدم
من
الاخص
والاعم
كما
تقدم
في
المانعة
الجمع
وقوله
اي
الجمع
فيما
تقدم

٥٢

عمرو فاما على العموم ويجتمعان على الكذب وعلى لا تتركب موجبتها العنادية المانعة الجمع
الشيء وما هو اخص من نقيضه نحو اما ان يكون التمر ابيض واما ان يكون اسود فنقيض ابيض لا ابيض
واسود اخص منه لانه اذا ابيض اخص من نقيض اسود ونحو لا اسود فلزم عدما للازم عدم البياض
ونقيضه لازم وجود ما منهما يستلزم عمرو نقيض الاعم من اجل ان عمرو اخص يستلزم عمرو الاعم
وعمرو البياض ونقيضه فحاصل ما هم اجتماعهما على الكذب

لأن كذب الأخص او ارتفاعه لا يستلزم كذب الأعم او ارتفاعه قوله فلم
يلزم من كذبه كذب الشيء الخ اي لانه يلزم من ارتفاع الأخص من النقيضين ارتفاعه
فلا يلزم من ارتفاع الأخصين ارتفاع نقيضيهما فلا يلزم من كذب ابيض واسود
كذب لا ابيض ولا اسود لإمكان صدقهما في احمر قوله وهي التي تتركب من جهتها
قال صاحب القادرية وان يكن في كذبا فقط فقط فمانعة الخلو بلا اشتباه

ومن قضية ومن اعم … نقيضها تركبت عن علم

قوله الثالث ان تقسم بما هو اعم الخ اشارة الى هذا في التقسيم الاعم في القضيتين
معا بقوله … والاخير تيز تقسيم اعم … كما مضى وعرف فكم فيه انحتم …
قوله بان يكون احمر ان غير ابيض وغير اسود قوله وان ارتفاع كل منهما
يستلزم الخ بيانه انه يلزم من ارتفاع كذب غير ابيض وغير اسود كذب ابيض من
اجل كذب غير اسود وكذب اسود من اجل كذب غير ابيض فيكذب غير ابيض وابيض
وغير اسود واسود وهو محال قوله فعلم يلزم من صدق الاخصين صدق نقيضيهما
فلا يلزم من صدق غير ابيض وغير اسود صدق ابيض واسود لامكان كذبهما بصدق الاحمر
قوله فالمجموع عشر نسب اربع عموم باطلاق واربع عموم من وجه وخمس تباين

كما مر فيها على الكذب ويجتمعان على الصدق وسميت مانعة خلو لأن بينهما يمتنع خلو الوجود عنهما
وهي التي تتركب من جزئيها العناد في الصدق من الشيء وما هو اعم من نقيضه وهما نقيضه
كما مر مانعة الجمع نحو اما ان يكون الثوب غير ابيض واما ان يكون غير اسود فيصح اجتماعهما بان
يكون احمر مثلا ولا يصح ارتفاعهما بان يكون ابيض اسود ولأن ارتفاع كل منهما يستلزم ارتفاع
نقيض الآخر من اجل ان ارتفاع الاعم يستلزم ارتفاع الاخص فيجتمع ارتفاع الشيء ونقيضه وهو محال
وصح صدقهما معا لان صدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلم يلزم من صدقهما صدق الشيء
ونقيضه الثاني في التقسيم بما هو اعم من ذلك وهي التي لا يجتمع كذبا على الكذب
سواء اجتمعا على الصدق ام لا وهي بهذا التقسيم شاملة ايضا للحقيقية وبهذا في تعلم
ان كل واحدة من قلم يعتبر الجمع والخلو بالمعنى الثاني اعم من خاصتهما بالاطلاق ومن الحقيقية
بالاطلاق واعم من خاصتهما بالمعنى الاول من وجه لاجتماعهما في الحقيقية وانفراد كل واحدة منهما
بمعنا ما الأخص وبهذا خمس نسب وكل واحدة منهما بالمعنى الاخص مباينة لما قابلها
بكل من المعنيين وللحقيقية وبهذا خمس نسب اخرى كلها تباين فالمجموع عشر نسب

لأن الأخص
كذب الأعم
لا يستلزم كذب الاخص
فلم يلزم من كذبهما كذب
الشيء ونقيضه
الثاني أن تقسم
بما هو اعم مما ذكر وهي
التي لا يجتمعان كذبا
على الصدق سواء اجتمعا
على الكذب ام لا فتكون
بهذا المعنى شاملة
للحقيقية وكذا مانعة
الخلو لها تقسيمان
الاول ما تقدم وهي التي
تمنع الكذب فقط بان
لا يجتمع

ويجمع النسب كلما جر ول مز اهو رتد
فتنسب التمييزية اولا الى
ما تتبعها واجرا بعد واجر
والنسب من المذكور الى
الجر ول الهوائي كمولا ثم
تنسب ما بعد الجمع بالاخير
الى ما تتبعها كذلك والنسب
من الهوائية الى الجر ول بعد
وهكذا قوله وبا ذكر تعلم
ان في قول النحاة اسناد بعد
الكلام للمرء على فرض ان
لم يات بالتبيين انه غير لان
ما بعد الجمع وما بعد العطف على التبيين الاخير وبما ينتاب التمييزية
قوله في التنبيه انه ول اذا فلا واسكنه فزوجه المنع ايضا في افعل
لوذكر من ثلاثة فاذا هم زوا انه ول وكرر الثاني فالثالث ارهز
وا قوله ول وا ركز ي وا بر الثاني فلم يعاند العاد وا رعاد فا
وزن الكاذب ا ركاز كاذ با قوله واما نحو الكلمة اذا اسم ي مثلث
الشكل في المنكبر اما اول او ثاني او ثالث او رابع انه يتوسم في مثل
وشبهه ان التمييزية حقيقية لان يجوز الاجزاء لا تجتمع وان تتبع
قوله وقد قال البعض انه مشتمل على فعليا وهما على كلا الوجهين التمييزية
لا تتركب انه مرجوح وقد قال اذا لا تتغير النسبة الا بشر وانما قا
اورده من الامثلة فمشتمل على فعليا والتقدير الشكل اما اول او غيره وغيره اما
ثاني او غيره وهكذا قوله وقد قيل بجوازه وعليه درج صاحب المجمع
تبعا للعطف بالواو

وتمييزه او المشبه والتمييز واما نحو الكلمة اذا اسم او بفعل او حرف وشبهه مما تكرر فيه
القسمة حا مرا وسر اكثر من اثنين وقال البعض انه مشتمل على فعليا حقيقية والتقدير الكلمة
اذا اسم او غيره وغيره اما بفعل او حرف واما ما نعتا الجمع والمجلو وقد قيل بجواز تكريرهما من اكثر
من اثنين

واثبر مزروع وجمع وعليه كثير من النحاة بكر التصغير ما عقده السعد في شرح الشمسية تبعا للمغنب في شرح المفتاح ومن ما نقله من السر فقوله للجمعة الوسائط في بئر الشيء وما منوا عم او اخص من نفيضه نحو اما ان يكون الشيء شجرا واما ان يكون حجرا واما ان يكون بشرا في مانعة الجمع ونحو اما ان يكون غير شجرا واما ان يكون غير حجرا او غير بشر في مانعة الخلو فقوله وتعقبه السعد الخ مما في الحفيفية من انهما في التحقيق قضايا ثلاث موانع جمع في المثال الاول وان خلو في الثاني فقوله على ان قلت اصل مزا البحث للسيد الشريف السعد وقوله قلت منوجواب للملا في غير ان يراد المذكور وتحرير كلامه ان البعض وبعضها ان قالا شمل على جميع الاقسام فيكون جعله من مفيدات من يغم ان يراد فيهم الخ وما لم يشتمل على جميعها للايكون قيدا ان بزيادة اي شيء اخ غير مذكور ولا مفصوره قائلا اما ان يكون الشيء شجرا او حجرا او بشرا انما حكم بالتنافر بين الثلاثة المذكورات لانها عم ومن فكر اجتماعها على الكذب قلا يكون قضيتها والحالة هذه حقيقيا ثلاثا فقوله بصرفها منوعكما بغة حكمنا المذكور وقوله اي مزوال حقيقية بمكابغة ما تضمنته من احكم للموانع بصدور الجملية بموافقة النسبة التي بينها للموانع فيكون مزوال شركية بموافقة حكمها الذي منوالا بينها او بين نقيضها للموانع اذ منوا محكوم به بالشركية وان عبر له بعزوا لكن يزوله وكزبهما قوله ومع كذب المقدم فبعكم افتقر على المثال ولم يات بمثال عكسه ومنوما تالف من مقدم حاوي وتالي كاذب لكذب العزو بيد فعال ان يشترعا بيد الجمعا او منوحزوز الكاذب وكذب العاد وفي زحزوز الملزوم يستلزم حزوا للازم وكذب

او حزوف كل منهما حقيقية واذا كانت غير عام له كما في المثال الثاني تكرر ان غير له مانعة جمع لا الاصل الغير واذا انسان او غير وغير له اقام مرا وهما في حزوله الاخير مانعة جمع فمعها وكرابطة في مانع الخلو الثاني فرعلم ان المفطوف من الشركية موا حكم بما تضمنته من حيثية او تتابع بانوا او سلبهما وجع بحزوفها سوركما بغة حكمها المذكور للموانع وكزبها عروفا من غير اعتبار لكون كل منهما في اعلمنا ما ده فيرا وكاذ بشر قبتحزوز ومع كزب الكل فيزوله كان ان حزل نحو لو كان زيد حجرا لكان حجرا اذا حزل هذه لحزوز لزوم حماد يته لحجريته واركانت حماد يته وحجريته مستحيلتين ومن ثم لو كان زيد انسانا لبغة ان الله ليس ثورا ومع كزب المقدم فبعكم نحو لو كان زيد في السماء فله بغا من المزوت

ربعة ما يقع في الرقعة ما يقع في النسخة وقد تقع في نسخة دون نسخة الشعر ما يقع في الشعر وان لم يقع في غيره الرقعة ما يقع في الرقعة وان لم يقع في غيرها مزوج جمع وقد تقع في غيره موانع الخلو ما يقع في بعض الاقسام دون بعض فيشتمل على موانع الجمع وقد يشتمل على موانع الخلو فلك او حلو بينهما بين العزو وبينهما بالاخير من اذا كانت الرقعة عامة كما في المثال الثاني تكرر ان غير له مانعة جمع لا الاصل الغير واذا انسان او غير وغير له اقام مرا وهما في حزوله الاخير مانعة جمع فمعها وكرابطة في مانع الخلو الثاني فرعلم ان المفطوف من الشركية موا حكم بما تضمنته من حيثية او تتابع بانوا او سلبهما وجع بحزوفها سوركما بغة حكمها المذكور للموانع وكزبها عروفا من غير اعتبار لكون كل منهما في اعلمنا ما ده فيرا وكاذ بشر قبتحزوز ومع كزب الكل فيزوله كان ان حزل نحو لو كان زيد حجرا لكان حجرا اذا حزل هذه لحزوز لزوم حماد يته لحجريته واركانت حماد يته وحجريته مستحيلتين ومن ثم لو كان زيد انسانا لبغة ان الله ليس ثورا ومع كزب المقدم فبعكم نحو لو كان زيد في السماء فله بغا من المزوت

اللازم يستلزم كذب الملزوم قوله وان تغير امثلة بقية الاقسام بيانه
ذلك ان المتصلة العنادية تتركب من حمادي فيل نمر او كان زيد انسانا
حيوانا ومن كاذبي فيل من غير البشر ومن فقرة كاذب وتالي حمادي وهو
العكس والمتصلة الكاذبة تكذب عكس كاذب فيل نمر او كان زيد حمارا كان
وعكس حمادي فيل نمر كلما كان زيد انسانا كان انسانا حيوانا كان
ومن فقرة حمادي وتالي كاذب نمر او كان زيد حيوانا كان حجرا وعكسه
نمر او كان زيد حجرا كان ناطقا فقد بان لك ان المتصلة اللزومية تكذب عن
انفصام اربعة وتصدق عن ثلاث واما المتصلة بالمعية تصدق وعن حادي
وكاذبي نمر اما ان يكون زيد الفرد زوجا او مرة او تكذب عن حمادي فيل نمر اما
ان يكون زيد انسانا واما ان يكون ناطقا وعن كاذبي فيل نمر اما ان يكون زيد
حجرا او شجرا وما نعة الجمع تصدق وعن كاذبي فيل كما مثال الذكر قبل وعن
حمادي وكاذبي نمر اما ان يكون زيد انسانا او حمارا او تكذب عن حمادي فيل نمر
اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا وما نعة الخلو تصدق وعن حمادي فيل نمر
اما ان يكون الحيوان متحركا او ناميا وعن حمادي وكاذبي نمر اما ان يكون الحيوان
متحركا او جمادا او تكذب عن كاذبي فيل نمر اما ان يكون الجسم ناطقا او متحركا
بالارادة وما ذكرناه كله ظاهر بالمراجعات واما السوالب في المتصلات
والمنفصلات بعلى العكس اي تصدق وبما تكذب بيد المراجعات وتكذب بمثل
تصدق وبيد والله اعلم قوله لما برد ذكر الستة مع بزيادة في الممزوج والتلويح
وشرح الشمسية وما ذكره ميرزا اغتباره مثل البساط وعلى خلافه اغتبار مثل
الميزان نمر كما مر في كلام الغزنوي ومشربه والنمر ما عفقه السيد على ما سيجيء
قوله الحكم بلزوم الى كراه للنبي واذ يكون المحكوم عليه نمر الشرط والمحكوم
به نمر الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط فتصدق القضية
بكاذبة الحكم باللزوم الواقع وتكذب بعدم ذلك بكل من الكفر فيما نحن
عن معنوية الجزئية واحتمال الصدق والكذب قوله ورده السيد في حواشي

الفضول

افتقار تغير الاقسام في المتصلة وفي المنفصلة بالذات قبل
لان الكذب فيهما بالذات بالنظر الى نفس القضية لا بالنظر الى
الواقع فيهما يصدق بصدق جزاء الكاذبة لان الكذب
لا ينافي الصدق بالعرض ويكذب بكذب المقدم في
المتصلة وبصدق التالي في المنفصلة لان الكذب
في الاول بالذات وفي الثاني بالعرض وعن حمادي
وكاذبي نمر اما ان يكون زيد انسانا او حمارا
لان الكذب بالذات في الاول وفي الثاني بالعرض
وعن حمادي وكاذبي نمر اما ان يكون زيد انسانا
او ناطقا لان الكذب بالعرض في الاول وفي الثاني
بالذات وعن حمادي وكاذبي نمر اما ان يكون
الحيوان متحركا او ناميا لان الكذب بالعرض
في الاول وفي الثاني بالذات وعن حمادي وكاذبي
نمر اما ان يكون الحيوان متحركا او جمادا لان
الكذب بالعرض في الاول وفي الثاني بالذات
وعن كاذبي فيل نمر اما ان يكون الجسم ناطقا
او متحركا بالارادة لان الكذب بالعرض في الاول
وفي الثاني بالذات وما ذكرناه كله ظاهر بالمراجعات
واما السوالب في المتصلات والمنفصلات بعلى العكس
اي تصدق وبما تكذب بيد المراجعات وتكذب بمثل
تصدق وبيد والله اعلم قوله لما برد ذكر الستة مع
بزيادة في الممزوج والتلويح وشرح الشمسية وما
ذكره ميرزا اغتباره مثل البساط وعلى خلافه
اغتبار مثل الميزان نمر كما مر في كلام الغزنوي
ومشربه والنمر ما عفقه السيد على ما سيجيء
قوله الحكم بلزوم الى كراه للنبي واذ يكون
المحكوم عليه نمر الشرط والمحكوم به نمر الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط
فتصدق القضية بكاذبة الحكم باللزوم الواقع
وتكذب بعدم ذلك بكل من الكفر فيما نحن
عن معنوية الجزئية واحتمال الصدق والكذب
قوله ورده السيد في حواشي

فقد كنا يغير يا لكم في بعض اوجه اكرمتك على الاعتبار المتكفي الحكم بلزوم الاكراه للنبي وعلى
اعتبار الواقعية الحكم بحصول الاكراه من المتكلم مغيرا وقت النبي وكانه قال اكرمتك وقت مجيئك
ورده السيد في حواشي المطول

المكرر الوكذا في شرح المفتاح وغيره مما وبيانه ان الجزاء اذا افيد حكمه بزمن
او فيد اخر كان هو فيه بتقدم حكمه به ذلك الزمان او مع ذلك الغير وكذبه
بعده به او معه فاذا قلت اضرب زيدا يوم الجمعة او قبله بزمن هو
تقدم ضربك اياه او تضمن ذلك الغير معه فاذا لم تضم بعد ازم بتعجيل يوم الجمعة او
بغير حال الغير كان كاذبا فاذا قلت ان ضربتني ضربتك فلو كان معناه ان ضربته
وقت ضربه ايا لم يكن هذا ان اذا تضمن الضرب منذ مع ذلك الغير واذا اخر انتفاء
الغير ايضا وقت ضربه ايا لم يكن الضرب المغير به واقعا فيكون الجزاء الدال عليه
وقوعه كاذبا سواء وجد منذ الضرب في ذلك الوقت او لم يوجد وذلك باطل
فكذا بعده اذ لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربتك ضربته عد كلامك مجازا
عاد قائما قبله وبعده وكذا ان قلت ان جئتني او كلما جئتني اكرمتك لم يستلزم عدم اكرامك
اذا لم تجيء ان مجرد الكلام قد يكون عاريا عن توجه شيء مما ذكر اليه وان اصله
ولو كان كما ذكرتم كلما قلت خبرا فيه يغير لوجب ان يكون مضمونه يتضمن ان الله مع كل
فيه اذ هو الخبر يتضمن مضمونه فغيرا او فكلما قلت ان تقول ان زيدا قائم فقولك زيد قائم
لا يتضمن مضمونه الا يتضمن ان الله مع غير الراكبين فالظاهر ان الحكم ان خبرا متعلق
بارتباطهما اخر الكلام فيتربط بالنسبة بين اجزاء الجزاء وان ما ذهب اليه امين انيرو
لا يليق كلام اهل العربية كيف وهم يقدرون ما يتعلق به الظرف كما في المستعملة
في الغرض وقد صرح النحويون بان كلمة المجازات تدل على سببية ان ولو وسببية الثاني
وفيه اشارة الى ان المضمون من الارتباط بين الشرط والجزاء نحو كلام السكاكي
والرضي والغزنوي وبعض اصحاب التهذيب ويوافقه ما اختاره السعد فان الحق ان يقال
ميز التبع فاذا ضمن التبع ما عليه السعد اختيارا لابي حنيفة فاسبب ان اهل الجزاء
واختيار السابعي فاسبب ان اهل العربية في تعليق الكلام وعدم الدلالة العصمة في قول
الجمهور لا جنبية ان يقول فانت كما لو قال الحنفي تعليق الكلام ومنع كون الجزاء او سببا

وعفوا ان اعتبار اهل العربية هو الاولى لاعتبار المنافاة لصفة الحرف والشرطية مع تعليق
تحل مركبا فيها او اخر مما اذا كان الربط موجبا للتوافق وان الربط هو المفهوم في العربية
من الشرطيات نحو ان كان زيد في الدار فقد صرفت لو كان وبيانه ان الدلالة لعسر ان

الحكم اى التحريم في الحال فلا يعتبر كملك فاو سبب التحريم في المستقبل حين وجود الشرط اى ملك العصمة وملك الحلال فاعتبر الجزاء سببا حين وجود الشرط بان قبله بجوز اذ فيه اضافة الى الحلال اى اضافة الحكم اى جواز التحريم الى ملك العصمة ويجوز في الحقيقة فحذف للكلال وقال الشافعي تعليق الكلاوين يمنع كونه سببا للتحريم في الحال بناء على قاعدة مثل الجزاء من الكلاوين والشرط فيه كذا فيجز كلاوها قبل التزوج بالغير عليه بعد التزوج لعدم ملك العصمة حين الكلاوه وهذا كره مبنى على ان ذلك التعليق يجوز ان يعمل فيما فيه من التعشيق وانه لا وجه له والكلام في الحلال مبنى على انه مثل يشترط ملك العصمة حال التعليق وعليه الشافعي اولا يشترط وعليه الجمهور والله اعلم قوله واجاب بعض المتقدمين فيفعل بمعنى التفعيل في حاشية منتهى السعود منه تكرار لان التفعيل على هذا التفعيل وفيه بحث لا يخفى قوله بما قاله السعود يحتمل ان يكون واردا على ما قاله السيد بل يحمل الجواب كله على نجم واحد فيقول اذا كلمت الشمس اعلمه دينما جاز ايضا على قول السيد من الاوتاد والمفصول به تخفيفا ابقاء البرزم لتعليقه على ما هو محفوف وهو كلموع الشمس وبين الحلال على حدة ما ذكرناه فما نقل من الجوهرة وشرحه وبين قوله اعلمه دينما وقت كلموع الشمس واقل اذا اداة معمولة لما في جزاء ما من فعل وشبهه فلا يقتضي ان تكون كسائر القيود من الكرخية وغيرها كيف وهي متضمنة لمعنى الشرط ولا معنى للشرط ان تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون اخرى وكلتا الجملتين جزء كلام لا محالة قوله الثالث اعلم ان الشرطية متصلة او منفصلة تنقسم اشارة الى بيان ان اقسام الشرطية كاقسام الحملية بتكرر محكومة كما تكرر الحملية محكومة واركان محكوم الحملية فكرر موضوعا وجاعلا ومحكوم الشرطية بان يتكرر اللزوم في المتصلة

والقضاء

وسور الزمان

ومحكوما عليه فالمحكومة من المتصلة قد تكرر لزوما او عنادا مثل ما بين مقدم وتاليه في حالة معينة نحو كلما جاء زيد اليوم اكرمته وقد تكرر اتفاقا ان يكون الاتصال وبين مكلف ووقت تكليفه تحقيقا او تعاميا وبين المحكومة من المنفصلة قد تكرر لزوما او عنادا مثل ما اذا ذكر

وإذا كانت المحمولة من الشركية ليست بعين المحمولة من الجملية صح أن تقبل من الأقسام ما لا تقبله المحمولة من الجملية فتنقسم كل من المحمولة وغير المحمولة إلى ثلاثة أقسام كلية وجزئية ومهملة ومثل الأقسام الآتية لما بحسب تعميم اللزوم والعناد وعدمه

وإن تكن شركية محمولة | بحالة أو زمن محمولة

إن تعمم بزيادة قوله ومثل الأقسام الآتية لما بحسب تعميم اللزوم إلخ تعميم اللزوم والعناد في جميع الأحوال وفي جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة إن كانت موجبة وتعميم سلب اللزوم والعناد فيما في جميع تلك الأحوال إن كانت سالبة بعين كلية اللزومية المتصلة الموجبة اللزوم تاليها المفرد عينا أو سلبه عن جميع الأوقات والأمكنة الاجتماع مع المقدم فإذا قلنا كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا فمعناه أن اللزوم حيوانية زيد للإنسانية ثابت مع كل وقع يكون فيه اجتماع إنسانيته مركوزة هاهنا أو كاتبا فمعناه أو قائما كائنا في زمان ما أو مكان بكلية الشركية ليست لأجل أن مقدمها أو تاليها كل بل كليتها بحسب الحكم إذ فيها وإن كان مفردها أو تاليها كلا بل كليتها بحسب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم قوله بمثل ستة أقسام في المتصلة مثال المحمولة الكلية كلما جسم فإما كاتب أو متحرك وغير المحمولة الكلية نحو كلما جسم فإما كاتب أو متحرك والجزئية فيكون بعض ما إن جسم فإما كاتب أو متحرك والمهملة إن جسم فإما كاتب أو متحرك وغير المحمولة الكلية نحو إما أن تكون وإنه عن عالما أو جاهلا والجزئية فيكون بعض ما إن كان عن عالما أو جاهلا والمهملة نحو إما أن تكون وإنه عن عالما أو جاهلا وغير المحمولة كلية نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا والجزئية فيكون إما أن يكون العدد إلخ والمهملة نحو إما أن يكون العدد قوله بمثل أربعة وعشرون مثلا من غير اعتبار اللزوم واللا وإن بقيا واردا عين كانت ثمانية وأربعين وإن اعتبرت في المنفصلة اعتبار منع الجمع والخلو أو أحدهما زادت على الستة قوله سواء كان الكل معا بالسوية أي فتكون موجبة عرفيا بسيطة وإن اشتمل نحو كلما كانت الشمس كاسفة فإما أن تكون موجودة وتكون موجبة عرفية خاصة البسيطة

تعميم بمثل في الأقسام المتصلة وفي مثل المنفصلة وإن فيما الموجبة بسيطة أو سالبة بسيطة أو عرفية عامة أو خاصة والمعتبر في إيراد الشركية وسلبها ما حكم به فيهما من الكلية فيما الكل معا أو سلبيين أو متناقضين

نحو كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن ناهقا وتكون سالبة عرفية حينية نحو
ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان ناهقا فقوله وسور الايجاب الكل لما
لم يتم فهم كم رحمه الله للاسوار الشرطية اشار لنا الشارح هنا الى هذا التنبيه
وكان من حقهم التعرض لنا كما تعرض من اسوار الحملية وقد اشار لسور
المتصلة شيخنا بقوله ٤ والسور كلما وليس كلما ٤
٤ وقد يكون وشبيه علما ٤ ولسور المنفصلة بقوله ٤
٤ والسور اما وليس البتة ٤ وقد يكون وشبيه نلته ٤
فقوله وما بعدنا اما اي من كل فيكون الدال على عموم الازمنة والاوضاع
والاحوال المشار فقوله دائما وما بعدنا اي من كل فيكون الدال على عموم العناد
للازمنة وما بعدها وقوله واما خواص نحو ابدا اما ان يكون ليس شيء حيوانا او جماد
فقوله والمتصلة بفهم ليس كلما وذلك انما اذا قلت كلما كان كذا كان
كذا فهو ايجاب كلي واذا قلت ليس كلما كان معنا لم يرفع ايجاب الكل لانما
واذا ارتفع ايجاب الكل تعين السلب الجزئي فقوله اما ان يكون حيوانا
واما ان يكون جمادا الصواب ما مثل به السنوسي اما ان يكون الشيء حيوانا
واما ان لا يكون انسانا اذ اذا كان في شيء ان جمادا او حيوانا فقوله تنبيه
لم يقل التشبيه الرابع وجعله من جملة التشبيهات لتعلقه بالتشبيه الذي قبله

المنفصلة معنا ليس البتة نحو ليس البتة اذا كان حمارا فانه كان رعديا غير ان هذا عام ونحو ليس البتة
اما ان يكون الشيء فرسا واما ان يكون رعديا غير ان هذا عام وسور الايجاب الجزئي وهما معنا فقد يكون كقولنا
في المتصلة فقد يكون اذا كان الانسان فرسا فانه من غراب الغير وفي المنفصلة فقد يكون اما ان يكون الحمار
مكيفا او رعديا وسور السلب الجزئي وهما معنا فقد لا يكون وفي المتصلة فهم ليس كلما والمنفصلة
فهم ليس البتة ايضا تقول في المتصلة فقد لا يكون اذا كان فرسا فانه من غراب الغير وليس كلما كان فرسا
فانه من سؤر الغير وفي المنفصلة فقد يكون اما ان يكون الانسان مكيفا واما ان يكون رعديا
وليس البتة اما ان يكون الانسان مكيفا واما ان يكون رعديا والمعنا الشرطية او تجرده اذا الاتصال
وهو لو وان واذا الذي نحن بصدده او هو لبكفه اما مركبة فما يدل على تحتم او تبعيض نحو اركان
حيوانا كان انسانا واما ان يكون حيوانا واما ان يكون فرسا والمهملة في قوله الحق ودية فتحقيقها
تقلع من اسوار المتصلة كلما وان هل فيها ان تكون لعموم الاحوال فتراه فتكون الغضبة معها عملية

فوله مرفا الوافعة مثل اخير اى الوقت يريد ارجعلت اسمية او الغائبة
عنه بمو وجعلتها ارجعلت قمرية وبمو خير تستعمل استعمال اداة الربط
تكتب متصلة لما قبلها به انتم كقولهم تفعل كذا ازوفوا ومنها مر مرزفا فالوا
مذ ازيد زوفنا مر قبل او كل وقت زوفوا او كل وقت زوفا نوا ونقول كلما
ازوفوا ايه او كلما عامروا عمروا نبزل فر بر منهم فوله ومنها فال
انجليل امهلنا مام بيرت عليهما اخرو فعلبت الف ايه وجاء كاسمية النكرار
فوله نحو ومما تاتينا به اما ان شيء تاتينا به مر الايات لتستمرنا فوله
وامل المنكور يستعملونها كثيرا فال الشعر ومنها بحسب اللغة انما على جمع
ايه فراد حتى تحمل شرطا للكلية الجملية ومنهم فر نقلوها الى عموم الاوضاع
اى الازمان والاحوال وجعلوها شرطا للكلية المتصلة هم واعتراضه اليوت
بانها ليست مر ادوات الشرط ايه مهملة جية حتى يكون فيهم فيها نقل بل هي
لعكم لغور فزلك نحو اوتجا رعلى ما ذكر ابر مالك به التسهيل انها قد تكون شرطا
ومذ امراة النحو يقولو فعيل نحو غ لا بر الكلام منه ان الفاعل بالفاعل نحو مر
غير الفاعل بالفاعل وليس ايه فر كزلك وعبارة ابن مالك في التسهيل وانها كمفة
يستعملونها كثيرا فاما ان يكون ذلك بحتا منهم او وهما بل على مذهب من
اجاز كثر فيهما وندر ابر مالك هم فوله ومنها بل على مذهب من
المقالة سبوا نبها ابر مالك هم وتاولوا لك ابنه بانها واقعة على الجزء
والزمخشري مر شرط النكيرة على مر يستعملها كزلك فال ابن مالك الكلمة عند
الكلمات التي يرجعها لغرلا يزاد به بعلم العربية ويضعها غير موضعها ويخطئها
بغض فتوى ويزعم فيقسم فيما تاتينا به الاية بغض الوقت فيلمزه وايات
الله ومنه لا يضع فوله كقول ابر مالك والمعروف فر لا يضع ومثله فوله تعالى
فر لا يهم مر مرض ابر هلج ارجعلت فرحا واستعملها بعضهم اسم بعل وهو بعيد

الامر الفعلية تنفك ما يتعلق
فتكون الفعلية تنفك ما يتعلق
معها فعلية تنفك ما يتعلق
به الكلمة فتكون الفعلية تنفك ما يتعلق
كثيرا الا اذا وقعت على اسم فعيل
بمعنى الفاعل فتستعمل استعمال اسم الفاعل
الزمخشري وتقتضي شرطا
وجعل ابا البقاء العكبري
نادرا الشرط الضمنا كمفة
فيلزم اذا وقعت كمفة
واستعملوا انها الاصل اسم
منهم وقيل الفاء فالشرط
معنى الشرط تقول فعلت
تاتينا به الاية والمثل
المنكور يستعملونها
كثيرا فقيل الزائدة
منهم وقيل على قدر
من اعمالكم واستشهد على
ابر مالك بقوله
ذلك بقوله ومما رزقناهم
كلمنا وانزل بالفاء واقعة

الخزن بن الزمخشري فوله حالتم به وانتم منها تفعلون بكلمة سوله به ومرجعنا نا لا نستقر الزمخ اجمعا به
فقال الزوالزا المغنى مشى تفعلون وقال وزال المغنى له انكفاء تفعلون واستعملوا ايضا فر لا يكون ونحو
به وقوله تدخل على المنفي وكثيرا ما يقع لغيرهم كقول ابر مالك والمعروف فر لا ينصرف والظهير
به ليسر البتة ضمير الشان والجملة بعدها لغير هم وكثيرا تقول به فر يكون وقوله

رعاية بجانب الصناعة النحوية وإن كان الفصل من تلك الأشوار لمانع من تعميم الحكم أو تبعيضه
لما مر فيما مر من النسبة والبتة من البيت بمعنى أن الفكع يلزمها النصب على المفعولية بفعل
وعلية كغيم ما وإن يجب فكعهما خلافا لما في التسهيل

فصل في التنافض

لما فرغ من افتتاح الفصل بما اختاره بعض المعاصرين ومن التنافض والعشر ووجد الحاجة
إليهما عاد إليه أبو الفتح بقوله ولما كان الدليل فد يقوم على إبطال النفيض والمكلوب
نفيضه وقد يقوم على الشيء والمكلوب بعكسه احتيج إلى رفع بهما فقال ابن معزور وقد قال

فوله رعاية بجانب الصناعة النحوية اشار بمعزل الكلام إلى جواب عن
سؤال وهو أن الشكية بزعمك ابن غراب تعميم عملية بن العملية من البيت تتصور
بتصور متكور من عملية وفع محمولها شركية كقولك زيدا وكان زيدا رجلته
يكرمك والجواب إن ما ذكرناه من الاعتراض رعاية بجانب الصناعة النحوية
ولم يقصد به وضع الاسم الذي هو تعميم الشار ليعمل عليه ما بعده حتى يلزم ما ذكر
بل باعتبار المعنى من المراعى في المنكور مما الفصل من تلك الأشوار الأبيات
تعميم الحكم أو تبعيضه قوله والبتة من البيت إن جعلته من البيت ومن الفكع
يلزمها النصب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف قوله ومن قما وطية
كغيم ما يعني بن من مزل إن وعلية على فول سيبويه وعليه درج ابن مالك في
التسهيل فقال ومن مزل كذا ومن قوله وإن يجب فكعهما إن كما ذهب إليه
الخليل فالخلاف في من مزل إن دخلت على بت أو غيم قوله خلافا لما في التوضيح
أو حيث نقل عن الشباب أنها من مزل فكع ومن يقض أنها ليست كسائر من مزلت
الزلزلة يقال صاب الشباب ليس بلبنان

فصل في التنافض

لما كان التنافض مفرقا عمل العشر كثيرا لكون العشر في بعض أحواله يحتاج
للاستدلال عليه بالتنافض فرع عليه ومنه قوله فيما مر لخلف من يهم الخ ومعنى البيت
لأنه تام في نفسه بل لأنه ينتج تاما لكل من كرنا وبقيتهما بمعنى وراء إن قلت بقيته ينتج إلى
خلف الذي وراء لبكلا لذه أو نه يلي المكلوب من خلفه الذي وراءه إذ من نفيضه وقد يركب
فيما مر الخلف الذي في المواضع التي يكون بهما الدليل مستدلا على همة الشيء وبابكال نفيضه
أيسر وأمكن قوله لو لم يكن هادئا فالمكلوب منتاح يفيم الدليل ابتداء عليه بل على ابكال

نفيضه

بانفصال نفيضه بان انه ينتج نفيض المكلوب كما ذكره تأمله قال وهذا المكلوب ان يقوم الدليل
على عكسه فانه يفيد ان شكل الثلاثة غير الاول فانه ينتج عين المكلوب على ما
ذكروه ومثاله قولك في الشكل الثاني كل شيء وما ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج كل شيء وما ليس
بانسان وصورة الشكل الاول بعكس النقيض وجعلها كبرى وعكس النتيجة والناتج قولك كل ما
ليس بحيوان ليس بانسان وقوله انك بقولك لم تنتج فقد خلف الفضيتين في كيف ومزوجا فيه خلفا بمعنى

نفيضه بنفي لازمه ويلزم من رفعه ونقيضه من المثال الاول لكن من حيوان انه
لم يكن انسانا بان كنت انسانا من حيوان قوله ينتج بان شيء وما ليس
من المكلوب فاذا زدت الى الاول بعكس المقدمة وجعلها كبرى ينتج بان شيء
وما ليس انسانا ليس بحيوان ومن عكس المكلوب يلزم رفعه منه بان العكس يلزم
للمكلوب ومن رفعه ورفع لازمه اللازم يلزم قوله وعكس النتيجة موجبة
فتنعكس النتيجة قولك فقد انتج خلف مقدمة عمل بين اثنين من النقيض ومن
الانعكاس والامر والعمل من غير معنى له لغة واقامة فاما من اختلاف الفضيتين
كما اشار له بقوله والكيف الى بقوله والسلب بمن ابى الكيف ايضا
العلامة ابن الغاشي لما سأله اديب وفقيه موزون فاحمز الزعيم السفير ممنه
وعمر انكم ايضا وقال

*

يا سائلا كم بعده للعلم مخترف ... وفلنه بملاح الناس مشغوف
الكم كلية جزئية وكسروا ... والكيف للسلب والايجاب معروف

قوله اذ فقه فيه زاد بعد كلام كم بانه انما قال وهذا واجر وعمل الاخر
هاء واو كاذ بينما قاموا انهم قوله فكانه يقول فيه اشعار بان عيان كلهم غير
واقية بهذا المعنى كليد لا كبر قوله كلاهما تعلم ذلك قوله فيه اختلاف غير
الفضيتين انما خصوا بهما بتناقض الفضايا دورتا فيه المفردات وارادان
ينبغي ان تكون مباعتهم علامة بان الناقض لا يتصور في غير الفضايا كما فرره
السيد في شرح المواقف في غير موضع منه وذلك لان التناقض يتحد
الموضوع والمحمول والمتابعة لزاتهما ولا تمانع بين التصورات بل بين
الانسان لا يتحد نعارلزاتها اذ اذا اعتبرت نبوتها الشيء كما تشعر به البديهة وحينئذ

اختلاف الكيف والسلب وهذا
والسلب وفقه وفقه
واعلم ان فقه ليس
بمقتض تمام الفضية فيه
والايجاب فقه ليس
بيتا فقه بان فقه
التقرير وكما فقه يقول
الناقض بان يجاب
فضيتين بان يجاب
والسلب بعمل وفقه
يقتضي تعدد ذاتي
ان اختلافا لزوم
هذا واخذ امتا وكذب
الاقتران غير اختلاف
غير الفضيتين اختلافا
فقه ذين تمنع مرسن وفقه
مرسن واختلاف الناقض بين
نموذج وذين تفهم فذلك

وما اشبهه وارتكارتها فضاء المغفول له اكثر يسمى تنافضا في ابن هشام وخرج بذكر الكيفية الاختلاف بغيره كالاختلاف بالغفران والتصغير والكلية والجزئية والشرطية والتعليلية ونحوه لان عمل احرف الكيفية يغني عنه فما بعدها ان وقام جر به يخرج بما بعدها كزارني وجه نحو اذا يخرج بالكيفية نحو العالم عادته العالم قريب ونحو لا يخرج بما بعدها تاء وخرج بالغير ان خير الاختلاف في الكيفية على وجه يقع معه حرف منها وكزيد نحو زيد تاء زير ليس بضاحك او يقع معه كزيد نحو بقلم وذلك كاختلاف كليتي بالايجاب والسلب تكزيد ما وقاعيث يكون المجرور اخص من المرفوع نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وقد كان تاء كزيد تاء او قسما وتيا كزينب السالبة بقلم نحو لا شيء من الانسان بحيوان او بناكهو وان كان موجبا كزينب الموجبة بقلم نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان وقد يجتمع معه حرف منها بقلم وذلك كالجزء يتبعض بقاء وقاعيث يكون المجرور اعم من المرفوع نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان وقد كان تاء كزيد تاء او قسما وتيا كزينب الموجبة بقلم نحو بعض الانسان حيوان او ناكهو وان كان موجبا بناكزينب السالبة بقلم نحو بعض الانسان ليس بفرس وقد يعد من الاختلاف تنافضا في ابن هشام والاصح انه من تغاير الماهية والتباين

يعمل عمل ما فيفيد نفيا بعد ايجاب وكزيد بقائم او كزيد بقائم ان يقم في مروة فرس تقابل الايجاب والسلب تكلفا بقول منها ان بناءه لما على الفتح اذ الكلام فرع المعرب وانما يسمى سلبا في نفحا قوله وقد اشتهر كالاختلاف مركبتين كزيد وعمرو ليس بقائم ولا قاعد واختلاف مفرد وقضية قوله كزارني فاضل الا ان يقيد بقوله في نحو لا يفتقر شيء من اجزاء الاختلاف لزوم حرف واحد منها وكزيد ليس بقائم ولا قاعد في الاختلاف في الكيفية وعليه قال في اختلاف بغير ايجاب والسلب لا يقتضي لزوم حرف واحد منها وكزيد ليس بقائم في قوله وقد يعبر عنه بالنكرة وجعله من التركيب لا وجه له ومثاله تميم الناس ان المجموع فرد اختلف لعدم قال في اختلاف انما يعتبر في مسمى التنافر بغير اتحاد الطرفين في كل وجه وسيجيء في الوجوه التي اشير اليها في اتحاد المجموع وفي سلم بناء كلا في انما في هذا الموضع المختتم نعم يجاب عن اخراجها في باب اقتضاء المتأخر عن المتقدم لا يقدم وانما المنكر العكس والتباين حينئذ يكون زائدا على الغير عرض قوله فليس قولنا زيد انسان نافيا في ابن هشام اعترض

اخرا ما وكزيد ليس بقائم او كزيد ليس بقائم بل هو قولنا كل انسان ناهق بل ليس قولنا زيد انسان نافيا

ويرجع بعضها بعضا الى وجود المحمول وبعضها الى وجود الموضوع واكتفى بعضهم بوجود الحكم فقط
وهو اقرب مما قبله والتحقيق اشتراكها وجود واحد هو وجود النسبة الحكمية بحيث يرد السلب
على ما ورد عليه الايجاب اذ جميع الوحدات ترجع الى وحدة النسبة لانه متى اختلف

مذهب الكاتبي وانما كان اقرب لان وحدة الزمان ترجع لوحدة المحمول
كما رجعت اليه وحدة المكان لان العلة قبل الاقرب التوجيه بينهما بعدم
قوله والتحقيق هذا مذهب المحقق الحكيم اذ نظر العلماء في ان نسبة المحمول
الى احد الموضوعين مغايرة نسبته الى الاخر ونسبة احد المحمولين الى الموضوع
مغايرة نسبته الى الاخر ونسبة احد المحمولين الى الموضوع مغايرة نسبة
الاخر اليه ونسبة المحمول الى احد الامرين بشرطه مغايرة لنسبته اليه بغير
ذلك الشرط وعلى هذا القياس وليس ما ركان مذهب هذا الحكيم هو
الذي ينبغي له الطبع السليم اذ رجع عليه شيخنا شيخ حمدون في بردته فقال
بشركها انما في نسبة جرت ا فقوله اذ متى اختلف شيء من ذلك لم يكن
تناقض فلا تناقض في قولك جاء زيد اي زيد راكبا ولم يجئ زيد اي غير راكب وزيد
اكل اي الخبز زيد لم يشرب اكل اي اللحم وقد عد بعضهم هذا مما فيه تعدد الشيء واثبا
باعتبارين مختلفين من المحسنات البديعية عند اهل البيان وسمي عندهم انه
الطباق ومنه ما خلقوا وما خلقوا لمكرمة * فهكذا نحن خلقوا وما خلقوا *
رزقوا وما رزقوا سماح يد * فكانهم رزقوا وما رزقوا *
فقد اختلف المفعول له في الاول اي خلقوا الغير مكرمة وما خلقوا لمكرمة واختلف
المفعول الثاني في الثاني اي رزقوا مالا وما رزقوا سماح يد فيما اعتبار ما ذكرناه
يكون في هذا تناقض قوله انواع التقابل قد عرف الحكماء المتقابلين بانهما
امران لا يجتمعان في زمن واحد في ذات واحدة من جهة واحدة كما عرفوا
المثلين بكل اثنين اشتركا في تمام الماهية قوله تقابل التضاد الضدان
هما اللذان لا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما كالسواد والبياض اذ يمكن
ارتفاعهما بالحمرة والصفرة والنقيضان هما اللذان لا يجتمعان ولا
يرتفعان قوله وهذا داخل في تقابل التناقض فيه اشارة الى اه

والامر
النسبة فتختلف بالاتحاد
النسبة فيحمل الامور الاخر
عن التنافي الا يتحقق
التنافي الا بهما كالتضاد
المتعاقبين ولعدم وقوعه
الا في الاول وتحقق
فتحققه اختلاف في زمن
فتنبيه يكون تنافي
ارتفعه تقابل انواع التقابل
وتقابل التضاد
العدم والملكة وتقابل
التنافي الا بجهة العرض
المتضايفين وجودا
وجودي والاخر عدمي
فالوجودي وجودي
على العدمي الوقوف
تعقل الاخر كالابوة والبنوة فالمتضايفان امران وجوديان كالبياض والسواد فالضدان واللذان احدهما
وجودي والاخر عدمي ان اعتبر في العدمي كون المحل قابلا للوجودي كالبصر والعمى بالنسبة الى زيد
مثلا فالمتقابلان بعدم وملكة وان لم يعتبر كالسواد ونفيه فالنقيضان وهذا مبني على ان
المتقابلين لا يكونان عدميين قال السعد ولنظر عليه وليل وقد ذهب الحكماء الى ان النقيضين
العدميين يكون عدميا كالامتناع واللاامتناع والعمى واللاعمى ه وهذا اخل

ان امر موجبة التقابل بين العرفيين الدائمة يرجع تقابلهما غير الانواع الاربعة وذلك
مرجع مقرر المملكة وذلك لان كل شيء غير قابل شيء ربقه سواء كان ذلك المرفوع
ثبوتيا او سلبيا وعليه يبقى الوجه الممكن المتقابلان اما ثبوتيا وايجابيا
فبالاول او توقف تعقله على تعقل الاخر وهو ما نتعقلها بقيار والاخر المتعاديان
والثاني اما تقابل امر وسلبه عن محل يقبله متقابلان عرض وملكة واما تقابل
امر وسلبه مطلقا فتقابل التغيير وهذا مقرر مراد الشريف بقوله الامر اذا
وجد يدل انه اشتمل على التقسيم اتكالا على ما سبق قوله ظهر فاذكر شخصية
قوله بل حكمها حكم الخ وبه عرض بزالك شيخنا سيم حفظه الله خير يرته فقال
اما وما بجزوية الخ مهملة اما قوله وتريد بالاولى المحققة وهو امر ادا مما
مراده ان المهملة هي التي يراد بها الكل والكلام بهذا التحقيق لا يرد لان من حيث
هي بل من حيث وجودها في ضمن افراد ما مع بقرينة تخرج ارادة الكل او البعض
ولذا احتملت الكلية والجزوية قال المحقق سيم احمد ثم مبادئ وتحقيق ذلك
ان تعقل الامر قد اما ان تكون لتلبس بالمحققة او لتلبس باحدهما منها والاولى
اما ان يراد بها المحققة من حيث هي نحو الانسان نوع ومنها الداخلة على
المعرف نحو الانسان حيوان ناطق والقضية معها تسمى طبيعية واما ان يريد
المحققة من حيث هي مع الحضور الذهني شخصية كالمعرف بعلم الجنس واما
ان يراد بها المحققة في ضمن افراد ما فان وقعت في حيز عمل ارادة الكل في
الايجاب او الفضية معها كلية سواء كان الايجاب او حيزها نحو كل انسان ضاحك
شخصية او مهملة او تنفضها بالكيف ان تبدلها او تكون محصورة بالسور اما نفس بغير مسورها
المذكور بيد ان تفرع من اختلاف الكيف ان وقع احتماد النسبة انما يكون في التناقض اذا كانت
القضية شخصية او مهملة اما ان كانت قسورة كلية او جزوية او بلا ان يراد بها مع ما تفرع
شركة ابن عقيل في الكم فبنقيض الشخصية الموجبة نحو زيد عالم شخصية سالبة نحو زيد ليس بعالم
وبالعكس ونقيض المهملة الموجبة نحو الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وبالعكس مثل
كذا مزا وهو في المهملة غير صحيح بل حكمها حكم الجزوية عند جميع اهل المنطق ونقيضها نقيض
جزويتها بان نقول في فرقها كما تفرع فتعرف في المهملة الموجبة الحيوان انسان وتريد بال المحققة
في ضمن افراد ما حيث لا قرينة على ارادة جميع الافراد ولا على بعضها ومنه في قولك بعض
الحيوان انسان لتحقق بعض الافراد ونقيضها نقيض مزا الجزوية التي

في قوله فان التناقض يتفرع على شيء ونقيضه الخ اقول وكذا التضاد فليتأمل في قوله وجد يدل على انه اشتمل على التقسيم اقول وجد يدل اولا وبعد يدل ثانيا قوله بين الوجود والعدم اقول قفا قبل الامر وسلبه بعد قبل بقيضه بعد قفا قبل العدم والملكة واما قفا قبل الامر وسلبه فكلاهما بعد قفا قبل التناقض بعد لشمول ما ذكر والله اعلم وقوله او قد تكون

ممر في موقعها وهو لا شيء مما يجيء لا بانسان وكذا تقول في المهملة السالبة نحو لا شيء من الحيوان بليس بانسان وممر في قولك بعض الحيوان ليس بانسان ونقيضها نقيض هذا الجزئية ومن الكلية الموجبة أي كل حيوان انسان والمانع يجمع نقيض المهملة كنقيضها ان المهملتين يجمع هذا فيهما معا

أو هم فيما نحو جمع ابن سينا العمامة اواه عاليا نحو اذا قت الرجل علما وان فاقت في بيئة عمل اراده ابن بعض ممر للعمر الزمني نحو اذا دخل الشهر وجيئ له عمر في المخارج ومنه ليس كل اديب والفقيه معمما جزئية كما مر ولا بالتكرار وان تقدم في بيئة على البعض وعلى الكل فالأم محتمل بين المفاد الحكما تحمل على الكلية وفي المفاد ابن سينا لا تحمل على الجزئية ان هذا المخففة وفي غيرها محتمل وفي هذا تصور المهملة وقدر هاجب المفتاح هذا الوجه ومثل له بقولك هل الله عليك مع المرء غير كريم وأما الثانية وممر التي لنفي المهملة فان تقدم لها مخرجها اما كراهة او كناية ممر للعمر الزمني نحو وليس الذكر كالانثى فان تقدم لها مخرجها اما كراهة او كناية تقدم كناية وان كان مخرجها حاضرا ممر للعمر المضروري نحو الثيوب اكملت لكم دينكم وان كان مخرجها معلوما بالقرائن ممر للعمر العلمي نحو اذا نمنا في الغار والفضيحة شملتنا فتول الظرف فان تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية اما كانت السالبة الجزئية نقيضها ان الكلية الموجبة حكمت بثبوت المحمول لجميع افراد والسالبة الجزئية حكمت بسلبه عن بعض افراد فان ثبت للجميع في نفس الامر بكل سلبه عن البعض فتصدق الكلية الموجبة وتكذب السالبة الجزئية وان لم يثبت للجميع فقد انسلب اما عن كل فرد واما عن البعض وأيا ما كان تصدق السالبة الجزئية وتكذب الموجبة الكلية فقد افتسما العموم والكذب وانما لم تنافضهما المساوية لما في الكم وممر السالبة الكلية ان هذا لا يفتسمان العموم والكذب لصحة كذبهما معا كما اذا قلت كل حيوان انسان وقولك شيء من الحيوان بانسان فقول الظرف وان تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية اما كانت نقيضتها ان الكلية السالبة حكمت بسلب المحمول عن جميع الافراد والموجبة الجزئية حكمت بثبوته لبعض الافراد

كل حيوان انسان
شيء من الحيوان بانسان
وان تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية
كما تقدم في ظرف وفي أو تفصيل المخفف
بالصور تقدم
وان تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية
وان تكن سالبة كلية نقيضها موجبة جزئية

الشكل الثالث

وبارکار ج نفیر الا فرقنبیا عن الجمیع صدقت السالبة الکلیة وکذبت
الموجبة الجزئیة وان ینسلب عن الجمیع فقد ثبت اقا الکل بزء او البعض
وایا ما کان صدقت الجزئیة الموجبة لان قول البعض ج الکل وانما لم
تنافضها المساویة لها ج الکم وبین الجزئیة السالبة لعدم افتراقهما
بالعموم والکذب بصدقهما معا فنحو بعض الحیوان انسان لیس بعض
الحیوان انسانا قوله شرکه اختلاف الجهة لم یتعرض لان الناطق هو الشرکه
واشار له هاهنا الی یزال بقوله لا لان ج الجهات مرفوعة له
وانما اشترکوا لعدم تعقل التناقض مع عدم اتحاد الجهة مع رعایة ما ذکر
کقولنا کل انسان کاتب بالضرورة ولیس کل انسان کاتب بالضرورة
لکن بهما معا قوله کتقابل الضرورة بالممکنة العامة ان لم یسلب
ضرورة ایجاب فکذا رعایة سالب وسلب ضرورة السلب فکذا رعایة موجب
ولا یخفی انه اذا قلنا نقیض الضروریة ممکنة علم ان نقیض الممکنة تکون
ضروریة قوله نحو کل انسان حیوان بالضرورة معناه ضرورة مکلفة ومن
تقرر ان الضروریة المکلفة هی التی حکم بها بوجوب نسبة المحمول للموضوع
ما دامت ذات الموضوع والممکنة العامة هی التی حکم بها بلا نسبتها
بهم ممتنعة هی بغیر تعرض لکونها واجبة او جایزة قوله بتقابل کلیة الایجاب
جزئیتها والضرورة بالضرورة مکلفة وکیف ان یقاس بکیف السلب وبالعکس
افتراقهما متباینان الفضیتین للضرورة والکذب ان المحمول اما ان یجوز العقل
سلبه عن شیء من افراد الموضوع او لا بل جزم بثبوته ذاتیا هو تعریف الجزئیة
السالبة نحو کل انسان بحجر وبعض الانسان لیس بحجر وان لم یجوز العقل السلب
عن شیء من الافراد فقد عرفت الموجبة وکذبت السالبة قوله

یعنی ان نقیض الکلیة الموجبة نحو کل انسان

حیوان جزئیة سالبة نحو بعض ابن انسان لیس بحیوان وبالعکس ونقیض الکلیة السالبة
نحو لا شیء من ابن انسان بفرس جزئیة موجبة نحو بعض ابن انسان فرس وبالعکس ویزاد علی
ما تقرر فی تعقل التناقض فی جمیع القضایا اشترکه اختلاف الجهة کتقابل الضروریة بالممکنة
العامة نحو کل انسان حیوان بالضرورة بعض ابن انسان لیس بحیوان بالامکان العام والدائمة
بالممکنة العامة نحو کل فلک متحرک دائما بعض الفلک لیس بمتحرک بالامکان کذلک

قوله والزامية بالمكلفة العامة ان زيدا سلب دوام الدين بالكلية عام سالبة وسلب دوام السلب الكلي عام موجبة والزامية سواء التي حكم فيها بدوام النسبة فادا فات الموضوع والمكلفة سواء التي حكم فيها بالنسبة الفعلية من غير تعرض لكونه ان امكن ان يوجد موضوعا ثابتا بالفعل او فتنتفي عنه بالفعل من غير تغيير بضرورة وان فعا بالفعا قوله للضرورة من ذلك قول حسان

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

بكاز من حفيه ان يقول ما الله بكنه عن البقاء ضرورة قوله فنا فض السلب الكلي بالايجاب الجزوي ان قولهم ما انزل الله على بشر من شيء في قولهم شيء من البشر انزل عليه الكتاب وقوله تعلى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا قوله بعض البشر انزل عليه الكتاب ومن اجزية موجبة حادثة تشمل كليتهم السالبة الكاذبة قوله جميع ما ذكر اما ان من تعريف النافض والشروط انه يعتبر في الشركية فانتفاء من الشروط كما للانفا في الكثرة والتقارن والمكان ونحو ذلك كاختلاف الكم لا يجدي اذا انتفيا وحاصله ان الشركية تنافضا شركية اخرى تنافيا في كمها وكيفيها وتوافقا في جنسيتها ونوعها بتغيير الكلية الموجبة الزومية الجزوية الموجبة اللزومية وان تعاقبية تابعة للزومية في ذلك وتغيير الكلية الموجبة العنادية جزوية سالبة عنادية وعلى هذا فقس قوله واقتله ذاك والامثلة مما تقدم مثلا قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا نقيضه قولنا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا وقولنا ليس البتة اذا كان هذا

انظر في المتن وتغيير الزامية قوله بالمكلفة العامة قوله ان زيدا سلب دوام الدين بالكلية عام سالبة قوله وسلب دوام السلب الكلي عام موجبة قوله والزامية سواء التي حكم فيها بدوام النسبة فادا فات الموضوع قوله والمكلفة سواء التي حكم فيها بالنسبة الفعلية من غير تعرض لكونه ان امكن ان يوجد موضوعا ثابتا بالفعل قوله وفتنتفي عنه بالفعل من غير تغيير بضرورة قوله وان فعا بالفعا قوله للضرورة من ذلك قول حسان

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

بكاز من حفيه ان يقول ما الله بكنه عن البقاء ضرورة قوله فنا فض السلب الكلي بالايجاب الجزوي ان قولهم ما انزل الله على بشر من شيء في قولهم شيء من البشر انزل عليه الكتاب وقوله تعلى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا قوله بعض البشر انزل عليه الكتاب ومن اجزية موجبة حادثة تشمل كليتهم السالبة الكاذبة قوله جميع ما ذكر اما ان من تعريف النافض والشروط انه يعتبر في الشركية فانتفاء من الشروط كما للانفا في الكثرة والتقارن والمكان ونحو ذلك كاختلاف الكم لا يجدي اذا انتفيا وحاصله ان الشركية تنافضا شركية اخرى تنافيا في كمها وكيفيها وتوافقا في جنسيتها ونوعها بتغيير الكلية الموجبة الزومية الجزوية الموجبة اللزومية وان تعاقبية تابعة للزومية في ذلك وتغيير الكلية الموجبة العنادية جزوية سالبة عنادية وعلى هذا فقس قوله واقتله ذاك والامثلة مما تقدم مثلا قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا نقيضه قولنا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا وقولنا ليس البتة اذا كان هذا

انظر

اتجاه النسبة وحرف العطف من جواب الشرط من كل من البيتين الاخيرين للضرورة وعلى فاعرف اشتراكهما تبريا للكم في المنسورة جزوي قوله تعلى على البيتين اذ فما انزل الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا ومنورا للناس ومنهم يعتبر بورودها فض السلب الكلي بالايجاب الجزوي قاله ابن مناظور تغييب جميع ما ذكر هو في الجملية وفي الشركية وزاد في الشركية شركة ان تنافيا في الجنس ومزاجية ان تعاقبا وان تعاقبا في النوع ومنوعة المتصلة كزنا لزومية او اتفاقية وفي المنفصلة كزنا عنادية او اتفاقية حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو وامثلة ذلك واضحة مما تقدم

انسانا فاكان جزءا نفيضه فزيكون زاد اكان انسانا فاكان جزءا وبالعكس فيهما ونفيض المهملة نفيض الجزئية وقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدا نفيضه فزلا يكون اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدا وقولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون ناكفا نفيضه فزلا يكون اما ان يكون وهو المهملة كالجزئية

فصل في العكس المستوي

قوله قلب الشيء اي مكلوا لقلب او التحويل قوله وهو الاصطلاح مر مستمرا ان وانما في اللغة قبل الاشتراك اذ مر حقيقة في المقرر جاز الحمل على المعكوس لانه مجاز مرسل ثم صار في ابن مكلاح حقيقة عرفية قوله عكس مستوية مر مستويا ان يشتراك اهل والعكس في ذاتي الكرير وان اختلف الترتيب وسمي الثاني عكس نفيض لرفع التبريل فيه بنفيض الكرير وموافقا لمرافقة العكس للاصل في الكيف وسمي الثالث عكس نفيض لكون التبريل في اخر الجزء بريا بالنفيض وفيما لقا لمحالفة العكس الاصل في الكيف قوله بزان الترتيب الكمي او المقرر بمعنى الترتيب في ذلك او الحملية يقتضي الكبع تقديم موضوعها وتاخير محمولها اذ الثاني مسور للاول والمتعقل المسور ثان عن تعقل المسور له والمتصلة ايضا يقتضي الكبع تقديم مقدمها وتاخير تاليها اذ الاول كالعلة للمعلول وتعقل اللازم والثاني ملزوم والثاني ملزوم وتعقل الملزوم والكاذب سابق على تعقل اللازم والمعلول بمنزلة المنبطة بترتيب كمر فيها للفكر فقط فلك ارتفرع وتوخ فاشتد منهما والمعنى بحاله ان يتبدل وهذا اذ ذكر اذ موضوعها المحقق فيرز عم العكس انها تنعكس ان لم يكن في قولنا ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا بعد ان زوجية الزوجية للفردية وفي عكسه بعد ان زوجية الفردية لزوجية وسلب للشيء لم ان هذا الغير لما يخرج المنبطة كما ذكر يخرج ايضا الا تفاقية المتصلة لان ترتيبهم فيها لفكر لا معتبر

فصل في العكس المستوي

مذهب المتقدمين من اهل الفلسفة والعكس في اللغة قلب الشيء بجعل اول اخره واخره اوله وفوقه تحته وعكسه بعكسه مصدر عكسته قلبته فانعكس وهو مطاوع قلبته فقلب وهو مرتبا بمعنى مشترك بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وكل منهما ان وقع فعل فاعل ان قام بالفاعل يفيض الاول عكس مستوي افتعل عكس نفيض فواو ويعكس نفيض مجاله وافتقر الحمل على الاول وهو المشهور لكثرة استعماله دون غيره

جاشار الى تغريره بالمعنى المقرر بقوله العكس قلب جزء والقضية مع بقاء الصدق والكيفية والمراد الموجب الكلية بعد موضوعها الموجب الجزئية ومراده بقلب جزء والقضية تبريل كل واحد من كمر في القضية ذات الترتيب الكمي بغير الاخر مع بقاء الصدق والكيف على حاله الذي

مخرج بكمر من الفضية تبريل السور مثلا والجمعة وتبريل اخر الكمر فيرفعه كقولك زيد انسان
زيد عالم وخرج بالفضية الجملية والمتصلة واما المنفصلة فلا عكس لها كما سيجيء عليه
بقوله والعكس في مرتب بالكبح البيت ومن محترز التغيير يزال الترتيب الكبيع وقولنا بعين الام
مخرج لعكس التغيير بنوعيه بـ ز التبريل بهما كما يأتي ليس بعكس كل من الكمر فيرو المراد بتبريلهما
بهما ان يجعل كل منهما في مرتبة الاخر فنشرحها منه حكم ما نقل عنه من كونه موضوعا او محمولا او مقرونا
او تاليا معكم حكم ما نقل اليه من ذلك فاذا قلنا مثلا كل انسان حيوان فعكسه بالمستوي بعض
الحيوان انسان فان كان موضوعا فموضوعا به الاخ اذ بعض محمولا فمحمولا به المفهوم
والحيوان كان محمولا فمحمولا به المفهوم فبعض موضوعا فموضوعا به اه قوله واذا قلنا في
المتصلة كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فعكسه بالمستوي فيكون اذا كان الشيء حيوانا
كان انسانا فان فسر كان ملزوما بما كان لازما والحيوان كان لازما بما كان ملزوما بكل من
الكمر فيرو بغير التبريل يزول عنه ما كان له قبله ويصير له ما كان لعاهبه وليس المراد ان الموضوع

نبه على ذلك التصغير قوله وقولنا بعين الخ مخرج لعكس التغيير الذي يحتاج
لعكس التغيير بـ ز عكس التغيير بنوعيه خرج بالمقابلة فلا يجزو الفضية
في كلامهم لغرض بقاء عين الكمر فيها بـ ز قوله سلب جزو الفضية
مخرج لعكس غير جزو بقاء وح فلا يحتاج الى تغيير السلب بالعين كما فعل الشارح
ومرجع ذلك لدى توهم اتحاد التعبير بالتبريل كما فعل هاجب المختصر والتغيير
بالسلب كما فعلهم والفرق بينهما كما قال شيخنا سيد الكتب ابن مزاريب
قوله بحيث لزم من رفع عرفه لزم رفع عرو العكس في سواء كان رفعا في نفس
الامر او لا قوله وقد علم انه يلزم من رفع عرو الملزوم عرو لازمه اي وان لا
يلزم رفع عرو الملزوم بزوال اللازم ومر بيانهما قوله وبـ ز يلزم من كذبه كذب
لازمه بجواز ان يكون العناد لازما للكذب اذ لا يلزم من كذب الملزوم والاخص
كذب الملازم اه عم والدليل على انه اعم عرفه مع كذب الاخص كالمثال وشركه

كقولنا كل حيوان انسان في عكس كل انسان حيوان وليس المراد ببقاء العرو ان العكس لا بد
ان يكون ما هو في الواقع بل المراد ان به هل يكون بحيث لو برفع عرفه لزم رفع عرو العكس قاله
القطب وانما اعتبر بقاء العرو وان لم يعتبر بقاء الكذب بـ ز العكس لازم للاصل وقد علم انه يلزم
من عرو الملزوم عرو لازمه وبـ ز يلزم من كذبه كذب لازمه وقولنا كل حيوان انسان ركاذ مع عرو
عكسه وهو قولنا بعض ابـ ز نسان حيوان

الفرسيط في المثال بناء على جعله العكس من اللازم المساوي فلا يسمى عنده في هذا
القول عكسا اه قلت وافق في الصرح والكبرى معا وهو في كتابه السفاء المشهور
قوله اي اياب والسلب ايجاب كان اي هل موجبا كان العكس فموجبا وان
كان سالبا كان سالبا وذلك لان العكس من لوازم اي هل والموجب فلا يتخلف
عن السالب وبالعكس اه في قولنا كل انسان ناطق لا يصدق العكس سالبا الا معين
قولنا بعض الناطق ليس بانسان وفي نحو قولنا شيء من الانسان بفرس لا يصدق
العكس موجبا الا معين قولنا بعض الفرس انسان قلت اللازم المنفصل من الموانع في
الكبرى قوله عمل وجد اللزوم فيه لا بد عنده بغير عمل كم واكثر من تعريفهم كم
قول صاحب الفادرية المستوفي تبديل كل كم مرتب كما بقاء اخر يعني
مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم بعمل محصلا وقولنا شيئا ما يريد
ومن قلب كم من قضية ترتيبها بالكيف لا الوضعية
مع بقاء الكيف والصدق على تحليل وما اليه عزن
قوله لا نعم لا يعتبر ورود اي عكس اي ما كان مكررا في جميع المواد اي وانما قول
البعض ورد انه عكس بالمراد له في باب مساواة الكم فيه كما مر اد الجزئية عكسا
عند عدم المساواة ومنع لان المعتبر من لا المراد هنا لا النكرة وعند اي المواد لا المكملة
لا المراد قوله فعكسها كلما بالمستوجبة فرتبه على مذهب صاحب الفادرية مثال

على وجه الاتفاق دون اللزوم كقولنا كل انسان ناطق وبالعكس بعض الناطق انسان لا كل
هذا والكلية الموجبة في عكس مثلها انما مر اتفاقا في بعض مواد المادة اي اعني كون المحمول
للموضوع وليس لازما للصورة الكيفية الموجبة من حيث هي بل لدليل تخلفه حيث يكون المحمول
اعم في قولنا كل انسان حيوان فان عكسه لا شيء من الحيوان بانسان وكلية باطلة بذلك كما في الكلية
الموجبة لا تنعكس كنفسها لعدم الكرار في جزء ولهذا استثنى الخ من قول الصورة من استثنى الى
بقاء الكم بقوله الا الموجبة الكلية وهذا اختاره ابن مازوز من التفصيل بينما اذا انعكس
تنعكس كنفسها اذا كان المحمول مساويا وتنعكس جزئية اذا كان اعم خلافا للجمهور لانهم
لا يعتبرون من لا عكس ما كان مكررا في جميع المواد وكلامهم الخ اذ القضايا كلها تنعكس
كنفسها غير الكلية الموجبة وليس على اطلاقه فقد علمت ان اهمل القضايا اربع كلية
وجزئية وهملة وشخصية وكلها موجبة وسالبة فالمجموع ثمانية فاذا الموجبات الاربع
بعكسها كلها بالمستوجبة جزئية موجبة فالكلية كما تقدم واذا قلت في الجزئية بعض الابيض

الموجبتين عكسهما عكس استراك الجزئية الموجبة على سواء بان يكون
كما مر ان كلا ولا شيء كذلك بل بعض ذا ذا كان المحمول كليا كما في قضية على
الشر ولفظ اعسر الكاتب في قوله في الموجبتين حكمهما انه تنعكس كلية بمعروكلا
بالجزئية والشخصية وبيان الرفع مرفوع الجزئية في عكس الموجبات الاربع
ان محمولها اما مرفوع او ان مثل على ما مر وعليه انعقد الرفع مرفوعا ايضا
ايضا مرفوع على ما مر وعليه المحمول فصح ان يجعل المحمول عنوانا في العكس لتلك
الافراد التي كان مرفوعا عليها في الاصل او ان يجعل العنوان محمولا على الافراد التي
هي في الاصل مثل على مرفوعا عليها وحاصله انه لما كان حكمها ايجابيا فقدرت لت
على تعاد موضعها المرفوع ووضع المحمول على ذات واحد بحيث ان يكون كل من
الزيدين عنوانا ومحمولا ثم ان افرد التعاد واريد بالموجبة الاخيرة
المتأخرة فيكون ان مثل الذي مرفوعه والرفع لاجل الذي هو الجزئية في عكس
ان زيدا ركب المحمول كليا وانه قلما يجعل عليه السوء ارتفاع موضوعا فلذا
تنعكس ان شخصية قوله والاعتبار عنه في المعتبر مرفوعا والكاف
قوله وان الشخصية السالبة بيانه ان الشخصية السالبة لما دلت
على سلب محمولها عما مر وعليه موضوعها او من غير ان يخرج شيء من الموضوع

اذا كان محمولها كليا كما في مثل الانسان واما ان كان المحمول جزئيا حقيقيا فتنعكس كليتها شخصية
نحو مما زيد بعكسها زيد مما وكذا قولك الانسان زيد وبعكس الانسان زيد وعكسها زيد انسان
وفوعا ما مر واما السوالب الاربع فالجزئية والمهملة لا عكس لهما كما يأتي في قوله والعكس
للاربع لغير ما وجد في والكلية ان كان محمولها كليا تنعكس كنفسها نحو لا شيء من الانسان بفرس
عكسه لا شيء من الفرس بانسان وان كان محمولها جزئيا حقيقيا نحو لا شيء من الفرس بزيد وعكسها
شخصية ومن ليس زيد بفرس والشخصية اذا كان محمولها جزئيا حقيقيا نحو ليس زيد مما انا هكذا
كنفسها نحو ليس مما زيد انا مما مر واذا كان محمولها كليا نحو ليس زيد بفرس فانها تنعكس كلية
سالبة ومن لا شيء من الفرس بزيد لا شخصية وذلك واضح وفرعلم مما ذكر ان الكل والكل
شركة بقاء الكم في عين الكلية الموجبة ليس بموجود وان الاعتبار عنه بان الشخصية الموجبة
تندرج في كليتها لتنزلها منزلتها بتوفيقها كثيرون الشكل الاول واما ان الشخصية السالبة لما دلت
على سلب محمولها عما مر وعليه موضوعها مر وعلى عكسها بالكلية انعكسا بنفسها
غير مخلين بما علمت من التفصيل في كل من الشخصيتين وفي الكلية السالبة والجزئية والمهملة
الموجبتين

عن هذا الحكم هو وعكسه بعكسها بالكلية انه عكس نقيضها كنفسها او جزئيه فعكسها
عكس انتفاء محموله عما هو وعليه موضوعه من غير ان يلزم شيء من الموضوع عن
ذلك الحكم بعكسها خلاف كنفسها من جزئيه الحكم فانه ليس مثلها في
التسمية اذا كان محمولها كليا بمعنى قولهم كنفسها حكما به تسمية كما هو المعتبر
وبتاء لزوم جزء ما عكسها الغير المحظورة والكلية السالبة كنفسها
انهما لما لم تستلزما عكس انتفاء محمولهما عن جميع ما هو وعليه موضوعهما وهو يصح
انتفاؤه عنه كليا انه اذا كان مباينا له والمباينة لا تكون الا من الجانبين
لزم من ذلك انتفاء عنوان ما عنه كل ما هو وعليه محمولهما وهو العكس قوله
واعلم ان ما جرى من الاشكال هو وعكسه في الحملية يجري في الشرطيات المتصلة
ان غير المحظورة منها لا تكون فيها للكلية والجزئية والمهملة الا لانها
قابلة للشور وانها كما تقدم بعبارات المتصلة ثمانية الكلية
والجزئية والمهملة وكلها موجبة وسالبة ولا يراعى كونها محظورة وغيرها
اذ لا يختلف الحكم فيها بالنسبة المذكورة عكسها بالمستوى موجبة
واذا قلت كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا او قد يكون اذا كان الشيء
انسانا كان حيوانا او اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا بعكسهن فقد يكون اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا وتبادل لزوم جزء في عكسها انك اذا
قلت كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا دل على لزوم تاليها لمقدمها اي
لزوم الحيوانية للانسانية بحيث لا تنفك عنها وتلك انما الذاتية لا تنفك
فيها الحيوانية وقد تزول عن الانسانية لا تنفك فيها ايضا الا انسانية عن
الحيوانية وبيانها لان الناطقية اذا وانتفت الانسانية مع وجود الحيوانية
لم تكن فيهما محيزة فلا تتصور ان تميز وجود ما الا الثلاث السوالب
والكلية السالبة تنعكس كنفسها فاذا قلت ليس البتة اذا كان الشيء
انسانا كان جزءا فعكسه ليس البتة اذا كان الشيء جزءا كان انسانا كل
شيء لا نتصور انه عند انتفاء اللزوم انتفاء كليا واذا انتفى كليا عن
جانب انتفى عن الآخر ولزم عدمه العكس واما الجزئية والمهملة السالبتان
فلا يمكن فيهما ذلك لجواز كون التالي اعم فيستلزم المفرج كليا ويتكمل السلب

واعلم ان ما جرى من الاحكام وعكسه في الحمليات يجري في الشرطيات المتصلة والانفصلة واما عكس النقيض فسيأتي

الجزء وقد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وعكسه كاتب وقد يكونان امرين متلازمين في الذهن وامّا الانتقالية فلا عكس لها فتنبه لما ذكرت عادة الفقهاء في اثبات العكس بكون وثاقة نكتفي بعضهم بقوله

ادلة العكس ثلاث فاعلما ... ارتبر فر المرفوع شخصا علما
وتهمل المجرور والعنوانا ... عليه منتج له فاكانا
والقلب هكذا نفيض المرعى ... للدخل ينتج المحال فاسمعا
والعكس عكسك نفيض العكس ... بما بنيا في ادخل ورئيس

ومعناه ان ابن فتوانا فر منوار تبر فر ذات المرفوع في ابن دخل شيئا معينا بارتبر عنه بعنوار واخر بما ينتزع به فيفرو عليه المجرور هرفا كليا ويفرو عليه العنوار كزيد يتعمل مرة لك فضيتان ينزكب منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج العكس المرموز له اذا هر ومثلا كل انسان حيوان وجب از يفروع عكسه بعض الحيوان انسان ينتج فر ذات المرفوع شيئا معينا وليكن الناطق مثلا يفرو على الناطق مجرور الدخل كليا ويفرو عليه العنوار كليا فينتج مرة لك فضيتان ينزكب منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان ومنزلة مجرور الضرب الاول من الشكل الثالث ينتج بعض الحيوان انسان ومنزلة النتيجة من العكس المرتبر لزوم هر فه لعنوار الكلية الموجبة وقد يتم معنى الدفيتا فر وشروحه ايضا العلامة المحقق سيد محمد المشتهر بابن زين رحمه الله بقال

والدفيتا فر عنه تم تعيين ... لذات مرفوع به تبين
يفرو المجرور كليا كما ... يفرو عنوار عليه فاعلما
يا تين من الضربين اول ... وذا لك الاشكال وهو الافضل
ينتج نفس العكس دون ريب ... ويوضح التتميم بيتين
ومنوال لزوما له ... المرجبات والمضامين اصلا
اعني السوالب المركبات ... بشرط كون الكل بعليات
وان يكن المجرور ذا وجود ... فاضمم زيادة الفوز بالمقصود

وحاصل الشروح ان الدفيتا فر ابن تم ابن المرجبات وتابع فر ذيل من السوالب المركبات بشرط كون المجرور وجوديا وكون الجميع بعليات ان من منزلة من التي تقتضي وجود

ومنه تبديل كل من كمر ومن القضية ذات الترتيب الكثير بنقيض ابن خريع بقاء العمر والكيف
عمرو وجه الزوج فيقيد الكفيد المستثنى فما خرج بتلك يخرج عمرا ابن ان التبديل بينما الكل من
الكمر وبين نقيض ابن غير وبزالك خرج المستثنى بالتبديل فيه بالغير كما تقدم وعكس النقيض
المخالف كما يأتي مثال المواد اذا قلنا مثلا كل انسان حيوان يعكسه بالمواد كل ما ليس
بحيوان ليس بانسان وقولنا مع بقاء العمر يخرج ما لم يتوهم العمر وكعكس الكلية السالبة
كنقيضها فانه يكذب في بعض المواد نحو لا شيء من ابن بفرس وانما عكس النقيض المخالف

لكن يجيء بشرط كون العمر او بعضه بالموجبة الجميع بعليات بقي منزل من التي تقتضي وجود
الموضوع بين الحمل والعكس فانهما يجريان في الموجبات والسوالب وقولنا والحمل
في معناه انه لولم يمر وبعض الحيوان انسان في عكس كل انسان حيوان العمر ونقيض منزل
العكس ومنزل لا شيء من الحيوان انسان يجتمع منزل النقيض كبرى الاولى على مكذا كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من ذا في الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
ومنزل بالحمل بالضرورة ومنزلة الغيابين جميعا فانه من ضم الحمل في مادته وضع الذي هي
الاصل فرسلم منزلها انه من الكذب في كبراه ومنزل نقيض العكس المذكور اذا بكل نقيض
العكس هو العكس ومنزل المكلوب وانما كرر بقوله العكس فانه لولم يمر وبعض الحيوان انسان
عكسنا العمر وقولنا كل انسان حيوان العمر ونقيضه ومنزله شيء من الحيوان بانسان فنعكس
منزل النقيض للمزدوج كلية سالبة تنعكس كنفسها اذ قولنا لا شيء من الانسان بحيوان ومنزل
منافي للاصل المفروض عرفه المقول فيه كل انسان حيوان انه اخص من نقيضه وما انا في
الهاد وكاذب واذا كذب منزل كذب ملزومه ومنزله شيء من الحيوان بانسان ينتج ونقيض
منزل الملزوم ومنزل بعض الحيوان انسان ومنزل العكس المذكور في قوله ومنزل تبديل كل من
كمر ومن منزل تقريبي لعكس النقيض المواد بها المعنى الممزوج الشامل للحمليات والشرطيات
وبه عرفه شيخنا سيف المحققين في يزيد مفتخرا عليه فقال في تبديل كل بنقيض الاخر
مع استراك ما فقض من مور واما انما ومن فنية تركيب بزالك التبديل فقوله في الحمليات
اي من ان التبديل بالنقيض ليس لكل من الكم بين بل الواحد وبعض قوله مثال المواد اي في الحمليات
واما مثاله في الشرطيات اذا قلنا مثلا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فعكسه
بالمواد كلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا وفي عكس قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
انسانا كان حجارة فقد لا يكون اذا لم يكن الشيء حجارة لم يكن انسانا واما الكلية السالبة الحملية

فلا تنعكس هنا كنقيضها لقول ابن ابي الحزو عندنا تعكسها كنقيضها كما مر
بيان الشرح قوله لا شيء من الانسان بفرس فانه يلزم عكسها بالمرادف كنقيضها قلت
لا شيء من غير الفرس غير انسان فيكون كاذبا مع صدق الاصل ولا عبرة بانتفاء الحد
في نحو عكس قولنا لا شيء من الموجود بمعدوم ان قولك لا شيء من غير المعدوم
غير موجود بناء على انه لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافا لمن يقول
بثبوت الاحوال ومثله ايضا قولنا لا شيء من العدد الزوج بفرد فانه يصدق
معه قولنا لا شيء من غير الفرد غير زوج ولا يكن جزء من كليه لنبين لازما الجزء
الكلية السالبة في كل ما ذكر فلذلك زاد الشارح التقريبا قوله على وجه اللزوم
قوله فهو تبديل الاول بنقيض الثاني بعد مصدرا وبه عبر شيخنا شيخ جسوس في
شرحه فقال وهو جعل نقيض الجزء الاول اولا والثاني عين الصادق
مع انتفاء الكيف دون ما در وأما اسما فهو قضية حصلت بذلك التبديل
قوله مثاله الاول في الحملية ومثاله في الشرطية كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا عكسه ليس البتة اذا لم يكن الشيء حيوانا كان انسانا واحترز بقوله
مع بقاء الصدق وعلم منه ثبوت الصدق كان تعكس لا شيء من الانسان بفرس
الى قولك كل ما ليس بفرس انسان وبقوله دون الكيف من ان تعكس من الكلية
الى قولنا ليس كل ما ليس بفرس انسانا فلا يسمى عكسا وان بقي الصدق لعدم
لزوم الكيف وبقوله على وجه اللزوم من ان تعكس لا شيء من الزوج بفرد الى
قولك كل غير الفرد زوج فقد صدق هنا اتفاقا وليس لازما قوله الكلية
السالبة بدليل كذبه في لا شيء من الانسان بفرس فقد مر قوله فانها تنعكس
متماجزئية ان عكس لا شيء من الانسان بفرس بعض غير الفرس انسان قوله
والعكس لازم قوله بدليل صدق الاصل في قولك بعض الحيوان ليس بانسان
ان ما يكون فيه الموضوع اعم من المحمول او المقدم اعم من التالي فيصدق ولا يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وله بصدق في عكسه فقد

تنعكس كلية في الموجبة والسالبة بخلاف السالبة الكلية فانها تنعكس جزئية والعكس
اعلم ثم قال ولو العكس لازم لغير ما وجد به اجتماع المستثنين فانتفى ومثلها المهملة السلبية
لانها في قوة الجزئية) يعني ان الجزئية السالبة ومن التي اجتمع فيها خستان وهما
خسة السلب والجزئية لا عكس لها وكذا المهملة السالبة لانها في قوتها بدليل صدق الاصل
في قولك بعض الحيوان ليس بانسان او لا حيوان ليس بانسان وكذب عكسه في قولك بعض الانسان

هو تبديل الاول والثاني كما في النقيضة وازالت الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ولا يعتبر فيه اجتماع قيود ... مع الثالث ... العكس ... في الكيف ومثاله عكسه ... لا شيء من غير الحيوان بانسان وقد علمت ان الكلية الموجبة

فقد لا يكون إذا كان الشيء ذو بشا كان حيوانا بل نقول كلما كان الشيء ذو بشا كان
حيوانا لزوما والتمثيل في شيء من المواد دليل على عدم لزوم الانعكاس قوله
وتخلف الجزء في مادة واحدة أن يصدق فيها في قولك بعض الحيوان ليس بإنسان
عكسها بقولك بعض الإنسان ليس بحيوان اتفاقا فلا يصدق ذلك عكسها قوله
ومثبت المفهوم الأول في لأن المفهوم من معنا قولك هذا الزلك غير المفهوم من
معنا قولك ذلك لهذا لكنهم لم يعتبروا لعرائس الغائرة ومبنوها في الكتب
على ما زعمه أن مفهوم معنى المنفصلة المغائر بالكسر ومفهوم ثانيها المغائر
بالفتح ولم يرتقوا لمشغل الدين

باب في القياس

تنبيه الرابع يعتبر سلب الأعم يعم سلب الأخص من الأفراد اللاحق وإذا تصدق الجزئية في السالبة عكسها لم تصدق الكلية السالبة بالأخص لا أن الجزئية

أعم من الكلية وكون الأعم يوجب كذب الأخص وتخلف الجزء في مادة واحدة يكفي في بيان
عدم الانعكاس كما علمته فالأول العكس في مرتب بالطبع وليس في مرتب بالوضع
يعني أن العكس إنما يكون في القضايا التي الترتيب بين جزئيها طبيعي بمعنى بحيث لو أزيل
ذلك الترتيب تغير المعنى وذلك في القضايا الحملية والشرطية المتصلة اللزومية كما تقدم
بخلاف القضية المنفصلة فليس فيها ترتيب طبيعي وإنما يكون من ذلك بالوضع
لا يسمى في العرف عكسا إذ لا تأثير له في المعنى وتحقيق الوقوع عالما إنما يرى المعنى الثابت في
المتصلة وترتيب كجزئي المنفصلة مطلقا بالوضع ولا العكس حقيقة بل إن تقدم وتأخر ما
شئت منهما والمعنى بحاله لا يتبدل بخلاف ما أن يكون العرفي وجعلوا الحال يكون منها هنا
أن اللزومية والعنادية متغايرتان ومن اللعنى بعينه فتغيير المفهوم مع تقديم العنادية على
اللزومية إذ المعنى فيهما متوافق ومتغايرتان ومن الثمن بالعكس فلا يلزم مفهوم القضية
عند التبديل والشيء لا يلزم نفسه فلهذا لم يقولوا إن المنفصلة للعكس بها والتبين مفهوم
المنفصلة أن الكمرق الذي والشرطية فغايرتا أن العنادية حتى يلزم أن يكون مفهومها
عند التبديل أن اللزومية مثلا فغايرته للزومية ومن غير المفهوم الأول الذي حمله زعم أن
كما زعم الكتب في شرح الشمسية بل يغتفر ما ذكرناه أولا كما بينه السعد ومن المتصلة
الاتفاقية فإن تبدل طرفيها لا يسمى في العرف عكسا أيضا لأن ترتيبها العقلي لا معنوي
فيه قلبه انتهى السعد رحمه الله ثم باب في القياس

قوله المقصود الافعال الخ اي ان التصريفات لا تكلف في الفعل الا لكونها وسائل الى التصريفات قوله اذ المقصود الخ في تفصيل المقال اي وذلك لان المقصود بالذات من التصريف ايراد ما يوصل الى التصريفات واستيفاء التصريفات وتمثيل مراده ومقصوده انكم في هذا الفن بالغيابر التي هي التصريفات وبالغيابر التي سابر ما يوصل الى التصريفات ولذا جعلوا الاستيفاء والتمثيل من لوازم الغيابر كما سيأتي وسابل النحو مبنية على الاستيفاء او كغولهم الفاعل مرفوع والتمثيل منه الغيابر ان هو في اي مثل هذا مثل هذا وهو بمساواته في علة حكمه عنزلة الجنابل في قولهم النبيذ حرام اذا تخمر بجامع الاسكار قوله والفعل جنس الخ معناه ان الفعل المضارع يشمل المفعول والملبوك ان الفعل يكمل عليهما والغيابر الملبوك انما تتوقف امر من حيث انه دال على معنى مقصود ومن جنس بيتنا وكل مركب ولا يسمى غير المركب جملة فعلا ولا يصح جعل الفعل منتاشا للتنوين بل زيد جمع حفيفتين في تعريف جلز فان المراد منه قوله بناء على ان التثنية جمع في المعنى انه فيكون الكلام جمع وازاء التثنية وكثيرا ما يستعمل قوله او المراد من جنس الفضايا اي فلا يكون مغيرا لما دل عليه لفظ الجمع من ثلاثة فاعلا وعن الكل نقول الكلام بتالف من الاسم والفعل والحرف وان كان لا يشتركان اجتماعا فاما فيل اذا اريد الجنس دخلت الفضيحة الواحدة وان يجتمع على اشتراكهما فيه مجاز انه قوله صور بزيغ ذاك لانه بعض له ولا يعتبر فكمل التتابع بل تتابيعا منصوصا من الفضايا لكما افاده تقييد له بزيك قوله اذا الخ يزيغ فاعله فاعل الغيابر المتكفي كما اذا قلنا في التمثيل النبيذ حرام ان الخمر حرام وعلة حرمتها الاسكار وهو موجود في النبيذ فالمكلوب النبيذ حرام لاسكاره ان توجد ما وجد في النبيذ والخمر يلغو اعتبار الاسكار فيه ويمنع من انها فيه بالخمر في التحريم افاده الخ غاية فيه يعبر الفصح بالمزوم كقولك النبيذ مسكر وكل مسكر حرام وان كانت النتيجة كلية

صبة لمقدر اي وقول صور من فضايا والفعل جنس للغيابر المتغور لكما انه جنس للغيابر الملبوك والمراد منها الاول فقول النبيذ ان الكلام والغيابر على الملبوك مجاز لدلالته على المتغول وقوله من فضايا يخرج الغضية الواحدة والمركب الناقص كما لا يخفى ومراده من فضيتين فاكثر بناء على ان التثنية جمع في المعنى او المراد من جنس الفضايا وعلى كل فيشمل الغيابر البسيطة ومتوسطها تركب من فضيتين والمركب ومتوسطها تركب من اكثر وسيذكره لكم في قوله ومنه ما يرى متوسطة مركبا الخ وقوله مشتملة يخرج الاقوال المركبة التي لا تشتمل قوله اذا الخ ولو كانت تتمة ليلا كما لا يخفى والتمثيل اذا الخ يزيغ فاعله في قالب الغيابر المتكفي

كنية لكون ومفرمتير الغياسر كنيتين وكعوذلك في الاستغراق ومزاذا كل وكل واكل
غير بل فكه ان شئت قلت مفرمتير الغياسر كنية للعقرب بلزوم التنبيهة وان كانت الكبرى
كنية فعوذلنا في النمر مزاقاتل وكل قاتل مزجرح فيا سر فتكهن وانما الاستغراق
دليل الكبرى قوله ان لزات المفرمتير الخ بل لما علم من خارج من مباينته
ان فساد للعامل قوله والمراد بالمفرمتة الغريبة ان تكون اجنبية اعلم ان
الفرق بين مفهوم الغريبة التي اجنبية ان غير اللازمة خرج المفرمتير كما في الشرح
وان غير اجنبية بان تكون لازمة لا لعزو المفرمتير كعوذلنا جزء الجزوم يوجب
ارتباعه ارتباع الجزومر وكل ما ليس بجزومر لا يوجب ارتباعه ارتباع الجزوم
فان مزا يستلزم ما جزء الجزومر جزومر لا كربواسكة فمفرمتة تكون عكس نقيض
المفرمتة الثانية ومعنى كل ما يوجب ارتباعه ارتباع الجزوم فمفرجزوم مع انه
ليس بغياسر بالنسبة الى مزا المفرمتة اللازمة والشرتبعا للسنوسي كما انه لم
يرتض ذلك فافتهم عمل النفيس ان زاد كانه يسور بالمير بعكس التغيير والمير
بالمشتري ان كلا منهما داخل والمناسبة لما بشروا المفرمتة الغريبة بما يكون
حزوما مغايرا لعزوه الغياسر بر فنوا بالعكس المشتوري عكس التغيير ويستتر
الشر ومشيرعه بذلك ان الشيخ سعد الدين فال لسبب ذلك او التنبيه انهم
امتنعوا وقوع تكرر الغير الوسكم وقوعها حاصلا في المير بالعكس المشتوري عكس
التغيير ومزا الوقوع مما لا يقتضيه تغريف الغياسر لاكر فال اليوسي ويقتضي
عبارتهم حيث يقولون ومزا عمل مبينة فياسر ومزا النير عمل مبينته الا يصح فياسل
منكفيا الا فا تكرر فيه المر الوسكم مع غيره من الشروط بانظر له قوله متعلق بمحذوف

لان لزات المفرمتير وافا النافي فبالمراد بالمفرمتة الغريبة ان تكون اجنبية غير لازمة لاخرى
فمفرمتير الغياسر كغياسر المسا والا ومعنى فاتركب من قضيتين متعلق محذوف والا لما يكون وقوع الاخرى
كعوذلنا الانسان مساو للناهق وهو مساو للكاتب يلزم منها الانسان مساو للكاتب
لكن لان لزاتها بل بواسكة مفرمتة اجنبية ومعنى كل مساو لمساو الشئ مساو لذلك الشئ ولذا
لم يتعقوذلك اللزوم ان حيث تصور مزا المفرمتة نحو التغير ملزوم للمحروث والمحروث ملزوم للانفطار
يستلزم التغير ملزوم للانفطار بواسكة ان ملزوم الملزوم ملزوم واما اذا لم تصور تلك المفرمتة
الاجنبية فلا يحصل منه شئ كعوذلنا الانسان فياير للبشر والبشر فياير للناهق فلا يلزم
ان انسان فياير للناهق لعزو هو ولا فياير المباير فياير وكعوذلنا الثلاثة نصف الستة
والستة نصف الاثنى عشر فلا يضر

الثلاثة نصف الدستور عشر لعزم مزوار نصف النصف نصف **فإن قلت** وكذا الانتاج في الشكل الاول بواسكة مفروغة اجنبية ومزوار المندرج ثمت المندرج مندرج **اجيب** بانها ليست اجنبية بل مبرز ومقرون مزوار الفيام بر مبرز بيان للزوم النتيجة لمزوار الفيام بر اي مادة ادخلت وادخل في النع يع الفيام بر الكامل كالشكل الاول وغيرهم الكامل ومزوار ما يتوقف انتاجه على مقدمة

اولا مما يكون مقرونا للاخرى بيانه في المثال ان المتعلق مزوار الناكحين والمحمول مزوارا وقوله فإن قلت اصل هذا ان يراد للمغيل والزرع اجاب عنه بما ذكر انشاء الله وزاد فإن الانتاج المذكور ما خوذ من المقرونين لا من خارج قوله الفيام بر الكامل المراد بالكامل ما لا يتوقف في انتاجه على مقدمة بل يكفي وضع مقرونا تهي في تسليم نتيجته كالشكل الاول وقوله كما يات في رد الاشكال يعني الاول الى عند يعني القابل بالانتاج الثاني والثالث بر في نفسه عند عمر الرد الى الاول واما عند ز فيكونان كاملين قوله اخ اي مغاير وجهه اشار الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقرونين لان النتيجة يعني مبرز وقت التسليم بخلاف المقرونين ولانه لو لم تعتبر المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين فيهما كلمة كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانهما يستلزمان احدهما مزوار استلزام الكل الجزء لا كن احدهما يغيم مغايرة بخرجت بقيد المغايرة كما اشار اليه الشارح بقوله وقوله فلا داخل يخرج المقرونين قوله وكما مزار المقرونة الاخرى ظاهر في ذلك ان بخلاف الفيام بر فإن لكل من مقرونيه على الانفراد خلافا في النتيجة للان احدهما مبرز بر مزار الصغرى والاخر من الكبرى قوله بانه يتبع عين الكبرى ان قوله اخ مغايرا قوله من تغاير الكرين بعقوقا واتحادهما قصدوقا اي تغاير مما ذكنا واتحادهما هنا رقما وحيث احدهما الزبر في الخارج فليست بقضية كما يات تفرد في بحث القضايا قوله الحماد والمقرونات وغيرهم فالحماد والمقرونات كقولنا كل انسان حيوان وكل

المقرونة الاخرى ظاهر في ذلك هم وج يكون قوله اخ المجرد التمثيل للاخراج وارد على اشتراط المغايرة انا اذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان فانه يتبع عين الكبرى والجواب انا نمنع كون مزوارا وقولا فيما ذكن وكل انسان انسان ليس بقضية اذ لا بد في القضية المرجعة من تغاير الكرين بعقوقا واتحادهما مقصودا وحيث كانا مقصودين من كل وجه بطل حمل احدهما على الاخر بعراية عمر ابقا بر وشمل النع يع الفيام بر الحماد والمقرونات وغيرها

اجنبية قول
كما يات في رد الاشكال يعني
قوله الفيام بر الكامل المراد بالكامل ما لا يتوقف
على مقدمة اجنبية قول
للاخرى منها اشتمل ابعيا
يجوز فلو لم يشتمل الكل
لم يعمل كل قضيتين سوداء
كانتا على خلافها فتنبه
للاخراج عن المقرونين
فلا يعتبر الاتحاد
ان يكون لهما
ذلك

هيرا رجسم وغيره منوع القياس الكاذب المغرمات كقول القائل كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم فالقياس مركب حينئذ منوع قياسا نتيجة ان يوخذ بعينه يشمل
البرهان والجدلي وذلك لان معنى لزوم الشيء للشيء ومذكور الشيء بعينه
لو وجد وجد لازمه وان كان لا يوجد موجودا لان قوله البرهان والجدلي
سياتي شرح مثله لان فعل وكلمة ارشاد الله تعالى عنه تعالى عن ذلك علما قوله
ومعنى ان النتيجة الخ من الحكم المكلوف بثبوته تسمى قبل الشروع في الاستثناء
على ثبوتها ومعنى لانه المتكلم او معنى ثبوتها بلا افادة دليل وبعد ان يشرع
في الاستثناء او قبل قدمه تسمى مكلوفا لانها بالقياس الدليل على ثبوتها طارت
مكلوفة الثبوت وبعد ان يكمل الاستثناء او يفرغ منه تسمى نتيجة وعجمة الاسم
تسلط بها على عظمه ان يغلبه قوله لكن ثم القياس عن زيد قوله يعني
او على نفيضها فيه نكتة بل لانه يشتمل على نفيضها لانها قد يكون ذلك في الاستثناء
قوله دور صورتها ان هيئتها من الترتيب والتقديم والتاخير قوله وسمي
افترانيا لان افتراق المحمول بيانا او حمول القياس الثلاثة بعضها مع بعض فرقها
من غير بعمل بادة الا استثناء ولهذا في القياس الاستثناء وقيل سمي افترانيا
لان افتراق الاوسط فيه ومنوع المعرف المكرر بكل من اللام وابن كبر قوله ومنوع
كلما من ابر انها جاب فائدة كما ان القياس من ابن فترانية يكون بغير شرطه وان
تقسيم ان لم يتم فيه مفرقة فمشتملة على شرطه ومنوع المتصلة لاشتمالها على
حرف الشرط وان تقسيم ومنوع المنفصلة لاشتمالها على حرف التقسيم ومعنى
قوله احب عنه منزل الجواب احسن من الجوابين اللذين ذكرهما فزورة

قياس ما ان ابن فكلما ابن
وابن فكل فالنتيجة كلما
وان لم يتم فالنتيجة
وان لم يتم فمعنى
ان لم تتم قبل الشروع
ان لم تتم قبل الشروع فيه
وبعد تكميله نتيجة
ثم قال لم يتم القياس
عندهم فيه ما يدل على
فيه وقوله ان يعمل
وقوله واختتم بالعلية
بفتح الخ اعلم ان القياس
فيما ان افترانية واستثنائي
وذلك انه ان لم يشتمل على
ان معنى النتيجة وان
لم يكن مشتملا عليها

قبل ان اشتمل عليها يعني او على نفيضها بالقوة دور البعل بان اشتمل على مادة ثمادة وصورتها صورة
الافترانية كقولنا كل جسم مولف وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث وهذا القياس لم تذكر فيه
النتيجة بصورتها او تركيبها الخاص لانها بمادتها وهي كبرى مادة الجسم مذكورة في الصغرى والحادث
مذكور في الكبرى والشيء يوجد مع مادته بالقوة قبل حصول الصورة وهي افترانية لان افتراق المحمول
بعضها ببعض من غير بعمل بادة الا استثناء مثلا وكلما من قولهم واختتم بالعلية ان الافترانية
لا يكون في الشرطيات وهي كلما من ابر انها جاب ايضا واعترض قوله بادة كرة ابر سيناء وغيره
من انه يوجد في الشرطيات كالحملية وهي انه كلما كان الشيء جسما كان مولفا وكلما كان
مولفا كان حادثا ينتج كلما كان الشيء جسما كان حادثا وهي مذكورة في القياس بمادتها فهم
الا وفقرها فذكورة في الصغرى وتاليها مذكورة في الكبرى واجب عنه بان معنى قوله واختتم بالعلية

از الافتراني اختصر عمر فسيمه اي مفرد الاستثناء وبالجملية اي بتركيبه من القضايا الجملية المفردة
بخلاف ابن سينا وقليس يتركب منها ومفردها ابدا وعليه فالباء في بالجملية داخلة على المفعول له
على المفعول عليه واما ان استعمل القياس على النتيجة او على نفيضها بالعقل بان وذكرت فيه جاز تعلق
ومفردها بمفرد الاستثناء وسيأتي في كلامه قوله او بان ترد تركيبه مركبا مفردا قد علم فاوجبا ونتج
المفردات وانكرا جميعها من قياس منتجا قبل لازم المفردات حسب المفردات اذا كانت
النسبة بين كبرى المكلوب بجملته اصغر في القياس الى الفرد الذي يكرر معلوم النسبة اي كليهما
بنسبات من ربكه بموضوع المكلوب او مفرده فضية ومن ربكه بمحموله او تاليه اخرى وكان فضيتين
مشتملتين على اربعة اكرار في اللبكة وسيأتي ثلاثة في المعنى وتسمى الفضيتان المفردتين من حيث
الاستثلال ايهما واحد كرر من اكرارهما متروك موضوع المكلوب او مفرده وتسمى الاصغر لانه غالبا
اصغر من الكبرى اي خبر للمكلوب وان تمسى اقل افرادا واحد كرر من المفردة الاخرى متروك المكلوب
او تاليه وتسمى الاكبر لانه اعم من الاول غالبا بمعنى اكثر افرادا والكبرى الاخر لكل من المفردتين
هو الامر الثالث المعلوم النسبة الى كبرى المكلوب وتسمى اخر الوسط لانه واسطة في انتاج
الاكبر على الاصغر في المكلوب سواء توسط في اللبكة كما في الشكل الاول له وتسمى ايضا بالمكرر
لاعادته في الثانية ويتكرر بهما حمل الارتباط من المفردتين وتسمى الاكرار الثلاثة
بالمفردة من حد الشيء وكرر به منتهاه ومن منتهى المفردتين بمعنى كيفية تركيبه المشار اليها
بقوله مركبا فمفردة بمعنى واوجبا وان لم يركبا بل من تقرير التركيب الحقيقة وكذا في قوله
وانكرا واراد بالمفردات اقل الجمع ومعناه اثنان ومعنى انفرد في القياس البسيط كما وسيأتي
الكلام على المركب ولا بد من ترتيب المفردتين واختيار الصحيح منهما من القياس اذ لا تنتج النتيجة

قوله الا بمفرد الخ اي بمفرد وقوله فيهما اي في المفردتين وقوله ان تمسى الخ اي ان تسمى المفردة الاولى الصغرى وقوله ان تمسى الخ اي ان تسمى المفردة الثانية الكبرى وقوله وتسمى الاكرار الخ اي وتسمى الاكرار الثلاثة المشتركة بين المفردتين الحد الاوسط وقوله وتسمى الاكرار الخ اي وتسمى الاكرار الثلاثة المختلفة بين المفردتين الحد الاكبر والحد الاصغر وقوله وتسمى الاكرار الخ اي وتسمى الاكرار الثلاثة المختلفة بين المفردتين الحد الاكبر والحد الاصغر

قوله ان تركبه تركيبه قوله مفردا نه جمع مفردة بالكسر عند النحويين الغير وفرق بفتح بناء على تغاير بعلمها ولزومه بكسر جعلها مأخوذة من فرد بمعنى تفرد ومنه قوله تعالى لتفردوا ومفرق اخذها من فرق المتعدي ومعنى المناكفة القضية المجعولة جزء الدليل او القياس سميت بذلك لتفردها او لان المكلوب اخذ لها من مفردة القضيتين المتناكفة منه قوله مجعولة اي اذ لو كانت معلومة لم تنتج الى استثلال وفيما سر قوله وتسمى الاكرار الثلاثة بالمفردة وبذلك سميا ما حاجة الخ يزال بفعال جمع زلة بمعنى زسكا فرعها قوله فلا يلزم

حماد والمفردات وجب ان تكون النتيجة حادة هـ واما اركزيتا او اخرا هما فغير تكون النتيجة

مزفما الذي يعزفهما او زن مزول الملزوم يوجب مزول اللازم وهما بينا سبب
منا قافيل في التعنية بولد ال ابرد فيرا نعير

معنيت بالبر التفرو مزيكن بر اتفيا مثل ذا اليك ينتج
ان المغر متير منهما كانتا مرفا بمثلهما النتيجة تخرج

قوله وفرتعرز او زن النتيجة للازم المغر متير وكزب الملزوم لا يوجب كزب
اللازم بخلاف مزول الملزوم فانه يوجب مزول اللازم كما تقدم وا ورده على لزوم
مزول النتيجة عند مزول مغرمها تقا مرتنا را بن وفي اذا قلت الانسان وحمار
ناكهرو وكل ناكهر هيوان ينتج الانسان وحمار هيوان ومزكزب مع مزوم مقدمته
والثانية اذا قلت الاربعة عدد وكل عدد اما زوج واما مزد فانه ينتج
الاربعة اما زوج واما مزد ومزكزب ايضا مع مزول المغر متير قلت اجيب
عن ابن وربما نعا مزالغروب العظيمة التي بن تنتج بيانه ان المغر مركبة
من قضيتين احداهما موجبة وهي الانسان ناكهر والاخرى سالبة وهي
ليس غير الانسان ناكهر عبر عنها بقوله وحمار ومتى كانت المغر سالبة
في الشكل الاول لم ينتج وعبر الاخرى ايضا بقضية وبيانه ان الكبرى
في قوله فضيتين جزء يتين احداهما بقدر العدد زوج والاخرى بقدر العدد
مزد عبر عنهما بالعدد اما زوج واما مزد ومتى كانت الكبرى جزئية في الشكل
الاول لم ينتج **قوله اظهر** وما من المغر وما تا مغر والبنت ليس مغر وكبرى
بلمز اذ لم يرد بالاظهر والاكبر التفضيل على مغنى مرتبل على معنى باعل
بحسب الامكان بقرينة ولو ان يقال بالاولى يضعف قال ابن مالك

كان مغر وكبرى مرتفع فعنا همشباه فرعلى از هرى الذهب

ولما يقول التعويز جملة مغر وكبرى والغر وخيز ربا جملة كبرى ومغرى
قوله وذات ان مغر اظهر من مفهوم الاولى لان ذات ان وارتفا ويا مغرو فا
قوله ولا مزوم به اشارة الى رد على فزوزني حيث خص الانتاج

اللاتي واضع فبزاما ذوانبراج عمر مزا البنت كاذا زولبكم ابن الحاجب ووجه الدلالة في
المغر متير ان الشغر وخضرو والكبرى عموم بحسب انبراج المخصوص في العموم فيلتغي موضوع
الصغرى ومحمول الكبرى وهو النتيجة ثم مزا الانبراج هاهر با لشكل الاول لكبرى ما كان
غيره من الاشكال راجعا في بيانه اليه اكملوا الناقص به وزه مزوج مزا ابن فبراج

قوله ان مغر وقد
وكل هيوان وقد
تقدم وينتج كل انسان
حيوان ومع قليل
لو وقد من المغر
مغرى بنتيجة
انتفا الجزء في الكبرى
يعني ان المغر قد
تكون مغرى ومتى
كانت المغر مغرى
وذات ان النتيجة
فتكون جزئية في الكبرى
ومتى كانت النتيجة
الكبرى في الشكل
الاول لم ينتج
قيت ابن وتعقب
قوله وتعقب عليه
بان الكبرى يلزم
ليلزم العكس يلزم
عمل ابن مغر ومتى
المعلوم بطلبه
استغنى بقوله

بل يكون الوسط اسم من الاضع نحو كل عربي انسان وكل انسان رحيوان ونحو هذا عمر وانسان ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق هو حيوان لان انسانا وناطقا وحيوانا في الجزء لا كل الاضع مراد منه ذاته والاوسط مفهومه وذات الاضع اعم من مفهوم الاوسط فجمع الانراج وبعد اياب عمر الانراج في نحو العالم متغير وكل متغير حادث ش ز العالم والمتغير مشتويان في الجزء وقيل ان المتغير اعم لجزء العالم لجواز وجوده المنكر وزيادة المتغير بانه معنى ان اتصافه كذلك الشيء اشعر او اشعره والاظهر بالاعتبار يه كابن بولة والبنولة لان ما من متغير وليس بموجود له والانراج كما مر ثم قال (وذات اعم الاضع منهما وذات هذا اكبر كبر منهما واضع بزايد وانراج وسط يلغز لرا الانتاج) فرتفرع ان هذه الغيايس ثلاثة احدها الاضع ومفرضع المكلوبا او مقدمه والمقدمة المشتملة عليه تسمى الصغرى والثاني الاكبر ومحمول المكلوبا او تاليه والمقدمة المشتملة عليه تسمى الكبرى والثالث الوسط الجامع بينهما وهو يندرج انه صغرى وعند الانتاج يحمل الاكبر على ان صغرى ويلغز الوسط بنحو العالم متغير وكل متغير حادث نتيجته العالم حادث وذه الثلاثة واضح

فصل والشكل عند مولانا والناس يكملون عمر فضيتين فيايس من غير ان تعتبر الامور اذ هذا امر بالعرض له بشاز يعني ان مجموع فضيتي الغيايس يسمى شكلا باعتبار الهيئة الحاصلة له من وضع الحد الوسط في المقدمتين او هالته من كونه موضوعا ومقدما او محمولا وتاليا ويسمى ضربا وقرينة باعتبار ان شوارا ان ايجاب المقدمتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما فقوله (والمقدمات اشكال فقط) اربعة بحسب الحد الوسط حمل بعضو وضعه بكبرى يزعمر بشكل اول او يزدرن وحمله في الكل ثانيا عمرف وضعه في الكل ثالثا الف ورابع الاشكال عكس الاول ومضى على الترتيب في التكميل يعني ان الشكل اربعة فسلم بحسب اقتران الحد الوسط بكل من الكم شرلا ان الوسط

بما اذا كان المحمول اعم فوله طم الشكل لغة المثل والهيئة ولذا سمي الغيايس عند انما بهيئة شكلا لكونه على هيئة مخصوصة وتعدد الاشكال بحسب تعدد الهيئات واما الضرب لغة بمعنى النوع وقد يتغير الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس فيتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالضرب ابن وام الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الثالث كلاهما من كليتين موجبتين فوله طم اشكال اربعة فرع فقهي ضروري

والتنوي

والتغرير اشكال اربعة فقط قوله وموضوعه ان للاصغر يكذب
المحمول بعارض مفارق باطل المحمول موجبة الغاية قوله لموافقته للاول
في غير اشرف ومفروضيه وموا الكبرى انما وافقه في الكبرى لان المحمول الاوسط
موضوع في كبراهما معا وانما ينتقل بعارض في الصغرى فيجب ان يحمول فيهما
وفي الثالث موضوع فيهما فيراد تعليله ان الثالث فوق ابو الاول في الصغرى
والثالث وابو ان اول في الكبرى ومرجع موافقة الثالث الى محمول الصغرى
ومرجع موافقة الثالث الى الموضوع وقد تبين ان الموضوع اشرف من المحمول
على ما ذكروا فيكون الثالث اشرف من الثاني وفيه نكر ان الثالث وان
وابو الاول في الموضوع لكن ذلك الموضوع غير معتبر في الغاية عند الانتاج
والعبرة انما هي بموضوع المحمول ومحموله ولو اعتبرنا الموضوع من حيث
هو موضوع لما جعلنا الصغرى على الكبرى لوجود له فيهما والله اعلم
والتحقيق ان هذا الترتيب انما ذكروه بسبب الاشكال انما هو من هذا سباق
الحكمة قوله حتى ان شفاه بعضهم اراد به الفارابي وابن سينا والغزالي
وذكرنا هما ليتور وقتا بعد ان قام الترازي وتبع الاقدام من بعده قوله على
الترتيب في التكمل اي الشرف والمزية فصل في شرح المكالع ومعنى الترتيب

وان نتاجه للكلي ان هو اشرف وان كان سلبا من الجزء وان كان ايجابا فانه من الكلي ابعد في العلو
واذا مثلنا الضبط واما موضوع او مفروض فيهما عكس الثالث ويسمى هذا الشكل الثالث
موافقته للاول في غير اشرف مفروضيه ومن الكبرى واما موضوع او مفروض في الصغرى محمول او قال
في الكبرى عكس الاول ويسمى هذا بالشكل الرابع لحاقه للاول في مفروضيه معا ولزاكا بعيدا
عن الطبع جدا حتى ان شفاه بعضهم عدوه بعضهم الاعتبار بمنزل اربعة اشكال مرتبة في الكمال على
حسب ما رتبنا ما انما فاز الحق ومعنى مثل الترتيب في التكمل وفي علم وجهة ذات وكل شكل منها
يتفرع فيه ستة عشر ضربا ان كل واحد من مفروضيه اما كلية موجبة او سالبة او جزئية
موجبة او سالبة واربعة في اربعة بستة عشر مجموع الضروب اربعة وستون من ضروب اربعة
عمل الاشكال في ستة عشر عملا على كل شكل من الضروب ولم يعتبروا في غير الضروب الشخصية
ولا المهملة ان لا دوني في قولنا الكلية والثانية في قولنا الجزئية قد استغنوا بهما عنهما

تنبيهات الاول

وقع الانتقال من الاصغر الى الاكبر فقط
كما وقع الانتقال من الاكبر الى الاصغر فقط
في الشكل الثاني والرابع
واما محمول النتيجة
وتبين من الشكل الثاني بوقوعه
في الاول في اشرف
ومن الصغرى
مفروضيه وموضوعه
في الشكل الرابع
ومن الكبرى
موضوع ومحمول
ابن الاصغر
يكذب المحمول ابعد
او سلبا

امرا ستمسا نمرود على النبيه ابن شتمسا زوالله مخز بالنيروالاول قوله ذكروا
في الذاكر لذلك موجبة اي شلام الغزالي في كتابه القسطاس قوله الثلاثة
الاول في تنزيهه ادلة الفوه وان بالثلاثة دون الرابع منه كلام اذ الفه ما ى
الغير ليست فيه صورة معينة من الاشكال الاربعة وانما فيه ابه دليله
الصادعة لا تنحصر على اي شكل منها سواء الرابع او غيره للاكر فريشا در و
منها معير من لعكسه فيفر بيد ذا الامه امام قوله لا فعا امر تعجيز اي فيكون معناه
في البغوي انك لا تقدر ان تاتي بها وعن غير الصغرى قوله والكبرى يعني
وكل من لا يقدر فوله فمطوقة من قوله ان الله ياتي بالشمس من المشرق
بيانه ان قوله ان الله ياتي بالشمس يستلزم ان الله قادر على الاتيان
بالشمس من المغرب ضرورة ولا دلالة الفعل على قدرة فاعله فمحتاج اذ لو لم يكن
قادرا لما فعله ومنزلة الفضية تسلم النمرود صغراها ولذلك قامت عليه الحجة
وحيث سلم صغراها لزمه بعكس النقيض الموافق كل من لا يقدر ان ياتي بالشمس
من المغرب فليس باله ومن الكبرى وبعكس النقيض المخالف في شيء مس
لا يقدر ان ياتي بالشمس الاله وكلا العكسين يصلح كبرى للقضية المعبر عنه
اولا وينتج انك لست باله وذكروا ان النمرود لما حاجه ابراهيم عليه
السلام قال ان كان ما يقول ابراهيم حقا فلا انتهي حتى اصعد الى السماء و
فاعلم ما فيها فعمد الى اربعة افراخ من النسر فرباها حتى شبت واتخذ تابوتا
فجعل له بابا من اعلى وبابا من اسفل وقعد النمرود مع رجل في التابوت ونصب
خشبا في اطراف التابوت فجعل على رؤوسها اللحم وربط التابوت بارجل
النسور فطارت طمعا في اللحم حتى مضى يوم واحد في الهواء فقال النمرود لصاحبه
افتح الباب من اعلى وانظر ففعل وقال ارى الارض مثل اللجة والجبال مثل الدخان
ثم طارت النسور حتى حال الريح بينها وبين الطيران فقال لصاحبه افتح
الباب من اعلى وانظر ففعل فوجد السماء كهيئتها والارض سوداء مظلمة ثم امر

قوله ذكروا ان له اشكالا [illegible] الثلاثة [illegible] التمثيل [illegible] الغزالي في القسطاس [illegible] عليه السلام [illegible] الله تعالى [illegible] فقال ان

الله ياتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب يعني ان كبرى واحسنت شبهته وقوله ان
الله ياتي في قوله فقوله انك لن تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك فليس
برب ينتج انك لست برب قال الصغرى ذكرا او توخذ من قوله فات بها من المغرب لانه امر تعجيز و توخذ
ايضا من سؤال من حال النمرود لعنه الله وانه يسمعه انكارها والكبرى عكس نقيض قضية مفهومة
من قوله ان الله ياتي بالشمس من المشرق ومعنى ربي يقدر ان ياتي بالشمس من المغرب اي كلما اتى بها من
المشرق وينعكس بالموافق

ان الكبرى والمفرد ايضا يسلمها قبل البيت والكلام ان قولهم في المعرفة انت لا تفرد موجبة معدولة
ليكون الموسكة مكررا وقولهم في الكبرى وكل من لا يفرد به محمولة سالبة وان يبسر وما بالشعور
المتعلق بالكلية السالبة بان المعتبر المعتول لا اللفظ ولو جعل عاجزا عما لا تفرد ويقال في
الكبرى ولا شئ من العاجز بفرد لكان اولى ثم يقع سؤر الذليل استثنائيا بان يقال لو كنت ممن لفرد
عمل الاتيان بالشمير بحيث لا تفرد عليه بلست بي ويكون اسما ومن الشكل الثاني بان يقال لو
انت فاده ان تاتي بالشمير وربي فلا ان يأتي بالشمير فما انت بي فليست المفضوحة معدولة المستتبع
ميزانه يقع في الشكل الاول وكما فهم من اولاكم من غير ان يقول **واما الثلاث** فبي استثنائية
وعليه العمل والسلام بالاجوبة على تعبير الرئيسية عن الشمير والفم والكوكب في قوله تعلم فلما
جن عليه الليل ارى به لان قوله فلما افل قال لا احب الآفلين بليس في قوله منزلة ارى به ليس
بها بل ينتج من الثاني في شكل ليستثنى بي فالمعدولة من قوله فلما افل والكبرى من قوله لا احب الآفلين

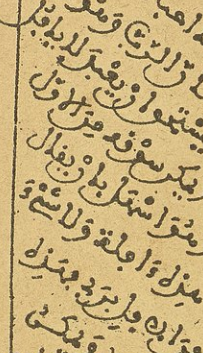

ان يهب الخشب وينكس اللهم فجعل بمنكبتا السور وسمعت الجبال الكنيس
الثابوت فكادت تزول عن اماكنها وذلك قوله تعلم وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال قوله والكلام ان قولهم في الصغرى انت لا تفرد موجبة معدولة
الحراب انه متغير يجب حملها عليه لان شرطه انتاج الشكل الاول ايجاب
الصغرى بلزوم تكرر الاوسط لاختلال شرطه الانتاج قوله لكان ان في العدم
التاويل فيه قوله ثم يقع سؤر الذليل استثنائيا بيا فيه رده عمل من حصر
وجوه الاشكال الثلاثة بفهمه في الغرة ان بل الشرطية الاستثنائية موجبة
ايضا فيه بالغرة وبفهمها ان الغرة ان ليستثنى فيه موجبة معينة من الاشكال
ولذا قال شر ويكون سؤره من الشكل الثاني وفي الاية بعد منزلة قال ويكون سؤره
من الاول ويكون سؤره من الرابع فانظر ان دلالة الغرة ان هذا لمجة للاستقراء على
ان شكل من الاشكال الاربعة قوله والكبرى من قوله لا احب الآفلين بليس بما نعد انه
اذا كان معنى لا احب بمباداة الآفلين لعدم استحقاقها ان بل العبودية فيفيد
عليه الا بل لا يستحق العبودية وكل من لا يستحق العبودية فليس بالاله فالا
منوا المستحق للعبودية فينتج من الاول والا بل ليس بالاله وبعكس الى انه لا
ليس بالاله بل ومنوا الكبرى قوله ومنوا اسفل الخ لتوقف الثاني على ان اول

لو كانت من زيد ما أبلت ، وعكس سوفه من الرابع بأن يقال الابل ليست بزيد ومن ما أبلت ينتج منه زيد ليست بمن ، وينعكس أيضا من ليست ببزيد لا كبر الرابع لبعض غير الكتاب لا يقال إليه ما ثانية غيره وأما الثالث فبين زيد الله تعالى على اليهود في قولهم ما أنزل الله على بشر من شيء وتوهما منهم أن انكار نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بكذا منهم يقولون من بشر ولا شيء من البشر أنزل عليه الكتاب ومعنى المقدمة ظاهر وكبراها بأكملها ومن ثم عمر من فهما ينتج لهم مفهوما أنزل عليه الكتاب برد الله عز وجل عليهم بقوله سبحانه قل من أنزل الكتاب ، وتكملة من الثالث الثاني يقال فرس عليه السلام بشر فرس عليه السلام أنزل عليه الكتاب وكلتا المقدمتين حمزوميتين يسلم زيد الى ينتج من الثالث بعض البشر أنزل عليه الكتاب لان الثالث لا ينتج الا جزئية ومن النتيجة جزئية قرينة تنافي الكلية السالبة التي جعلوها كبرى ويتمثل انكارهم لنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله **التنبيه الثاني** في قال السعد بأن قلت لم أنتج الرابع بالشكل الاول والرابع ليست بمتكررة لانه اذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم واذا وقع موضوعا فالمراد به الذات قلت ان يريد بكون المحمول من المفهوم انه ذات الموضوع غير فمفهوم المحمول يباينه كما مر وان اريد انه يحمل عليه مفهوم المحمول فتكرر الوسط في الشكلين كما مر

كما بينا في توجيه انتاج الشكل الثاني في قوله لو كانت من زيد ما أبلت فان لا كنا أبلت بليست ببزيد في قوله فبين رد الله تعالى على اليهود وجه الاستدلال الآية بأن يقال لا نهم لما انكروا ان يكون لبشر من البشر رسالة ليتوصلوا بذلك الى انكار رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم برد الله قبالهم وتعالى عليهم ابكما لا بما زعموا بأن سيدنا بشر انزل عليه كتاب فيسلم زيد بشريته ونزول الكتاب عليه اذ لو لا ذلك لما قامت الحجة عليهم بما ذكر من مضمون الآية فرس بشر ومعنى المقدمتين ومن مفهومهما انه انزل عليه الكتاب ومن الكبرى ومنا مسلمتان ينتج بعض البشر انزل عليه كتاب ومن غير الكلية السالبة فان قلت المقدمتان شخصيتان ومعلوم لا ينتج الثالث عشر تكرر آخر امنها كلية قلت تفرغ ان الشخصية عندهم في حكم الكلية قال الناظم اذا الاول البتا اورد السلعز

وغيرا

وان ترى كلية كبرى له

وغيره على انتاج هذا الشكل اربعة توقف الشيء على نفسه ومرور
باسره وذلك لان العلم بالنتيجة فيه موقوف على العلم بكلية كبراه التي
تثبت الاكبر لكل واحد من افراد اوسطه وصغره ومن غير النتيجة واجابوا
بان الممكن يختلف علما وجهلا بحسب اختلاف العبارة عن الموضوع
ويكون معلوما من حيث التعبير عنه بلفظ الاصغر ومعلوما من حيث
التعبير عنه بلفظ الاوسط ولا امتناع في توقف الاول على الثاني
بالتوقف الممنوع ثبوت الاكبر للاصغر من حيث انه من افراد
الاصغر والمتوقف عليه عندنا ثبوت الاكبر للاصغر من حيث
انه من افراد الاوسط قوله ستة عشر ضرب بالاربعة
الضروبات الاربع صغريات والاربع كبريات ولم يعتبروا في عدد الضروب
الممهلة لانها في قوة الجزئية ولا الشخصية لانها في حكم الكلية
لان الحكم المحكوم عليه فيهما المنتج من منزلة المضروب للشكل الاول
اربعة اشار الى هذا صاحب الفادرية بقوله

كل بكل اوفلا شيء كذا ... بعض بكل اوفلا شيء خذا

ومن ايجاب صغراه وانتاجه بامتناع الكم ومن كلية كبراه اذ مجموع الشرطيين يتعين حكم الكبرى
الى اللزوم ويتعقبه الانتاج فانه لو كانت صغراه سالبة لم يلزم من ايجاب الاكبر للاوسط
ومن سلبه عنه ايجابه للاصغر ولا سلبه عنه لان الصغرى السالبة تراعى بتاثير الاصغر والاوسط
كليا او جزئيا واما الحكم على احد المتباينين بايجاب او سلب لا يلزم منه الحكم على الاخر كقولنا لا شيء
من الانسان بحجر وكل حجر جسم فلا شيء من الانسان بجسم ومن الانسان بعض ما هو جسم
وقولنا بعض الكبر وكل حجر جماد لكان بعض الجسم سلب بعض الحيوان الغير ناطق والنتيجة محكم بها تارة يكون
بعض الايجاب وتارة السلب وعادة انها تختلف بحسب المواد واما مقدار الغير ناطق فلم تستلزم
شيئا لان اللازم لا يختلف ولو كانت كبراه جزئية جاز ان يكون بعض المحكوم عليه فيهما
غير الاصغر فلا يتعين حكمها من ايجاب او سلب اليه فلو قلت كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس لكان بعض السلب ولو جعلت بدل الكبرى وبعض الحيوان ناطق لكان بعض الايجاب بخلاف
المنتجة بمقتضى الشرطيين اربعة لان ايجاب الاصغر يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى تثبت
لها موجبة وسالبة فتضرب احدى قسمي الاصغر في احدى الكبرى باربعة ويفيث من ضربه انما عشر
كلها عقيمة مما لا يحرى التعويل ويجوز ان يعمل المنتج ثم يقال ما سواه عقيم واما لم يزد الاشكال
ويجوز ان يشير اولا الى العقيم اذ اشكاله الشروط ثم يقال والباقي منتج فان قول شرط ايجاب الصغرى

ثم ان الشكل
الثاني يشارك
الاول في شرط
ايجاب صغراه
ويفارقه في
شرط كلية
كبراه ويشارك
الثالث في
شرط كلية
كبراه ويفارقه
في شرط
ايجاب صغراه
ويشارك
الرابع في
شرط
ايجاب
صغراه
ويفارقه
في شرط
كلية
كبراه

يشفكه ثمانية اضرب مرضربها التي السالبة الصغرى وكلية وجزئية في المحصورات الاربع
كبريات وشركه كلية الكبرى يشفكه اربعة اخرى مرضربها التي الجزئية الكبرى وموجبة وسالبة
في الموجبتين الصغريين اربعة بمجموعها اثنا عشر ضربا كلها تمفيمة وتنتج اربعة منتجة كما سيبين
اشاركهم بعد مزاوجه له منتج للاول اربعة ولنبينها مع نتائجها فنقول **الضرب الاول**
مركليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله مرالعقليات كل جزء فالذي للغير وكل فالذي
للغير فهاد ينتج كل جزء هاد ومرالنفسيات كل برمفتات مزمر وكل مفتات مزمر بربور ينتج كل
برربور ومرالنموليات كل فاعل مرفوع وكل مرفوع عمرد ينتج كل فاعل عمرد **الضرب الثاني**
مركليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله مرالعقليات كل جزء هاد ولا شيء من
الهاد بعنس عمرالفاعل ينتج لا شيء مرالجزء بعنس عمرالفاعل ومرالنفسيات كل موع عباد
ولا شيء مرالعباد بيع بلانية ينتج لا شيء مرالموع بيع بلانية ومرالنموليات كل فاعل
مرفوع ولا شيء مرالمرفوع بفضلة ينتج لا شيء مرالفاعل بفضلة **الضرب الثالث**
مرفوعتين والصغرى جزئية ينتج جزئية مثاله مرالعقليات بعض العقبات عرض
وكل عرض هاد ينتج بعض العقبات هاد ومرالنفسيات بعض الكعام مفتات فرفر وكل
مفتات فرفر ربور ينتج بعض الكعام ربور ومرالنموليات بعض المرفوع فاعل وكل فاعل يمنع
حزبه ينتج بعض المرفوع يمنع حزبه **الضرب الرابع** مرجزئية موجبة بكلية سالبة
ينتج جزئية سالبة مثاله مرالعقليات بعض العقبات فريم ولا شيء مرالغريم بعرض ينتج
بعض العقبات ليس بعرض ومرالنفسيات بعض العباد موع ولا شيء مرالموع بقابل النيابة
ينتج ليس بعض العباد بقابل النيابة ومرالنموليات بعض المرفوع فاعل ولا شيء مرالفاعل
بمجاز التغريم ينتج بعض المرفوع ليس بمجاز التغريم وقد تبين مرالشكل الاول فنتج لهمكالب
الاربعة وقد علم الاول منه لانتاجه الشرطي الاتصال والكلية ولا ينتجهما ضرب غيره في جميع
الاشكال ثم الثاني لانتاجه شرطي الكلية وان كانت سالبة لانها الشرطي مرالجزئية الموجبة
التي ينتجهما الثالث واخر الرابع لاشتماله على المختلفتين فقوله (والثاني ان يختلفا في الكيف)

(مع كلية الكبرى لا شركهم وقع) ذكر لانتاج الشكل الثاني ايضا شركهم احدهما باختلاف الكيف ومو اختلافهما كيف مفرقتيه

فقوله (والثالث ان يختلفا في الكيف) فقوله ومو اختلافهما كيف مفرقتيه اي ان تكونا
واقعتين في الكيف بمعنى ان احداهما موجبة والاخرى سالبة وايا ما كان لزوم اختلاف الموجب
للعقم بافهم اما النتيجة بعرفتها تاركه

وكذبها

وكذا بما اخرى لا زم عام مل انتاج مزا الشكل ان ابا مغ وان اكبر منا فضلا
عن الوسكم ولا يتعقد ان مع الوتقابل في الكيف فمثلا اذا قلت المتساويين
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج في المتباينين في الكبر وكل فرس حيوان
كان الفرق في نتيجة ان الاول ايجابا وفي الثاني في السلب بغراهم بن النتيجة
لغرج تنا فغر الامغ والاكبر في ان وسع قوله ومع كلية كبراه اي الا نعما
لو كانا فتاجزئية تجاز ان يكون المتباين للامغ بغر اجزاه الاكبر وذلك غير
مستلزم لمتباينة حقيقة الاكبر للامغ كقولنا كل ناطق انسان وبغر اغير
ليس بانسان ينتج مل المغر متيقن ان النا طق مغر ومتوا الامغ تنا بر مع بغر افراد
الاكبر وذلك غير مستلزم لمتباينة حقيقة الاكبر للامغ كقولنا كل ناطق
انسان وبغر اغير ليس بانسان ينتج مل المغر متيقن ان النا طق مغر ومتوا الامغ
تنا جر مع بغر اجزاه الاكبر فكذين النتيجة فانه ينتج بغر النا طق ليس
بحيوان ومتوا مل وانما مل ان النتيجة لا تغر وان اذا تنا بر الامغر
مع سا بر اجزاه الاكبر كقولنا كل ناطق انسان ولا شئ من الفرس بانسان
ينتج لا شئ من النا طق بفرس ومتوا فرقه ومتوا التبا يرفي اللوازم
يرة زبا لتبا يرفي الملزومات مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان ولا شئ من
الحجر بحيوان فغر بينا ان انسان والحجر تنا بر لا زما مما اذ لازم الانسان
هو الحيوانية ولازم الحجر نقيضها ومتوا اللازما لا يجتمعا ن اذ لو
اجتمع الانسان والحجر لاجتمع حيوان وجوده حيوان مع وجوده انسان
وجوده لا حيوان مع وجود الحجر ومتو معنى قولهم اجتماع الملزومين يستلزم
اجتماع لازميهما لاستحالة اجتماع حيوان ولا حيوان بامل وا اجتماع ان
والحجر المفروضا ومزا التبا مل بامل ومتو معنى قولهم تنا بر اللوازم دليل
عمل تنا في الملزومات ومن فامزا مكرره قال وقيل يلزم عمل قولهم تنا بر
اللوازم يرة زبا لتبا يرفي الملزومات ان يكون انتاج النا شئ مبنيا على
مزومية المفروغة ويلزم عمل ذلك انه لم يبق بينهما ولا فيما بين
المساواة الذي يعتبر وزمرة حوله في غير القياس مبرو قبلهم يدخل
مزا ويخرج ذلك اجمع عند باز بينهما فرقا

باز تكون مغراه
موجبة وكبراه
سالبة او العكس
وقد انيهما با عتبار
الكم ومتو كليه
كبراه لان مجموع
الشرطين يتحقق
وجوده انتاجه ومتو
ان التبا يرفي اللوازم
يرة زبا لتبا يرفي
الملزومات ولانه
متى انتفى احد الشرطين

لنوع الاختلاف الموجب للعقم ومعرازيكون احد طرفي النتيجة تارة ابن بحاب واخرى السلب بالمنتج
من فروبه بغشتم البشر كثيرا ربعة ايضا اما بنا نعا بكرير انتعجيل بلا كثير الا كلية فكمعا وان
كانت موجبة انتجت مع السالبتين المغزيين وان كانت سالبة انتجت مع الموجبتين المغزيين
واما بكرير ابن شفاء بلا زاختلاف الكيف اشكم ثمانية ومن الموجبتا ركليتين اوخ يتين
او المغزي وفكم كلية او عكسه والسالبتا ركزلك وكلية الكبرى اشكمت اربعة الكبرى
الجزوية السالبة مع الموجبتين المغزيين وانجزوية الموجبة مع المغزيين السالبتين الضرب الاول
من المنتجة من كليتين والمغزي وفكم موجبة ينتج كلية سالبة مغزكل جزوحاد ثا ولا شئ من
الغنس بعر الفاعل بحاد ثا ينتج لا شئ من بعر الفاعل بغنس وبعكس كبرا ليزم لا شئ من الغنس
الشاذ من الشكل الاول الضرب الثاني من كليتين والكبرى وفكم موجبة عكس الاول ينتج ايضا
كلية سالبة مغزلا شئ من الجابز بغنس بعر الفاعل وكل قديم غنس بعر الفاعل ينتج لا شئ من
الجابز بقديم وبعكس المغزوجعلنا كبرى يرجع لنا في الشكل الاول فتعكس النتيجة

وقولنا في الضرب الثالث

وقولنا في الضرب الرابع

وقولنا في الضرب الخامس

وقولنا في الضرب السادس

وقولنا في الضرب السابع

وقولنا في الضرب الثامن

وقولنا في الضرب التاسع

وقولنا في الضرب العاشر

وقولنا في الضرب الحادي عشر

وقولنا في الضرب الثاني عشر

وقولنا في الضرب الثالث عشر

وقولنا في الضرب الرابع عشر

وقولنا في الضرب الخامس عشر

وقولنا في الضرب السادس عشر

وقولنا في الضرب السابع عشر

وقولنا في الضرب الثامن عشر

وقولنا في الضرب التاسع عشر

وقولنا في الضرب العشرين

وقولنا في الضرب الحادي والعشرين

وقولنا في الضرب الثاني والعشرين

وقولنا في الضرب الثالث والعشرين

وقولنا في الضرب الرابع والعشرين

وقولنا في الضرب الخامس والعشرين

وقولنا في الضرب السادس والعشرين

وقولنا في الضرب السابع والعشرين

وقولنا في الضرب الثامن والعشرين

وقولنا في الضرب التاسع والعشرين

وقولنا في الضرب الثلاثين

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثين

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثين

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثين

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثين

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثين

وقولنا في الضرب السادس والثلاثين

وقولنا في الضرب السابع والثلاثين

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثين

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثين

وقولنا في الضرب الاربعين

وقولنا في الضرب الحادي والاربعين

وقولنا في الضرب الثاني والاربعين

وقولنا في الضرب الثالث والاربعين

وقولنا في الضرب الرابع والاربعين

وقولنا في الضرب الخامس والاربعين

وقولنا في الضرب السادس والاربعين

وقولنا في الضرب السابع والاربعين

وقولنا في الضرب الثامن والاربعين

وقولنا في الضرب التاسع والاربعين

وقولنا في الضرب الخمسين

وقولنا في الضرب الحادي والخمسين

وقولنا في الضرب الثاني والخمسين

وقولنا في الضرب الثالث والخمسين

وقولنا في الضرب الرابع والخمسين

وقولنا في الضرب الخامس والخمسين

وقولنا في الضرب السادس والخمسين

وقولنا في الضرب السابع والخمسين

وقولنا في الضرب الثامن والخمسين

وقولنا في الضرب التاسع والخمسين

وقولنا في الضرب الستين

وقولنا في الضرب الحادي والستين

وقولنا في الضرب الثاني والستين

وقولنا في الضرب الثالث والستين

وقولنا في الضرب الرابع والستين

وقولنا في الضرب الخامس والستين

وقولنا في الضرب السادس والستين

وقولنا في الضرب السابع والستين

وقولنا في الضرب الثامن والستين

وقولنا في الضرب التاسع والستين

وقولنا في الضرب السبعين

وقولنا في الضرب الحادي والسبعين

وقولنا في الضرب الثاني والسبعين

وقولنا في الضرب الثالث والسبعين

وقولنا في الضرب الرابع والسبعين

وقولنا في الضرب الخامس والسبعين

وقولنا في الضرب السادس والسبعين

وقولنا في الضرب السابع والسبعين

وقولنا في الضرب الثامن والسبعين

وقولنا في الضرب التاسع والسبعين

وقولنا في الضرب الثمانين

وقولنا في الضرب الحادي والثمانين

وقولنا في الضرب الثاني والثمانين

وقولنا في الضرب الثالث والثمانين

وقولنا في الضرب الرابع والثمانين

وقولنا في الضرب الخامس والثمانين

وقولنا في الضرب السادس والثمانين

وقولنا في الضرب السابع والثمانين

وقولنا في الضرب الثامن والثمانين

وقولنا في الضرب التاسع والثمانين

وقولنا في الضرب التسعين

وقولنا في الضرب الحادي والتسعين

وقولنا في الضرب الثاني والتسعين

وقولنا في الضرب الثالث والتسعين

وقولنا في الضرب الرابع والتسعين

وقولنا في الضرب الخامس والتسعين

وقولنا في الضرب السادس والتسعين

وقولنا في الضرب السابع والتسعين

وقولنا في الضرب الثامن والتسعين

وقولنا في الضرب التاسع والتسعين

وقولنا في الضرب المائة

وقولنا في الضرب الحادي والمائة

وقولنا في الضرب الثاني والمائة

وقولنا في الضرب الثالث والمائة

وقولنا في الضرب الرابع والمائة

وقولنا في الضرب الخامس والمائة

وقولنا في الضرب السادس والمائة

وقولنا في الضرب السابع والمائة

وقولنا في الضرب الثامن والمائة

وقولنا في الضرب التاسع والمائة

وقولنا في الضرب الألف

وقولنا في الضرب الحادي والألف

وقولنا في الضرب الثاني والألف

وقولنا في الضرب الثالث والألف

وقولنا في الضرب الرابع والألف

وقولنا في الضرب الخامس والألف

وقولنا في الضرب السادس والألف

وقولنا في الضرب السابع والألف

وقولنا في الضرب الثامن والألف

وقولنا في الضرب التاسع والألف

وقولنا في الضرب الألفين

وقولنا في الضرب الحادي والألفين

وقولنا في الضرب الثاني والألفين

وقولنا في الضرب الثالث والألفين

وقولنا في الضرب الرابع والألفين

وقولنا في الضرب الخامس والألفين

وقولنا في الضرب السادس والألفين

وقولنا في الضرب السابع والألفين

وقولنا في الضرب الثامن والألفين

وقولنا في الضرب التاسع والألفين

وقولنا في الضرب الثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثة آلاف

وقولنا في الضرب الأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والأربعة آلاف

وقولنا في الضرب الخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والخمسة آلاف

وقولنا في الضرب الستة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والستة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والستة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والستة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والستة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والستة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والستة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والستة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والستة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والستة آلاف

وقولنا في الضرب السبعة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والسبعة آلاف

وقولنا في الضرب الثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب السادس والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب السابع والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والثمانية آلاف

وقولنا في الضرب التسعة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والتسعة آلاف

وقولنا في الضرب العشرة آلاف

وقولنا في الضرب الحادي والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب الثاني والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب الثالث والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب الرابع والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب الخامس والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب السادس والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب السابع والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب الثامن والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب التاسع والعشرة آلاف

وقولنا في الضرب العشرين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والعشرين ألف

وقولنا في الضرب السادس والعشرين ألف

وقولنا في الضرب السابع والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والعشرين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والعشرين ألف

وقولنا في الضرب الثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب السادس والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب السابع والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثين ألف

وقولنا في الضرب الأربعين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والأربعين ألف

وقولنا في الضرب السادس والأربعين ألف

وقولنا في الضرب السابع والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والأربعين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والأربعين ألف

وقولنا في الضرب الخمسين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والخمسين ألف

وقولنا في الضرب السادس والخمسين ألف

وقولنا في الضرب السابع والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والخمسين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والخمسين ألف

وقولنا في الضرب الستين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والستين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والستين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والستين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والستين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والستين ألف

وقولنا في الضرب السادس والستين ألف

وقولنا في الضرب السابع والستين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والستين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والستين ألف

وقولنا في الضرب السبعين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والسبعين ألف

وقولنا في الضرب السادس والسبعين ألف

وقولنا في الضرب السابع والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والسبعين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والسبعين ألف

وقولنا في الضرب الثمانين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والثمانين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والثمانين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والثمانين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والثمانين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والثمانين ألف

وقولنا في الضرب السادس والثمانين ألف

وقولنا في الضرب السابع والثمانين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والثمانين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والثمانين ألف

وقولنا في الضرب التسعين ألف

وقولنا في الضرب الحادي والتسعين ألف

وقولنا في الضرب الثاني والتسعين ألف

وقولنا في الضرب الثالث والتسعين ألف

وقولنا في الضرب الرابع والتسعين ألف

وقولنا في الضرب الخامس والتسعين ألف

وقولنا في الضرب السادس والتسعين ألف

وقولنا في الضرب السابع والتسعين ألف

وقولنا في الضرب الثامن والتسعين ألف

وقولنا في الضرب التاسع والتسعين ألف

وقولنا في الضرب المائة ألف

وقولنا في الضرب الحادي والمائة ألف

وقولنا في الضرب الثاني والمائة ألف

وقولنا في الضرب الثالث والمائة ألف

وقولنا في الضرب الرابع والمائة ألف

وقولنا في الضرب الخامس والمائة ألف

وقولنا في الضرب السادس والمائة ألف

وقولنا في الضرب السابع والمائة ألف

وقولنا في الضرب الثامن والمائة ألف

وقولنا في الضرب التاسع والمائة ألف

وقولنا في الضرب المليون

وقولنا في الضرب الحادي والمليون

وقولنا في الضرب الثاني والمليون

وقولنا في الضرب الثالث والمليون

وقولنا في الضرب الرابع والمليون

وقولنا في الضرب الخامس والمليون

وقولنا في الضرب السادس والمليون

وقولنا في الضرب السابع والمليون

وقولنا في الضرب الثامن والمليون

وقولنا في الضرب التاسع والمليون

وقولنا في الضرب العشرة ملايين

وقولنا في الضرب الحادي والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب الثاني والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب الثالث والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب الرابع والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب الخامس والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب السادس والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب السابع والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب الثامن والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب التاسع والعشرة ملايين

وقولنا في الضرب المائة مليون

وقولنا في الضرب الحادي والمائة مليون

وقولنا في الضرب الثاني والمائة مليون

وقولنا في الضرب الثالث والمائة مليون

وقولنا في الضرب الرابع والمائة مليون

وقولنا في الضرب الخامس والمائة مليون

وقولنا في الضرب السادس والمائة مليون

وقولنا في الضرب السابع والمائة مليون

وقولنا في الضرب الثامن والمائة مليون

وقولنا في الضرب التاسع والمائة مليون

وقولنا في الضرب الألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والألف مليون

وقولنا في الضرب الألفين مليون

وقولنا في الضرب الحادي والألفين مليون

وقولنا في الضرب الثاني والألفين مليون

وقولنا في الضرب الثالث والألفين مليون

وقولنا في الضرب الرابع والألفين مليون

وقولنا في الضرب الخامس والألفين مليون

وقولنا في الضرب السادس والألفين مليون

وقولنا في الضرب السابع والألفين مليون

وقولنا في الضرب الثامن والألفين مليون

وقولنا في الضرب التاسع والألفين مليون

وقولنا في الضرب الثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والأربعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والخمسة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والستة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والسبعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثمانية آلاف مليون

وقولنا في الضرب التسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والتسعة آلاف مليون

وقولنا في الضرب العشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السادس والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب السابع والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والعشرة آلاف مليون

وقولنا في الضرب العشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والعشرين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثين ألف مليون

وقولنا في الضرب الأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والأربعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والخمسين ألف مليون

وقولنا في الضرب الستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والستين ألف مليون

وقولنا في الضرب السبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والسبعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثمانين ألف مليون

وقولنا في الضرب التسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والتسعين ألف مليون

وقولنا في الضرب المائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الحادي والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الثاني والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الثالث والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الرابع والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الخامس والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب السادس والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب السابع والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب الثامن والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب التاسع والمائة ألف مليون

وقولنا في الضرب المليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والمليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والمليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والمليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والمليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والمليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والمليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والمليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والمليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والمليون مليون

وقولنا في الضرب العشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الحادي والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الثاني والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الثالث والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الرابع والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الخامس والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب السادس والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب السابع والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب الثامن والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب التاسع والعشرة ملايين مليون

وقولنا في الضرب المائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والمائة مليون مليون

وقولنا في الضرب الألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والألفين مليون مليون

وقولنا في الضرب الثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثلاثة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والأربعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والخمسة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والستة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والسبعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والثمانية آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والتسعة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب العشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثامن والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب التاسع والعشرة آلاف مليون مليون

وقولنا في الضرب العشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الحادي والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثاني والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الثالث والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الرابع والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب الخامس والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب السادس والعشرين ألف مليون مليون

وقولنا في الضرب السابع وال

ينتجان الكلية بقدر ما وان الثاني والثالث اشتملا على صغرى الكامل امنيهما الموجبة بقدر كل على ما يليه قنبيه اختلف في المنتج من هذا الشكل ومن الثالث على ما يتاج الى بيانه فقال المنتج من الشكل الاول او مغويين بنفسه لا يتتاج الى رد والثاني لا يتتاج الى رد والثالث يتاج اليه ومعنى اختياره في شرح المختصر ويشعر به وفروع الشكل الثاني كثيرة في كلام العوام كان يقول الحرمة من هذا قبلا ومقبلا فيقول له الآخر من هذا الشيء بقبلا ومن هذا الكوبل وقبلا الشيء بكوبل وقد يقول الشيء على قرب انتاجه وان قول الاكثر والثالث اخذ بعضهم من قول الخ اي ان الاشكال الثلاثة موجودة في العوام وفي قوله ولو والثالث الا يتاب في بعض امثلته وان قرئ كلية اخرى مثلا ذكر لانتاج الشكل الثالث ايضا شرطين احدهما باعتبار الكيف ومعنى ايجاب بعض الاثنين لانهما لو كانتا سالبة افادت المباينة الكلية او ايجابية جزئية بان كان صغرى الاول وضع المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر ايجابا او سلبا والحكم على اخر المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر ولهذا حصل الاختلاف الموجب للعقم وثانيهما في الشرطين باعتبار الكم ومعنى كلية احدى المقدمتين والاجتزاء بكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غير البعض المحكوم عليه في الكبرى وبدلا يلزم انتفاء الاعم والاكثر

جزئية فرجعية وبين لا تنتج لكبرى الاول وضع الاجزئية سالبة ولا عكس لهما قوله قنبيه اختلف في المنتج بان نقول اما ان الشكل الاول من بين بنفسه وعلى الرابع غير من بنفسه وانما اختلفوا فيهما سيرا منهما على ثلاثة مذاهب ذكر ما الشرح قوله كما يقولون فيه قول بعض العوام قبلا كريم ويقول له الراد عليه الكريم لا يرد سائلا وقبلا يرد له ومنهم شابع بينهم جزاهم الله خيرا يقولون كبرى الخ قال الحفيد والثالث قوله الاختلاف الموجب للعقم مثالث اذ لكانتا الكبرى موجبة لشيء من الانسان بقرسر وكل انسان حيوان او ناهق واذا كانت سالبة لشيء من الانسان بقرسر ولا شيء من الانسان بحمار او ناهق وليس الايجاب وفي الاخيرين السلب قوله وهذا معنى الاختلاف الموجب للعقم عندهما اي كقولنا في ايجاب الكبرى وبعض الحيوان انسان وبعضه ناهق او من سرو في سلبهما بعض الحيوان رفاهة وبعضه ليس برفاهة

وانما بكريين الاشخاص قبلا ايجاب الصغرى اشكلهم مثالثة كما مر في الشكل الاول وكلية اخرى مما اشكلت اثنين الجزئية الموجبة الصغرى مع الجزئية الكبرى لا ينتج الشكل الاول جزئية ابدا لجواز ان يكون الاوسط اعم من الاكبر

ينتج مع الاختلاف الموجب للعقم عندهما وقبلا ان في صورة تعلم من الشكل الاول انتهى تفصيل بكريين الاشخاص صغرى الاول جزئية موجبة انتهى

فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرس واذا لم تنتج الكليتان كلية لم ينتجا غير بما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم

الضرب الاول من الستة المنتجة من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة نحو كل بر فمتاله وكل بر بور ينتج كل بر بور **الضرب الثاني** من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة نحو كل متحيز موجود ولا شيء من المتحيز بقديم ينتج بعض الموجود ليس بقديم **الضرب الثالث** من جزئية موجبة مغرر وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة نحو بعض الفاعل مرفوع وكل فاعل يمنع حذفه ينتج بعض المرفوع يمنع حذفه وترجع منتجة الضرب الثالث الى الشكل الاول بعكس المغرر **الضرب الرابع** من رفع جزئيتين والمغرر فقط كلية ينتج جزئية موجبة نحو كل عرض معية وبعض العرض سيال ينتج بعض المعية سيال ويرجع الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها مغرر ثم عكس النتيجة **الضرب الخامس** من جزئية موجبة مغرر وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة نحو بعض المعيات فرد ولا شيء من المعيات بقادر بنفسه ينتج بعض الفرد ليس بقادر بنفسه ويرجع الى الاول بعكس مغرر الثاني **الضرب السادس** من كلية موجبة مغرر وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة نحو كل جماد ذو لون وبعض الجماد ليس بمتلون ينتج بعض المتلون ليس بملون ومدار الرجوع للاول بوجهين كبرى الاولى تعلم للاول مغرر والكبرى وبيانه بكرير التعقل اذ كل قابل معروض للاعراض موجود للاعراض كما افاده المغرر ومنه مغرر النتيجة ووجه ترتب مدار الشكل على ما ذكر ظاهر الاول اعم الضروب المنتجة للايجاب والثاني اعم الضروب المنتجة للسلب وان خص الشرف من الاعم وفرع الثالث على الرابع لاشتماله على كبرى الاول والرابع على ما بعده لاشتماله على ايجاب الغرض معا وايضا مبني على السادس لاشتماله على كبرى الثالث قوله او رابع عدم جمع النقيضين

اي مثال قوله فلا يصح حمل الاكبر عليه ايجابا ولا سلبا من المحال الثوري الاخص لكل افراد الاعم قوله لعدم ان ولا ينتج كل بر بور كذا وقع عليه شيخنا ابن منصور بخطه مؤلفه حسبما في حاشيته والصواب بعض المتحيز بقديم قوله الضرب الرابع موجبتين ومغرر فقط كلية جعل الموجبة الكلية فالجزئية رابعا والموجبة ايجابية فالسالبة الكلية خامسا نكر ارا الى تقديم الموجبات المحصلة وقلده للتيسير في حواشيه على المختصر وخالفه شيخنا سيم الكتب الترتيب المذكور بجعل قاله الشرح خامسا رابعا نكر المساواة للثالث في اشتمالهما على كبرى الكامل في الثامن ورابع عدم جمع النقيضين

قوله

ذكر ان الشكل الرابع لعقيمها التاريختلف شركم انتاجه باختلافهما وذلك انه اذا تكرر مغرا الموجبة جزوية شركم انتاجه ان لا يجتمع فيه خمسة ارمز نوع واحد او مرتوعين في مفرقة او فقرتين وخمسة الكبرى الجزوية وخمسة الكبرى السلب فان خمسة ارمز نوع واحد ان يشتمل على جزوية وسلب او على سالبتين ولا يكونا ان في فقرتين وان خمسة ارمز نوعين ان يشتمل على جزوية وسلب سواء اجتمعا في مفرقة واحدة او كان كل واحد منهما في مفرقة وان كانت صغرى الاجزوية موجبة فليس شركهذا بل شركم انتاجه ان تكون صغرى المسألة كلية فقط وان استبان ذلك فيهم خمسة اذا لو كانت كبراه غير هذا واجتمع الخمسة ان في الحالة الاولى وفي الصغرى الاختلاف الموجب للعقيم على عرفوا هذا الشكل احد عشر ضربا الا شركم انتاجه ان في الحالة الاولى وفي شكله ثمانية وشركم انتاجه الثانية تسعة ثلاثة وذلك فيما كانا مرويتا نه في الحالة الاولى وفي ان الصغرى فيها اما ان تكون جزوية وسالبة ومزلا لاجتماع الخمسة فيهما لم تنتج مع شيء من المنصورات الاربع قاسم بها كلها عقيمة واما ان تكون سالبة كلية ومزلا لا تنتج الا مع واحدة وهي الموجبة الكلية لاجتماع الخمسة مع ما عدا هذا فيعقم من اجل ثلاثة واما ان تكون موجبة كلية وهي تنتج مع كبريات ثلاث الموجبتين والكلية السالبة فقط ولا تنتج مع الجزوية السالبة فيعقم من اجل واحد وبقي تكمل ثمانية اضرب عقيمة في الحالة الاولى وفي ويبقى عقم بالنقص بالحواد تقول كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان او بعض الحجر ليس بانسان وانتج في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ويبقى عقم الاضرب الثلاثة مع الكلية السالبة الصغرى ان اجتمعا ذو الكليتين وان اختلاف فيه عقم تقول لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحجر بانسان وانتج في الاول ان يجاب وفي الثاني السلب ويقيم عقم الاخر لان لا يلزم الاعم ويبقى عقم الاربعة مع الجزوية السالبة الصغرى ان اجتمعا ذو الكبرى الكلية موجبة او سالبة وان اختلاف فيهما عقم تقول مع الموجبة بعض الحيوان ليس بفرس وكل ما ليس بحيوان فليس بانسان وانتج في الاول ان يجاب وفي الثاني السلب وتقول مع السالبة بعض الفرس ليس بانسان وكل شيء من الناطق حيوان فبعض الحيوان ليس بفرس وانتج في الاول ان يجاب وفي الثاني السلب ويبقى ذلك في الحالة الثانية اشركم كون الكبرى كلية سالبة اشكم الكبريات الثلاث كما تقدم وذليل عقمها النقض تقول بعض الحيوان انسان وكل ناطق او كل فرس حيوان وانتج في الاول الايجاب وفي الثاني السلب

قوله وذلك انه اذا تكرر صغرا الموجبة جزوية فشركم انتاجه ان لا يجتمع فيه خمسة ارمز هذا الضابط هو المشهور وسيأتي ذكر الاقسام وقل لهم الانتاج في خمسة اخر يقتضي ذلك الاستقراء واما الكاتبي ومن تبعه فعملوا على ضابط انتاج هذا الشكل ان يكون فيه

وكبراه في الثلاثة بعدة احد عشر ضربا كلها

28

وبقيت من الستة عشر خمسة وهي المنتجة لهذا الشكل وفرضهما هذا ذكره **الضرب الاول** من كليتين موجبتين ينتج جزئية يجوز ان تكون الاصغر اعم من الاكبر نحو كل ممكن فهو ممتنع وكل ما هو ممكن ينتج بعض الممتنع ما هو ويرجع الى الاول بالتبديل الذي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة **الثاني** من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة نحو كل ممكن ممتنع وبعض الموجود ممكن ينتج بعض الممتنع موجود ويرجع الى الاول ايضا بالتبديل وعكس النتيجة **الثالث** من كلية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج كلية سالبة نحو لا شيء من الممكن بقديم وكل قار ممكن ينتج لا شيء من القديم بقار ويرجع الى الاول ايضا بالتبديل وعكس النتيجة **الرابع** عكس الثالث ينتج جزئية سالبة نحو كل قار ممكن ولا شيء من القديم بقار ينتج بعض الممكن ليس بقديم ويرجع الى الاول بعكس مقدمتيه **الخامس** من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو بعض الموجود حادث ولا شيء من الممتنع بموجود ينتج بعض

ج والانتاج بمقتضى هذا الشكل لما ذكرنا اعني لأن اختلافهما بالكيف مع كلية اعم مما يقتضي ان تنتج ثلاثة اضرب لما اجتمعت فيه المقدمتان الاولى جزئية سالبة صغرى مع موجبة كلية كبرى والثانية عكسه والثالث كلية سالبة صغرى مع موجبة كلية كبرى ومن الثلاثة مفهمة عند العجم والافرنجي ولما كان كلام النظم يزل عما الشكل من موضع اجتماع المقدمتين وكلفنا كانت الصغرى جزئية موجبة الا وانه متى لم تجتمع المقدمتان على الانتاج ومتى ياسزاد فولنا بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان لم ينتج فيه المقدمتان ومتى مع ذلك لا تنتج فيرد الشك بقولنا وذلك اذا لم تكن صغرى الموجبة جزئية فلو زاد هذا البيت ومتى لم تكن موجبة جزئية

مغرى ومع سالبة كلية ... لوقس بالعكس

الضرب الاول
الضرب الثاني
الضرب الثالث
الضرب الرابع
الضرب الخامس

كالثالثة ثالث ستة ورابع بخمسة فرائجها منزل فلذلك عمل فيها عدد المنتج من ضروب الاشكال الاربعة وفرق تفريقها مرتبة وجمع منها تسعة عشر ضربا واشار بقوله (وهي ما ذكرته لك ينتجا) اي ان النتائج من الضروب كل شكل من الاربعة وفرز من الضروب كل شكل ستة عشر ضربا اربعة اشكال اربعة وسبعين المنتج منها تسعة عشر والعقيم منها خمسة وخمسون واربعون ضربا وفرز ثمانية اكثير من الشراح بوضع جزء واحد تتضمن جميع الضروب

المنتج منهما والعقيم مختلفين لما بان حكم عمل عامة منهم وقد تركت ذلك لغلبة جزء الرابع مما في تلك الاخرى من التخليط والله الموفق ولما كان حال النتيجة يختلف بالكم والكيف اشار الى ذلك

قال وتتبع النتيجة الاخس من تلك المقدمات اهلا والمقدمتان على المقدمتين من تلك اهلا والجمع على المشترك وهو بعض ما أشار اليه الشارح فول بعضهم لا تحتقر سورة كريمة معشر ... فالعزو سبعة اشتركن بكم بيض

اقلبت تتبع للنتيجة انما ... تتبع الاخس من المقدمتين

قوله ومزاد يتبع حكم اهلا فيه بل يشترك في كليتهما ومزاد اعني اذا عمل ضم حيث لم ينتبذ عمل المشترك المذكور وقد اشار اليه بعضهم بما سيجيء مجموزي في بيته بقوله ... واذا ينتبهما كليتان ... ضم وضع اضع في الصغرى ... فزعم او في النكسر اذا يزدري ... قوله ووضع جملة حالية وضمير انما من المحصور فيه بانما او انما الوضع اضع الاوسط في الصغرى فزعم بان كان الحكم بالاوسط على جميع افراده قوله كما في الشكل الاول والثاني في جواز الاضع فيهما موضوع عكس الوضع بالعقل قوله فانها تنعكس كنفسها ان لزم السالبة الكلية تنعكس بالمشترك كنفسها فيهم الاضع في العكس عكس الوضع واما الشكل الثالث فلا ينتج كلية اهلا ان ضع فيه يحمل ان موضوع وضع الكلية ان تكون الموجبة وميز لك تنعكس بالمشترك ان جزئية فلا يتأتى فيهما عموم وضع الاضعف فكعكسها قوله تع وما ينتجه كل ضرب او ان كانت المقدمتان كليتين

اي يكون ضرب من اشكال يهما انما فيه النتيجة الاخس من المقدمتين

وتتبع النتيجة الاخس من المقدمتين ما كان

ثلاث المقدمات الكبير ... زكيت وخمسة الكبير الجزئية

الشكل ... وقوله زكيت بالبناء

وقوله الزعم والمعنى للمفعول الزعم في الضرب

انه متى كان في الضرب المقدمتين او فيهما خمسة

الكبير ... المقدمتين النتيجة

كما ذا كانت احداهما سالبة

فالنتيجة سالبة وان

كانت احداهما جزئية

فالنتيجة جزئية وان

كانت احداهما

جزئية

موجبة والاخرى كلية سالبة فالنتيجة جزئية سالبة وبه ذلك قال بعضهم ان الزعم لتتابع ... ازة الله ان تتبع النتيجة للاخير ان زال ما وميز المذكور في كلام الخ مسلم وزال يعتوفه على اخر اخرى انه متى كانت المقدمتان موجبتين فعلى النتيجة موجبة وميز ايضا مسلم والتالي انه متى كانت كليتين فالنتيجة كلية وميز لا يتم عمل اهلا فيه بل يشترك في كليتها مع كلية المقدمتين عمر وضع الاضع في الصغرى او في عكسها وبعض عموم وضعه فيها ان يكون محكوما على جميع افراده بالاوسط وذلك بان تكون الصغرى كلية ويكون موضوعها فيها لما في الشكل الاول والثاني ان محمولا كما في الثالث والرابع وعموم الوضع في عكسها يكون في بعض ضروب الرابع وذلك اذا كانت الصغرى كلية سالبة فانها تنعكس كنفسها فيتم الاضع عما الوضع في عكسها فاذا عرفت ذلك فاعتبر به الضروب المنتجة فيما تقدم تعرف ما ينتجه كل ضرب منها ويتيسر لك ان الشكل ان ينتج

الا السلب لاشتراكهم السلب في امر وفقدتيه وان الثالث لا ينتج الا ايجابية تحلوا عن عموم وضع
الاصغر والله اعلم قوله ومنزل الاشكال الرابع تحملي منتظمة وليس بالشرطي كما منزل الاشكال
الاشكال الرابع زبعة لانتركب الامر الفصليا التحملية دون الشرطية ومنزلتان ما اخبر عليه
المتاخرون من انها تركب من التحمليات ومن الشرطيات وقوله في باب الابناء في قوله بالتحملي
داخلة على المحصور وان مراده ان الفصليا التحملية محصورة على منزلة الاشكال الاربع تركب منها
غيرها ومن انفيا من الاستثناء ومنزلة الفصليا الشرطية فانها تركب منها كل من الاقتراني

موجبتين وعكسها كانت النتيجة كلية موجبة لوجوده شرط من الاول وان يجاب وذلك
منصوص عليه بالضرب الاول من الشكل الرابع ولذا كان الاول اشرف الاشكال لانتاجه
الاشرف وان لم يوجد فيه يجاب الكل اخر والمحصور تين سالبة كانت كلية
سالبة وذلك في الضرب الثاني من الرابع والضربين الاولين من الثاني والثالث من
الرابع وان لم يوجد فيها يجاب الكل كانتاجه جزئية اما مع احدى الايجابين فتكون
جزئية موجبة كما في الضرب الثالث من الاول وان وان لم يوجد في الثالث والرابع من
الثالث وان ولين من الرابع واما مع غيرها يجاب الايجاب فتكون جزئية سالبة
كما في رابع الاول وبهذا تعلم ان المنتج للكلية خمسة اضرب اثنان من الاول
واثنان من الثالث وواحد من الرابع والمنتج للايجاب سبعة اثنان من الاول وثلاثة
من الثالث واثنان من الرابع وان احد مقدمتيه منصوص بانتاج الايجاب الكلي
والثانية منصوص بانه لا ينتج الا السلب والثالث بانه لا ينتج الا جزئيا قال
كغيره ومنزلة الشكل الرابع تحملي قوله ويرجع للاول بالتبديل اي جعل الكبرى

الافتراضي المركب من الشرطيات تارة يركب من متصلتين ومن احكامه حكم التحمل في جميع ما تفرع
ومثاله في الشكل الاول كلما كان الموجودة ممكنا كان وجوده ممكنا وكلما كان وجوده ممكنا كان
الفاعل ينتج كلما كان الموجودة ممكنا كان وجوده الى الفاعل ووجه انتاجه ان الملزوم اللازم لشيء
لازم لذلك الشيء ومثاله من الشكل الثاني كلما كان الموجودة ممكنا كان وجوده ممكنا وليس البتة
اذا كان فريقا كان وجوده ممكنا ينتج ليس البتة اذا كان الموجودة ممكنا كان فريقا ويرجع الى الاول بعكس
الكبرى ومثال الثالث كلما كان الموجودة ممكنا كان وجوده ممكنا وكلما كان ممكنا كان وجوده الى الفاعل
ينتج فربما كان الموجودة وجوده ممكنا كان وجوده الى الفاعل ويرجع للاول بعكس النتيجة ومثال الرابع كلما
كان الموجودة ممكنا كان وجوده ممكنا وكلما كان ممكنا جاز كان ممكنا ينتج فربما كان الموجودة وجوده ممكنا
كان ممكنا جاز ويرجع الى الاول بالتبديل وعكس النتيجة وتارة يركب من متصلتين والشركة بينهما

الصغر وكبر في قوله في جزء تلك المراد بالجزء التالي اذ يكون المشترك ومعنى
الترسكم احد كمر قبل الشركة بكماله اما المفرد بكماله واما التالي بكماله واما
الجزء الغير التالي ومثل ما يكون جزءا من المفرد او التالي للجميع المفرد او التالي
بقليل التغير وان لم يتبع قوله السنوسي وافاد بالكثرة تشعبه وشدة شعبه
حتى قال فيه بعض الشعراء على سبيل التمثيل

* راقوا كمال فتكمر يح يتغشرا * علم الكلام انهم كماله *

ثم ان المتصلتين اللتين يتركب منهما القياس ستة اقسام لانهما اما حقيقيتان
واما مانعتا جمع واما مانعتا خلو واما حقيقية ومانعة جمع او خلو او مانعة جمع
وخلو مثال الحقيقيتين دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدوجا دائما
اما ان يكون العدد مزدوجا واما ان ينقسم بمتساويين ومثال مانعتي الجمع اما ان يكون
الموجود جرما واما ان يكون عرضا دائما اما ان يكون عرضا واما ان يكون قائما
بنفسه ومثال مانعتي الخلو دائما اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود
دائما اما ان يكون غير اسود واما ان يكون غير احمر ومثال المركب من حقيقية
ومانعة جمع دائما اما ان يكون الموجود حادثا واما ان يكون قديما دائما اما ان يكون
قديما واما ان يكون عرضا ومثال المركب من حقيقية ومانعة خلو دائما اما
ان يكون الانسان في البر واما ان يكون في البحر دائما اما ان يكون في البحر واما
ان لا يغرق ومثال المركب من مانعتي جمع وخلو دائما اما ان يكون الجسم جسما
واما ان يكون حيوانا دائما اما ان يكون حيوانا واما ان يكون غير ناطق وقوله
لاكن فذ يتبع بالنكر الى لوازم فقرتيه من المتصلات يتأتى في الحقيقيتين
دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون مزدوجا دائما اما ان يكون العدد
مزدوجا واما ان ينقسم بمتساويين فيستلزم كلما كان العدد زوجا لم يكن مزدوجا
وكلما لم يكن مزدوجا انقسم بمتساويين يتبع كلما كان العدد زوجا انقسم بمتساويين
قوله وكذا اذا ركب من متصلة ومنفصلة كقولك كلما كان الشيء قديما
كان زمنيا فالقديم اما ان يكون عرضا قائما واما ان يكون جسما قائما فلا
نتيجة له من حيث تركيبه وانما ينتج من حيث تركيب لوازمه فبتركب
المقدم مع لازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما

وجه تتاج ومنذا من حيث تركيبه
حقيقيتين لان التتاج
حقيقيتين لا يتم الا
بالنكير الذي
لازم مقدمته
من المتصلات
التي لم تذكر
انتهى وكذا
اذا ركب من
متصلة ومنفصلة

كان غنيا عن الفعل او كلما كان غنيا عن الفاعل يكره ذا يتبادر من
اول خروج الشكل الاول مستوفيا للشروط مبينا كلما كان الشيء فريدا لم
يكره ذا فات الخ والحزف في بعض المفردات قوله ويجوز الحزف
في الغير ابن مشتاء واشار بعزا الى ان قوله على كم حيث ذكر البيت قبل
الغير ابن مشتاء وفاته يوهم ان عزا لا يجوز في ابن مشتاء وبذا لك
نعم عليه منا الشر بفوله ويجوز فوله ومنه قوله لو كان معهما
الهة الا الله لفسدتا اي مزحزف بعض الغير يجيز بهذا ولبل برهانه في
حذوف منه المفروغ الى مشتاء بية اي لا كنهما لم تفسدا فليشر بهذا الى
الا الله والملازمة في الاية عادية اي اريد بفساد السماء والارض
خروجهما عن نظامهما بما المشاهد مرفوع فكم النكم غير الابتداء لانه فد
يعمد وايف اي تراهم المكام بعض الى بفساد النظام وجه يار الامور على غ
وجهها فيسر مر فيل ابن مشتاء بية اي لا يتمكنا بة والحجة بهما افنا عية كذا
ذكر المولى سعد الدين في شرحه التلخيص فال في شرح العفاير النسفية والا
او وارى تكر الملازمة في الاية عادية بل عفلية فاز اريد بفوله بفسدتا
الفساد بالفعل او خروجهما عن النظام المشاهد من مجرد النعره لا يستلزم
مجرد الا يقاع وعفلا على مزا النظام واز اريد امكان الفساد اي لو فرض
هناك الهة فبلة لجاز عفلا ان تتعلق بة بل النعوض شاهد زلك بكون السماء ورفع مزا
النظام فيكون الفساد ممكنا لا محالة وفد منع تعلبه بعضهم فابلا ان هذا
يستلزم ان يعلم الله رسوله فالا يتم به الاستدلال على المشركين فيلزم
احز بحزور بر اما الجهل او السعة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وفد
تصدى لرده مزا التشنيع بعض تلامزة السعد بان مراد الناظر الزكي
ومنهم الجاحد الغبي انه لا يزيد البرا هين العفلية بهذا كب بالامور المبنية
على امور عادية لا لانه بهذا يحسب انها عفلية بل لانه اشتمال الفرآن
على ما ينفع الخ يغير فول سديد ولا يشير منه محيد ولا يجب ان يكون الارشاد
لكل احد على وتيرة واحدة نعم الكمال الفرآني شريف في حد ذاته على النسبة

فوله
والمختار في بعض
الغير قات الخ
ان الحزف انه يجوز الحزف في
الغير فيش للعلم بما يحزف
النسبة انفيا وبجوز في الغير
الكثير وكل انفيا فحزف الخبر
جسم وشذ حزفها وكل جيوان
جسم واكثر فا فحزف النسبة
والنسبة للعلم بما يحزف
المركب كما سياة في البيان
والغير للمال الحفيفة وكل واحد
فطع بزلة بعض خزفت فيه
النسبة من الفيام من الاول
وفي حذف من الثاني
فوله لنا النبات الخ
الحزف في الفياس ابن
مشتاء وبجوز
وفيه

لو كان معهما الهة ابن الله اية فوله وتنتصب الخ ضرورة لنا مرور او تفصيل مزا زعما
سياة اي البرهان مزا الفيا مر المؤلف من الفضايا اليفينية ضرورية كانت او نظرية

مكتسبة منها فالمؤلف من الضروريات كقولنا نصف الاربعة اثنان وكل اثنين زوج ومن النكرات
كقولنا العالم حادث وكل حادث مفتقر الى محدث ومن النظريين غير العرفانيين بالجزم وكل قابل
بالجزم حادث فالمقرونة ضرورية والكبرى نكرية واما من الثلثة فما ان اليقين فما ان تالف من النكرات
فلا بد ان تكون نتيجته الى الضروريات والدور والاستدلال المكلوب على المقدمات او التسلسل
او استدلال على المكلوب بقضية تم عليها بآخر الى غير نهاية ولو اخر هذا البيت حتى يتكلم على مراده
البرهان كان اولى في قوله (ومنه ما يرمى بلا شتناء) يعرف بالشكم بلا امتراء ومنه ايضا على
النتيجة او ضمنا بالفعل لا بالقوة لما مر غير ان قسم الغياسر ومنه الافتراضي شرع في
تاليفها ومنه الاستثناء وذكر انه ايضا شرطي ايضا وذلك لان مقدمته الاولى لا تكون الا
شرطية ومقدمته الاخرى لا تكون الا استثنائية او مشتملة على جزء الاستثناء ومنه لا كراه
المستدل ينعكف بها على ما ذكر في الشرطية فيتضعه او يزيد عليه فالله السير ومن هذا القسم بانه
ايضا دال على النتيجة او ضمنا بالفعل لا بالقوة ويقوله بالفعل لا بالقوة خرج الافتراضي لانه مشتمل
على نتيجته بالقوة كما تقدم لا بالفعل ويعني كون هذا القسم مشتملا عليها بالفعل ان تكون مذكورة
فيه بمادتها وصورتها وكذا على نفيضها وان كانت في الغياسر جزء قضية كاملة ولا محتملة
للصدق والكذب وهاهنا في النتيجة قضية كاملة محتملة للصدق والكذب وهذا الاعتبار تكون
مغايرة لمقدمتي الغياسر كما قال في جر الغياسر تستلزمها بالذات قوله اه بالمشتمل عليها
بالفعل كقولنا ان كانت الشمس كما لعة فالنهار موجود لاكن الشمس كما لعة فالنهار موجود
يقولنا واضح بالنهار موجود هو النتيجة وتركيبه بعينه مذكور في الغياسر لانه تام في الشرطية
لاكنها حال كونها تاليا ناقصة وقضية وحال كونها نتيجة قضية تامة كما مر والمشتمل على نفيضها
بالفعل كما لو استثنينا نفيض التالي في قولنا لاكن ليس النهار بموجود فانه ينتج حينئذ الشمس
بكما لعة وسيتم غير مذكور له في الغياسر لاكرد كرهه نفيضها ومنه كانت الشمس كما لعة والمراد
ايضا بالنفيض ما دونه
وصورته بقطع والمقدم الشرطية ليست بقضية والنتيجة قضية ولا تناقض بين قضية ومالية بقضية

وعقلية او ريب يوسا دمنا مرع تكونهما مما يؤدي اليه التعرد مرجوع
الامر الواحد اثر بين وقوع الاتفاق ومرتجل بما مع الاختلاف والا لدى يجب عموم
فدرته واراده تعالى بجميع الممكنات وعليه جرى السنوسي في شرح الكبرى والمختصر
خلافا للسعد في نفيه ان تكون الملازمة فيهما فكعية فواحد ومنه ما
يرمى بالاستثناء قوله فيتضعه او يزيد عليه اي يثبته او ينفيه
اهل الكراهة مستدرا لما الا انها لما كانت شبيهة بجزء الاستثناء
في افتقاره فيما قبله شيئا لم يكن موجودا فيه

اكلفوا تمليمنا اذا له استثناء مثلا اذا قلت كلمنا كانت الشمس كالعة فالنقار
موضوعة لاكر الشمس كالعة فقد اخرجت في القضية الشركية اثباتا فقد مناوزن
اشعارنا بعدمها اذا قلت في الاستثناء جاء الناس الا زيدا فقد اخرجت اخراج
زيد ولم يشع بعدم مجيئه انما استثناء مرجعة المعنى لا زايد استثناء في
المعنى الا انما مراد وانا الاستثناء فالاظهر قاربت الشركين قوله ولا انتاج
في عكسيهما بيانه انك اذا رجعت ان وارد الاستثنائية كان تقول في المثال المذكور
لاكنه ليس بعدم فلا يلزم كونه ليس عاديا وان كونه عاديا لا زم المفرد فلا يكون
اعم من النتائج في المثال اذ كونه ج قد اعم من كونه عاديا ولا يلزم من رفع
الاعم رفع الاعم ولا نبوته وكذا وضع التالي لا يستلزم نبوت المقدم ولا رفعه
لان التالي قد يكون اعم من المقدم كما في المثال فلا يستلزم وضعه اذ ليا نبوت
المقدم ولا رفعه وتكلم هذا المثال كلما كان زيد انسانا فانه كان حيوانا فقوله واعلم
انه يشترط لانتاج الاستثناء وتكملة اوتفصلا او تفصيلا او تفصيلا واشار به الى
التنكيت على كلهم فان كلهم اراد ان كملا وليس كذلك فقوله ثلاثة شروط اشار
لما شيئنا سيجمر ورج يريد بقوله ا وشرطه عدم الاتفاق والسلب
والبعض بالاتفاق اذ ان لا تكون الشركية المستعملة فيه اتفاقية بل لزومية
اركانت متصلة وعنادية اركانت منفصلة وعدم السلب اذ ان لا تكون الشركية
سالبة وعدم البعض هل كونه مع انفاق الشركية فيه اذ ان لا تنتج الشركية
والاستثناء عمل البعض الخ ذية قوله فالسالبة عقيمة مثالها ليس البتة
اذا كان زيد عالما كان عمرو عالما اذ قلنا في الاستثنائية لكن زيد عالم
لم ينتج عمرو عالم وان ليس بعالم وكذا اذ قلنا لكن عمرو ليس بعالم لم ينتج
زيد ليس بعالم ولا عمرو عالم واذ قلنا في المنفصلة ليس البتة اما ان يكون زيد
عالما واما ان يكون عمرو عالما قلا انتاج في رفع احد النكرين ولا وضعه سواء

فرضنا ما

الاستثنائية فيه حكمت بوضع مقدم الشركية اذ اثباته او برفع تاليها اذ نفيه وينتج في الاول عين التالي
للزوم وجوده الملزوم ويوجب وجوده اللازم وفي الثاني نقيض المقدم لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ولا ينتج
الاستثناء شيئا برفع المقدم ولا بوضع التالي لجواز كون اللازم اعم من الملزوم فيلزم من نبوت الاعم
نبوت الاعم ومن نفي الاعم نفي الاخص ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ولا من نبوت الاعم
نبوت الاخص مثاله اذا قلنا كلما كان الموجود جوهرا كان عرضا فلا لاكنه ج وانتج منوعة اذ قلنا
لاكنه ليس بعرض فهو ليس بجوهر ولا انتاج في عكسيهما لما مر واعلم انه يشترط لانتاج الاستثنا
ئي مكملة ثلاثة شروط احدها ان تكون الشركية مرجبة والسالبة عقيمة

قوله فان قلت الشركية والمتصلة الخ وقع وقع التالي ورفع المقدم ولا ينتج وعكسهما الاستثنائية ينتج او انفصالية كانت او متصلة وقوله فتصلة او انفصالية كانت او منفصلة وقوله منفصلة قيد في كانت او في الاخيرين وقوله ان تكون الخ

فرد ما حقيقية او قضية جمع او قضية خلو فقوله الثالث ان تكون كلية الحواب
او الشرطية فتكون جزئية وتنتج اذا كانت الاستثنائية كلية مخففة في جميع
الاوضاع التي لا تنتج في وضع المفرد كما ذكر ذلك الشيخ فتكون اولا مخالفا
بمنزلة الشرطية ومثال ذلك ما اذا قلت في الجزئية فتكون اذا جئتني وقت كذا
فجمعة اكرمتك لكنك جئتني في جميع او قضاتي يوم الجمعة بمنزلة العموم وينكبر على
زمن الاتصال اذا اريد بكلية الاستثنائية عموم الازمنة وان عنى احتمل
ذلك العموم وخصوص زمن الاتصال وهذا اريد بقضاتها قضية العقبانية
كما بمنزلة وثانيا لانه لا يجب في تغيير ان تنتج حواه الاستثناء اذ لم
قلت فتكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا لم ينتج وضع المفرد ولا رفع
التالي شيئا اذ لا يلزم من رفع الحيوان وضع الانسان ولا من رفع الانسان رفع
الحيوان مع ان الحيوانية دائمة لما ثبتت له قوله فالجزئية بمعية او الجواز
كون المفرد في الجزئية اعم من التالي كما في مثالنا المتقدم فلا يلزم من وضع
المفرد الاعم وضع التالي الاخص ولا من رفع التالي الاخص رفع المفرد الاعم
ومثل الجزئية في ان المهملة قوله ومثل الكلية المخصوصة اعلم ان في
قيل التغيير لانه استثنى كون الجزء المخصوصة ان يكون حال اللزوم او العناد
الاستثناء او بعضه ولا يكفي كون الجزء المخصوصة كلية عما اتفاه حال اللزوم او
العناد فلا تنتج انه اذا كان زيد انسانا يتعال او النوع واجب فنقول كلما او ان جاء بني
زيد يوم الجمعة اكرمته لانه جاء بني يوم الجمعة فيلزم ان اكرام واقعا اذا لم تقيد
ان شرطية بزمن المتصلة فلا يلزم نحو كلما او ان جاء بني زيد يوم الجمعة اكرمته
لانه جاء زيد فلا يقتضي الاكرام لاحتمال ان يكون المجيء في غير يوم الجمعة والكون
الشرطية المخصوصة بحكم الكلية اقتضى ان يقبل عما اشتمل الكلية قوله
وان كانت غير كلية اي جزئية او مهملة كقولنا ان فرع زيد الا وهو مكرم لانه
فرع ان يتم وهو مكرم قوله فليس تنافي فيهما بمعية فلا انتاج اذا قلت
كلما كانت الشمس كذا العدد كان ان نهارا فالارفع ناقضا الا تنافي فيكذا وضع

واخ ومثل الكلية المخصوصة وان كانت غير كلية الثالث ان تكون لزومية في المتصلة او عنادية
في المنفصلة فلا تنافي فيهما بمعية

لانه اذا اشتمل
ان تكون اللزوم او العناد
ان يلزم من وضعه
لم يلزم من وضعه
العدم او نفيضه
نفيضه
ثبوت اللزوم
ان تكون كلية
الثالث ان تكون لزومية
ما قيد بمعية
يجوز ان يكون اللزوم
او العناد في بعض
الاحوال والاستثناء
الاحوال وضع

مفرد مما لا يزال له لان فتيجته معلومة من نفس الانتفاء لان العلم بعمرو
الانتفائية توقف على العلم بعمرو وجزء منها فلو استفدنا العلم بعمرو واحد
جزء منها من حيث فيما لزم الدور قوله ونقل ابن عرفة الخ قال شيخنا سيدي الكبير
وجدته الشيخ اليوسي بانك لو امتثلت الاستثناء بالترتيب الذي ذكرته
على هيئة الشكل الاول والثاني المرتبين من متصلة مع رفع متصلة كبرى
ينتظم قياس الضرب التقريري والتاخيمي مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان وجزئه غير فوزك هذا انسان وكلما كان انسانا كان حيوانا
او قلت لكنه ليس بحيوان وجزئه غير قولك هذا ليس بحيوان وكلما كان انسانا
فهو حيوان والمراد التشبيه قوله اذ هال الاستثناء في الاقتراني لانه قسيم
له لا قسم منه قال ط وان يكن منفصلا تركب كم في منزل الا بيانا غاية
التغيير وايضا اعترض عليه في قوله فوضع فاباز موضع الاشارة في النفي
تغيير المشار اليه بمنزلة وضع اليد على الزاير وذا اليك مانع من جعل مرجع
الاشارة احد الجزئين من غير تغيير عتر بنا وجميع العتر بنا قال قوله ماذ
ان مركبا تقليبية ليست انفصالية وان سلبية قوله فالمركبة من الشيء ونقيضه
بمنعية قوله فلت فرع ان المنفصلة تتركب من الشيء ونقيضه او المساوي
لنقيضه بكيف يذكر منا انها لا تتكرر الا من المساوي والجواب انه ذكر اولا ان
المنفصلة من حيث التركب تعرو بضرورة منا من حيث الانتاج ان اريد بها معنى
فلا غبار عليه قوله لان النتيجة ج تكون غير الاستثنائية بيانه انك لو

الاستثنائية

اعلم ان الاستثنائي اذا نجعل المراد اذا كانت شركيته منفصلة حقيقية ومعنى مراد الباب خير اشتركا
فيها مع ما ان تكرر مركبة من الشيء ونقيضه فالمركبة من الشيء ونقيضه حقيقية فاذا توفرت
شروطها فان كرر فيها وضع في الاستثنائية انتج رفع اللاخر لامتناع اجتماعهما على الصدق وان رفع
انتج وضع اللاخر لامتناع ارتفاعهما فله اربع نتائج كقولنا اما ان يكرر المرجوة فرد ما واما
ان يكرر هذا فاذا قلنا لكنه فرد انتج ليس بمكرر هذا واذا قلنا لكنه هذا انتج ليس بفرد واذا
قلنا لكنه ليس بفرد انتج هو مكرر هذا واذا قلنا لكنه ليس بهذا انتج هو فرد لا غير واما ان يكرر
المرجوة هذا فلا وليس هذا فلا ينتج شيئا لعقم النتيجة ج تكون غير الاستثنائية وتلزم المعاندة
غير المكلوبة وسيجيء الخ ما جعل المكلوبة من اقسام الزلبرية خفاء في مساواة فيما ذكرت اخرى ففرقته
ونتيجته واذا كانت شركيته مانعة جمع شركه في الاستثنائية ان تكرر وانعة للاخر الكفيل وان
رفعت المقدم انتج نقيض التالي وان وضعت التالي انتج نقيض المقدم لامتناع اجتماعهما كقولك اما ان يكون
الموجود ج ما

وأما أن يكون عرضا فإذا قلت لكنه جوهر أنتج ليس بعرض أو قلت لكنه عرض أنتج ليس بجوهر ولا
يلزم من رفع أحدهما وضع الآخر لجواز أن يخلو عنهما فلو قلت لكنه ليس بجوهر أو ليس بعرض
لم ينتج شيئا وإذا كانت شرطيته مانعة خلو اشترط في الاستثنائية أن تكون رافعة لأحد جزئي
الشرطية فإذا رفعت عين المقدم أنتج وضع التالي وإذا رفعت عين التالي أنتج وضع المقدم لامتناع
الخلو ولا يلزم من وضع أحد الطرفين رفع الآخر لجواز الاجتماع كقولنا إما أن يكون الموجود غير
جرم وإما أن يكون غير فرس فإذا قلنا لكنه فرس أنتج فهو غير كريم ولو قلت لكنه غير فرس

ع

أو قلت لكنه غير جرم لم ينتج شيئا لما مر فتمت أقسام الست متصلة حقيقية شرطيته حقيقية نتائج ينتج أربع نتائج اثنان في وضع المقدم وثنتان في رفعه والتي شرطيته مانعة جمع ينتج الأولين من نتائج الحقيقية والتي شرطيته مانعة خلو ينتج الأخيرتين والله أعلم تنبيه اشترط بعضهم للإنتاج مانعة الخلو أن يكون كل منهما سالبتين أو أحدهما سالبة والآخر موجبة وهو غير صحيح ولا دليل عليه وعلة الإنتاج

استثنيت عين المقدم وقلت لكنه حادث أنتج نقيض التالي وهو قولك هو
حادث وبين عين الاستثنائية وكذا يلزم في استثناء عين التالي أن نقيض كل
منهما فإذا قلت لكنه ليس بحادث أنتج ليس بحادث ولا خفاء في فساد
قياس الخلف أعني مقدمتيه ونتيجته لأنه إن علم من تلك المعرفة لم ينتج
لغيا من أصله وإن لم يعلم لم يكن التوصل بالمجهول إلى نفسه قوله تنبيه
من عادتهم يشيرون مثل الباب في الكلام وهو مثل الباب في اصطلاح اسم
لتفصيل ما تقدم إجمالا وقيل لما لا يندرج في حكم الذي قبله وقد تقدم ما يوخذ
منه نفي هذا الشرط إجمالا وأشار هنا في هذا التنبيه إلى ذكره تفصيلا
قوله اشترط بعض المنطقيين هو ابن ... في شرح أبياته هو حسبما نقله عنه
الهلالي والمغني ... عليه فأشار له هنا الشيخ هو الشيخ الهلالي في قوله
وأما أن يكون سالبتين مانعة الخلو وأورد عليه الهلالي سؤالا وأجاب عنه نصه
فإن قلت السالبة من الطرفين أم عرفتين تكون في حكم السالبة قلت لا تكون في
حكمها ولا هي بمعناها فإن السالبة محكوم فيها بسلب مفهوم وجودي أو عدمي
وهذه محكوم فيها بإثبات مفهوم عدمي وشتان ما بينهما ولو كانت التي مفهومها
عدمي في قوة السالبة وكان لها حكمها لوجب أن تنعكس كنقيضها بالمستوي
إن كانت كلية وأن لا تنعكس أصلا إن كانت جزئية وأن تغني عن السالبة
في إنتاج الشكل الثاني واللوازم منتفية فالملزوم مثله متى تحقق العناد في الخلو
بين موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين تحقق الإنتاج والإيجاز الخلو وانفصال
منعه **تنبيهات الأول** المنفصلة الحقيقية لا تنتج الأربع فيما
استثنينا بينهما بما فيه بين نحو إما أن يكون هذا الجسم وهو من ما لا أو ما
فلا ينتج عما لا أوجب لا الخ مع قيد أنه حتى يقال مثلا لكنه حي

فإنه مع كونهما ... بين نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن يكون سالما من الغرق فإذا قلت
لكنه ليس في البحر أنتج هو سالم من الغرق وإذا قلنا لكنه ليس سالما من الغرق أنتج هو في البحر

علم از هر جا میل لاجتماع الا یتصف ایشم مزهبیف مزجهم بتلك الاوضاع
الثالثة يجب عند استثناء نفيض كرر الشرطية ان تعتبر شروط التنافض
ليتحقق كون الثانية مستثناة رابعة لزلك الكرر حتى اذا كانت جملة الكرر
ايجابية كلية وان يرفع فلا بد ان تكرر الاستثنائية دائمة وان لم يجعل
الانتاج كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان ميتا بالقوة لكن كلما وان بالامكان
فالنقيض كذلك وان يرفع فقط والنتيجة ومن ليشتر الانسان بحيوان كان ميتا بالقوة بلو اخذنا
الاستثنائية دائمة كانت هي رفع الغياس هميمة وانما تكرر النتيجة معمل
لبساطة المادة لا بكرر الاستثنائية

لواحق الغياس

اي الشابو تع بعد
قال بعضهم ومنه ما يعرفونه مركبا اد رج الخ الغياس المركب ما يلتقوا بالغياس
مع انه فياس حقيقة ويجاب عنه بانه جعله لاجل لكونه من كبا من الغياس
الشابو وانما مركب الا بعرفهم ومن اشتراه بقول البرو تذكر بعد المناسبة
بينه وبينها لان المراد بالمناسبة كون شرا الملاهو مركبا من الغياس الشابو
او مشاركا له في الكلية واسم الدليل وان المركب والنتيجة الاستغراق والتمثيل
قوله لكونه من حيث ان متعددة الشرائط كما شرحه به بعبر الكيف
فالكلي يجمع بعلم ما يعم الشرائط لا يشترط في التركيب ثلاثة حيث قولنا
تنتج مفرداتها وفهمنا يشير الى ان الغياس المنتج للمطلوب انما تتركب من مفردتين
لا اقل وقد اكثر ولا بد من تعقل مفرداته او اخذ انما الى الكسب بغياس واحد
ومفرداته الاخيرة او اخذ انما الى الكسب بغياسين واحد وعلم جرا
الى ان تنتهي الى مفردات مشتملة من المركب فياس المطلوب بفتح الغاء وفتحها
ومفرداته يعبر به اثبات المطلوب بالكمال بغيضه ولم يذكروا لهم مثالا
لواحق الغياس لانه تقدم من المركب وذكره الغاء وقال والمطلوب وهو عندهم
ارتكاله بغيض مطلوب بالجملة قال السعد وقد وقع فيه اختلال
عظيم وانما استغنى عليه وان الشيخ انه مركب من فياسين احدهما افتراضي
وانما استغنى به ومثاله مما اذا كان المطلوب ثبوت الفرد لمزلة جبل وهو لو لم
يكن الله تبارك وتعالى قديما لكان ليس قديما ولو كان ليس قديما لم يوجد العالم فينتج لو

مفرداتها تنتج مفرد منا وفهمنا نتيجة وتلك النتيجة مع مفردة اخرى تنتج نتيجة اخرى وهكذا الى ان
يحصل المطلوب وذلك لان قولنا مفرد متى كل فياس واخذ انما الى الكسب بما يعرف الواو يشير الى
الضرورة كما قدم في قوله وتنتهي الى ضرورة البيت بتصور هذا يجب ان فياسية مترتبة محصلة للغياس الذي

لزم بكر الله تعالى فريد العالم يوجد العالم ومعنى النتيجة متصلة لزومية فجعلها
كبرى لغيا سر استثناء ونقيضها تاليها فنقول لزم بكر الله تعالى فريد
لم يوجد العالم لكن العالم موجود فمزور فالله تعالى فريد ومزور بكلوب نبا
ولو اعتبرنا الغلبة لزم بكر الله تعالى فريد لكن ليس بفريد ولو كان ليس
بفريد لم يوجد العالم لكن العالم موجود فمزور فالله تعالى ليس بفريد بالجملة وكونه فريدا
حق وسمي امر اخلف اما لانه يقول الزور اخلف او لانه اهل على تقدير عدم حذف
المكلوب واما لانه يأتي المكلوب لاجل منفعة له بل من غلبه ان مزورا يريد
وقيل لان المشتري يتوهم جودة خلق كلهم ليس بمزور اي مزور فهم جنسه وقيل لان
نتيجته مما تنبو خلق الكل لتكلفا فال ضمر وان يتزور قوله مزور
تصحيف امزوج وجزية مزال عبارة ابن سلام وسمي مزاوجة لتعيبها بالنصر
العار بالبد ومزا معنى الاستغراء اعلم انها لغة تمزا التتبع يقال استغرت
البلاد اذا تتبعتها فريدة قوله اخزامير قولك استغرت البلاد ان
المستغر يتتبع جزئيا بعد جزئي ليجعل المكلوب وبالاستغراء استغرت كثيرا من
العنور العلمية كالتفريق والتغير والمعاهدة قوله بارقتهم جميع الجزئيات
اي بحيث لا يشذ منها شيء كقولك كل جسم متحيز فانا استغرنا جميع جزئيات
الجسم بوجزنا انها متحصرة بالجماد والنبات والحيوان وكل منها متميز
قوله وتغير الطبع اي النبات انحكم بعدم النزاع عند الذكر من العلماء
قال السبكي وسئل ابن سيناء بالجزم على الكل اركانا ما ان بالكل

يستغرق اي مزور فالعالم يستغرق اي مزور ثم العالم يستغرق اي مزور وكل مستغرق اي مزور فمنها لغة العود تعلم
وزور فالعالم حادث لغة الله تعالى وزور ومزور المكلوب وقد مثال الثالثة قولنا في مزا المثال العالم
متغير وكل متغير حادث وكل حادث يستغرق اي مزور وكل مستغرق اي مزور فمنها لغة الله تعالى وزور
ينتج العالم حادث لغة الله تعالى وزور ومزور المكلوب ثم اشار الى الثالث في والثالث مر لواحسي
الغياسر ومنها الاستغراء فقال وان يجزو على كل اشترك مزا بابن استغراء عنزمام مزور وعكسه
يرجع الغياسر المنكفين ومثواه في قرنته يتغير وحيث جزو على جزئي وحمل فجامع مزا المثال فجعل
ولا يجيز الحكم بالزليل فياسر ابن استغراء والتمثيل اعلم ان الاستغراء مزو تتبع افراد جزئية
ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات ومزا مشترك الا يجزو يا على كل عكس الغياسر المنكفين
السابق واذا اردت الحكم بان كل حيوان يجزو بهذا الاستدلال عند الاستغراء بتتبعت جزئيات الحيوان
من الانسان والبهائم والسباع وغيرها وجدت الحكم المذكور وهو تغير الزليل
ومزا المستمر بابن استغراء اخزامير قولك استغرت البلاد اتتبعتها فريدة والحكم المذكور هو
مر لوله ونتيجته ثم الاستغراء فشمارتاج تستغرق جميع

لم يجعل فيه بنتا بين
ان جميع ما فيه بنتا بين
تلك الاقسمة سمى
متصل الشيا بالنقد قاتل واتبع
بالنقد فاتل مفعول
يجمع بها شمل مفعول
التشا بين بفضلها عن
التقارب في الكبير
النقد قاتل مراده
وان تكن فمن الاول
في المغني قال الاول
العالم متغير وكل
العالم حادث فالعالم
حادث وكل حادث

ان كل الجزويات الا ضرورة النزاع فيكفي عنزا لاكثر قوله واما التمثيل فمثاله
في اللغة التشبيه واما في الاصطلاح فقال الشعر الاعرب انه تشبيه
جزوي بجزوي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه احكام الثابت في المشبه به
المعلل بزيادة المعنى فخرج ما بسر وابه من انه اثبات الحكم في جزوي فاذا كرره
الشرعنه قال شيخنا شيم الكتبي وفي جعله من ابن ولة بعد انه ضرورة
استدلال ابن ولة ليل كما لا يخفى والتمثيل ليل من ابن ولة قوله وغفوله قول السبكي
حمل بيانه ان الحمل هو الحمل والجزو بالجزو في حكمه وهو معنى اثبات حكم جزوي
الجزوي وفحوا ولة الكمال المنصوب كملل السبكي غير مرضية قوله والدليل في
الصفيفة هو انها مساوات ان وكذلك عرف ابن الحاجب كما للامدي الفياس عند الاعرابيين
بانه مساوات يرجع لاصل في علة حكمه اذا الحمل بعلل الفاعل والفياس احد
ابن ولة التي نصبها الشارع تكريبا المجتهد اوله قال ظهر ولا يخفى الفساد
بالدليل اذ الدليل ما يحصل به ومن تتبعهما والاستقراء الحكوم عليه بما ذكر هو
النافع كما تقدم بجواز وجود جزوي يستقرأ ان لم يتتبع ولم يعرف او يكون حكمه
هذا القائل استقراء كالتمساح فانه حيوان بحري ولا يمضغ بل يبلع
عند المضغ بل الاعلى وفي حياة الخيوار ان التمساح حيوان بحري ضرورة الضب
ومن ابن عجب حيوار الماء له فم واسع وسنون نابا في يكه الاعلى واربعون
في يكه الاسفل وبين كل نابين سن صغير مربع يدخل بعضها في بعض عند ابن كباو
ولسان كفويل وكم كلم السلعة لا يحمل فيه الجريز وله اربعة ارجل
وذنب كفويل ومثوله يكون ابن في معرض خاتمة لا يقتل الا من ابكمه ويعكم الى
ان يكون كقوله عشرة اذا رع في عزوه راعيرا واكثر واذا اراد السعادة خرج من
وان نفر ان البر بيلغيها على كبر سنها فاذا ابرغ قلبها لانها لا تتمكن من الانقلاب
لقصر يديها وعرجلها ولبشره تخرج فاذا اعتلا جوفه خرج الى البر وفتح
فاه فيبس وكما يزيح ذا الكابر في رأسه شوكة فاذا اعتلى
التمساح به عليه فحسه بها ويكه الاسفل عكيمة متصلة بعرزه

بالدرع

فيصير الجزويات
المتحد بالنوع وهو كقولنا
الخمر حرام والعالم
حادث وكل جزو حادث فالعالم حادث
والثاني يتحد بالجنس
الاكثر الجزويات بالصفة
فيصير النطق بالقوة
فيتكلم كقولنا
الفاعل مرفوع ليل تبعه
وفيه التلفيق من الجزاء
عند ابن كلهم وقيل
لا يصح الا من الفقيه واما
التمثيل فقال
السعد

بسروله باثبات الحكم في جزوي لشبوته في جزوي واما المعنى مشترك بينهما وقوله قول السبكي حمل مفعول
على مفعول مساواته له في علة حكمه عند الحامل فاذا قلنا مثلا النبيذ حرام كالخمر لمساواته
له في علة حرمته وهي الاسكار فقولنا النبيذ حرام من المحمول وحمله على الخمر اي الحاقه به
في حكمه من التمثيل عند المناكفة ويسمى قياسا عند ابن هو لبيب وفيه تسامح لان التمثيل ليل مستقل
الدولة وانما والجزوي في حكمه من لوازمه فلا يصح تفسير به والدليل في الصفيفة من
المساواة في العلة فاعلم والمراد بالجزوي هنا ابن هاهر الامور الخفية

بصدد قوله يجوز ان تكون العلة تحريم ما يسكر انه علة او تكون خصوصية في الاصل شرطا للعلية او خصوصية قوله اما باشتمال الحجة على المكلوب مثاله النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالمكلوب اي قولنا النبيذ حرام بالنسبة الى قولنا كل مسكر حرام فان قيل كيف جعلوا هذا القسم اي امر القياس المنكفي من الاشتراك بالكل على الجزء مع الاوسع فذكروه قسما وبنيا للاضعف نحو كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان واحد المتساويين لذكر جزءه بما اضافيا من الاخر فلا يندرج فيه اجيب بان مرجع القياس الى استفادة الحكم على ذات الاضعف من حكمة بمفهوم الاوسع وهذا امر فكما قوله انه يفيد لزوم النتيجة للمقدمتين فان قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام بمفهوم القياس منكفي لان النتيجة مفكوك بلزومها واركانك بعد التفكيك بلزومها كينونة للزوم دلالة القياس كينونة فان قولك وكل مسكر حرام قضية كينونة

اقسام الحجة

اي اقسام القياس

ان الحجة في الكلام حدى قضاياه ان يتعلق الاداء الى المعتبر العلم او الكمال ويراد بالحجة خصوصية القياس بقرينة المقام فالحجة وحجة نقلية او منسوبة الى النقل ومستمدة منه واقسامها اربعة كتاب وسنة واجماع وقياس ويعمل البحث عنها علم انه متى لم يتبع ما ثبت بها وقبلها ان يقال هكذا

انواع وجوه القياس والاستغراق والتمثيل ووجه الانقسام انه لا يخلو من تناسب بين الحجة والمكلوب اما باشتمال الحجة على المكلوب ويسمى قياسا كما تقدم ولذا يقال فيه الاشتراك بالكل على الجزء واما باشتمال المكلوب على الحجة ويسمى استغراقا ولذا يقال فيه الاشتراك بالجزء على الكل واما بغير اشتمال من الجانبين على الاخر لكن بين مراشتهما جامع يشملهما ويسمى الحجة تمثيلا ولذا يقال فيه ابن شتر لان بالجزء وعلى الجزء ومعنى كون القياس مركبا لفظا تم ما فيه المراد مما ورد فيه النحو وجزء النتيجة حقا ومراد ما فيه انه كامل لم ينتج له هذا ان يكون من مقدمتي المادة نحو كل انسان جسم وكل جسم ناطق فالنتيجة حدوث كل انسان ناطق فان قيل النتيجة حدوث المعين وهذا خارج بندرج ما يتوهم من ان النكتة مركبة القياس المنكفي لئلا تكون نتيجته الا يقينية مع انه ليس كذلك كما سيتبين واقسامه ثم قال اقسام الحجة حجة نقلية عقلية اقسام منها منسوبة جلية خمسة بلغت بالاقل اعلم ان القياس كما ينكثر فيه من حيث صورته ينكثر فيه من حيث

البحث هو دليل قوله تعالى قل بلى وربي لتبعثن فقوله ومن البرهان والجدل والخطابة
الى آخره اشار الشارح بذكرها على هذا الترتيب الى ان كلا لم يذكر مرتبة في القوة بل بحسب ما
سمح له الناظم الا ان الشارح رحمه الله فرع الجدل على الخطابة تبعا للعضد وابن
وغيره اشارة الى انه اقوى منها والصواب العكس كما اشار له شيخنا سيدي حمدون
في حاشيته بقوله في اقسامها البرهان والخطابة في الجدل في الشعر في السفسطة
فقدم الخطابة على الجدل وذلك لكون الجمهور اعلا قال في كتابه العزيز مخاطبا
لنبيه عليه افضل الصلاة وازكى السلام ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فعبر عن البرهان بالحكمة وعن الخطابة بالموعظة
الحسنة ولم يعطف الجدل اعتبارا لكونه من جملة ما يدعى به بل قال وجادلهم بالقطع
عن من لم يذعن للبرهان ولا للخطابة على ما اشار اليه ابن العز رحمه الله في التقسيم قال
شيخنا سيدي الكبير وافرعها الى البرهان والخطابة لافادتهما التصديق بالدلائل
الاقناعية والمظنونة بين كما قال الشيخ اتبع الصناعات لان المنتفع بها
من الناس هم الاكثر وفائدته تعرف الشر عند قول الناظم اجلها البرهان ان افردها
الى البرهان والخطابة فقوله واما الجدل فانه يتألف لم يذكرهم رحمه الله
ما يتألف منه كل واحد من الصناعات من المواد وقد نبه على ذلك شيخنا سيدي حمدون
بقوله فيشير الى مواد الجدل من المسلمات في تركيبه من المشهورات في
قوله تتكلم بالحد او تطابق الكل عليها او الاكثر او ... كما في
وذلك كحسن الاحسان والاتباع وقبح الايلام واستحالة التسلسل فقوله كقولنا العدل

مادته … يتأتى الاحتراز عن الخطأ في الفكر سمي … موضوعه الصورة وافادة وقيل … الاطلاع على صور الاقيسة … انه يطلع على موادها … فسمي باعتبار … نقلية ونظرية … من الكتاب والسنة والاجماع … منها والثانية … عقلية … ان الصناعات الخمس وهي البرهان والجدل

والخطابة والشعر والسفسطة لأنه اما ان يفيد تصديقا او تأثيرا والتصديق اما جازم او غير
جازم والجازم اما ان تعتبر فيه حقيقته او لا والمعتبر حقيقته اما ان يكون حقا في نفس الامر او لا فالاول
للتصديق الجازم الذي هو حق في الواقع هو البرهان والمفيد للتصديق الذي لا يعتبر فيه كونه حقا
او غيره بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجدل والمفيد للتصديق غير الجازم هو الخطابة والمفيد
للتأثير هو الشعر والمفيد للتصديق الذي يتوهم انه حق في الواقع وليس كذلك هو السفسطة بمعنى
اختلاف هذه من حيث الصورة … وانما تنوعت بتنوع موادها اما البرهان فيميز كونه
انه يتألف من المقدمات اليقينية واما الجدل فانه يتألف من مقدمات مركبة من اليقين ومن
المشهورات والمسلمات ما اشتهر الى من فهمها تتكلم بالحد وعلى الحكم بها ويعترف بها
الناس بسبب شيء فيها مما ينفع اما الخطابة علاقة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او ما في
الطبع من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة او ما

مراحتياجه لبناء وغيره وكل مختار الخ قوله اه مختار والارادة قوله مجاز عن اختار الخ قوله لانه لا لمغة الكفة باشتمال المتبايعين قوله قبل بار الشيء قبايرا للطرد لان الشيء اسم للجنس الذي يقوم لانه لا يقبل الفسخ والطارد اسم لهما بقبل الفسخ فتبايعا قبل ان يركب القياس من هذا كان زيفا لكنه لا يتم على ما ذكر الشيء مراده ان الطارد مثل الفسارع البسم قوله فيكفر اتحاد الوسيلة اي وان النتيجة مجاز الغياير مجازا اما فاعل يغ او غير فاعل وليتركز لك فاعل كفر وهو المعاملة للتباين الكاذبة قوله فالتصفير نيابة اه مجاز النتيجة باعملة لان التصفير نيابة واختار وسبب الغلبة مرة ما اشار له الشرح قوله والمراد بالزاتي والعرضي مثلا يغير المعنى المتقدم اي بل المراد بالزاتي منها الثابت للشيء وبلا واسطة كالتبيير للمصاء والمراد بالعرضي الزائد عنه بواسطة كالتبيير للتصفير نيابة قوله كل انصاف لا يفيد البشر مجاز من التعليل بالمادة اي بل مرجعه ان النتيجة ليست فوائد اهم بل من اخر والمغير مغير لانا نقول نعم من التعليل بالمادة بالنظر الى كلام اللفظ لان النتيجة بالنظر الى كلام اللفظ فوائد اخ نعم لو نظرنا الى الحقيقة ونظرنا الى الواقع من التعليل بالضرورة قوله فقد سلم بالضرورة هو ان النتيجة اي وانما فيفي نزاع مدوح اي ان هذا البشر سلم فامكنه هو اي يسمى الانصاف لا يفيد الغياير وانما حيث له بالنظر عن انتفاء الفائدة ان الانصاف اسم لمسمى البشر قوله وجعل لكم هذا النوع فان شيخنا ابن قاسم واجبا بانها كاذبة باعتبار زعم المتعلم ان يذكر النتيجة وهيد بقوله فلت الاولى الجواب انكم لم تجعل انتاج اخر والمغير مغير مرحلة القضايا الملتبسة بالعناد فقد متى يعترض عليه وانما جعله من الفساد المقصود الشامل له وانما اذا كانت المغيرة الكاذبة ملتبسة بالعناد فقد ولا شك ان الغياير انتج اخر والمغير مغير باسر العناد لانه لا بد ان تكون مادة قد انتج تركب منها ثم نتيجة والشرط انتفاء الضرورة يا كم اي بقوله او ناتج اخر والمغير مغير والا لقوله لم نجعل الم من ان هو الكاذبة

مثال لا لتباس

الفضح والمراد بالمتباين منها خلاف المراد بالمتباين المقابلة وقول الشرح يجعل اذا اتى فيه بالالف مع انه بعض ما جاء ومن قضاء البند بحذفه الخ بالياء وقول الشرح انه عمل لغة الغير لا يعلم لانها مختصة بالذي والتي فلو ذال او جعل في تباين مراده قال الماخ لكان هو ايا ثم اشار الى ان الحكم العام اذ منشأه المعنى بقوله او ذو المعاز للتباين الكاذبة تباين مجاز وبما بينهما الخ اهـ كبة مثل لعرضي كالزاتي

بالمادة فقد توهما انهما مثلان لان بينهما فالخطأ وجعل كالقطعي غير بجر
غير باضافته لجعل لان الفصل بينهما بالمجرور جائز والتقدير وجعل غير
القطعي من كبرى او صغرى وهو كالقطعي من اعتقاده او علمه كما اذا قيل مثلا
هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو سارق ينتج
هذا سارق وانت هذا القياس من جعل المقدمة الكبرى غير قطعية لاحتمال
ان يدور في الليل بسلاحه ولا يكون سارقا فالخطأ فيها ثانيا في كل ما تقدم في
قوله ان الوسط لم يتكرر هذا وشرط تكرره ان لا يكون هناك تغير وهم اصلا
كهذا المثال الاول لم يتكرر تماما فيه نحو الانسان له شعر وكل شعر ينبت فالانسان
ينبت ووجه الغلط ان الحد الوسط هو مجموع له شعر وهذا المجموع لم يتكرر
ولو وجد بتمامه في الكبرى بان قيل الانسان له شعر وكل شعر للانسان
ينبت ينتج الانسان له شعر ينبت وهو صادق فالقياس صحيح ونتيجته صادقة

وناتج احدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع
وجعل كالقطعي غير القطعي

يعني ان الغلط في القياس الشبيه بالبرهان يكون لاجل المقدمات الكاذبة بالمادة وفيه انواع

فمنها جعل العرضي كالذاتي كقولنا السقمونيا مبرد وكل مبرد بارد فالسقمونيا بارد
ووجه الغلط ان السقمونيا وهو دواء مسهل ليس مبردا بذاته اي بلا واسطة بل بواسطة
انه يسهل الصفراء وانتفاء الصفراء عن البدن يوجب برده والمبرد الذي يجب ان يكون باردا
هو المبرد بذاته لا بالعرض والمراد بالذاتي والعرضي هنا غير المعنى المتقدم ومنها جعل
النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما وذلك بان يعبر عن المعنى في النتيجة بلفظ
وفي المقدمة بمرادفه كما في مثال الاشتراك الا على ان كل انسان ضاحك فيقول كل انسان بشر
وكل بشر ضاحك ينتج ان كل انسان ضاحك والنتيجة عين الكبرى لان البشر مرادف للانسان ولو
سلم الخصم الكبرى ما انكر النتيجة ويسمى هذا النوع مصادرة لانه جعل الدعوى جزء من
الدليل فان قلت قد يسلم الخصم الكبرى وينكر النتيجة لزعمه عدم ترادف الانسان
والبشر قيل قد سلم هو الكبرى وغير مسلم بالضرورة هو النتيجة وفي جعل هذا النوع
من الشبيه بالكاذبة بالمادة في تبعا لابن الحاجب نظر كما مر وابو جعله قسما مستقلا
كما جعله الكاتبي وغيره ومنها الحكم على الجنس بحكم نوع من انواعه ويسمى ايهام العكس
كقولك الفرس حيوان وكل حيوان ناطق فالفرس ناطق كان الغالط لما رأى ان كل ناطق هو
حيوان ظن ان كل حيوان ناطق ومثله قولك العسل اصفر سيال وكل اصفر سيال فهو مرة

قوله كبرى الشكل الاول الجزوية مثله فاذا كانت كلية كقولك
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس كذا قال الكاتبي والجامع
يجعل رفع الكلية موضع الكلية من انتاج الصغرى بقرينة قوله الكبرى
عند التغير عنها بالكلية وجعله في الشمسية من انتاج الماضي قرينة
الحزم عند التغير عنها بالكلية ويؤيده ما في شرح الاشارات من ان
البساطة الراجع اليها الغيابر سواء كثرت الغيابر مشتملا على مادة
لوضعت على هيئة الغيابر لم تخرجت عن ان تكون بسيطة قوله كما مر
ذكر الفكك الكما ابراعة اختتام ومن اياتي المتكلم في اواخر كلامه بما يشبه
بالتمام وقد رجع ايضا بذلك في قوله بعد فذا فتمت وتسمى براعة الاختتام
وحشر ايضا تتمة وحشر المقطع وتكميل ما اشار له من حشر الاختتام قول الارجاني

بقيت ولا ابقى لك الدهر كاشحا فبانك في هذا الزمان فريد
على المسرار والمعالي معظم وجود له محمود والبرية جيد

وقول بعض المتاخرين

لذكرك في مجموعة وانيت بعده ومن بعضهم وراءه يعقد في يلم

وقول المتنبي

واعلمت اين لم يعظم خلق عليا هذه من ربه والسلام

شركة النتيجة في الكم لانه يعني ان الشاذ من نوع عن انتاج وموضوعاه الغيابر من جهة الصورة
يكون باحد امرين احدهما الخروج عن ان شكال ان زيجة المعروفة للغيابر بان تكون
بتاليف لا ينتج شكل شيء ومن ان شكال المذكورة لا بالفعل ولا بالقوة بمعنى ان حيوان وذلك
جماد وذلك الغلط ان الوسط لم يتكرر وثانيهما قرب شيء من شروط الانتاج بحسب الكم او
الكيف كان تكون كبرى الشكل الاول جزوية او موجبة الاساسية كان يقال كل انسان حيوان وبعض
الحيوان ميت لينتج بعض الانسان ميت او يقال ان شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان
لينتج انه لا شيء من الانسان بحيوان والله سبحانه اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب الله رب غيره ولا معبود بالحق سواه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم
تسليما

مسألة ما تيسم جمعه من العوام بن يخشب الإنكار والتنبيه: للعبد الراجي مرزوق بن عبد العزيز
بالعجز والتقصير: إبراهيم بن علي فقهاء مكة: اللهم سدد الله رأيه وانتصاره:
ووفقه لصالح الأعمال بمنه وفتوته وإيثاره: واليمن له كما ينبغي لعظمته وجلاله
أوله وإخوانه: عمر إبراهيم بن محمد وبكاية من يراه بعمل ما مر به بأمكنة وكمامه: والسلام
والسلام على سيدنا محمد مسكة الختام: ولبنة التمام: وعلى آله وأصحابه النجباء
البررة الكرام: وكان الفراغ من تبييضه في منتصف رمضان المعظم عام تسعة وأربعين
وماية وألف: اللهم اغفر لي ولوالدي ولمن مات وأمهات والمسلمين والمسلمات
الأحياء منهم والأموات: اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والبخل والهرم
وعذاب القبر وفتنة الدجال: اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها
أنت وليها ومولاها: اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن
نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها آمين

ذنوبي أرجو أنها عظيمة ... ورحمة ربي من ذنوبي أوسع
وما كمعنى في صنائع فن عملته ... ولكن في رحمة الله أطمع

انتهى بحمد الله وحسن توفيقه في منتصف جمادى الأولى عام
ثلاثة وألف بتحميم العبد الفقير العلامة الزراكة المحمد
ابن عبد الله بن سليم محمد النقاش جنوري وبها شرقي
النقاب ابن أبي المعلم السيد الفهري بن
محمد الأزرق بن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهم
كل شيء
وعباس
راوي